جمعية الصداقة الليبية التركية

العلاقات التركية - الليبية خلال 500 سنة

تأليف

د. اورخان كولوغلو

ترجمة

أ. د. عبد القادر مصطفى المحيشي

جمعية الصداقة الليبية التركية

Libya-Türkiye Dostluk Derngi

جمعية الصداقة الليبية التركية

Libya - Türkıye Dostluk Derneği

2010

جمع أبو يوسف اللويثي
جمع أبو يوسف اللويثي
جمع أبو يوسف اللويثي
جمع أبو يوسف اللويثي

جمعية الصداقة الليبية التركية

العلاقات
التركية - الليبية
خلال 500 سنة

تأليف

د. أورخان كولوغلو

ترجمة: د. عبد القادر مصطفى المحيشي

كلية الآداب / جامعة الفاتح



جمعية الصداقة الليبية التركية
Libya - Türkiye Dostluk Derneği

منشورات جمعية الصداقة الليبية التركية

طرابلس 2010

حسن أبو يوسف اللموشي

جميع الحقوق محفوظة للناشر

جمعية الصداقة الليبية التركية

طرابلس . ليبيا

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

رقم الإيـداع: 24 / 2010

رقم الردمك: ISBN 978-9959 - 9583 -0-3

دار الكتب الوطنية . بنغازي . ليبيا

هاتف: 9097074 . 9096373 . 9090509

البريد الإلكتروني: net.liby@hotmail.com

الإهداء

إلى ذكرى والدي وزملائه
الذين خدموا الإمبراطورية العثمانية
والجمهورية التركية، والدولة الليبي المستقلة

المؤلف

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

قائمة المحتويات

تصديـــر

إن فكرة وضع كتاب حول العلاقات التركية الليبية، التي يمكـن لهـا أن تـسلط الضوء عن الحقائق التي لم تكن علنية، قد راودتـني أول مـرة، عنـدما كنـت أعمـل دبلوماسيا في ليبيا. لقد كنت مقتنعا بأن 500 سنة من العلاقات التركية الليبيـة تـستحق بأن تقدم منظورا داخليا. وفي الحقيقة، كان عملي شاقا لنـدرة المـادة، وأن المتـوفر منها، كان قليل جدا، وأحيانا متحيزا. كـان علـي تأجيـل طمـوحي للحـصول علـى معلومات أكثر إلى وقت قريب.

إنني في غاية الامتنان للمؤلف السيد أورخان كولوغلو Orhan Kologlu، الذي شاركني آلام جهود البحث لسنوات طويلة في إعداد هذا الكتاب. إن عمله يسد بعـض الفجوات الأكثر أهمية التي وجدت في العلاقات التركية – الليبية، لقد قدمت الـسيرة الذاتية للمؤلف في الكتاب بالتفصيل. لهذا سأشير هنا فقط إلى الجذور العميقة لروابطه مع ليبيا، وإلى شغفه بالمعرفة وحماسه للبحث العلمـي، كمـا أنـه معـروف جـدا في الدوائر العلمية ذات الصلة باستعداده لمشاركة نتائج بحوثه وتبادل المعلومات.

تقع ليبيا في مركز متوسط بين شرق البحر المتوسط وغربه، إن كل الأطراف التي ترغب في أن تلعـب دورا في تـوازن القـوى المتوسـطية عليهـا أن تأخـذ في حـسبانها موقعها الجيوبوليتيكى، كما أنها كانت أيضا علـى طـرق التجـارة التقليديـة لـشمال – جنوب القارة الإفريقية التي حددت تفاصيلها في هذا الكتاب على نحو واضح.

كانت ليبيا آخر أراضي شمال إفريقيا التي انفصلت عن الإمبراطوريـة العثمانيـة، بعد مشاركتهما التراث لقرون وحاربا جنبا إلى جنب ضد الغـزاة، لقـد وجـد الأتـراك والليبيون على نحو متساو بأنه من الصعب الانفصال عن بعـضهما. إن العلاقـات الـتي ربطتهما تكمن في صلب المقاومة في ليبيا التي كانت قاسية على الغزاة.

أشعر بأنه علي تقدير كل الجهود النبيلـة للمحـاربين القـدماء الأتـراك والليبـيين والـرسميين الـذين حـاربوا مـع بعـض، لقـد اسـتمرت تـضحياتهم بعـد سـقوط الإمبراطورية، كما أن بعض الرفاق القدماء من الليبيين قد شاركوا مع بعض في حرب تركيا من أجل الاستقلال.

كما يلقي كتاب كولوغلو الضوء على (العلاقات التركية – العربية) وعلى مفهوم (التضامن الإسلامي). وفي هذا الإطار توجد روابط العلاقات التركية الليبية مع الصراعات في الإقليم، وعلى وجه الخصوص تلك التي في الشرق الأوسط أتمنى أن يساعد هذا الكتاب القارئ على فهم أفضل للصراعات الإقليمية بتقديم المفاتيح المهمة والروابط المفقودة.

أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن شكري للسيد إحسان يوجل Ihsan Yucel الذي قام بالمساعدة منذ المراحل الأولى للإعداد لهذا الكتاب. لقد كان مفيدا في كل مرحلة من هذا العمل، من الترجمة إلى إعادة قراءة المسودات ومن التحرير إلى الطباعة، في تعاون وثيق مع المؤلف.

كما علي أن أضيف تقديري هنا والعرفان بالجميل أيضا إلى السيد بولينت كرادينز Bulent Karadeniz الرئيس الحالي لمركز البحوث الإستراتيجية بوزارة الخارجية التركية، الذي كرس وقته الثمين وجهوده لإتمام هذا المشروع، حتى بعد أن تركته قبل انتهائه، نتيجة لتقاعدي في مايو 2006.

مراد بلهان Murat Bilhan
السفير السابق
ورئيس مركز البحوث الإستراتيجية

أنقرة، أبريل 2007

كلمة سعادة السفير التركي الأسبق بليبيا

كسفير تركي للجماهيرية العربية الليبية فإنني فخور بالتعريف بالنسخة العربية للكتاب الذي بعنوان (500عام من العلاقات التركية الليبية) الذي كتبه المؤرخ التركي اورخان كولوغلو وطبع باللغة الانجليزية بواسطة مركز البحوث الإستراتاجية في انقرة.

وأود ان اعبر عن شكري لجمعية الصداقة الليبية التركية وخاصة الأخ عادل المشيرقي القائم بأعمال المدير التنفيذي لجهوده في تقديم هذا العمل القيم باللغة العربية .

وبتشجيع من كبار المسئولين الليبيين، فان جمعية الصداقة الليبية التركية قد تم اعادة تكوينها في الأول من مارس 2005. وإنني لمحظوظ بمعرفة الأعضاء البارزين الناشطين بالجمعية الذين ساهموا في تطوير العلاقات بين تركيا وليبيا . وكما هو مذكور بالنظام الأساسي للجمعية، فان احد اهدافها الهامة هو ايجاد علاقات أخوية وتعاون بين الشعبين .

لقد ساهمت جمعية الصداقة الليبية التركية في التوصل لتلك الأهداف بتنظيمها بنجاح للعديد من المناسبات الاجتماعية والثقافية خلال العامين ونصف الأخيرين وإنني واثق بأن الجمعية سوف تستمر في القيام بمناسبات مماثلة في المستقبل . ومن بين المناسبات التي تنظمها، فقد ألقى مؤلف هذا الكتاب اورخان كولوغلو محاضرة بعنوان (العلاقات التركية الليبية بين 1920 ــ 2005) في طرابلس في مايو 2005 . وان السيد كولوغلو لديه جذور لأسرته في ليبيا وليس غريبا على هذا البلد وهو مثال جيد للعلاقات الأخوية بين الشعبين.

وحيث إنني قد شارفت نهاية مدة عملي في الجماهيرية العربية الليبية، فأنني سأحمل معي ذكريات جميلة الى تركيا . وأود أن اشكر الجمعية وأعضائها لصداقتهم وكرم ضيافتهم فقد كانت لدي علاقات حميمة معهم خلال عملي في طرابلس، حيث إنني شعرت بأنني في بلدي .

رضا اركمانو غلو

السفير

طرابلس، يناير 2008

كلمة السيد / سعد الدين ابوشويرب
سفير ليبيا السابق بتركيا

يسعدني ويطيب لي المشاركة في تقديم هذا الكتاب الذي يصدر ونحن في حاجة ماسة لمثله من الكتب التى تتناول بالبحث والدراسة الجوانب التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية التى تجمع بين الشعبين الليبي والتركي عبر التاريخ.

إن عمق العلاقات المتميزة بين الشعبين تفرض علينا جميعا جميعا من الليبيين والأتراك بذل المزيد من الجهد وتكاثف الاتصالات وتوحيد المساعي الرامية الى النتائج الطيبة التى نتوخاها جميعا ونهدف إليها ونسعى الى تحقيقها من اجل تواصل هذه العلاقة الرائعة التى نأمل ان تكون الاجيال الحالية واللاحقة على علم بها وبالمراحل التي مرت بها، فالعلم بالماضي هو إنارة لطريق المستقبل، وهي الأمانة التى نتمنى ان نوصلها لهم لتكون زادهم في رحلة الحياة .

إن الفترة التي قضيتها كسفير لبلادي في تركيا كانت مليئة بالمناشط المختلفة التى قمنا بها في مختلف المجالات والتى يعود الفضل في القيام بها الى كل الزملاء الذين ساهموا معي في تنفيذها على ارض الواقع والتي كان لها صداها في زيادة تعميق اواصر الصداقة والعلاقة بين شعبينا .

ولا شك ان صدور هذا الكتاب يعتبر خطوة طيبة في هذا التعاون الثقافي الوثيق بيننا لا سيما وان مؤلفه من اصول ليبية وله اسهامات رائعة في كتابة التاريخ ولديه عدد من الكتب تعتبر من اهم المراجع التاريخية التى تؤرخ للعلاقة بين البلدين .

بهذه المناسبة اود ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأخوة الزملاء اعضاء جمعية الصداقة الليبية التركية وبصفة خاصة النشطاء منهم الذين يواصلون العطاء بلا كلل ولا ملل حتى تكون هذه الجمعية من انشط الجمعيات بين الشعوب

وفي طليعتهم مساعد أمين مؤتمر الجمعية (نائب الرئيس) القائم بأعمال المدير التنفيذى بالجمعية الذى جاد بكل شيئ من اجل إنجاح الجمعية وتفعيل دورها في توطيد اواصر الاخوة بين الشعبين، والشكر والتقدير موصول لكل الذين قدموا خدمة في سبيل إصدار هذا الكتاب واننى آمل ان تتكاتف الجهود لتكون هذه الجمعية جسر تواصل بين الشعبين الشقيقين .

سعد الدين ابوشويرب السفير السابق بتركيا
طرابلس، يناير 2008

تقديـم :

الكتاب.. والكاتب..

ربما سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل، أن يتم اختصار أحداث وقعت طوال خمسمائة عام في صفحات هذا الكتاب، والتي مهما طالت ستظل محدودة للغاية، فهذه العلاقة بين ليبيا وتركيا وما مرت بها من تقلبات ومراحل وظروف خارجية ومحلية، عصفت بها أحوال، وارتفعت بها مؤشرات وتذبذبت مستوياتها بين القوة والضعف.

ولاشك أن القارئ الكريم يدرك تماما أن هذه العلاقة قد شابها وأحاط بها ما تمر به أية علاقة بين بلدين، فأحيانا تصل إلى درجة عالية من التفاهم والتعاون والعمل المشترك، ثم تتدنى في أحوال أخرى لتصل إلى حالة من الفتور لمدة من الزمن تطول أوتقصر.

إن مؤلف هذا الكتاب هو الدكتور "اورخان كولوغلو" وهو تركي من أصول ليبية، ويعود في الأصل إلى إحدى العائلات الليبية من مدينة درنة، وقد عمل والده (سعد الله بن سعود) ناظرا في إمارة برقة في أربعينيات القرن الماضي، وقد هاجرت العائلة إلى تركيا ضمن العوائل الليبية المهاجرة جراء الوحشية والدمار والقتل الجماعي، والممارسات اللاإنسانية التي كان يقوم بها الاستعمار الإيطالي أثناء احتلاله لبلادنا وقد تم استدعاؤه من تركيا بعد ان ترك العديد من الوظائف التى كان يشغلها هناك ليتفرغ للعمل في إمارة برقة إستجابة لحاجة بلاده الى خدماته في تلك الحقبة من الزمن وتوفى ودفن ببنغازي.

كما أن المؤلف أستاذ جامعي في العديد من الجامعات التركية وعمل استاذا جامعيا لعدة سنوات في جامعة الفاتح بطرابلس في الثمانينات الماضية، وهو مهتم كثيرا بتاريخ العلاقات الليبية التركية، وله في ذلك العديد من المؤلفات، التي نأمل أن تنال حظها من الترجمة إلى العربية لتكون للأجيال القادمة من أهم المراجع

التاريخية التي تؤرخ للشعبين الشقيقين كما اشتغل المؤلف كباحث تاريخي بالمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية عدة سنوات قدم خلالها العديد من الدراسات والابحاث تعتبر اليوم من اهم المصادر لتلك الفترة .

أراد المؤلف أن يكون كتابه هذا مختصرا، فقد تناول فيه أهم الأحداث والمراحل، منذ بداية العلاقة القديمة بين البلدين، وما صاحبها من ظروف وما تبعها من تداعيات وهو بذلك يفتح الأبواب أمام الجيل الجديد من الباحثين والدارسين ليواصلوا جهدهم المعرفي حول إيجاد صيغ جديدة لبحث ودراسة هذه العلاقة الفريدة والشديدة الخصوصية بين الشعبين.

فالمؤلف إذا أراد هذا الاختصار بدلا من الاستفاضة التاريخية التي ستكون نتائجها عدة مجلدات ضخمة، هي حصيلة التراكم التاريخي في مسيرة العلاقات بين البلدين، فهو مثلا لم يتطرق إلى دور الضباط الليبيين الذين شاركوا في المعارك التي جرت بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية في محاولة لإضعافها واحتلالها وكسر شوكتها، بعد الهزائم التي تجرعوها مرارا من الأسطول العثماني في البحر المتوسط، ولما كانت تشكله تركيا كدولة إسلامية في ذلك الوقت.

كما أن المؤلف اختصر فترة زمنية (ستينيات القرن الماضي) كانت مليئة بالأحداث والتي شهدت فيها العلاقات تطورا ملحوظا، يضاف إغفاله للجانب الاجتماعي، وهو أحد أبناء الجالية الليبية المهاجرة إلى تركيا، كما لم يأت على ذكر العلاقات العائلية التي تربط بين العوائل الليبية في تركيا والتركية في ليبيا، ولم يتعرض إلى الجوانب القريبة فيما بين الشعبين من حيث العادات والتقاليد، من الملابس وأنواع الأكل والحلويات والموسيقى، وهي جميعها نتاج هذا التواصل بين البلدين والشعبين الشقيقين.

إن الاختصار جعل المؤلف يتناسى دور جمعية الصداقة الليبية التركية، في تعميق أواصر العلاقة بين الشعبين والتي تم تأسيسها في طرابلس الغرب عام 1954م، وهي من أوائل جمعيات الصداقة بين تركيا ودولة عربية والتى كانت تسمى في ذلك الوقت(الجمعية الليبية التركية للصداقة والثقافة).

فهذه الجمعية وبعد تأسيسها بعام واحد أصدرت مجلة اسمها (الأفكار) صدر العدد الأول منها في 24-12-1955م وترأس تحريرها المرحوم أحمد راسم قدري.

وتواصل صدورها شهريا، وصدر منها (31) عددا، وهي مجلة علمية ثقافية، كانت ترصد الجوانب المختلفة للعلاقات بين البلدين وإبرازها والإعلان عنها وتوثيقها، وهو ما يؤكد على الحس الحضاري الذي يتمتع به أولئك النفر من الليبيين الذين أسسوا هذه الجمعية، وعملوا على بناء لبناتها الأولى في نسيج المجتمع الليبي، وهي المطبوعة التي تعتبر الآن واحدة من أهم المراجع التاريخية بين البلدين، فقد كانت تواكب تطور العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية، والمنح الجامعية المجانية، التي كانت تقدمها الحكومة التركية لأبناء الشعب الليبي، كما كانت تتابع المناشط الطلابية والبعثات الدراسية وتنشر الأخبار والمقالات التي تتناول العلاقة بين الشعبين.

ففي 29-1-1956 اجتمعت الجمعية العمومية للجمعية وانتخبت لجنة ادارية تتكون من: أحمد الفقيه حسن رئيسا، والصادق بن زراع نائبا للرئيس، والطاهر الحجاجي سكرتيرا، ومحمد الأسطى وأحمد راسم قدري ومحمد المصراتي ونجم الدين التويجيري أعضاء.

لم تكتف الجمعية بهذه الأدوار التي قامت بها، بل تواصلت أدوارها لجوانب تربوية وتعليمية ورياضية أخرى، فمثلا قامت بتأسيس ناديا رياضيا تحت اسم "نادي درغوت الرياضي الثقافي الاجتماعي" واتخذ من المدينة القديمة مقرا له، وقد تميز عدد من منتسبيه في مجالي كرة القدم والسباحة، كما قامت بفتح دورات تعليمية لمحو الأمية، ولتعليم اللغات الانجليزية والتركية مجانا.

وفي 1-12-1957م اجتمعت الجمعية العمومية، وقامت بإجراء انتخاباتها السنوية وكان مجلس الإدارة المنتخب يتكون من:

علي القره مالي رئيسا، ومحمد الأسطى نائبا والطاهر الحجاجي سكرتيرا، وكل من سري الكردي وأحمد راسم قدري وبشير بن حمزه والمهدي حسان أعضاء.

وبالإضافة إلى مناشطها التربوية والرياضية والاجتماعية والترفيهية، كان لديها

موسم ثقافي سنوي، تقام فيه المحاضرات والندوات والأمسيات الشعرية، كما كان لها دورها الوطني في المناسبات الوطنية، ودورها الديني في المناسبات الدينية، كشهر رمضان المبارك وإحياء ليلة القدر وغيرها من المناسبات.

* * *

وفي عام 2004 شهدت ساحة مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية بمدينة طرابلس إنعقاد الإجتماع التأسيسي لإعادة إشهار الجمعية القديمة تحت اسم "جمعية الصداقة الليبية التركية" طبقا لقانون تأسيس الجمعيات الأهلية وقد تم اختيار المرحوم ابراهيم الفقيه حسن رئيسا للجمعية العمومية ويساعده كل من الأستاذين: فؤاد الكعبازي وعادل المشيرقي كمساعدين، كما تم اختيار لجنة لتسير مهامها.

توزعت مناشط الجمعية حول الجوانب الثقافية والسياحية والترفيهية والاجتماعية، ففي الجانب الثقافي، أقامت العديد من المحاضرات التي تناولت الجوانب التاريخية بين البلدين، كما شاركت في الندوات التي تقيمها المراكز الثقافية المختلفة، كما أقامت معارض للصور الضوئية والفنية، كما دعت الزوار الأجانب الذين يزورون ليبيا لحضور مؤتمرات دولية، للقاء بإعضاء الجمعية وإقامة لقاءات مفتوحة مع نظرائهم من المثقفين الليبيين لغرض التعارف بهم وتبادل وجهات النظر فيما بينهم.

أما الجانب السياحي فهو ينقسم إلى جزءين الأول خارجي وذلك بتنظيم زيارات لأعضاء الجمعية إلى تركيا، شاركت فيها مجموعة من عائلات الأعضاء والثاني داخلي وهو إتاحة الفرصة للعائلات من أعضاء الجمعية لزيارة عدد من المواقع السياحية والمدن التاريخية القديمة، حيث قام أعضاء الجمعية وعائلاتهم بزيارات شملت المناطق الجنوبية، مثل سبها ومرزق "عاصمة فزان التاريخية" وبحيرة قبرعون، كما قامت بزيارة المناطق الشرقية التي كانت لبنغازي والبيضاء ودرنة والجبل الأخضر، كما كان للجمعية اهتمامها الخاص بالترفيه فتقوم بجمعهم في أمسيات عائلية على شواطئ البحر، وقضاء أوقات طيبة في الهواء الطلق، ونظرا لنجاح هذه الفكرة وما نتج عنها من ربط أواصر التعارف بين العائلات، فقد تكررت هذه الأمسيات عدة مرات، كما شاركت بعض العائلات التركية أعضاء الجمعية في هذه الزيارات

والمناشط الاجتماعية والترفيهية.

وفي الجانب الاجتماعي أقامت الجمعية عديد الاحتفالات التكريمية أثناء اقامتها للحفل السنوي الذي تحرص على إقامته كل عام بمناسبة إعادة إشهارها، وهي بصدد تأسيس لجنة لتبادل المعلومات بين العوائل الليبية والتركية، كما سيكون من ضمن برامجها المستقبلية تشكيل لجنة إجتماعية للتواصل مع الاتراك من اصل ليبي، وتكوين لجنة الخريجين الليبيين في الجامعات التركية، ويتواصل التنسيق بين لجان الجمعية الثقافية والاجتماعية والسياحية لإقامة الأسبوع الثقافي الليبي في تركيا، وكذلك التركي في ليبيا، كما يتم الاستعداد حاليا لتنظيم معرض للطوابع البريدية، بداية من العهد العثماني حتى اليوم في المجال الثقافي فقد قامت الجمعية بدعوة عدد من المحاضرين من كبار الاساتذة في البلدين لألقاء المحاضرات التى تناولت الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية بين الشعبين، وكذلك فإن ترجمة هذا الكتاب الى اللغة العربية يعتبر واحد من اهم الإنجازات الثقافية التى قامت بها هذه الجمعية والتى تنفرد بين كافة جمعيات الصداقة ليس على المستوى المحلي فحسب بل في الوطن العربي بهذا المنجز الثقافي الذي يضيف للمكتبة الليبية مرجع من اهم المراجع لتلك الفترة التى مرت بها بلادنا .

* * *

إن خمسمائة عاما من العلاقات المتواصلة تستحق منا بذل المزيد من الجهد والمثابرة لدراستها، وبحثها بكل عمق وموضوعية، بعيدا عن العواطف والمبالغة، فالواجب يحتم علينا أن نعيد قراءة التاريخ العثماني لليبيا، قراءة متأنية متفحصة، تتصف بالحيادية والحقيقة وتفسر الأحداث طبقا لمعطيات أزمانها بعيدا عن التحامل، والإتهامات الخاطئة والتفسيرات المغرضة وليكن شعارها الإنصاف والحقيقة.

إننا لانبحث عن مبررات للأخطاء التي وقعت، فهذه مرحلة من مراحل التاريخ لها سلبياتها كما لها إيجابياتها، وإن الحكم على مرحلة زمنية محددة يجب أن يكون مصاحبا بالفترة الزمنية التي عاصرته، فمن الصعب أن نحكم الآن على تركيا مثلا، بأنها السبب في تسليم ليبيا إلى إيطاليا، وننسى أن تركيا ذاتها في ذلك الوقت كانت

تعاني تكالب أوروبا عليها فالعالم الأوروبي الذي أذاقه الأسطول العثماني في البحر المتوسط الهزائم المتلاحقة، كان لابد من توحيد الجهود لتدميره والقضاء عليه، وهذا ماحدث فعلا.

إن المقولة المشهورة التي قالها السلطان عبدالحميد، عندما عرضت عليه مبالغ مالية لسداد ماعليه من ديون بأن (الأرض الليبية لن تباع بالمال وأن ماحدث لقضية البوسنة والهرسك لن يكون مع طرابلس الغرب).

وهي ذات المقولة التي قالها عندما عرضوا عليه مبالغ مالية مقابل توطين اليهود في فلسطين.

وإذا جاز لنا اختصار الجوانب الإيجابية التي نتجت عن التواجد التركي، فيمكن اختصارها في الآتي:

- إعادة الهوية العربية والإسلامية، بعدما كادت تضيع جراء الاستعمار الإسباني.
- الحفاظ على الهوية العربية وعدم طمسها في الهوية العثمانية.
- التشجيع على انتشار الدين الإسلامي.
- بناء المنارات الدينية والمساجد ودور رعاية الإيتام.
- إرساء نظام "الطابو" الذي استطاع الليبيون عن طريق إثبات ملكية عقاراتهم التي اغتصبها الطليان فيما بعد، ثم تمكنوا من إعادتها بفضل هذا النظام.
- المحافظة على هوية الشمال الافريقي وامتداده الإسلامي، وربطه مابين المغرب العربي ومشرقه.
- الحفاظ على ممتلكات الأوقاف، فلم تمس أو تباع ولم يتم الاستيلاء عليها، وقد كان يتم اختيار أحد العلماء لتولي منصب رعاية الأوقاف، التي كانت السلطنة توليها اهتماما خاصا.
- فتح الجامعات والكليات العسكرية والمعاهد العليا أمام الطلبة الليبيين للدراسة بالمجان في تركيا، بل كانت الحكومة التركية تدفع لهم مكافآءات للسكن والملابس والمواصلات أسوة بالطلبة الأتراك.

**** ختاما . .**

لا يفوتنا تقديم عبارات التقدير والعرفان للأخ زهري ادهم المنتصر عضو اللجنة الشعبية بالجمعية لدعمه المالي الكامل لترجمة هذا الكتاب والشكر والأمتنان للمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية هذا الصرح الثقافي الرائد الذي يعود إليه الفضل في طباعة هذا الكتاب ويسعدنا بهذه المناسبة ان نتقدم بفائق التقدير و الاحترام للدكتور محمد الطاهر الجراري مدير المركز على مساعدته وتعاونه منذ بداية فكرة الكتاب حتى صدوره بما هو عليه الأن، كذلك للعاملين بالمركز جميعا على حسن استقبالهم وتشجيعهم فلهم جميعا عبارات الود والأمتنان والتقدير .

إذا كان الواجب يفرض علينا تقديم عبارات الشكر والعرفان لمؤلف هذا الكتاب، على جهده واهتمامه لمرحلة تاريخية، من أهم المراحل التي مرت بها بلادنا ويعود إليه الفضل في دراستها وبحثها والعمل المتواصل على ابرازها ونحن على علم بمدى الجهد الكبير الذي بذله من أجل هذه الغاية وهي إصدار هذا الكتاب. فالواجب أيضا يحتم علينا تقديم عبارات الثناء والشكر للأستاذ عادل الهادي المشيرقي، القائم بأعمال المدير التنفيذي لجمعية الصداقة الليبية التركية على جهوده المتواصلة والتي لايسعنا أمامها سوى أن نعبر عن عميق الود والاحترام، تقديرا لجهده وعرفانا بدوره بأن تكون هذه الجمعية من أنجح جمعيات الصداقة على الإطلاق، وقد كان له دوره البارز والمهم، منذ بداياتها الأولى حتى وصلت إلى ماوصلت إليه.

والله الموفق.

محمد رجب طرنيش
أمين اللجنة الثقافية بالجمعية

توطئـــة

الحضارة : عمل مشترك لآلاف السنين، وإرث عام لكـل الإنـسانية، محتفظـة بآمالها للوصول إلى سلام عالمي عقب معاناتها الكبرى – التي مازالت جهود حضارية لا يمكن تجنبها، من أجل عالم بدون حرب، وقد حملـت معنـا إلى القـرن الواحـد والعشرين. إن حوض البحر المتوسط قد وضع في مركز الصراعات الرئيسة وفي مسرح العلاقات بين الأتراك والليبيين، ومقـدر لهـا أن تلعـب دورا رئيـسيا في تحقيـق هـذه الآمال. وفيما يتعلق بتاريخها وموقعها الاستراتيجي، فإن ليبيا تقدم إمكانية المـساهمة في الجهود التي تستطيع أن تشكل هذا الهدف الأساسي للسلام.

هدفنا من هذه الدراسة، تسليط الضوء على الأحداث التي ظهرت علـى مـدى قرون في وصول ليبيا في الأساس، كمقاطعة شمال أفريقية من الإمبراطورية العثمانية. إن سقوط الإمبراطوريـة وظهـور الفتـرة الاسـتعمارية همـا أحـداث عالميـة متـشابكة بتأثيراتها على ليبيا. وفيما بعد أصبحت ليبيا مستعمرة، ثم حققت استقلالها.

هناك تفاعل كـبير بـين التـاريخ اللـيبي والحالـة الراهنـة لـشؤون الـشرق الأدنى الأوسط. اتخذت الإمبراطورية العثمانية مكانها في حوليات التاريخ منذ ذلك، ولكـن مازالت بعض المصادر تعتبرها مـسؤولة عـن الـصراعات الحديثـة في الإقلـيم، كمـا ظهرت في البلقان. إن مفتاح البحـث عـن الـسلام يمكـن أن يكـون كامنـا في دراسـة الروابط بين دولة إسلامية قائمة منذ وقت طويل، الإمبراطورية العثمانيـة، والـسكان الذين يعيشون اليوم في أرض خاضعة لها منتشرة في ثلاث قارات. وفي هذا الاتجـاه، فإن السياسة في البحر المتوسط من منظور علاقات تركية – عربيـة هـي معنيـة، كمـا ينطبق ذلك على الأحداث الاقتصادية والسياسية الحالية في العلاقات التركية الليبية.

أخيرا، فإن القصد ليس لاتهام أو تبرئة أي جانب. إن الدروس المـستفادة هـي عناصر ضرورية في جهود تحقيق السلام العالمي الدائم. والطريق الذي يقود إلى هـذه الدروس يمر من خلال بحوث مفصلة في الأرشيف عن طريق فحص الوثـائق وتطبيـق كافة عناصره الجديرة بأن يعول عليها بكل موضوعية. لقد ناضلنا نحو هذه النهاية حتى

يمكن أن يكون تقييم الأحداث التاريخية ومطالباتنا غير متحيزة بقدر الإمكان.

ملاحظة أخيرة، إنني سعيد لأشكر على وجه الخصوص، السيد إحسان يوجل، المدير السابق لإدارة مركز البحوث الإستراتيجية بوزارة الخارجية، الذي عمل بإخلاص تام لتقديم اللمسات النهائية للنص الإنجليزي.

أورخان كولوغلو (أسطنبول 2007)

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

سمير يوسف الطويل

I. العهد ما قبل العثماني

ليبيا قبل وصول الأتراك

كانت كلمة (ليبيـا) في التـاريخ المبكـر عبـارة جغرافيـة كمـا وردت في أحـد المصادر:

(وهي كما استخدمها الإغريق القدماء ترمز عموما إلى شمـال إفريقيـا، تـشمل الساحل الجنوبي للبحر المتوسط من دلتا نهر النيل إلى المحيط الأطلـسي، وكـذلك أرض الظهير الصحراوية والواحات. والاسم مشتق من قبيلة واحـدة أقامـت في شـرق إقليم برقة في الألفية الثانية قبل الميلادية. ثمة سبب للاعتقاد بأن المنطقة ككل أظهرت درجة ملحوظة في التماثل العرقي والثقافي. والسمة الجسدية للشعب كانـت متوسـطية بحرية بوضوح، وتباينت مع الأجناس الزنجية التي عاشت في الصحراء إلى الجنوب، كانت طريقة حياتهم رعوية بدوية منتظمة في غـير تـرابط في قبائـل وتحالفـات كانـت لديهم مملكتـهم الخاصـة خـضعت ليبيـا عنـد وقـت لاحـق للاسـتعمار الإغريقـي، وانتقلت في آخر الأمـر إلى سـيطرة الرومـان. خـضعت فيمـا بعـد إلى هيمنـة العـرب المسلمين، ثم إلى الحكم العثماني من بعدهم)[1].

توقفت كلمة (ليبيا) عن التداول في عهود ما بعـد الإغريـق والرومـان، حـين بقيت شمال أفريقيا مقسمة تحت حكام مختلفين. كانت طرابلس الغرب وبرقـة وفـزان كيانات مميزة[2]. يفصلها خليج سرت. وكانت طرابلس معروفة عند كافة العصور بأنها جزء من المغرب، وأن برقة تابعة للمشرق. وفي الجانب الآخر، كانـت فـزان تعتـبر دائما مستقلة عن طرابلس وبرقة معا.

عادت كلمة (ليبيا) إلى الظهور مع اقتسام الأوروبـيين لقـارة إفريقيـا في القـرن التاسع عشر. احتل الفرنسيون الجزائر (1830) وتـونس (1881) واحتـل البريطـانيون مصر (1882). واستخدموا كلمة ليبيا لتعريـف أقـاليم طـرابلس وبرقـة وفـزان تحـت الحكم العثماني. وكان الإيطاليون ينظرون إلى (ليبيا) باعتبارهـا أرضـهم الموعـودة، تركتهم الشرعية من الإمبراطورية الرومانية. وبينما أطلق الطليان على حـرب 1911 – 1912 (حرب ليبيا)، اسماها الأتراك (حرب طرابلس)[3].

صارت (ليبيـا) في اليـوم الأول مـن شـهر ينـاير 1934 هـي الاسـم الرسمـي

للمستعمرة الإيطالية التي تضم الأقاليم الثلاثة. ويمكن في الواقع أن نعتبر الفترة القرمانلية هي بداية عملية توحيد هذه الأقاليم. استمرت هذه العملية في الفترة الثانية من السيادة العثمانية حتى القرن التاسع عشر. مع ذلك، لا نجد إشارة إلى كلمة (ليبيا) في التسميات الإدارية العثمانية. وتستخدم كلمة ليبيا في كل النص لتغطية كافة العهود، من أجل التسهيل.

كما يشير بروديل، يجب أن ننظر إلى الدور التاريخي الذي لعبته المنطقة في إطار هذه الخصوصيات الجغرافية والمناخية.

يتميز جزء من الساحل المتوسطي من الطرف الجنوبي لتونس وإلى دلتا النيل، عند مسافة حوالي 2500 كيلومتر، بنقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة وقلة السكان. إضافة إلى أن الخط الساحلي المنبسط في غالبه لا يوفر ملاذا كبيرا للسفن. نتيجة لذلك فإن طرابلس، مع موقع مينائها المثالي، الذي يخدم بدو الصحراء الكبرى المحليين والتجارة الدولية معا، لعبت دورا هاما في تاريخ ليبيا .

نستخدم في هذه الدراسة العمل البارز الذي أنجزه علي عبد اللطيف إحميده لتقييم البنية الاجتماعية والأحوال المعيشية للسكان الذين عاشوا في ليبيا حتى مطلع القرن العشرين. يبدأ الفصل الأول في هذا الكتاب بمثل ليبي يقول: " إذا كان أبو زيد الهلالي لم يزرع أرضه الأصلية إذن لماذا يهتم إذا صارت الأرض الأخرى صحراء؟".

هذا الحكم الذاتي يشجب بدو الصحراء الكبرى لإظهارهم عدم الاهتمام بالزراعة والحياة المستقرة.

يستمر إحميده في التحليل المقارن للمفاهيم التقليدية لدى المؤرخين وعلماء علم الإنسان عن المستوطنين الأوائل في المنطقة:

(أ) يضع بعضهم المسؤولية على أفراد القبائل العربية الهلالية على النحو الذي صاغه المثل، هاجرت هذه القبائل في القرن الحادي عشر المسيحي من شبه الجزيرة العربية إلى شمال أفريقيا في مجموعات تألفت من 200 – 300 ألف نسمة، أتلفت منظومات الري الزراعية والحياة المدنية وأشاعت الحياة البدوية باعتبارها نوع التنظيم الاجتماعي الغالب الذي ساد حتى عهد الاستعمار الأوروبي.

(ب) يؤكد منتقدو هذا الرأي بأن انحدار الزراعة المستقرة قد بدأ في وقت مبكر أكثر في القرن الثالث المسيحي، لكن الحقيقة أن الهجرة الهلالية أضافت طاقة جديدة إلى أسلوب الحياة الرعوية في شمال أفريقيا.

يستخلص إحميدة، بعد دراسة الرأيين:

(استمرت الإقليمية والرعوية سائدة حتى القرن التاسع عشر المسيحي. تشير كلمة (إقليمية) إلى الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي لأقاليم برقة وفزان من الدولة الضعيفة في طرابلس تنافست التحالفات القبلية القوية فيما بينها وتحدت الدولة المركزية في طرابلس برزت هذه الخصائص المميزة في عملية تفاعل طويلة بين البيئة الصحراوية – تربة ومياه جوفية – والهجرات والفتوحات البدوية قيدت هذه الأوضاع الخيارات المتوفرة للمجموعات الاجتماعية، وحددت طرائق إنتاجهم هيمنت الحياة الرعوية على البنية الاجتماعية مع استثناء السكان الذين عاشوا في مدينة طرابلس، كان ذلك رد فعل طبيعي بشري على مناخات المنطقة الجافة والصحراء ورفعت الحاجة إلى رعي الحيوانات إلى البحث عن الأماكن ذات المياه الجيدة وخمسة في المائة فقط من كل البلد صالحة للزراعة حدثت حالات الجفاف والمجاعة على نحو متواتر أهلكت المجاعة في 1784 مسيحي آلاف الأرواح في مدينة طرابلس وحدها حدث (كذلك) مجاعة في أعوام 1856 و 1859 و 1881-1882 و 1888 و 1901-1903 وفي إيجاز لم تؤهل الزراعة الليبية بأي فائض البتة. وفي المقابل وفرت التجارة العابرة للصحراء الكبرى، بين الاقتصاديات الزراعية والسياسية الأوروبية الأكثر استقرارا ووسط وغرب أفريقيا مصدر دخل أكثر اعتمادية من الإنتاج الزراعي الرعوي الذي لا يمكن في الولاية".

يقدر إحميدة العدد الكلي للسكان في القرن التاسع عشر المسيحي بين مليون ومليون ونصف المليون. في إقليم طرابلس الغرب عاش 61% من السكان حياة مستقرة، وكان 23% شبه بدو و16% بدو. من الواضح أنه يتعين بالنسبة إلى بعض المناطق عكس النسبة المئوية للمستقرين والمتنقلين. ربما بلغ البدو نسبة 70% في فزان وبالتأكيد فوق 50% في برقة.

كانت منطقة شمال أفريقيا في العصور الوسطى واقعة تحت تهديد مستمر من خطر الصراعات الإسلامية المسيحية التي انتهت إلى حروب نشبت في أسبانيا أو قريب منها . اشتملت هذه النزاعات على اشتباكات منتظمة بين الجيوش، إضافة إلى أعمال القرصنة التي انتشرت فوق كل البحر المتوسط الغربي، بما في ذلك سواحل إيطاليا وصقلية. لم تكن طرابلس لوحدها، بل كل موانئ الساحل الليبي كانت هامة للجانبين بوصفها قواعد عمليات وملجأ معا. على الجانب الاقتصادي تمتع كل ميناء في شمال إفريقيا بأهمية عالية لكونها مراكز للتجارة ومقايضة السلع الواردة من أفريقيا الوسطى والصحراء الكبرى. لهذا السبب، طمع كافة الحكام المسيحيون والمسلمون في المنطقة في ضم ليبيا. إن إنشاء مستوطنات فينيقية بطول الساحل الليبي لشراء السلع – الذهب والعاج وريش الطيور – والأرقاء من أفريقيا الوسطى والسودان مثلث كذلك علامة على الإغراء التاريخي لهذه التجارة العابرة (3). في الجانب الآخر، لم تتمتع التجارة الليبية المحلية بأي أهمية بسبب طريقة الحياة البسيطة والقدرة الإنتاجية المحدودة لشعب الصحراء الكبرى. كان بمقدورهم أن يعرضوا التمور والملح والشمع فقط في مقابل القمح والملابس وإلخ.

تابع السكان البدو في الداخل وسكان المدن الساحلية والموانئ مصالح متباعدة في معظم الحالات.

وهكذا تشكل في السياسة الليبية نظام ثنائي في توازن القوة (والمصالح):

(أ) القبائل البدوية وثيقة الارتباط بشبكة تجارة القوافل القادمة من مناطق أفريقيا الداخلية.

(ب) سكان مدن وموانئ الساحل باعتبارهم جزءا من توازن القوى والتجارة المتوسطية.

يقف خلف كل حدث هام في تاريخ ليبيا عنصر التحول السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي الذي وضع علاماته على مصالح المجموعتين أعلاه وعلى العلاقات القائمة بينهما. في هذا الإطار ينبغي أن نتذكر أن ليبيا اكتسبت دورا سياسيا

هاما بدخولها في العالم الإسلامي في القرن السابع المسيحي (القرن الأول في التقويم الهجري).

لعب ميناء طرابلس، وهو الميناء الرئيسي في ليبيا أدوارا كبيرة في التفاعل بين ليبيا والسياسة والتجارة المتوسطية :

* من وجهة النظر الإستراتيجية:

تشكل المنطقة بين طرابلس – صقلية وبون – تريبانى ممر يشق البحر المتوسط[4]. فبالنسبة إلى أولئك الذين يحاولون السيطرة إما على البحر المتوسط الشرقي أو الغربي، تكون طرابلس نقطة استراتيجية يجب السيطرة عليها من أجل الاجتياز إلى الجانب الآخر. يتساءل بروديل "لهذا السبب، هل يتعين علينا أن نندهش؟[5]" وهو يربط غالبية الحروب التي حدثت في هذه المنطقة خلال القرن السادس عشر المسيحي إلى السيطرة على البحر المتوسط؛ شملت هذه الحروب طرابلس (1511، 1551) درنة (1510، 1520، 1560)، تونس (1535، 1573، 1574)، بنزرت (1573، 1574)، ومالطا (1565). إضافة إلى ذلك، يقترح بروديل أن اهتمام أسبانيا الكبير بالاستيلاء على طرابلس في 1510 مسيحي كان بسبب حاجتها إلى طريق يعتمد عليه على طول الساحل الجنوبي من أجل نقل قمح صقلية الوفير.

*** من الناحية الاقتصادية :**

كانت طرابلس الميناء الأكثر عملية وأمن في نقل تجارة الصحراء الكبرى التي تركزت في فزان لآلاف السنين. في 1354 مسيحي كانت تسمى طرابلس (المدينة الغنية بالذهب) لأنها كانت مركز التصدير الرئيسي للذهب القادم من بلاد السودان . استمرت المدينة في المحافظة على هذه الخاصية طوال القرن الخامس عشر المسيحي وكانت مشهورة بعلاقاتها التجارية مع تجار مرسيليا وجنوة وراغوسا وصقلية والبندقية. كان مسحوق الذهب والأرقاء والنحاس والملح والمنسوجات تتوالى دائما على هذا الطريق . جاء في تقرير كتبه بيرى ريس piri Reis بعد الاحتلال الأسباني، (القبائل تجلب الخيل إلى المدينة. يبادلوا كل حصان بعدد 15 – 20 عبدا. هذا هو

السبب الذي جعل طرابلس مركزا تجاريا عظيما[6]. وفقا لسانودو Sanudo، تحصل الأسبان بعد احتلال المدينة في 1510 على أرقاء كثيرين بحيث تمت تلبية متطلبات كل السفن الأوروبية من المجذفين[7].

كانت طرابلس تحكم عادة، حينما تكون خاضعة للإدارة الذاتية، عن طريق مجلس محلي لممثلي المدينة. كان يجتمع رئيس المجلس والشخصيات العشرة البارزة في المدينة (شيوخ) في مكان يسمى (مسجد العشرة)[8]. وأسماها بعضهم جمهورية[9] وهذه كانت صفة مميزة لمعظم المدن – الدول التجارية المتقدمة في منطقة البحر المتوسط بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر المسيحي[10]. وعلى الرغم من أن الليبيين استطاعوا إدارة حكومتهم، إلا أنه كان من العسير منع التدخلات الأجنبية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية، ولم يكن الإيطاليون والأسبان وحدهم الذين سلبوا طرابلس. لم يتمكن الليبيون من النجاة من المصير نفسه حيث نشب صراع داخلي بين أفراد أسرة بني حفص Hafsi، حكام تونس. مع ذلك، خلال القرن الرابع عشر المسيحي، وعلى الرغم من أن طرابلس كانت لا تزال تحت هيمنة بني حفص، إلا أن أسرة حاكمة أخرى، هي بنو ثابت أو بنو عمار نجحت في تأمين الاستقلال الكامل تقريبا للمدينة. وبعد نهاية حكم السلطان الحفصي أبو فارس الطويل (1393 – 1434) مسيحي، كانت طرابلس متحررة من الروابط الأجنبية. حوالي عام 1477 مسيحي، كانت المدينة تعمل في استقلال تام تحت قائد من أبنائها. وضع الاحتلال الأسباني في 1510 نهاية لهذا الحكم الذاتي. في كلمات مختصرة، استطاع الليبيون تطوير مجتمع قادر على إدارة نفسه. أرادوا أن يبقوا مستقلين، لكنهم ما كانوا أقوياء بما يكفي لمقاومة القوى الأجنبية الشرهة.

توازن القوى في البحر المتوسط عند منقلب القرن السادس عشر المسيحي

كانت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في هذه الفترة ضربات وضربات مضادة.

المكاسب المسيحية: تمكن إيفان الثالث في روسيا في 1480 من أن يحرر نفسه من سيطرة Golden Horde (التينوردو) وأن يدمرها بعد ذلك بوقت قريب. هكذا فتح تدمير الإسلام في شرق أوروبا الطريق إلى فتح آسيا الوسطى. سقطت في أسبانيا المعقل الأخير للمسلمين في غرناطة أمام جيوش فردناند وإيزابيلا في 1492. هرب الكثيرون من القتل واتخذوا ملجأهم في المغرب. وبعد نجاح البرتغاليين في الدوران حول رأس الرجاء الصالح، ظهروا في بحار الهند، وبذلك فتحوا طورا جديدا في تاريخ العالم التجاري.

مكاسب المسلمين: كانت النجاحات الإسلامية الأخرى في ذلك الوقت هي فتح القسطنطينية وتقدم الأتراك في البلقان. أعقبت هذا تحول أعداد متزايدة من المجتمعات والحكام في أندونيسيا والهند وإفريقيا إلى الإسلام. يشير أحد علماء الغرب إلى ظاهرة التحول الجماعية إلى الإسلام خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر المسيحي بالكلمات التالية: "رأى فيه الحكام المحليون مصدر وحدة وقوة .. فمن خلال تبنيهم الرسمي للدين ضمنوا الدخول في وحدة الإسلام التي أمنت لهم حلفاء أقوياء وغيرتهم وحماستهم الغالية[11]".

كان البحر المتوسط بأكمله بحيرة إسلامية بالفعل طوال الهيمنة الإسلامية على أسبانيا، لكن هذا الوضع بدأ في التغير بحلول نهاية القرن الرابع عشر مسيحي. لم تظهر قوة غالبة في هذه الفترة مع الانقسام الداخلي في إيطاليا وأسبانيا وانشغال فرنسا في حرب المائة عام ضد إنجلترا نحو نهاية القرن الخامس عشر مسيحي، قامت فرنسا وأسبانيا بأولى محاولاتها للسيطرة على المنطقة في غضون ذلك، بدأ اللاجئون المسلمون الهاربين إلى شمال أفريقيا من أسبانيا في تنظيم أساطيل قرصنة لمهاجمة الموانئ والسفن المسيحية، وردت أسبانيا بمهاجمة سواحل شمال أفريقيا ووضع قيود على الحكام

الإفريقيين المحليين. كما نشط كذلك قراصنة مسيحيون في البحر المتوسط.

تعين على الإمبراطورية العثمانية في العقدين الأخيرين في القرن الخامس عشر أن تركز على توطيد دعائم حكمها في شرق البحر المتوسط. اتصلت الحروب مع البندقية والمماليك في مصر؛ وتم التخلي عن محاولة السيطرة على حصن رودس وشبه الجزيرة الإيطالية (1480) وأضعفت الدولة حرب الوراثة بين ولدي السلطان محمد الفاتح. نتيجة لذلك كان السلطان العثماني والمماليك في وضع سمح لهم بأن يلبوا طلب المساعدة الذي أرسله سلطان غرناطة أبو عبد الله محمد كما طلب. أبحر أسطول عثماني قاده كمال ريس وهاجم القلاع الأسبانية في غرب البحر المتوسط بما في ذلك جربة ومالطا وصقلية وساردينيا وكورسيكا وجزر بالياريك[12].

كانت تلك الهجمات بعيدة عن أن تروع فردناند وإيزابيلا من غرضهم. سقطت في 1492 مسيحي الدولة الإسلامية الأخيرة في أسبانيا، أضافت توهجا أكثر لهجمات المسيحيين عموما. "في رد على العدوان المسيحي المتجدد، تحولت مراكب القراصنة المسلمين التي كانت تعمل في مناطق البحر المتوسط الوسطى والشرقية إلى الجانب الغربي من البحر"[13].

بدأ القرن السادس عشر المسيحي مع تهديد مرعب للعالم الإسلامي قادم من البرتغاليين والأسبان الأولوين الذين استقروا في الهند في 1502، حاصروا البصرة (شمال الخليج العربي) والبحر الأحمر بنية إعادة توجيه تجارة الهند إلى الطرق التي سيطروا عليها، أي جنوب أفريقيا. كان الهجوم على العالم الإسلامي ذو طبيعة مزدوجة:

(بينما كان الدافع البرتغالي اقتصادي في أصله، إلا أنه كان ثمة تركيز ديني مبيت؛ مع تكليف البابا لها مهمة تطويق العالم الإسلامي من الخلف، ومساعدة عودة الديانة المسيحية في الشرق الأوسط والهند، بينما فعلت أسبانيا الشيء نفسه في العالم الجديد.

فرض هذا الحصار تأثيرا سلبيا مباشرا على مالية المماليك، وكانت موانئ السويس والإسكندرية (مراكز تجارة البحر الأحمر) والبصرة وحلب وطرابلس في لبنان هي الموانئ الأكثر تضررا.

لاحظ وسجل الإيطالي لودو فيكو دى فارتيما Lud ovico di varthema الرعب

الذي ساد الدوائر التجارية والرأي العام في الغرب. زار مصر في 1502 وشارك في مراسم الحج في المدن المقدسة (مكة والمدينة)، وسافر إلى اليمن وعدن وفارس والهند وسيلان والملايو ومولوكا. عاد في 1508 إلى لشبونة. وفي 1510 نشر مذكراته تحت عنوان (الرحلة) Itinerario قد تم شرح الصعوبات الاقتصادية التي صادفها المسلمون بعد انقطاع تجارة الهند بسبب التدخل البرتغالي. كان البرتغاليون يخططون كذلك للاستيلاء على عدن والتحرك عبر البحر الأحمر للاستيلاء على المدن المقدسة، من أجل ضرب ما اعتقدوا أنه سوف يكون ضربة قاتلة في قلب الإسلام)[15]. يعكس عمل بروديل بوضوح أهداف أسبانيا للهيمنة على البحر المتوسط ومخططاتهم وإنجازاتهم. وهو يشير إلى جهودهم لبناء قلعة حصينة تسمى بريسيديوس بمحاذاة ساحل شمال أفريقيا:

"كان ثمة مخططات لجعل هذه المعاقل القوية قابلة للبقاء والاستمرار اقتصاديا، وخلق نوعا من الارتباط بالمناطق الداخلية الشاسعة، التي يستطيعون الاعتماد عليها في معيشتهم. جرت بعض المحاولات الفعلية في عهد الملك فردناند والملك شارلي الخامس فيما بعد لوضع سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير هذه المواقع الإفريقية بأمل جعلها مركز ملاحي قشتالي وإلى إرغام سفن البندقية بأن ترسى هناك. لكن جهودهم ضاعت سدى إذ تجاوزت حركة التجارة المغربية الحصون الإسبانية وفضلت أن تستخدم تاجوراء ومصراتة والجزائر وبوني Bone منافذ للتصدير، وما كانت أي واحدة منها في أيدي المسيحيين"[16].

عند وقت الغزو الأسباني، لم تعد طرابلس مدينة غنية بالذهب. فقد اتجهت تجارة الذهب والعبيد نحو الشرق، إلى مصر والإمبراطورية العثمانية. والنتيجة الثانية لممارسات الإدارة الإسبانية الإرهابية هي أن الأهالي قد أرغموا على مغادرة المنطقة. يشير بروديل[17] إلى أن هواية الحكام المفضلة كانت الغزوات، التي نشرت رعبا واسعا باسم أسبانيا ومنعت إقامة علاقات حيوية جيدة بين الحصون وأراضي ظهرها. بل أنه يستشهد بتقرير مرسل إلى ملك أسبانيا من فرانسيسكو دو فالينسيا وهو الضابط الآمر للمرسى الكبير، ادعى فيها أن مسؤولية جذب الأتراك إلى المنطقة وقعت بسبب الغزوات.

طلب المسلمين للحماية العثمانية:

حدث أول اتصال للشعب الليبي مع الأتراك في عام 879 مسيحي حين وصلت مجموعة من مرتزقة أوغوز (Oghuz) إلى المنطقة، تحت قيادة عباس بن أحمد بن طولون وحكمت حتى مدينة طرابلس لوقت قصير ظهرت في القرون التالية مثل تلك المجموعات التي قدمت من مصر، حيث فرضوا إداراتهم قصيرة العمر واختلطوا بالتدريج مع المواطنين المحليين، وبخاصة عند النصف الثاني من القرن الثاني عشر المسيحي، وشهدنا وجود طويل المدة نسبيا خلال الحملات الصليبية.

لم يكن المماليك في مصر، الذين يتألفون في الغالب من أتراك، في وضع مالي أو فني يسمح لهم بمواجهة الهجمة المسيحية عند نهاية القرن الخامس عشر المسيحي. طلبوا مساعدة الإمبراطورية العثمانية، التي استجابت بإرسال بحارة وربابنة سفن وإمدادات بحرية، إضافة إلى المدافع والبارود، لمساعدة المماليك في إعادة بناء أسطولهم الذي حطمته المعارك، مع ذلك كان المماليك مترددين في طلب المزيد، لأنهم كانوا يخشون الوقوع تحت الحكم العثماني. في الجانب الآخر، لم يشاركهم العالم العربي في مخاوفهم؛ إذا وضعوا رجاءهم في السلطان العثماني في 1516، عرض شريف مكة، أن يرسل وفدا إلى سليم الأول. أعاق السلطان المملوكي الفوري المبادرة. مع ذلك بدا أن العرب كانوا أكثر قبولا للحكم العثماني من المماليك. لم يكن من قبيل المصادفة بكل تأكيد أن السلطان سليم حين زحف ضد المماليك أعلن بأنه سوف يحرر العرب من المماليك ويحمي العالم الإسلامي من تهديد المسيحيين[18].

يشرح المؤرخ تغري بردي Taghribirdi في تفصيل حماسة الشعوب العربية في متابعة انتصارات العثمانيين ضد المسيحيين. احتفلت مصر وكل العالم الإسلامي بفتح القسطنطينية[19].

"على الرغم من أن المماليك احتفظوا بالإمبراطورية دون خطر من الثورة الجادة، إلا أن حكمهم لم يكن شعبيا ولم يعتبر العرب هزيمتهم اللاحقة بيد الأتراك محنة قومية"[20].

ادخل فتح مصر تلقائيا إلى الإمبراطورية العثمانية الأراضي الواقعة من منطقة بنغازي وساحل البحر الأحمر.

استقبل السلطان سليم في مصر ولاء شريف مكة وحاكم اليمن اللذان طلبا حماية أراضيهم من الهجمات البرتغالية. قدم في 1519 وفد من طرابلس إلى الأستانة وطلب مساندة الباب العالي ضد الأسبان. ومن الهند، سعى حاكم غوجرات إلى طلب حماية مماثلة. وتم إرسال أساطيل عثمانية لمساعدتهما. تلقى العثمانيون في السنوات التالية مناشدات مساعدة إضافية من أراضي بعيدة مثل إندونيسيا الحالية. صارت الأراضي العثمانية هي الملاذ الوحيد من عدوان الحكام المسيحيين، ليس للمسلمين وحدهم، بل لليهود أيضا. يتفق المؤرخون الحديثون بالإجماع بأن الدولة العثمانية في القرن السادس عشر المسيحي هي الدولة الأعظم في تاريخ الإسلام.

يصف ساوفاجت Sau va get قوة الدولة العثمانية بالعبارات التالية:

"السلاطين، الذين حكموا فوق ملايين الكيلومترات المربعة من الأرض على مصادر ميزانية أكبر وأكثر اعتمادية من أي دولة أوروبية بما في ذلك أسبانيا مع مناجم ذهبها؛ تميزوا بإدارة منظمة بطريقة منتظمة ومتصلة توفر خدمات مفيدة لكسب ولاء الشعب، وامتلكوا قوة عسكرية تامة الانضباط وأفضل مدفعية، وقوة بحرية هيمنت على البحر المتوسط بأكمله، مما جعل كل أوروبا تنظر إليهم بعين الاعتبار[21]".

يخلص البروفسر زيني Zeine، أن يقارن الإمبراطورية العثمانية مع الإمبراطوريات الإسلامية السابقة بأن يقول: "الأتراك هم الشعب المسلم الثالث في الشرق الأوسط، والأولان هم العرب والفرس. لكنهم أنشأوا أكبر وأقوى إمبراطورية إسلامية، هي الإمبراطورية العثمانية، منذ ظهور الإسلام[22]".

مثلما عبر عالم آخر بارز "جاء الأتراك فاتحون، لكن جرى تحويلهم وتمثيلهم، وجلبوا قوة وحيوية جديدة لمجتمع وحكم أقل[23]".

أضاف كاتب آخر، "تماثل الإسلام مع الإمبراطورية العثمانية؛ جرت إزاحة العرب تماما في الآفاق الأوروبية وحل محلهم الإسلام التركي[24]".

كان ضم الأراضي العربية، بخاصة مكة والمدينة في الإمبراطورية يعني أن

العثمانيين صاروا الآن مسؤولين أمام العالم الإسلامي عن حماية المدن المقدسة. وعلى الرغم من عدم حدوث نقل رسمي للخلافة الإسلامية، وأن السلطان لم يتخذ سوى لقب خادم الحرمين الشريفين، إلا أن العالم الإسلامي تقبله هو وخلفاءه باعتبارهم خليفة المسلمين. من هنا صار توفير بيئة آمنة لكافة المسلمين الذين يرغبون في أداء مناسك الحج في يد الدولة العثمانية.

المرة الأولى التي ركزت فيها الإمبراطورية العثمانية أنظارها على شمال أفريقيا كانت حين بلغتهم استغاثة مسلمي أسبانيا.

هاجمت البحرية الإمبراطورية، تحت إمرة كمال ريس، السواحل والجزر الإسبانية في 1487مسيحي. مع ذلك، لم يكن هذا إجراء أكثر من بيان للتضامن وما كان ليمنع سقوط غرناطة (في 1492) أو خروج عشرات الآلاف من المسلمين واليهود من شبه الجزيرة[25]. من الصحيح أن الريس كمال عاد إلى المنطقة في 1510، إلا أنه ثمة دليل كذلك على أنه أبحر في المنطقة لبضع مرات إضافية وأقام اتصال مع عرب المغرب. ومن الواضح أن الهدف في هذه العلاقات لم يكن الاستقرار في المنطقة، لكنها ساعدت في تمهيد الطريق للملاحين الأتراك الآخرين. توفرت لدى الإمبراطورية العثمانية تفاصيل ومعالم خط الساحل المتوسطي حين كتب ابن أخ كمال، بيري ريس كتابه بعنوان (كتاب البحرية). لم يكن كتابا إرشاديا فقط، "معروف بأنه أول دليل مرشد لبحر ايجة والبحر الأبيض المتوسط"[26] لكن مصدر مرجعي بمعلوماته عن حوض البحر المتوسط، وبحر المغرب (المحيط الأطلسي) وبحار الهند أيضا. أجرى الباب العالي تعديلات في سياساته لتتمشى مع البيانات التاريخية والاقتصادية والجغرافية الحديثة في عقد 1520. إضافة إلى ذلك، خريطة لأمريكا رسمها ريس بيري إن المجتمع العثماني كان في اتصال مع البلاد الواقعة ما وراء البحار.

مواكبة للاهتمامات والمصالح المتنامية، خرج البحارة الأتراك في رحلات إلى غرب البحر المتوسط. اشترك الإخوة المعروفون باسم برباروسا، وهم أعروج وخضر، والياس (غير خضر اسمه إلى خير الدين) في سلسلة مناشط من التجارة إلى القرصنة بدعم من حكام تونس وسلاطين المماليك، إضافة إلى وريث العرش

العثمـــاني. في 1514 أقـــاموا مركـــز قيـــادتهم في هـــالكول فـــاد (غوليتـــا) (Goleeta) Halkul Vad. فيما بعد، أعلن الرايس عروج، الذي استولى علـى مدينـة الجزائر، وأعلن سيادته عليها مع ذلك، ودون وجود فرصة لمواجهة أوروبا، إختار أن يخضع للسلطان العثماني ويخدم تحت قيادته. ثم منحه لقب حاكم عام (بايلربـاي) Beghlerbey للجزائر. هكذا تحولت نشاطاته في القرصنة إلى حروب بين الإمبراطورية العثمانية من جانب وأسبانيا مدعومة بالصليبيين من الجانب الآخر[27]. نجح العثمانيون في الاستيلاء على رودس، لكن الأسبان أعادوا احتلال تونس. وأخيرا، مـع هزيمـة الأسطول الصليبي عند بريفيزا Preveza في 1538 مـسيحي، وقـع البحـر المتوسـط تحت سيطرة العثمانيين.

لم تزد الملاحة في القرن السادس عشر المسيحي عن الإبحار من ميناء إلى ميناء بمتابعة خط الساحل. كانت البحار المفتوحة، كما يصفها بروديل، جرداء وممتدة في انبساط مثل الصحراء[28]. لهذا السبب كان الساحل الليبي محطة توقف منتظمة للسفن.

يشرح ريس بيري في (كتاب البحرية) معـالم وتـاريخ طـرابلس ومـسلاتة وبرقـة وطبرق والسلوم. يعرف في كتابه أن مواطني طرابلس يـشكون مـن الحكـام التونـسيين ومسؤوليهم وصراعاتهم الداخلية التي لا تنتهي حول السلطة.

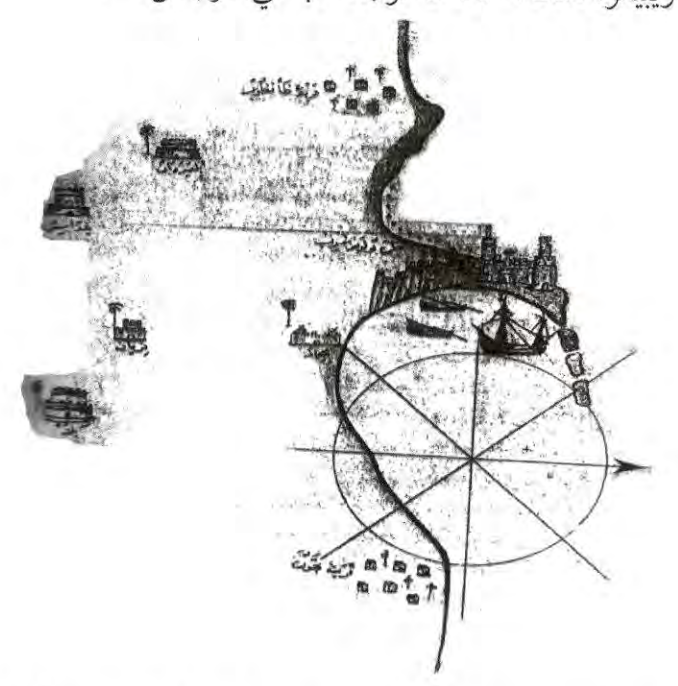
وكان كمال ريس يرافقه ابن أخيـه بـيري ريـس قبـل الغـزو الأسـباني لطـرابلس (1510)، قد أبحر في المياه الليبية بتعليمات من السلطان وصلتهم عند رحلة عودتهم إلى الأستانة التي أرسلها مواطنو طرابلس إلى (السلطان المعظم) طالبين منـه أن يعـين حاكم لوضع حد لعدم الاستقرار في المدينـة. لكـن الأسـبان احتلـوا المدينـة قبـل أن يتمكن الباب العالي من التصرف، وقبل تمكنهم من الوصول إلى الأستانة[29].

من الواضح أن التجارة والحياة في طرابلس تأثرت سلبيا من الغزو الأسباني.

فوفقا لوصف بيري ريس :

(... كانت طرابلس مركزا تجاريا كبيرا. لم تعد تلك الأماكن كما كانت عليه من شأن، فبعد فتح الكفار للمدينة، يخشى الناس من الذهاب هناك. من ميناء طـرابلس إلى تاجوراء، وهي مسافة 12 ميلا، اعتاد العرب في هذه القرية أخذ فحمهم الخشبي

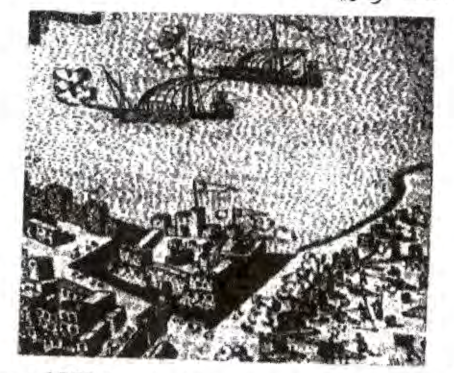
إلى طرابلس، ويبيعوه هناك، لأنه لا توجد غابة في طرابلس [30].



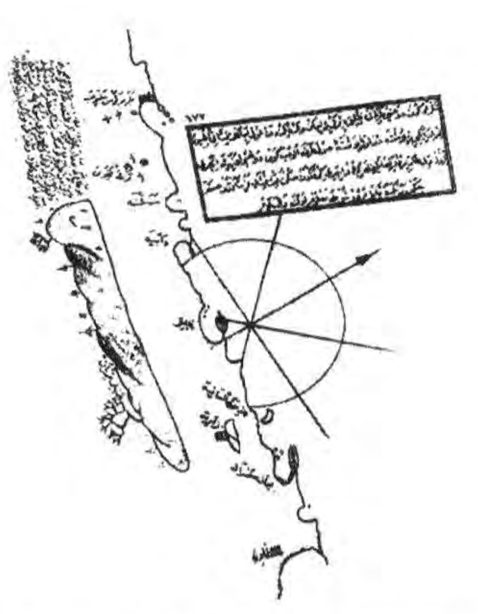
1- طرابلس الغرب في كتاب الريس بري Reis Piri" كتاب -1 البحرية -Kitab 1 Bahriyye " تبرهن الطريقة التي قدم بها على أنه أكثر ميناء محصن على الساحل الليبي . تمثيل الواحات النائية مثل غدامس وفزان وغريان وجالو، تشير إلى أن طرابلس قد قبلت كمركز تبادل رئيسي للتجارة الصحراوية.



2 – طرابلس قبيل الفتح التركي أثناء الحكم الاسباني عن
A Venitian engraving of the 16th century



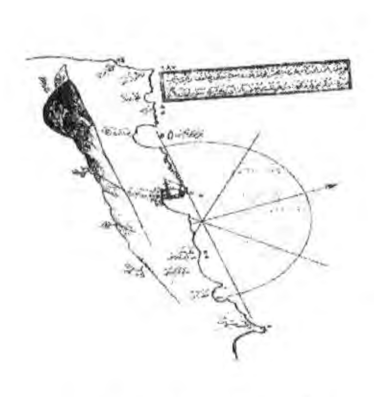
3 – قلعة طرابلس طبقا لنقش ايطالي في سنة **1559** تحت الحكم التركي



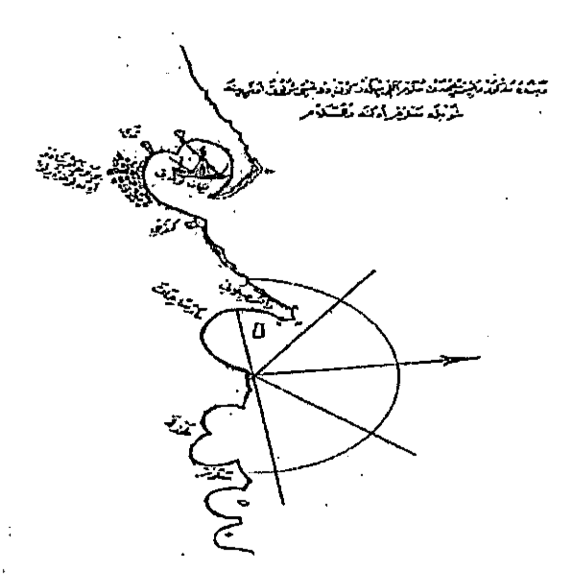
4- طبقا لكتاب الريس بيري فإن مصراتة تتكون من قرى بها بساتين النخيل . تبعد كل قرية عن البحر بمسافة تتراوح ما بين 4 إلى 5 أميال . وأضاف " لا توجد قرى أخرى على الساحل حتى الإسكندرية . "



5 – خليج سرت في كتاب الريس بري " كتاب - 1 البحرية " كانت بنغازي مستوطنة صغيرة جدا في ذلك الوقت. تصور الخيام بأن العرب كانوا جميعا من البدو.



6 – خريطة منطقة برقة في كتاب الريس بري . كتب بأنه لا يوجد ميناء مناسب في الاقليم وأن القراصنة يخفون سفنهم وراء الصخر عند فيدار Fidare



7- كانت تمروك = طبرق Tomruk = Tobruk إحدى الأماكن النادرة التي يمكـن للبحـارة أن يجدوا ماء . كما حذر أيضا الربابنة بأن يكونوا على حذر عندما يلقون بمراسيهم حيـث أن الريـاح ربما تغير الاتجاهات معرضة السفن للهلاك .

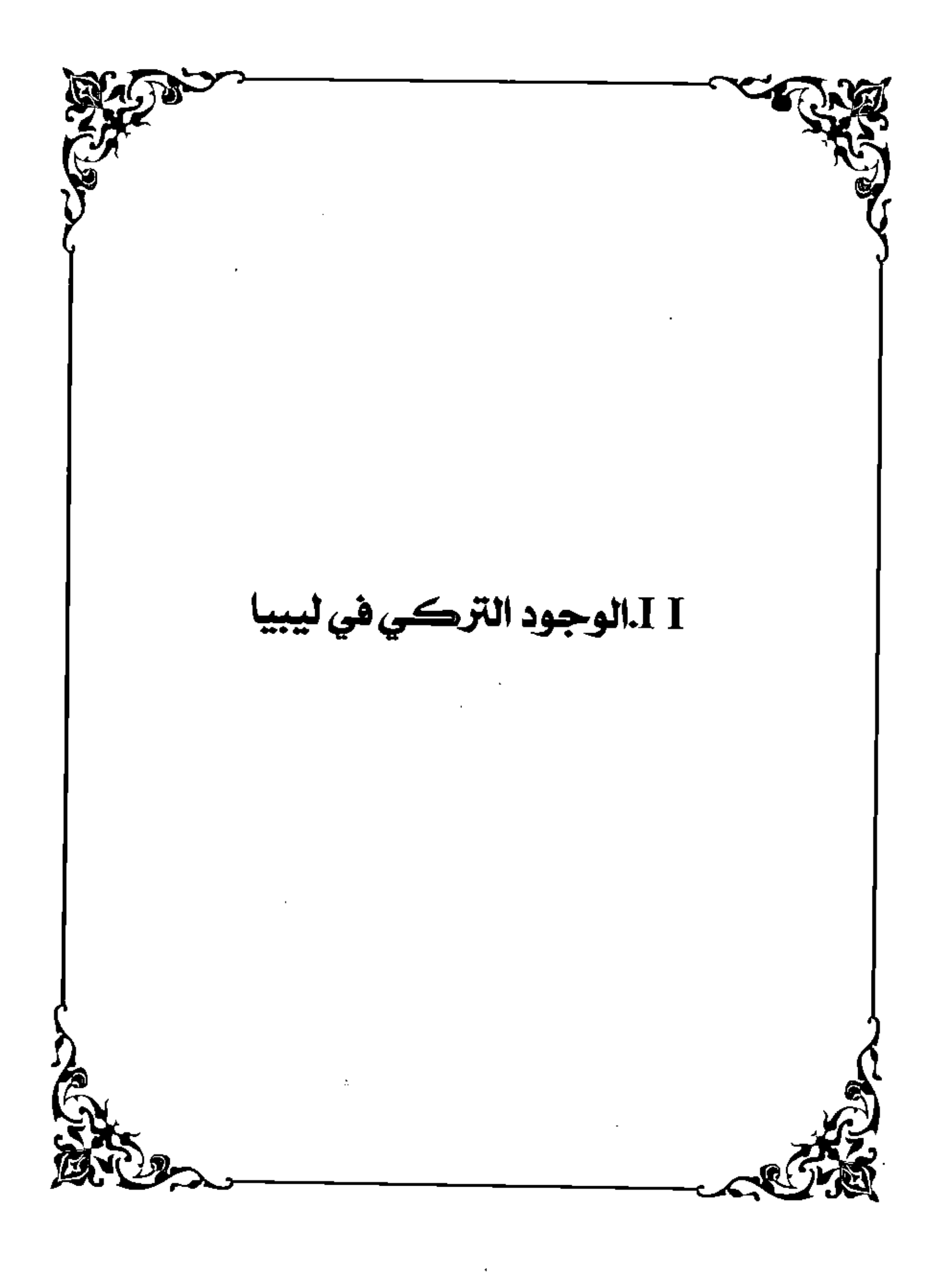
من المعروف أنه مع وصول الأسبان في طرابلس تحول اتجـاه طـرق القوافـل نحـو موانئ إسلامية أخرى، وهذا ما حرم المدينـة مـن دخلـها مـن تجـارة مـسحوق الـذهب والعبيد. بالمثل تعرضت مراكز استيطان أخرى حول طرابلس للحرمـان مـن تجارتهـا مـع المدينة وعانت من خسائر فادحة. أرسل أهالي طرابلس الذين أقاموا مركـزهم الجديـد في تاجوراء وفدا إلى العاصمة العثمانية في 1519 وطلبوا المساندة. سمى السلطان مـراد آغـا ليكون بايلرباي وأرسل قوة بحرية وعسكرية معه إلى تاجوراء. واسـتمرت النزاعـات قائمـة في أنحاء المغرب المختلفة حتى دخول القـوات العثمانيـة لطـرابلس في 1551 مـسيحي. أبحرت أسـاطيل مـن الـساحل الطرابلـسي إلى كورسـيكا وجـزر باليارـك، والـسواحل الإيطالية. وكانت حركة انتقال نطاق النفوذ نحو أراضي الظهر في اتجاه فزان في أفريقيا.

الجزائر التي احتلـها الأسـبان في 1520، انتقلـت إلى يـد أخـرى في 1525، وكان البحر المتوسط، ككل، مسرح للصراع من أجل الغلبة والسيادة. ففـي أعقـاب فتح العثمانيين لجزيرة رودس، استقر الفرسان الصليبيون عبر خط الساحل الطرابلسي

في مالطا، وحولوها إلى معقل حصين للعالم المسيحي. قرر الأسبان الذين لم يلقوا نجاحا في كسب دعم السكان المحليين أن يسلموا طرابلس إلى الفرسان في 1530. في الجانب الآخر، استقبلت القوات العثمانية المحتشدة على مسافة 16 كيلومتر فقط من المدينة دعما كاملا من العرب، إن النصر المكتسب عند برفيزا في 1538 ضد الأسطول الصليبي الذي تألف من سفن من البندقية والبرتغال وأسبانيا ومالطا وبابا روما، عزز الهيمنة العثمانية في البحر المتوسط. كما أن هزيمة أسطول تشارلس الخامس الصليبي بمحاذاة الساحل الجزائري في 1541 جلبت للعثمانيين سيطرة تامة على البحر المتوسط، ما عدا السواحل الإيطالية والأسبانية وفرنسا التي كانت في حاجة إلى الحماية العثمانية ضد القوة الأسبانية – الألمانية، دعت الأسطول العثماني إلى الاحتماء في الشتاء في ميناء تولون (1543 – 1544).

مارس تورغوت ريس (درغوت) في استقلال من الباب العالي، نشاطات القرصنة من قاعدته في جربة. أخضع تحت سيطرته الجنوب التونسي وانخرط في قتال مستمر مع فرسان مالطا. بما أن قوته كانت محدودة أمام القوى المسيحية، فإنه قرر أن يعرض خدماته على الباب العالي. وأسبغ عليه بعد فتح طرابلس لقب بايلرباي، في 1551 هاجم الأسطول العثماني مع جيش مراد آغا طرابلس واستولوا عليها نهائيا في 15 أغسطس. حرم هذا النصر الفرسان من قاعدة شديدة الأهمية، ومكنت الإمبراطورية العثمانية من إزالة التهديد المستمر لقواعدها في الجزائر وتونس. وبعد هزيمته في معركة جربة البحرية الكبيرة (1560) قام الملك تشارلس بمحاولة يائسة لاحتواء طرابلس. على الجانب الآخر أخفق الأسطول العثماني في مالطا (1565) وتعرض للهزيمة عند ليبانتو Lepanto (1570). مع ذلك أثبتت الفتوحات في قبرص (1571) وتونس (1574) أن العثمانيين كانوا القوة العظمى المسيطرة على البحر المتوسط وفق بروديل:

"مع طرابلس، حاز الأتراك على موقع عسكري ثمين وحلقة وصل مع دول البربر، وهي الميناء التقليدي للداخل الأفريقي التي أعيدت إلى سابق مجدها. حين احتل المسيحيون البلدة، تحولت تجارة الصحراء الكبرى إلى تاجوراء قرب طرابلس. ومع الوجود التركي، عاد تراب الذهب والعبيد إلى القدوم إلى المدينة الغنية بالذهب"[31].



I I.الوجود التركي في ليبيا

دور السلام العثماني:

إن بلخميسي وعبد الجليل تميمي هما من بين المؤرخين الذين ابتدعوا عبارة "الوجود التركي في دول المغرب" وبينما جرى وصف كلمة "غازي" لوصف تقدم الأعداء الأوروبيين، إلا أن الشيء نفسه لم ينطبق على حالة الأتراك. أولا: حدثت استغاثات مرسلة من السكان المحليين إلى العثمانيين لطلب حمايتهم. ثانيا: كان ثمة عامل التضامن الديني الذي يعمل في صالح الجانب العثماني. كانوا يملكون دعم السكان المحليين ضد عدو مشترك. هذه الاختلافات لصالح العثمانيين وضعتهم في مكانة تختلف عن الأوروبيين. نجح الأتراك مع بعض الاستثناءات، في بناء قاعدة متينة من الوحدة والتوافق المشترك. تقدم الملاحظات التالية الصادرة من الشواطئ المقابلة في البحر المتوسط مفاتيح لفهم تركيبة الإدارة العثمانية التي أقاموها في ليبيا وهي تخص المغرب العربي ككل، وبذلك تكون صحيحة بالنسبة إلى ليبيا.

يكتب جان مونلا Jean Monlau، في كتابه "دول البربر":

"إنها مجتمع موحد من عناصر غير متشابهة للغاية.. والمرونة الناتجة منها رائعة وملحوظة لم تتجه أي من المعايير السائدة وحتى الإسلام إلى استبعاد الآخرين من صياغة القرارات، وهذا قاد إلى مفارقة هيئة اجتماعية متمايزة للغاية، لكن لا توجد فيها بالفعل طبقات أو طوائف. وبهذا كان النظام المقام بهذه الطريقة "حديث إلى درجة مذهلة".

بعد الإشارة إلى وجود "مجموعات ضغط" متنافسة يمكن مقارنتها مع مجتمعات اليوم، يضيف: تمثل الاختلاف مع معظم النظم المعاصرة في أن التسامح التام يحكم العلاقات التي يحتفظون بها فيما بينهم بوجه عام.

يستطيع كل مجتمع أن ينظم محاكمه الخاصة ويمارس ديانته الخاصة، ويضع قوانينه المناسبة وكل ذلك تحت سلطة المقدمين، بجانب القاضي المالكي يوجد قاضي حنفي للأتراك، وأباضي للأمازيغ وحاخام لليهود وقناصل للدول الأوربية. كان للمسيحيين كنائسهم، وكنيس لليهود ومدارس حاخامية. كان للأمازيغيين جوامعهم الأباضية الخاصة وينظمون فيما بينهم شؤونهم الخاصة، تماما مثل اليهود وحتى

الزنوج الذين يمكن أن يعهد إلى قائد oucfan الدفاع عنهم حين يكونون أرقاء. تسري هذه الصورة على المراكز الكبرى، بل حتى في أماكن أخرى، فالروح هي نفسها مع تنويعات بسيطة. يستند الخط الغالب في هذا المجتمع في تجار المجموعات الذين كونت خصوصياتهم الدينية والعرقية بخاصة الخصائص المميزة الرئيسية وقاعدة لبيان الحقوق والحقوق للجميع. فعلى المستوى الديني يشكل المسيحيون واليهود والأمازيغ والأتراك مجتمعات مميزة غير مختلفة عن المسلمين السنة. وتم ترك مجتمعات أخرى مثل قبايل Kabyles الذين هم من أقاليم لم يتم إخضاعها في الخلفية لأسباب سياسية.

في مقالة عن الهوية الجزائرية يذكر المؤرخ كامل فيلالي[33]:

"ثمة نقطتي تحول هامتين في مشكلة الهوية في التاريخ الجزائري، الأولى في القرن السابع المسيحي والثانية في التاسع عشر. وعوضا عن أن تسمى الأولى بالفتح الإسلامي، نستطيع أن نطلق عليها دخول الإسلام بينما الثانية هي الاحتلال من جانب الاستعماريين (1830 - 1962) تعرض الفتح الإسلامي عند البداية لمواجهة من جانب الأهالي، الذين كانوا من البربر، لكنهم تقبلوه فيما بعد كان تصرف الإسلام المتسامح نحو التقاليد المحلية هو الذي سهل هذا الفهم مع الغزو الذي بدأ في 1055، لقبيلة الهلالية المصرية (الذين قدر عددهم بين 400,000 و 1,000.000). تغير هذا الوضع. فبدلا من التسامح مع ممارسات وعادات ما قبل الإسلام، فرضوا سياسة تعريب وحاولوا استئصال النزعة الشيعية من المغرب مما خلقت رد فعل. على الرغم من أن العثمانية اتخذت طابعا تركيا، إلا أن العثمانيين حافظوا على استمرارية الماضي الإسلامي والوضع الراهن للطوائف المختلفة. لم يظهر أي رد فعل معاكس ذي طبيعة عرقية أو عقائدية. وعلى الرغم من كون إدارة الولاية (ولاية الداي) غريبة في اللغة وتتسم بالقيصرية (دكتاتورية قائمة على مجموعة أو شعب) تنتمي إلى المذهب الحنفي، إلا أنها لم تستخدم الدين لأغراض عقائدية. وفرت سياستها التي اعتمدت على الغزو والجهاد البحري شرعية استمرت لأكثر من 300 سنة. وإضافة إلى حماية شيعة الجزائر ومحاربة المنافسين المسيحيين، أدخل الأتراك ثقافة فريدة اعتمدت على التسامح الذي نشأ من حصيلة تجربتهم في أوربا والبلقان وآسيا تبعا

لـذلك، أنـتج الاتـصال بـالترك نوعـا مـن التـآزر العرقـي مـع ظهـور القوروغليـة (المولودين)، مما شجع ظهور ثقافة "مختلطة" وإثراء الثقافة المحليـة (...) والحقيقـة هي أنه بينما لم يتدخل الوجود التركي في الهوية الجزائريـة فـإن العقيـدة الاسـتعمارية أظهرت مقاربة مختلفة . ففرنسا الـتي غـزت البلـد تحـت حيلـة "الرسـالة الحـضارية" الخرافية، تركت خلفها برفضها احترام الهويـة الجزائريـة علامـات سـلبية عميقـة في النفسية الاجتماعية.

يفضل بروديل استخدام عبارة السلام التركي لوصف ما يسميه الآخرون "السلام العثماني". إن أفضل تقييم الوجود التركي في ليبيا يكمن في إطار هذا السلام الـداخلي الذي كان المصدر الرئيسي للتضامن مع الإمبراطورية ضد التهديد الخارجي. فهـو قـد شمل أكثر من 60 مجتمع ديـني وعرقـي متـوزع فـوق ثـلاث قـارات. والإمبراطوريـة العثمانية كانت أحد اللاعبين الرئيسيين في صراع القوى العظمى حيث لعبت ليبيا دورا في جزئه المتوسطي. غامرت الجيوش العثمانية بالوصول إلى المحـيط الهنـدي للقتـال ضد البرتغاليين داخل أوربا حتى فيينا ضد النمساويين داخل القرم ضد الروس. وكانوا يحاربون عند وقت واحد ضد الأسبان في البحر المتوسط.

شهد القرن السادس عشر المسيحي تحولا في طرق التجارة العالميـة مـن البحـر المتوسـط إلى البحـار المفتوحـة في عمليـة كانـت سـوف تتطلـب قرونـا. اسـتمرت الإمبراطورية العثمانية بعد دخولها لطرابلس، في التمدد لاكتساب سيطرة كاملة علـى البحر المتوسط. وحتى الفشل عند مالطا (1565) وانتـصار التحـالف المـسيحي عنـد ليبانتو (1571) لم يغيرا هذا المجرى.

لاحظ معلق غربي أن "معركة ليبانتو برهنـت علـى تفـوق الأسـلحة المـسيحية، لكن نتيجتها برهنت على تفوق الدبلوماسية التركية، إذ استمر الانقـسام بـين الحلفـاء المسيحيين". توضح هذه الملاحظة أن ليبانتو لم تحدث تغييرا في ميـزان القـوة. فعلـى الرغم من ليبانتو، لا زالـت البحريـة العثمانيـة أعظـم قـوة بحريـة وحيـدة في البحـر المتوسط أزالت الفتوحات في جزر قبرص وكريت الشكوك حول تفوق قوتهم. "صـار البحر المتوسط الشرقي بفضل هذه الأعمال الجريئة بحرا عثمانيا خالصا على حد قـول

ماريا بيابيداني Maria Pia Pedani) وعلى سؤال هل كانت الدولة العثمانية دولة غازية فقط والأوجاقات Odjaks هي مراكز الهجوم فقط؟. تجيب بيداني بالنفي في كتابها "Dalla frontiera al confine"[(34)] حيث ألحت على وجه الخصوص على مفهوم "الحدود البرية".

كان البحر أيضا يعتبر لقرون كثيرة مجرد حدود تعبرها مراكب القرصنة والقراصنة النظامية. أتاح لنا بحث حول البحر الأدرياتيكي كشف وجود روابط متينة بين بحارة المغرب العربي وبحارة ألبانيا العثمانية. إن قبول فكرة حدود مع دولة أخرى يعني كذلك الاعتراف بحق الآخر في الوجود. وكان هذا آخر وأروع إنجاز لاتفاق السلام. في العلاقات الإسلامية - المسيحية، كان نشوء حدود مشتركة يعني أن حكام الديانتين قد تغلبوا معا على المنطق العسكري المحض وتقبلوا إمكانية العيش في سلام مع الدولة الكافرة.

في عام 1742، حين كانت فرنسا وبريطانيا لا تزال تخوضا حروبهما البحرية، أعلن الباب العالي أن كل الأراضي والبحار إلى الشرق من خط مستقيم مرسوم من المورة Morea إلى الساحل الإفريقي الشمالي تقع تحت السيادة العثمانية. تبعا لذلك فإن الأسطول العثماني سوف يهاجم أي سفينة حربية تعبر هذا الخط إلى الشرق؛ سواء في المياه الساحلية أو في أعالي البحار، وسوف يتعرض طاقمها للاسترقاق. كان البحر المتوسط واقعا في الدرجة الأولى تحت السيطرة البحرية العثمانية. أمنت هذه السيطرة حرية انسياب الحركة التجارية دون تمييز في الجنسية. ولم تنقطع إلا في حالة الحرب أو غزوات القراصنة، وكانت حملة نابليون إلى مصر في 1798 نقطة تحول وعلامة النهاية لها.

كانت الأقاليم تحت الإدارة العثمانية، بخاصة الأوجاقات الثلاثة (ايالات) جزءا لا يتجزأ من السلام العثماني. تمثلت القوة الدافعة لهذا التكامل في السيادة العثمانية في البحر المتوسط. لكن عودة ظهور الإدارات المستقلة لم تدل على انفصام كامل من الباب العالي. وكانت الحكومات الأوربية تعي هذه الحقيقة. فعند أي وقت تنشأ فيه المشاكل، كانوا يسعون إلى طلب تدخل الحكومة العثمانية. ومن المعروف أن

الأسطول الطرابلسي قد اشترك في حملات الباب العالي بتعليمات منه[35]. إضافة إلى ذلك احتوت قطع النقود المعدنية التي أصدرتها الأوجاقات على اسم السلطان. يعود تاريخ أقدم عملة معدنية في طرابلس إلى عام 979 (1571/ 1572 مسيحي)[36]. في إيجاز استمر الوجود التركي في الجزائر حتى 1830، وفي تونس حتى 1881، وفي طرابلس حتى 1911. حين انتهت السيادة العثمانية في هذه البلاد، كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها القوى الاستعمارية الأوربية هي استئصال كافة الجذور السياسية والاقتصادية والثقافية التركية.

تركيب الأوجاق

استخدم العثمانيون عند وقت صعودهم في القرنين الرابع عشر والسادس عشر المسيحيين مقاربة ذات خطوتين لإقامة حكمهم. عند البداية كانوا يجعلون من أرض ما مجالا محميا ويتم ضمها بالكامل فيما بعد إلى الدولة[37]. إضافة إلى ذلك يمكن أن يتم في الأراضي القاسية مثل الجبال أو الصحاري منح استقلال ذاتي إلى الأعيان المحليين مثل شيوخ القبائل أو المذاهب أو الطوائف، ما داموا مستعدين للخضوع لسلطة السلطان /الخليفة الاسمية. كان المنع الوحيد المفروض هو التعاون مع الدول الأجنبية. استخدموا الإعفاء من الضريبة علامة مميزة في صياغة الهيكل الإداري. فسوريا ومصر باعتبارهما مساهمة في الميزانية الإمبراطورية قد تم وضعهما في الفئة نفسها مع البلقان والأناضول من حيث النظام الضريبي. وفي الجانب الآخر، كانت قبائل شبه الجزيرة العربية واليمن معفية من الضريبة.

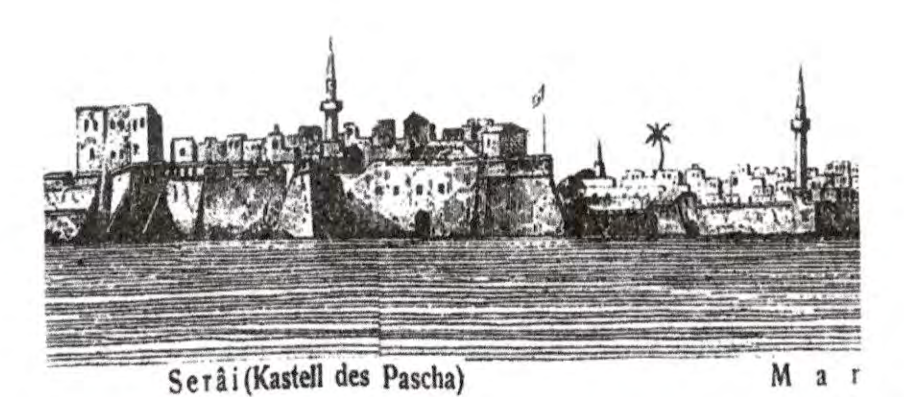
جلب دخول المغرب العربي في الإمبراطورية معه الحاجة إلى إقامة هيكل إداري جديد تماما. من الواضح في هذه الحالة أن الاتصال لن يكون ممكنا إلا بالطرق البحرية، مع استبعاد خدمة نظام المراسلة البري في الإمبراطورية العثمانية.

كان إرسال قوات إلى هناك في حالة الحاجة الملحة مهمة صعبة. وكما أشار بروديل كان من غير الممكن للسفن أن تعبر البحر المتوسط في وقت محدد مسبقا. وبسبب تقنيات البناء في تلك الفترة كانت السفن تعتمد على الأحوال الجوية والموسم.

كان يتعين عليها أن تنتظر لأيـام وأسـابيع قبـل عبـور القنـال أو حـتى رفـع أشـرعتها. تراوحت الرحلة من تونس إلى ليهورن Leghorn من 6 إلى 20 يوما.



8 – صورة درغوت في قصر ميلانو . نسخها فيهامان دوران **Feyhaman Duran**



9 – قلعة **Beghlerbys** الديات في طرابلس . تظهر في الجانب الأيمن مئذنة مسجد درغوت







10 – مسجد الريس درغوت Turgut ديبلوماسي (درغوت في طرابلس وعلى طابع بريدي ليبي

11 – وجه مجلس الوصاية اتصال مباشر مع الحكومات الأوربية محمود آغا أول سفير يرسل إلى الدنمارك في عام 1757 (الصورة الزيتية في المتحف الدنماركي)

قطعت مركبتان ذات مرة الرحلة من الجزائر إلى اسطمبول في 72 يوما[38]. نتيجة لذلك، قد تستغرق رحلة ذهاب العريضة وعودة ردها بين المغرب والباب العالي حوالي 5 إلى 6 أشهر أو حتى أكثر في حالة أن تتضمن استعدادات عسكرية، إضافة إلى أن المراسلين قد يقعون أسرى في السفن المستولى عليها. بدا الحل الأمثل في الاتجاه إلى الإدارة اللامركزية في دول المغرب. ظهرت مشاكل اتصال كذلك في مناطق أخرى في الإمبراطورية مثل منطقة القرم وأفلاك بوغدان (رومانيا الحالية) وبعض المشيخات العربية. تغيرت درجة الاستقلال الذاتي الممنوح لكل منطقة مع موقعها أو حتى تركيبها الاجتماعي. سوف تمهد تلك الحريات ولو كونها محدودة مع الزمن إلى تطوير معادلات جديدة من أجل مواكبة التحولات المحلية. كان بايلربايات في بداية تعيينهم أكثر تبعية للباب العالي، لكن فيما بعد، تم منحهم حرية

أوسع، بخاصة في تعاملاتهم مع الإدارات الأخرى والدول الأوربية، صادق الباب العالي ضمنيا على تلك التعاملات. ففي رسالة مرسلة إلى بايلرباي في طرابلس في 1797 مسيحي، صرحت بأن أوجاقات المغرب كانت حرة لوقت طويل، وتعتمد مشاكل السلام والحرب مع الدول المسيحية على اختيارهم الخاص[39].

لعب المغرب دورا استراتيجيا مختلفا تماما في أمن الإمبراطورية والدفاع عنها. فأولا وقبل كل شيء، كانت قلعة للدفاع عن المناطق المفتوحة حديثا في شرق البحر المتوسط. مع ذلك كانت تحت تهديد الهجمات البحرية، بجانب صراعات القوى الداخلية مع تورط أوربي محتمل. كان النظام الذي يعول عليه هو الحاجة المطلوبة. تم إدخال نظام الأوجاقات (مدفأة) لمقابلة تلك المتطلبات. ففي النظام العثماني كانت أهم مؤسسة هي الأوجاقات الانكشارية، قوة المشاة الرئيسية. لكن يتعين على نظام الأوجاقات في المغرب أن يركز على القوات البحرية معززة بقوات برية. ويتعين إدارتها سياسيا عن طريق بايلرباي مكلف من الأستانة لفترة سنتين أو ثلاثة. من الواضح أن فترة المنصب القصيرة كانت مقصودة للحد من أي إجراء استقلالي من جانب بايلرباي. سوف تتركز الأوجاقات أكثر على الخط الساحلي وتملك روابط أكثر ارتخاء مع مجتمعات الظهر.

أدت صعوبات الاتصال والحاجة إلى قرارات عاجلة إلى زيادة متدرجة في الدور الذي لعبته الأوجاقات. في النهاية تعين تغيير البايلربايات بنظام الدايات (داي = خال) الذي أطلق عليه الأوربيون فيما بعد "وصاية" كان يتم انتخاب الداي من بين العناصر الموجودة في الأوجاقات. إن النظرة الدقيقة لنظام الأوجاقات دون تكوين طبقي بل بالأحرى بثلاث طبقات اجتماعية، تعطي صورة أوضح لكيفية عمل المجتمعات المغاربية والليبية[40].

سلطان أوجاقلي (رفاق من الأوجاق)

كان الجنود الشبان من الأناضول هم المصدر الرئيسي للعناصر العسكرية في المغرب. كان التجنيد يجري كل سنتين أو ثلاث سنوات في أزمير، الميناء الرئيسي في الأناضول، وكان يتم إرسال ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف شاب إلى الأوجاقات الثلاثة في المغرب. وكان هذا ابتعاد عن تجنيد الانكشارية حيث يجندون الأطفال المسيحيين. كان الهدف هو إبقاء الغالبية في الأوجاق بعيدا عن المؤامرات المحلية. كانوا من حيث المبدأ يخدمون بصفة

مقاتلين في السفن الحربية ولا يسمح لهم بـالزواج. وكانـت تـتم إدارة شـبكة مبـاغي تحـت إشراف رئيس الشرطة المزوار (يسمى كذلك قائد الليل) لتلبية حاجاتهم الجنسية.

من المقدر أنه من بين كل عشرة مجندين يموت خمسة منهم في القتال؛ ويسقط ثلاثة منهم أسرى ويتم إرغامهم على العمل مجدفين في المراكب الأوروبيـة، ويبقـى اثنـان أحيـاء كمحاربين قدامى ويكون أحدهما معـوق. عمومـا تمركـز حـوالي 2500 مـن الأوجـاق في طرابلس. كانوا موضوعين تحت الانـضباط التـام[41]. كـان يـتم تخـصيص الطبقـة الحاكمـة للأتراك بهدف السيطرة على ميـل الحكـام المحلـيين الـسابق نحـو المـسيحيين الأوربـيين. استطاع القراصـنة المـسيحيون الـذين تغـيرت مـواقفهم وتحولـوا إلى الإسـلام أن يـصبحوا أوجاقلي أيضا في معظم الحالات للهروب من العقوبات في بلادهـم الأصـلية. سمـح لهـم بدخول الأوجاق لكفاءتهم البحرية. كان الخوف من إمكانيـة هـروبهم موجـود أيـضا. وكمـا دللت العبارة المستخدمة عند ذلك الوقت، "فإنهم صاروا أتراك" لترقية مـصالحهم الخاصـة بصورة أو بأخرى. وليس الشعب فقط، بل القساوسة المرتدين كذلك[42] مما يظهـر جاذبيـة ومكانة الأوجاق.

كلوغلو:

على الرغم من وجود حظر مـن حيـث المبـدأ علـى زواج الأوجـاقلي، تـزوج الكثيرون منهم نساء عربيات وأنجبوا الأولاد. كان هـؤلاء المهجـنين يـسمون كلوغلـو (ولد موظفي السلطان)[43]. تزايدت أعدادهم بعد عدة أجيال من الوجـود التركـي إلى حد كبير. ويذكر أنه في القرن السابع عشر المـسيحي، عـاش بـين 50 و60 ألـف في ليبيا الغربية وحدها. بحلول عهد يوسف القره مانلي (بداية القرن التاسع عشر)، كـان الجيش يتكون من عشرة آلاف كلوغلو، بلغ هذا العـدد بحلـول 1830 ثلاثـين ألفـا. وفي 1881، كان ثمـة 1200 فـارس و2800 مـشاة غـير نظاميـة مـن الكلوغلـو في طرابلس[44]. بقي عدد الفرسان هو نفـسه في 1885، لكـن ارتفـع عـدد المـشاة إلى 4000[45]. بلغ عدد الكلوغلو في مدينة الخمس 200، كلـهم مـن الفرسـان تحـت قيادة باش آغا (رئيس الأغوات)، وهـو منـصب تم إلغـاؤه في عـام 1900. مـا كـان مسموح لهم أن ينضموا إلى طبقة الكلوغلو، لكن كان يعهد إليهم مهمة الأمـن العـام

خارج المدن، وأمن الطرق، وجباية الضرائب. في المقابل كانوا معفيين من دفع الضرائب. تمتعوا بهذه المكانة حتى أوائل القرن العشرين.

الأهالي:

كانوا موزعين في مجموعتين: الرعية (Reaya) الذين كانوا دافعي ضريبة (اليهود، معظمهم مهاجرين من إسبانيا، كانوا مشمولين في هذه المجموعة) والمخزن Makhzen، الذين كانوا معفيين من كافة الضرائب، ماعدا تلك الالتزامية بموجب أحكام الشريعة، لكن تعين عليهم أن يكونوا جاهزين لتنفيذ أوامر الإدارة. عاش الرعية في معظمهم داخل أو حول المدن والواحات، بينما كان المخازين من القبائل البدوية في الغالب.

لم يكن هدف الوجود التركي في شمال أفريقيا من أجل الاستعمار، بل ولم يكن يسعى إلى الاستيلاء على التجارة أو إرغام الأهالي على مغادرة المنطقة، كما فعل الأسبان. كان كل التجار يتمتعون بالفرص التجارية وحرية الحركة بصرف النظر عن مجتمعهم العرقي وديانتهم. وكان الفلاحون والحرفيون نسبيا يخضعون لقواعد مالية أكثر تشددا. ذهب الاحترام البادي للعادات والأعراف المحلية بعيدا نحو تجنب النزاعات مع المواطنين الأصليين وهذا لم يعني عدم وجود صدامات.

كان من غير الممكن أحيانا تجنب النزاع مع بعض القبائل البدوية التي تنتقل حول الصحراء الكبرى الشاسعة، بخاصة مع القبائل الليبية، التي كانت أكثر تنقلا من القبائل الجزائرية والتونسية البدوية. ومع ذلك أمكن جلب القوى المحاربة البدوية تحت السيطرة، باستغلال من مهارتهم في النظام التجاري في وظائف قادة الإبل وإدلاء القوافل ومدافعين عن طرق القوافل. ساعدت هذه القوة شبه العسكرية كذلك في احتواء الصراعات بين المجموعات القبلية المتنافسة على أساس ديني أو اقتصادي. كانت هذه القوات المعاونة أكثر كفاية من الأوجاقلي في التعامل مع معظم الحالات في أراضي الظهر.

من هنا نجح الأتراك في الاحتفاظ بسلطتهم في هذه المنطقة لقرون دون خوف من التهديد القادم من الصحراء على نحو يختلف عن الأسبان في القرن السادس عشر

المسيحي والإيطاليين في القرن العشرين. من المعروف على نحو واسع أنه بعد فترة الاضطراب الطويلة جلب الأتراك السلم والاستقرار لمنطقة المغرب الوسطى والغربية، مع ذلك لم يكن النظام الإداري العثماني خاليا من المشاكل.

كان ثمة سوء استغلال للسلطة ومصادمات بين الشعب والعناصر الحكومية. فرضت صراعات القوة التي انتهت إلى نزاعات دموية تأثيرات سلبية على الشعب. نتناول في الفصول التالية بعض هذه النزاعات.

أشار مؤرخو الفترة الاستعمارية بإصبعهم إلى الأوجاقات، واتهموهم بارتكاب أعمال قرصنة والتورط في تجارة الرقيق. وهذه بالفعل محاولة لتبرئة أحد الأطراف. تمادى تشويه صورة الأوجاقات إلى درجة غير منصفة بتسميتهم "برابرة" بل و "بشر متعطشين للدماء". تساعد دراسات حديثة في توضيح هذه المقاربة الانعكاسية. كان الأتراك في واقع الأمر يتابعون خطوات الممارسات السائدة عند تلك الفترة في البحر المتوسط. كانت المسألة مسألة تفاعل وكان قد تم اتباع طريقة الحياة الأهلية الجارية.

إن فصل القرصنة من القرصنة الحكومية (أو النهب)، وتأكيد شرعية الأخيرة هي فكرة حديثة إلى حد ما. تأكدت كذلك شرعية الأوجاق في توضيح مفصل موجود في أعمال فرناند بروديل(46):

"القرصنة في البحر المتوسط قديمة قدم التاريخ نفسه. ثمة قراصنة في بوكاكيو وسرغفانتس تماما مثلما في أشعار هومر. إن مثل ذلك القدم ربما يكون قد أعطاها صفة أكثر طبيعية (هل تجرؤ إلى أن تقول أكثر إنسانية؟) مما كانت موجودة في أماكن أخرى. كان المحيط الأطلسي المضطرب بالمثل يتردد عليه في القرن السادس عشر قراصنة أكثر قسوة بالتأكيد مما كان عليه قراصنة البحر المتوسط. لم تكن بالفعل كلمتا قرصنة وقراصنة (Pirates) تجري في الاستعمال إلا نادرا قبل بداية القرن السابع عشر المسيحي. وكانت عبارات قرصنة بتفويض حكومي Privateering وسفن قرصنة بتفويض حكومي Privateers السلب والسبي أو Corsairs هي العبارات شائعة الاستعمال، وكان للتميز، الذي كان واضحا تماما بالمعنى القانوني، أهميته الخاصة. فالقرصنة بمعنى Privateering حرب مشروعة مرخصة إما بإعلان رسمي

للحرب أو بموجب رسائل Marque أو جوازات سفر أو تكليفات أو تعليمـات. علـى الرغم من غرابة المسألة كما تبدو الآن إلا أن القرصنة من نوع Privateering كـان لهـا قوانينها وقواعدها وأعرافها الحية وتقاليدها الخاصة. كانت مغـادرة دريـك Drake إلى العالم الجديد دون أي نوع من التكليف تعتبر غير قانونية بالنسبة إلى الكثيرين من رفاق بلده. سوف يكون من الخطأ في واقع الأمر أن نعتقـد بعـدم وجـود نـوع مـن القـانون الدولي بمعاهداتها الخاصة وبعض القوة الملزمة من قبل في القرن السادس عشر. تبادل العالمين الإسلامي والمسيحي السفراء ووقعـا علـى المعاهـدات واحترمـا بنودهـا في أحيان كثيرة . وبما أن البحر المتوسط بأكمله كان مسرحا لصراع مستمر بين حـضارتين متجاورتين ومتحاربتين، كانت الحرب هي الواقـع المـستديم تبـيح وتـبرر القرصـنة؛ وتبريرها كان يعني كذلك تمثيلها إلى الجوار، وهي بصفتها تلك كانت نوعـا محترمـا من أنواع القرصنة.

استخدم الأسبان في القرن السادس عشر كل المصطلحين؛ فهم يتحدثون عن مراكب القراصنة البربر في البحر المتوسط وعـن "القراصـنة" الفرنـسيين والإنجليـز والهولنـديين في المحيط الأطلسي. وإذا كانت كلمة قرصنة قد اتسعت في القرن السابع عشر لتـشمل مناشـط في البحر المتوسط، فإن ذلك حدث لأن إسبانيا رغبت الآن في وصم كافة أعمـال الـسلب في البحر الداخلي بكونها غير شرعية، معترفة بأن قرصنة الأيام البالية بتفويض حكـومي قـد تحللت إلى مجرد حرب ماكرة ومتنكرة شنتها كل القوى المسيحية ضـد مكانتـها وسـلطانها وثروتها. كانت كلمة قرصنة تستخدم لوصف القراصنة الـرسميين الجزائـريين، وفـق أحـد المؤرخين، فقط بعد استيلاء الإسبان على مرمرة Marmara (1614) حين هـرب قراصـنة المدينة ليتخذوا ملجأ لهم في الجزائر. ربما تكون الكلمة قد أبحرت عبر مضيق جبـل طـارق مع السفن الأطلسية؛ لكن ليس هذا سوى تخمين.

صارت القرصنة بتفويض حكومي والقرصنة تـدلان علـى شـيء واحـد: فظـائع مشابهة، ضغوط مشابهة حددت مجـرى العمليـات والتـصرف في الأرقـاء أو الـسلع المستولي عليها. مع ذلك كان ثمة فرق: كانت القرصنة المدعومـة مـن قبـل الحكومـة نوعا قديما من القرصنة أصلية في البحر المتوسـط، مـع أعرافهـا المعهـودة الخاصـة

واتفاقياتها ومفاوضاتها.

بينما لم يكن السالبون والمسلوبون شركاء متآمرين بالفعل في الواقعة، مثل الشخصيات المشهورة في كوميديا الفن. إلا أنهم كانوا معتادين تماما على طرق المساومة والمقايضة، ومن هنا كانت شبكات الوسطاء الكثيرة (دون مشاركة ليقهورن وميناؤها المفتوح لفسدت السلع المسروقة في موانئ البربر). ومن هنا أيضا، الهاويات الكثيرة والتبسيط المفرط في انتظار المؤرخ غير الحذر. لم تكن القرصنة بتفويض حكومي في القرن السادس عشر عالما مقصورا على أي مجموعة أو ميناء بحري بمفردها؛ لم يكن هناك منهم وحيد. كان متوطنا.

كان الجميع من أولئك الأكثر بؤسا إلى أولئك الأكثر قوة، الأغنياء والفقراء على حد سواء، المدن واللوردات والدول، قد سقطوا في شبكة العمليات العنكبوتية الممتدة فوق كل البحر، لقد شجعنا المؤرخون الغربيون في الماضي على ألا نرى سوى القراصنة المسلمين، بخاصة قراصنة البربر التي تمثل ثروة الجزائر المشهورة تعمي عن رؤية البقية. لكن لم تكن هذه الثروة فريدة؛ كانت مالطا وليفتهورن هي الجزائر المسيحية، وكانت لديهما أيضا أسواق عبيدها ومعاملاتها القذرة. وثروة الجزائر نفسها تستدعي بعض التحفظات الجادة: من كان أو ماذا كان يقف خلف نشاطها المتزايد بخاصة في القرن السابع عشر؟ إننا ندين إلى كتاب جودفري فيشر Godfray Fisher الرائع أسطورة البربر لفتحه لأعيننا. لأنه لم يكن الناس يصطادون بعضهم بعضا، أو ألقوا بأعدائهم في السجن، أو باعوهم أو عذبوهم وصاروا معتادين على البؤس والفظائع والومضات القدسية في عالم معسكر الاعتقال؟ في الجزائر فقط، بل كانت تعم كل البحر المتوسط.

لم يكن للقرصنة التي تجري بتفويض رسمي أي شأن البتة بالبلد أو الدين في كثير من الأحيان، بل كانت مجرد وسيلة لكسب العيش، وإذا عاد القراصنة خالي الوفاض، كانت سوف تحدث مجاعة في الجزائر. فالقراصنة في هذه الظروف لم تبال بالأفراد أو الجنسيات أو الديانات، بل صاروا مجرد لصوص بحر. نهب Uskoks سينا والفيوم الأتراك والمسيحيين على حد سواء، والشيء نفسه فعلته قواديس وسفن

البوننتين Ponentini (كما تسمى سفن القرصنة الغربية في بحار الشرق): كانوا يستولون على أي شيء صادفوه في طريقهم، بما في ذلك سفن البندقية أو مرسيليا... .

كما أشار بروفسور سلفاتور بونو Salvatore Bono، وهو خبير في تاريخ المتوسط، الجانبان الأوربي/المسيحي والتركي/ المسلم تصرفا على نحو واحد في أعمال القرصنة والسلب. يستشهد بونو بعدة أمثلة لتدعيم رأيه(47). فهو يفرق بين لصوص البحر Corsairs والقرصنة Piracy، موضحا أن الأولى عبارة عن عمل منفذ تحت توجيه وسيطرة الحكومة، وتهدف في الدرجة الأولى إلى صد هجوم العدو. أما القرصنة فإنها تحدث دون موافقة من أي مؤسسة إدارية، وليس لها حدود، وتستهدف الربح الشخصي؛ ويمكن أن نطلق عليها تبعا لذلك أيضا اسم قطع طرق (Banditry). إن كتاب بونو مهم على وجه الخصوص لأنه يعطي تفاصيل وأرقام للأرقاء المسلمين (يرمز إليهم بوصف أتراك) في الموانئ الأوربية، بما في ذلك النساء والأطفال. ويقدر عدد الأرقاء المسلمين الممسوكين في الموانئ الرئيسية عند 10 - 20 ألف في نابولي ألفان في مالطا، ألف في ليفورنو، وعدد الأرقاء المسيحيين : 20 - 25 ألف في الجزائر، 7-10 آلاف في تونس و1 –1.5ألف في طرابلس، ويستفيض شرحا:

"هاجم كلا الجانبان السفن والموانئ فخطفوا البشر وباعوهم توجد في الذهنية والتاريخ الرسمي الأوربي، إضافة إلى الذاكرة الشعبية اعتقاد أن لصوص البحر والقراصنة في البحر المتوسط كانوا من المسلمين فقط وأن الأوربيين والمسيحيين كانوا ضحاياهم. وعوضا عن ذلك، كان فرسان مالطا وسان ستيفانو وفي توسكانيا وجنوه ونابولي، إضافة إلى قراصنة أفراد كانوا تحت توجيههم بالفعل يأخذون دورا قياديا في المناشط الموجهة ضد الجزائر وتونس وطرابلس وتطوان.

وكلما جلبوا أرباحا اقتصادية كلما استقبلوا دعما غير محدود. كان أولئك الذين يعملون مع فرسان مالطا ملزمين بأن يدفعوا لهم 10% من دخلهم؛ مع 5% أخرى تذهب إلى مؤسسات أخرى.

اختلف الفرسان والأوجاقات، من ناحية القواعد والنظم والأوضاع العامة في نقاط ثانوية بالفعل. يشير فنتوري دوبراديس المراقب للمغرب العربي من 1757 إلى

1795 مسيحي إلى أوجه الشبه بينهما[48].

1. حظر الزواج.
2. لا تدفع المؤسسة أي فدية في حالة الأسر في الحرب.
3. يحتلون أرفع المواقع في المجتمع ولا تنطبق عليهم الأحكام النافذة على الأفراد العاديين (مثلا، لا يمكن إعدام الأوجاقلي علنا، وإذا حكم عليه بعقوبة الإعدام فإنهم يشنقونه عوضا عن قطع رأسه).
4. لا يرث الأولاد مكانة والدهم.
5. نوع من الديموقراطية العسكرية حيث يختار الأفراد قائدهم.
6. يعتمد الفرسان على مملكة صقلية، والأوجاقات على السلطان.
7. يملك الداي والسيد الكبير حقوقا كاملة فوق شعبهم.
8. توفر كلتا المؤسستان مساكنَ لأعضائها.
9. الفرسان نبلاء المحتد، والأوجاق من الترك.
10. يملك الاثنان روابط دينية ويشتركان في هدف الدفاع عن ديانتهم.

طرابلس تحت حكم البايلربايات:

وصل القائد العثماني سنان باشا، المكلف بفتح طرابلس، في تاجوراء من أسطمبول مع أسطول يحمل 6000 مقاتل و40 مدفعا وحاصر طرابلس بدعم من قوات محلية متواضعة يقودها مراد آغا الذي كان يحكم تحت لقب بايلرباي لعشرين سنة تقريبا باسم السلطان العثماني. أدرك الأسبان عجزهم عن المقاومة ووافقوا على ترك المدينة دون أسلحة في 15 أغسطس 1551[49].

كانت النتيجة المباشرة للفتح هي زيادة الحركة التجارية. ومع تعيين درغوت (ترغوت ريس) لمنصب بايلرباي في 1556، بلغ النمو الاقتصادي أقصى مداه. لعبت الاتصالات الناجحة التي أقامها مع أراضي الظهر دورا هاما في هذا النمو. وتضاعفت ثروة طرابلس مع ضم صفاقس والمونستير وسوسة وحتى القيروان في أراضيها. شكلت مجموعة من سكان صفاقس، تجار وحرفيون ومزارعون في الغالب بنية اجتماعية ثرية[50]. جاءت المساهمة الهامة الأخرى من الصحراء الكبرى. شجع انتقال

الحكم من المسيحيين إلى المسلمين حاكم برنو، ماي محمد، بأن يبرم اتفاقية مع درغوت لتطوير التبادل التجاري. تجددت هذه الاتفاقية في 1598[51]. نجح درغوت كذلك في دفاعه ضد هجمات الأوروبيين المفككة. تم تدمير أسطول صليبي مؤلف من مراكب إسبانية وبابوية وجنوية وفيورنتية ومالطية وصقلية ونابولينية قرب جربة في مايو 1560؛ تم الاستيلاء على 47 سفينة وتم أخذ قادتها أسرى. أراد درغوت أن يحتل مالطا أيضا، لكنه توفي من جرح من شظية قنبلة أصابته عند حصار الجزيرة (23 يونيو 1565). يقع قبره داخل حرم المسجد الذي يحمل اسمه في طرابلس. والضريح الذي يعتبره الأهالي مقدسا جرت عادة البايلرباي الجديد على زيارته ونحر الذبائح قبل توليه المنصب.

كان احتلال طرابلس هو الخطوة الثانية الهامة نحو السيطرة الكاملة على بلاد المغرب العربي. وكان ضم جنوب تونس إلى طرابلس خطوة هامة في تقرير السيطرة الإسلامية، لكن لا يمكن تحقيق الأمن المتوسطي دون الاستيلاء على تونس بالكامل. انتزع العثمانيون قبرص من حكام البندقية وتونس من الأسبان في 1570. لكن الأسطول المسيحي دمر الأسطول العثماني خارج ميناء ليبانتو في 1571. احتلت إسبانيا تونس في السنة التالية ووضعت محمد بن الحسن الحفصي على العرش. ولم يكن المتعاون العربي الوحيد الذي يخدم الأسبان. ادعى أحد الأفراد ويدعى يحيى بن يحيى سويدن بأنه المهدي المنتظر وقاد تمردا في جربة ثم في تاجوراء فيما بعد. قام بجباية الضرائب وتجنيد الجنود باسمه الخاص، وتمكن من وقف تقدم القوات العثمانية بالأسلحة التي تسلمها من فرسان مالطا. هلك آلاف في الصدامات. لم تتمكن القوات المحلية من قمع التمرد الذي اتصل لأربع سنوات (1589-1592). انتهى القتال بتدخل القوات العثمانية من مصر وتونس. هرب يحيى إلى الصحراء، لكن الشيخ بن نور من قبيلة المحاميد سلمه إلى الإدارة التركية التي أعدمته.

فرض الاضطراب في جنوب تونس تأثيرا مزدوجا على طرابلس، أولا: تسبب وصول المهاجرين الهاربين من الاحتلال الإسباني في إثارة التوترات، ثانيا: بدأت بعض أجزاء الجنوب التونسي تحت الحكم العثماني في رفض دفع الضريبة. وفي النهاية في سبتمبر 1574 دخل الأسطول الإمبراطوري والقوات البرية من طرابلس إلى تونس في

عملية مشتركة، مع ضم تونس إلى الإمبراطورية العثمانية. تخلى الأوربيون عن مخططاتهم لفتح شمال أفريقيا، مدركين أن هذا يعني الحرب. وفيما عدا بعض التهديدات باستخدام القوة الجوية ضد القادة المحليين لحل نزاع بعينه (ينتهي أحيانا بالتحكيم من جانب الباب العالي) لم يرجع الأوربيون إلى المغرب العربي بصفة غزاة للقرنين التاليين.

حين توصلت المجتمعات المحلية إلى طريقة عمل للتعامل مع التهديد الخارجي، ركزوا على المشاكل الداخلية في المنطقة. دخلت الطبقات الثلاث كذلك تحت صراعات داخلية مشابهة فيما بينهم. نمت علاقة وثيقة بين حياة حرب الأوجاقلي وحياة الشعب اليومية. وبسبب تقنيات بناء السفن في تلك الفترة، كان فصل الإبحار محدودا في خمسة أو ستة أشهر تبدأ من أبريل أو مايو. هكذا أتيح للأوجاقلي وقت فراغ للراحة في السنة. إضافة إلى ذلك أقام الكثيرون شراكات مع رجال الأعمال المحليين إما بالمساهمة في رأس المال أو بتوفير الحماية. من الواضح أن أولئك المشتركين في المناشط التجارية لم يكونوا سوى أقلية؛ لم تتح لكل الأوجاقلي تلك الفرص، أو محاولة الاستفادة منها، والأغلبية فعلت ببساطة ما تستطيع أن تفعله لتخفيف أوضاعهم المعيشية.

يمكن أن نفسر الأسباب الكامنة خلف الصدامات بين بايلربايات والأوجاقلي، التي نبعت في الدرجة الأولى في واقع الأمر من سلوك في جانب البايلربايات، بعاملين: أولهما كان فترة حكم البايلرباي المحدودة - ثلاث سنوات في الحد الأقصى- مما دفع بعضهم إلى تكوين ثروة قبل نهاية فترتهم. كانوا يعودون إلى أسطمبول ويتعين عليهم أن ينتظروا تكليفهم القادم، كان الأوجاقلي، الذين جازفوا بحياتهم في الخدمة ساخطين على جشع البايلربايات. الثاني كان التدخل القانوني من بعض بايلربايات لمنع الأوجاقلي من فرض جزية على الشعب.

كان من العسير للباب العالي أن يتدخل في الصدامات التي نشبت بين بايلربايات والأوجاقلي بسبب مشاكل اتصالات ونقل وتموين معروفة. يضم الأرشيف العثماني وثائق عديدة مكتوبة من جانب بايلربايات تطلب تدخل الباب العالي ضد الأوجاقلي. يأتي الرد على هذه الطلبات بعد شهور لاحقة، في الدرجة الأولى بمراسيم كررت القواعد والمبادئ الإدارية، مثل الأوجاقلي هم الذين يملكون حقا كاملا في السيطرة

على المواطنين؛ الرعية تملك الحق في الاحتكام مباشرة إلى البايلرباي، ويستطيعون كذلك أن يطلبوا إرسال تظلماتهم إلى الأستانة. كان البايلربايات واقعون تحت ضغط حاد من مظالم الرعية المرفوعة ضد الأوجوقلي. وإذا وجد الباب العالي شكاويهم مبررة، فإن السلطان كان يأمر بوقف قسوة الأوجاقلي. من المشوق أن رجاء الشعب في العدالة كان لدى أسطنبول.

أظهرت حياة الشعب اليومية تحت الاحتلال الإسباني والفترة العثمانية تباينات عميقة، ففي خلال الحكم الإسباني، الذي لم يسيطر سوى على الموانئ الساحلية، كان الشعب في أراضي الظهر محرومين من دخلهم التجاري، لكنهم معفيين من دفع الضرائب والجزية. والحكم العثماني من ناحية ثانية طور التجارة، لكنه فرض ضرائب وجزية. حين رفض القضاة الذين عينهم الشعب جمع الضرائب المفروضة وثاروا، تم إرسال دفتر دار مركزي (مسؤول مكلف بالخزينة) للعمل في طرابلس. لكن المشكلة طرأت هذه المرة بسبب سوء ممارسات الجنود المكلفين بجباية الضريبة. على الرغم من أن الإدارة غطت مصروفاتهم، إلا أن الجنود استولوا على ممتلكات المواطنين (إبل، غنم، إلخ) وباعوها. ساهمت هذه الأحداث في تدهور النظام الاجتماعي.

السبب الثاني لعدم الاستقرار في منطقة طرابلس كانت التغيرات التي تمت في الحدود الإدارية. كان ثمة أوقات كانت فيها طرابلس موضوعة تحت حكم بايلرباي تونس. لكن مع عودة طرابلس إلى الإدارة الذاتية صار وضع مناطق تونس الجنوبية مثل سنجك قفصة وسنجك صفاقس، يمثل مشكلة كانت متحدة مع تونس، لكن بايلرباي طرابلس تقدم بطلب إلى أسطمبول، يطلب فيه مرتبات للعناصر العسكرية يدفع من جزيات قفصة وصفاقس.

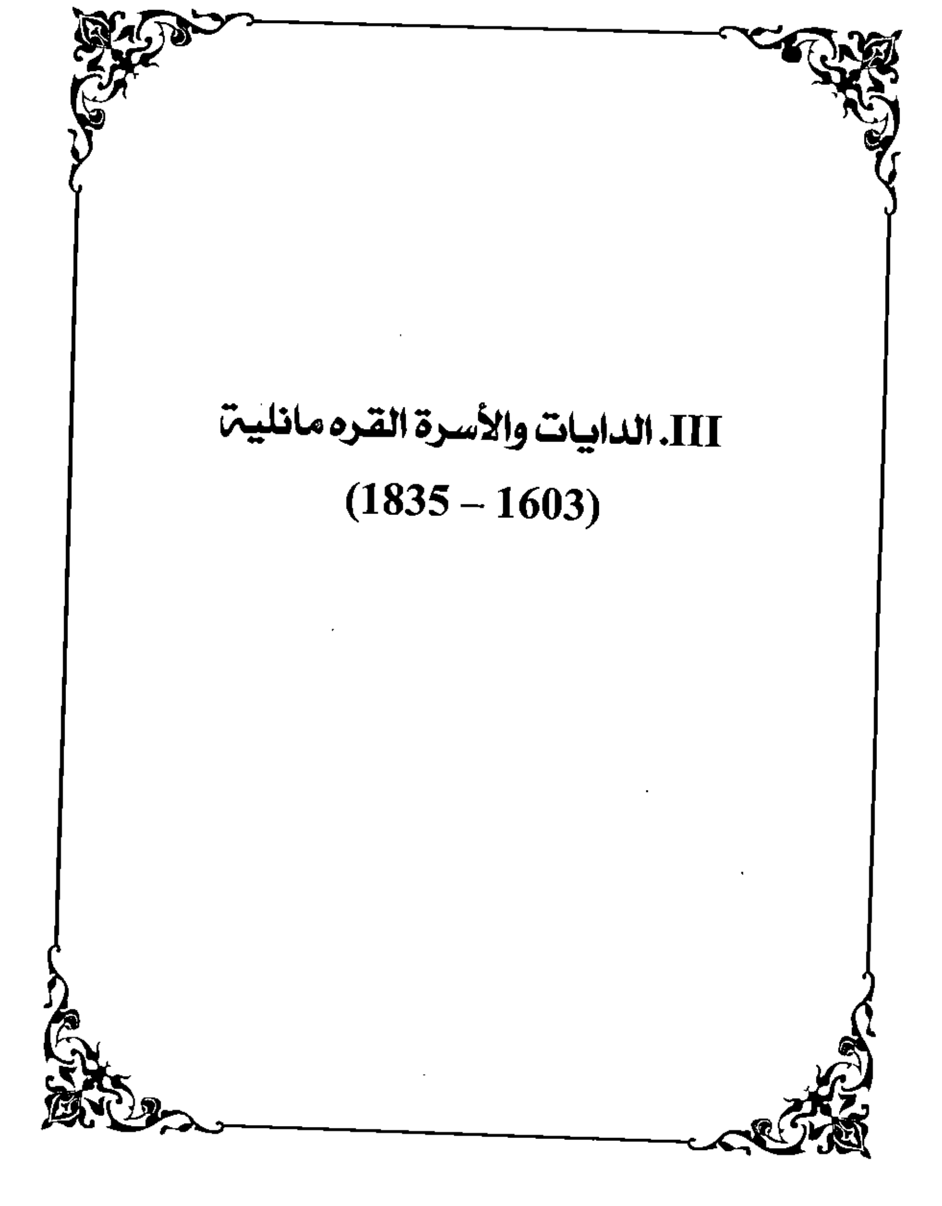
عمت الأراضي التونسية حالة من الغضب والتمرد وبسبب هذا النزاع تعين توحيد صفاقس حتى صارت من جديد سنجك تونس.

لم تنته مطلقا حدة المنافسة بين طرابلس وتونس. كلاهما رفضتا الإذعان إلى مراسم السلطان التي دعتهم إلى التعاون المتبادل. وبما أن معظم الطلبات من الباب العالي كانت حول مشاكل عسكرية في الدرجة الأولى، يجوز لنا أن نعتقد أن إرادة أو نفوذ قادة

الانكشارية الطغاة مكنت خلفها. بلغ التوتر بين الأوجاقلي والبايلرباي في 1584 حد أن الانكشارية اغتالوا البايلرباي رمضان باشا. اقترح قبطان باشا المرسل من قبل أسطنبول لقمع الفوضى إلى الباب العالي استبدال كافة القوات العسكرية بإرسال فرقة عسكرية جديدة من العاصمة العثمانية. طلب إرسال 300 إنكشاري ومدفعي، 100 رامي قنابل وجلقاط، و200 صانع دروع وأسلحة و450 فردا من التشكيلات المختلفة. تم إدخال التغييرات بناء على اقتراحاته، لكن بعد قليل عادت أساليب الدخول في مكايد القديمة إلى فرض نفسها. لم تنجح التحذيرات المستمرة من أسطمبول في حل المشكلة. دخلت طرابلس من عام 1595 إلى 1615 في فترة فوضى لم تشهدها من قبل مطلقا.

ركزت الإدارة العثمانية في الدرجة الأولى على التجارة واحتفظت بعلاقاتها مع شعب مناطق خلف الساحل في نسق سلمي هادئ. تم توخي حذر خاص بعدم المجازفة بأي مغامرة في الصحراء الكبرى. وبالنسبة لشعب الصحراء الكبرى كانت العلاقات الجيدة بجانب التجارة تعني توفير أسلحة، كان العثمانيون هم الموردون الوحيدون لها في ذلك الأوان. يعمل العثمانيون وسطاء، بناء على طلب شعب الصحراء الكبرى، ويجدون حلولا للنزاعات بينهم. تعطي الأحداث التي مهدت الطريق إلى ضم فزان في الإمبراطورية فكرة عن طبيعة العلاقات بين الإدارة والصحراء الكبرى.

"لم يكن الأتراك يهتمون بفزان بصفة مباشرة. جاءت دعوة من خود Khawd، إحدى زوجتي المستنصر زعيم إقليم فزان. كانت تعيش في سبها، والزوجة الأخرى في مرزق. وزع المستنصر وقته بالتساوي بينهما. من باب الغيرة طلبت خود تدخل رئيس ديوان طرابلس الغرب وأقفلت أبواب المدينة في وجه المستنصر الذي مات من الحزن. رفضت خود السماح بدخول القوات التركية عند وصولها من طرابلس، حيث أرادت أن تحكم فزان بنفسها. لكنها لم تستطع المقاومة، واحتلت هذه القوات المنطقة. ثم اتجهوا نحو مرزق التي هجرها ابن المستنصر قبل لجوئه إلى بلاد السودان. سقطت نتيجة لذلك كل طرق القوافل تحت السيطرة التركية الكاملة. اعترافا بهذا الواقع بعث إدريس سلطان برنو بسفير إلى أسطمبول يطلب ترميم القلعة وتسليم أسلحة نارية. استعادت فزان استقلالها الذاتي في 1582 بشرط دفع جزية سنوية إلى بايلرباي في طرابلس"[52].



III. الدايات والأسرة القره مانلية

(1835 – 1603)

بروز الدايات(53)

فرضت المشاكل الخارجية لطرابلس تأثيرا أكثر على اقتصادها وسياستها مقارنة مع المشاكل الداخلية. فالحروب الناشئة في البحر المتوسط وفي الصحراء الكبرى قطعت التجارة الطرابلسية، مصدر دخلها الرئيسي. وكانت التجارة تتوقف تماما في أغلب الأحيان لأن مراكب التجار لم تتمكن من بلوغ الميناء أو بسبب تحول طرق القوافل إلى وجهات أخرى. قادت هذه التصدعات التجارية إلى تأثيرات سالبة مباشرة على دخل الأوجاقات. وتعين عليهم البحث عن سبل أخرى لدعم معيشتهم وتلك سوف تكون في أكثر الأحيان الأهالي وبشكل قمعي إلى حد ما، وعند أوقات السلم كان من الممكن اكتساب دخل مفاجئ من القرصنة. وأحيانا ما كان الأوجاقات يتقاتلون حول الغنيمة فيما بينهم. وبدون وسيلة للتدخل الفوري، كان يتعين على الباب العالي أن يعترف بنتيجة تلك النزاعات عوضا عن مواجهة انهيار النظام السياسي، وأي مطالب استقلالية. من هنا أخلى نظام الحكم المباشر من أسطمبول (بايلربايات) الطريق بالتدريج إلى حكم لا مركزي. اكتمل هذا التحول حين كسب الدايات صراع القوة في نهاية المطاف.

خطط الأوربيون أن الأوجاق سوف تكون مكشوفة أمامهم إلى حد كبير أكثر، إذا استطاعوا عزلها تماما عن إسطمبول. ادعوا أن الأوجاقات كانت "جمهوريات" مستقلة، وأسموها "ولايات" “Regencies”. في الواقع، لم يحاول الأوجاقات، حتى عند عهود الحكم الذاتي، أن يقطعوا روابطهم مع الباب العالي. وكما أن عدد المعاهدات "المبرمة" بين القوى الأوربية وبايلربايات أو الدايات قد تشير وكأنها كانت مستقلة. وقعوا في 1830 معاهدتهم أو عقدهم العاشرة مع فرنسا. وكانت السابقة قد تم توقيعها في 1681، 1685، 1692، 1720، 1729، 1752، 1774، 1799 و1801. لم ترد بوجه عام أية إشارة إلى الإمبراطورية العثمانية، لكن الأتعاب التي استخدمها الموقعون لا تترك أي شك في التبعية للباب العالي. فمثلا وقع على معاهدة 1752 "حاكم طرابلس"، محمد باشا؛ وزير ايالة طرابلس"، شيخ علي ريس؛ "مستشار إيالة طرابلس" حسين؛ و "باشا طرابلس"، يوسف (54). إضافة إلى

ذلك تدل الألقاب التي تعكس تبعية تامة للسيادة العثمانية على أن الدايات اكتسبوا سلطتهم ليس من خلال التحول السريع بل عبر عملية متدرجة أثمرت مع الوقت دون أن تغير البنية الاجتماعية القائمة على ثلاث طبقات.

وفقا لابن غلبون، كان أول داي هو سليمان (تعطي المصادر التركية اسم سفير). بدأ صراع الدايات من أجل القوة في العقد الأخير في القرن السادس عشر واستمر دون انقطاع في عام 1614، أرسل الباب العالي أمير البحر خليل باشا مع أسطول إلى طرابلس للبحث في الشكاوى حول السفير. جرى اعتقاله والتحقيق معه، وصودرت كل ثروته وأعدم شنقا في النهاية. تقبل الأوجاق شريف باشا، بايلرباي الجديد المعين من أسطمبول. مع ذلك تعرض هو أيضا للاعتقال وإعادته إلى اسطمبول في 1625. يبقى الداي الجديد، رمضان في السلطة لثلاث سنوات، حيث جرى تغييره بمحمد الساقزلي. اجتهد الساقزلي في وضع نهاية للتدهور في المجالين الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث بسبب الصراع الداخلي. وجهوده مشروحة في أعمال ابن غلبون، المؤرخ الطرابلسي. كان الدخل من القرصنة في تناقص بسبب التحولات التي تمت في المسرح المتوسطي. كانت التدابير الأولى التي اتخذها الساقزلي هي خفض الضرائب إلى مستويات معقولة. وبعد اكتشافه لعدم كفاية الفيلق الانكشاري، شرع في تجنيد الكلوغليه لمقابلة الحاجات الأمنية للإقليم. في تقرير لإنجازاته عينه الباب العالي بايلرباي ومنحه لقب باشا. طلب خليفته الداي عثمان الذي اختاره الأوجاقات، وتحصل على لقب بايلرباي من الباب العالي.

اشتركت طرابلس في عهد عثمان داي في الحملات المتوسطية التي شنها الأسطول العثماني في 1645 و 1667. ساد العدل خلال أيام إدارته الأولى؛ لكن بدأت من جديد ممارسة القمع والاغتصاب. أخيرا حاول عثمان الاستيلاء على غنائم القرصنة من الأوجاقات. أثارت هذه الخطوة ثورة أرغمت عثمان على الانتحار في 1672. واختار الأوجاقات داي جديد.

علم الباب العالي بهذه الأحداث المأساوية عن طريق رسالة وردت إلى أسطنبول مع هدايا ثمينة. كان القنصل البريطاني منزعج من سلوك الطرفين. وقد اعتبر الثورة

بمثابة إعلام عن "جمهورية جديدة". بلغت به الدهشة حد أكثر حين وصل بايلرباي الذي عينته إسطنبول في طرابلس. تلقى ترحيبا في تشريف كامل، وتم تخصيص أفضل مسكن له. مع ذلك سوف لن يسمح له أن يتدخل في شؤون الإقليم. وضع الأوجاقات حراسا عند بوابات القصر لمنع اتصاله مع العالم الخارجي[55]. كان الأوجاقات يظهرون إخلاصهم للسلطان لكن الأكثر من ذلك كانوا على وعي باعتمادهم على درع الإمبراطورية الحامي الذي بدونه كانوا سوف يتعرضون للإبادة بسهولة.

لم تقف إسطنبول دائما في جانب الفائزين؛ كانت تظلمات الشعب تؤخذ في الاعتبار كذلك. والمثال البارز لذلك هو حالة الداي إبراهيم الذي جرى طرده من منصبه بسبب عريضة قدمها الشعب. أبحر إبراهيم إلى إسطنبول بعد أن علم بأن الأوجاقات يتآمرون لقتله، حيث تلقى "إيراد" مقابل تعيينه إلى منصب بايلرباي، وعاد إلى مركزه مع مسؤول في أسطمبول (1676). عاد هذا المسؤول إلى أسطمبول مع وفد من 30 طرابلسي يحملون عريضة ضد إبراهيم. قرر الديوان بعد دراسة الحالة فصل إبراهيم تمشيا مع طلب الشعب.

هل كان بمقدور الباب العالي أن يشترك بصورة أكثر فعالة في إدارة طرابلس؟ . من الممكن تفسير نقص المشاركة الأكثر نشاطا من جانب الباب العالي بمشكلة الاتصال، لكن الحروب الناشبة في أوربا الوسطى صارت هي مجال الاهتمام الرئيسي في الواقع. وجد الباب العالي أن انسحاب الأوربيين من شمال إفريقيا، والمحافظة على الحالة الراهنة مع بعض التنازلات يكفيان. حين انتهت الهجمة الإسبانية الأخيرة على تونس في 1572، ومنذ ذلك التاريخ صارت شمال أفريقيا خالية من تهديدات الغزو القادمة من شمال البحر المتوسط. وهذا عاد في الدرجة الأولى إلى الصراعات الداخلية التي سادت في أوربا. مع ذلك، هذا لا يعني أن الوجود الأوربي الدبلوماسي والتجاري لم يكن هناك.

عينت فرنسا قنصلها الأول إلى طرابلس بنهاية القرن السادس عشر. وصل أول قنصل بريطانيا في طرابلس في 1584 لغرض شراء زيت زيتون وكان البريطانيون سوف يدفعون تكلفة عالية لتورطه في هروب أحد المساجين، إذ تم الاستيلاء على السفينة

المعنية وجرت محاكمة قائدها. انتهت القضية بتدخل الباب العالي.

كانت القرصنة لا تزال جارية في الدول الأوربية في القرن السابع عشر لكن نتيجة للسياسات الاستعمارية التي تابعتها الحكومات الأوربية، وقعت القرصنة تحت سيطرة الدولة بالتدريج. ظهرت ردود فعل حادة على القرصنة على المستوى الرسمي. تم بذل جهود قوية لحماية الطرق البحرية إلى ومن أوربا. أنشأ محمد الساقزلي بحلول منتصف القرن نظام جوازات سفر لتنظيم العلاقات التجارية بين التجار الأوربيين. صدرت جوازات سفر إلى مالكي السفن الذين يدفعون ضريبة إلى الأوجاق لتوفير حصانة من هجمات سفن الأوجاق، وبدونها يمكن أن يكونوا أهدافا للقرصنة التي تجري تحت تفويض الحكومة. وكما عبرت أحد المصادر: "كان نظام جوازات السفر مفيد للباشا، لكن غير مرض للدول الأوربية، التي اعتبرت سفنهم المبحرة إلى الشرق تحت رحمة القراصنة، وكان الأكثر إثارة للرعب من بينهم هم قراصنة طرابلس"[56].

إن ملاحظة زلتنر Zeltner أعلاه، التي قامت على أساس ملاحظات الأسرى أو المسافرين الأوربيين في تلك الفترة، تثبت نقطتين: أولا: كان نظام جوازات السفر ترتيب مفهوم أقيم مع الحاجة إلى تنظيم الحركة التجارية.

من ناحية ثانية لم يكن الأوربيون الذين يطبقون ضوابط صارمة جدا في موانئهم الخاصة مستعدين للإذعان إلى لوائح منظمة مماثلة في الموانئ الأجنبية. أرادوا حرية تعرف في شمال إفريقيا، كما ملكوها في الأمريكتين وجنوب أفريقيا وجنوب آسيا، وفي وصف آخر لم تكن النزعة الاستعمارية الجديدة مستعدة لأن تكون خاضعة للوائح المطبقة في كل الممتلكات العثمانية، حتى مع مجازفة التعرض للسلب والنهب من جانب القراصنة.

بصورة ما، نلاحظ هذه المفارقة في المنافسة الحادة المتزايدة في البحر المتوسط بين فرنسا والقادم الجديد بريطانيا. كانت المدن الإيطالية - بخاصة البندقية - في حالة تراجع بسبب الحرب حول كريت التي استطاعت لربع قرن مع الإمبراطورية العثمانية (1645-1669). بما أن إسبانيا كانت خارج الساحة في الشرق لوقت طويل، فإن المصالح الأوربية المتركزة في شمال أفريقيا إلى حد كبير كانت انعكاسا للتنافس

الاستعماري الأنجلو فرنسي، مع احتفاظ بريطانيا باليد العليا في أمريكا. وكثيرا ما سعى قناصل كلتا الدولتين إلى تحريض الأوجاق في طرابلس ضد مواطني وسفن الغريم.

استشهد زيلتنر الذي درس الوثائق الأصلية الخاصة بمناشط هذين القنصلين بالأمثلة التالية:

- 1657: اوليفر كرومويل. بعد تجديده للمعاهدة مع الباب العالي وتوقيع اتفاقيات مع الجزائر وتونس. يرسل أسطولا صغيرا إلى طرابلس لتحرير أسير بريطاني ويوقع اتفاقية.

- 1676/1675 من أجل الحصول على تفويض لرعايا بريطانيا، حاصرت السفن الحربية البريطانية ميناء طرابلس. هجوم مباغت عند منتصف الليل في 14 يناير 1676، تم إشعال النيران في السفن الطرابلسية. تعاني المدينة من قصف كثيف ويجري توقيع اتفاقية سلام.

- 1681/1680 على الرغم من أن الباب العالي أقام علاقات طيبة مع فرنسا منذ مطلع القرن السادس عشر إلا أن الأوجاقات الذين صاروا بالتدريج اكثر اعتمادا على القرصنة نتيجة لتقلص الفرص التجارية. يهاجمون السفن الفرنسية في آخر الأمر - والبريطانيون في تنافسهم مع فرنسا يحرضون الطرابلسيين ضد المصالح الفرنسية وبدلا من أن تهاجم فرنسا السفن العثمانية تفضل أن تسوي نزاعها مع طرابلس بعقد صفقة مع قبودان باشا (كبير أمراء البحر العثمانيين)، لكنها لم تمنع نفسها من قصف طرابلس بالقنابل حيث قتلت 100 شخص وجرحت 800 تحولت المسألة إلى مشكلة دبلوماسية بين باريس وإسطمبول تنهي حين توافق فرنسا على دفع التعويض.

- 1683: الأسطول الأسباني يقصف طرابلس ردا على الأضرار التي لحقت بمواطنيها، تم التوصل إلى اتفاق بفتح القنصلية في طرابلس لحماية حقوق المواطنين الأسبان حين يحاول بايلرباي أن يلغي الاتفاقية في 1689. يتم

إرسال أسطول أسباني من جديد لغرض تجديدها.

- 1685: أسطول فرنسي يقصف طرابلس في رد على الهجمات على السفن الفرنسية.

في الربع الأخير من القرن السابع عشر المسيحي، بذل القنصل البريطاني جهودا حثيثة لوقف تدهور العلاقات بين طرابلس وبريطانيا. واصلت فرنسا وإنجلترا السباق في تشويه سمعة الآخر من أجل كسب مساندة الطرابلسين. حاول الفرنسيون في 1689 أن يقنعوا الطرابلسيين بأن الأسطول البريطاني سوف لن يكون في وضع يسمح له بزيارة الميناء خلال السنة. في الجانب الآخر أعطى القنصل البريطاني بموافقة هولندا الداي ضمان بالحصول على المساعدة ضد أي هجوم فرنسي. قبلت الحكومتان البريطانية والهولندية كذلك أن تدفعا إلى الداي 30.000 قرش وتوريد أشرعة وحبال وعدة لسفنه. ردت فرنسا التي أزعجتها أعمال القرصنة بقصف طرابلس. تم التدخل إلى سلام في نهاية الأمر في 1693.

وافقت فرنسا على فتح موانئها في مرسيليا وطولون إلى سفن الاوجاق للتموين وعلى دفع تعويض الضرر.

قاموا بتوريد مدافع هاون وبارود إلى الداي ودفعوا ثمنا سخيا لغلال طرابلس. سرت شائعة بأن الفرنسيين عرضوا مبلغا كبيرا من المال على الداي لكسب مساندته وأن الداي قد احتفظ بالمال دون أن يبلغ الأوجاقات. وبمقتضى الاتفاقية الموقعة مع فرنسا أعلن الاوجاق الحرب على بريطانيا هذه المرة، كان الدور على بريطانيا لتعرض هدايا لشراء السلام.

شغلت الحروب المندلعة في القارة فرنسا وبريطانيا من التورط في طرابلس على مستوى منخفض. وتعين على المناشط الأوربية في منطقة البحر المتوسط أن تتراجع أكثر فأكثر بسبب حرب الوراثة الأسبانية (1701-1715) ومن هنا تشكل جو أكثر مواتية للقرصنة.

نحتاج إلى استعراض الموقف الذي اتخذه عامة الشعب، الرعية والذي كان محاصرا بين الصدامات والاوجاق الداخلية والتدخلات الأوروبية – كان الشعب

الذي يسكن في مدينة طرابلس مستعدا للمشاركة في المصير الذي يلقاه الاوجاق بسبب استمرار التجارة الصحراوية والأرباح التي تأتي من القرصنة الرسمية كانت مصيرية لرفاهيتهم. وعلى الرغم من كل شيء، كان يتاح لهم الحصول على السلع المختلفة القادمة من أوربا. اشتملت المواد الأوروبية المعادلة أو المقايضة مقابلة منتوجات الصحراء الكبرى ملابس، كروم، زجاج، كبريت، نحاس أحمر، حديد، برونز، خشب وحبال لبناء السفن.

وحتى حين كانوا معرضين لضغط إداري حاد فإننا لا نشهد ثورات بين أهالي طرابلس.

كتب ناتنييال برادلي، القنصل البريطاني في تقريره عن الأحداث الدموية التي نشبت بين الأوجاقات في 1673:

(الأمر المعجزة هو أنه خلال كل هذه المعارك لم يختل النظام الجاري في المدينة، استمرت الحياة طبيعية في هذه الأوقات المضطربة، لم يلحق أي أذى بأي فرد بسيط)[57].

من الواضح تماما أن الطرابلسيين ما كانوا يعيشون في حالة سلام وأمان تامة. لكن الحقيقة هي أن مصلحتهم كمنت في استمرار الوضع الراهن. كانوا يهتمون إلى درجة وثيقة بالفعل بحالة وكفاية أسطولهم مصدر دخلهم الرئيسي وحتى حين كانوا يملكون ثمان سفن فقط، كانوا يعتبرونها مؤثرة وفعالة جدا. استطاع عثمان باشا خلال ولايته الطويلة في منتصف القرن السابع عشر من زيادة عدد السفن إلى 24 والتي شاركت أيضا في حملات الإمبراطورية ضد الأوربيين في 1645-1667 كان الباب العالي يقدر غالبا القمة الإستراتيجية لأسطول طرابلس. وكانت إسطمبول عند الطلب ترسل معونتها المالية والمادية إلى أسطول الاوجاق دون تردد. وحين تعرض الأسطول للتدمير في 1681 تمت إعادة بنائه بمساعدة فنية ومادية من إسطنبول. لم يقصر أهل المدينة مع اطمئنانهم من أن الباب العالي سوف يقف إلى جانبهم عند كل الأوقات في إظهار ولائهم التام للنظام العثماني.

اتخذت العلاقات الإدارية مع المواطنين في التجمعات السكانية الصغرى وبدو

الصحراء الكبرى مسارا مختلفا تماما. دون شعورهم بأي ضغط من تهديد أوربي مباشر انحصر الاهتمام الوحيد لهذه المجتمعات المستقرة في حياتهم اليومية دون الاهتمام بقضايا جمع الضريبة، كانوا تحت تأثير قوى من زعمائهم الدينيين. حدثت تمردات من حين إلى آخر في المناطق القريبة من المدن الساحلية، لكنها لم تمثل خطرا، جاءت المعارضة المزعجة من الصحراء الكبرى، طريق العبور الرئيسي للسلع التجارية (عبيد، ذهب، بارود، حناء، صوف، شمع، تمور، قمح، ملح، ... إلخ). حملت نفوس أهل الصحراء الكبرى غير الراضين عن تبعيتهم للبايلرباي وضرائبه المفروضة الرغبة في الاستقلال. وجه رمضان داي بين 1625 و1632 مسيحي حملات ضد أهالي فزان، الذين امتنعوا عن دفع ضرائبهم. في أعوام 1640 طلب أهالي مرزق من الداي الساقزلي أن يتدخل في النزاع في فزان، تم التوصل إلى اتفاق بمقتضاه تدفع فزان جزية تعادل 4 آلاف مثقال (حوالي 20 كلغ من الذهب) نصفها نوع ونصفها عبيد. كسبت ثورة من جانب مجموعة أوجاقات ضد الداي في الجبل الغربي مساندة الأهالي وانتهت بتعيين داي جديد، نجح الداي عثمان باشا في 1694 و 1695 في إخماد ثورات في فزان ومرزق، عاد النظام حين تم تعيين ثائر سجين أخذ قسم الولاء للسلطان العثماني ليكون القائد. حدثت ثورات كذلك في سرت وغريان في الربع الآخر من القرن السابع عشر دون عواقب خطرة.

جنحت النزاعات بين الاوجاقات الثلاثة حول مناطق جباية الجزية والضرائب إلى تقويض النظام الاجتماعي في دول المغرب. ففي 1672، هاجمت وحاصرت القوات التونسية طرابلس تدخل العلماء والأعيان لمنع القتال بين المسلمين وانسحب التونسيون دون إلحاق أذى بالمدينة. عند وقت آخر، ساندت طرابلس هجوما شنه أوجاق الجزائر ضد تونس طلب التونسيون مساعدة إسطمبول، واحتجوا بأن الجزائريين والطرابلسيين كانوا أحدثوا ضررا بالبلد أكثر مما فعل أعداء الإسلام.

دعا الباب العالي ممثلي الأطراف المتنازعة إلى عرض حالاتهم أمام الديوان نتيجة لذلك، تم تعيين بايلربايات جدد لكل من الجزائر وطرابلس. شن بايلرباي التونسي مراد في1703 هجوما على الجزائر بمساعدة طرابلس، وكان هجوم القوات

الموحدة على قسنطينة غير ناجح.

بعد سنة من ذلك قـرر بايلربـاي التونـسي الجديـد الزحـف إلى طـرابلس لكنـه إنسحب. حين بدا مرجحا قيام تحالف بين الطرابلسيين وسلفه؛ وتضمن ذلك الاتفـاق حول ممتلكات الأخير المصادرة.

الحكم القره مانلي، 1711ـ1835[58]

ثمة اتفاق عام على أن السنوات بين 1685 و1711 تمثل وقت اضطراب سياسي في طرابلس. ضعفت سيطرة الباب العالي بالتدريج، وبلغت أسفل درجاتها في 1683 حين تعرض الجيش العثمـاني للهزيمـة علـى أبـواب فيينـا. ركـز الـسلطان وحكومتـه جهودهم على كيفية وقف تفكك ممتلكات الإمبراطورية في أوربـا. وتعتـبر فتـرة بقـاء الدايات والبايلربايات القصيرة في مناصبهم خلال هذه الفتـرة المـضطربة علامـة علـى عدم الاستقرار في شمال أفريقيا بسبب الضعف الذي اعترى الحكم العثماني. والدايات والبايلربايات الذين حكموا باسم السلطان هم:

- حسن أباظة، 1679-11 يونيو 1683.
- عبد الله، 11 يونيو 1683-30 أغسطس 1684.
- عبد الله الإزميرلي، 20 أغسطس 1684- 11 مارس 1686.
- تارزي، 11 مارس 1686- 4 نوفمبر 1687.

بعد فترة استقرار نسبي استثنائية شـهد حكـم محمـد شـايب العـين، 14 سـنة وخليل بيه 7 سنوات، عاد الحكم القصير من جديد:

- إبراهيم، 1708- 7 نوفمبر 1710.
- إسماعيل خوجة، 7 نوفمبر 1710- 29 يناير 1711.
- الحاج مصطفى، 29 يناير 1711- 11 يوليو 1711.
- أبو ميس محمود، 11 يوليو 1711 – 27 يوليو 1711.

كونه الداي الرابع المعين خلال سبعة أشهر، وقد تغلب عليه الخوف مـن فقـد منصبه، كانت خطوة أبوميس الأولى هي محاولة الـتخلص مـن منافـسيه المحـتملين.

أبرزهم كان أحمد القره مانلي، رئيس الانكشارية، وهو في الأصل من بلدة في الأناضول الوسطى، لا تزال تحمل اسمه (قرمان) اليوم. رسم الداي خطة لإزالة أحمد دون إثارة شكوك أتباعه. أرسله رسول إلى قائد مدينة قريبة مع رسالة مختومة تأمر بإعدامه. لكن الخطة فشلت حين فتح أحمد المستريب الرسالة في الطريق. عاد لفوره إلى طرابلس اتصل بأصدقائه، وفي هجوم مباغت قتل أبوميس محمود وتم انتخابه دايا. كان الإقليم في اضطراب كامل. كان عرب المدينة الذين انتهزوا ضعف الإدارة على وشك الاستيلاء على طرابلس وطرد الأتراك. وبعد يومين فقط من اختيار أحمد كتب القنصل الفرنسي بولارد Boullard: "يقول:/ الطرابلسيون أنهم هالكون وأن العرب سوف يكونون أسياد المدينة"[59].

كانت أولوية أحمد الأولى هي كبح القوات الثلاثة المناوئة حول طرابلس. تواصل هذا الصراع لثلاث سنوات. انضمت قوات متمردة من الأوجاقات المنافسين في مسلاتة والجبل الغربي إلى المقاومة، كما أن الخزانة الخاوية وامتناع فزان عن دفع جزيتها ضاعفت من حدة المشاكل التي واجهها أحمد. نظم في 1717 و 1718 حملتين لإنهاء التمرد. أرسل الباب العالي أمير بحر للتحقيق في التمرد. اتخذ أحمد تدابيره قبل وصول أمير البحر وتخلص من كل الأشخاص الذين يمكن أن يشهدوا ضده. تقديرا لنجاحه في جلب الإقليم تحت السيطرة عينه الباب العالي بايلرباي ومنحه لقب باشا. لم يحاول أحمد مطلقا أن يتجاهل سلطة الباب العالي، لكنه حكم باستقلالية نسبية أكبر من حكم سابقيه.

تجلت إحدى أعظم إنجازاته في ضم إقليم برقة إلى سلطانه. ويمكن أن نعتبر هذا الحدث خطوة أولية نحو تكوين أراضي اليوم، وانتقال نحو فكرة ليبيا الحديثة. امتلك أحمد أسطولا قويا تألف من سبع سفن، كل سفينة مجهزة بعدد 40 إلى 60 مدفعا، إضافة إلى العديد من المراكب الأصغر ذات الشراع والمجاديف. شجع القرصنة في محاولة لحل مشاكله المالية، عند وقت كانت القرصنة تفسح الطريق للتوجه الاستعماري في أوربا. كان ناجحا لكن في رد على ذلك قصف الأسطول الفرنسي طرابلس (1728). خلفت حوالي 1500 قذيفة مدفعية ثقيلة المدينة في حالة خراب

شديد. استمرت أعمال القرصنة على الرغم من فداحة الرد، لكن التهديد من هجوم بحري فرنسي ثان أرغمه على قبول كافة الشروط المعروضة، بما في ذلك تعويض الضرر، في تحد لكافة المخاطر جلب أحمد القانون والنظام والتطور الاقتصادي إلى طرابلس، والذي استمر حتى 1765 وشعر أحمد باستقلالية أكثر مع توحيد دعائم حكمه. وكان يحاذر الدخول في منافسة مباشرة مع السلطان، لكنه لم يستطع مقاومة استخدام لقب أمير المؤمنين في خطبة صلاة الجمعة.

ضمنت إنجازات أحمد الرائعة اختيار ابنه محمد خليفة له. شجع هو كذلك خلال ثمان سنوات في منصب بايلرباي القرصنة التي أبقت الثروة متدفقة إلى الإقليم. تألف أسطوله عند أقوى مراحله من 16 سفينة (خمسة بولاكر، واثنان شيبك، وست مراكب كبيرة ذات أشرعة) تسيطر على البحر بفعالية أرغمت كافة الدول المشتركة في النشاط البحري في البحر المتوسط على إبرام معاهدات مع طرابلس ودفع الضرائب. على الرغم من أن الجانب العثماني – بخاصة المؤرخين- رسموا على هذه الاتفاقيات مجرد عقود (Mukavele)، إلا أن الأوربيين أصروا على أنها كانت اتفاقيات رسمية موقعة مع ما أسموها إيالة طرابلس.

حين توفي محمد باشا في 1753 حل محله ولده علي باشا الذي منحه لقب سرعسكر (القائد العام للجيش). تابع علي في العقد الأول من حكمه سياسات والده. ساعدته معاهدة مع جمهورية البندقية (1763) في توسيع مجال نفوذه. ومن المشوق أن نلاحظ أن من بين الموقعين على المعاهدة، تم منح ابن علي لقب "أغا الانكشارية وولي العهد". كانت هذه المعاهدة علامة أظهرت أن (علي) سعى إلى حرية واستقلالية عمل أكثر دون أن ينفصل كليا عن الإمبراطورية.

من ناحية ثانية تجاوز القراصنة الطرابلسيون سلطة (علي) باستيلائهم على سفن البندقية في إخلال بالمعاهدة. لم ينجح حتى (علي) في إقناع القراصنة بإعادة الغنيمة إلى أصحابها . وأرغم رد فعل أسطول البندقية علي لقبول كافة الشروط التي وضعتها الجمهورية. بدأ عدم الاستقرار الاقتصادي يتفاقم منذ هذا الوقت في المنطقة. ذكر زيلتنر مشيرا إلى التقارير الاقتصادية التي أعدها القناصل والتي درسها في المحفوظات

الفرنسية والبريطانية، أن الأحوال في طرابلس كانت تزداد سوءا يوما بعد يوم. وفي تقريره على التجارة لعام 1765، قدر القنصل الفرنسي دي لانسي De Lancey القيمة الكلية للتعاملات في فزان- غدامس – تمبكتو إلى طرابلس عند 139.792 فندك التيني (FA) وهي عملة ذهبية تركية مع تصميم محيط يشبه الفندك أو ثمرة البندق. كان نصيب تجارة العبيد في هذا المبلغ 87% إضافة إلى 80% من مجموع الإيرادات جاء من فزان، مما يفسر لماذا كانت الأوجاقات حريصين على السيطرة على الأراضي خلف الساحل.

بعد سنتين من ذلك في 1767 يعطي القنصل البريطاني فريزر أرقاما تجارية شديدة الانخفاض. يذكر أن سلع بقيمة 47.105 فندك قد تم إرسالها من الصحراء الكبرى إلى طرابلس، بينما بلغت الصادرات من طرابلس إلى فزان 34.085 فندك. مع ذلك، أمكن سد بعض العجز البالغ 13,020 فندك بالدخل من إطلاق السجناء المسيحيين. يستنتج زيلتنر أن التجارة في طرابلس لا زالت تبدو في حالة جيدة على الرغم من الهبوط في الأرقام التجارية. يفسر ذلك بأن التفاوت الواسع بين الأرقام التجارية في عامي 1765 و1767 نمط طبيعي في التذبذبات التجارية الإقليمية. قد يكون عدم الاتساق في أرقام القنصلين الفرنسي و البريطاني ناتجا من المصادر التي استخدماها. إضافة إلى ذلك يعطي القنصل البريطاني تفاصيل تجارة طرابلس الخارجية على أساس المنشأ على النحو التالي: "واردات: من الشرق 36%، البندقية وليفورنو 47%، فزان وغدامس 30%، والبندقية وليفورنو 20%. وكما تدل هذه الأرقام تمثل العلاقات التجارية مع الشرق (الأراضي العثمانية) الجزء الرئيسي في التعاملات. كان العبيد مادة التصدير الرئيسية المرسلة نحو الشرق، شملت واردات طرابلس من الشرق الكتان والمنتجات القطنية من ازمير، والسجاد والأحذية - جاءت من أوربا الملابس النابولية البسيطة وإبر الخياطة والخيوط القطنية والخرز الزجاجي والأقراط والخواتم من مختلف الأنواع والمرجان - والورق ورؤوس السهام والتبغ والملح–مواد قادمة من الصحراء الكبرى للتصدير إضافة إلى العبيد - كانت الحناء والتمور والنطرون وريش النعام والصمغ العربي والتبر.

ذكر القنصل الفرنسي في تقريره الإضافي في 1767، الموجه إلى الفرقة التجارية في مرسيليا، يطلب إنشاء دار تجارية فرنسية في طرابلس مشيرا إلى ما يلي:
"تزايد ندرة القطع الذهبية والفضية كل يوم في طرابلس ولم تعد عملة الفندك تملك سعرا ثابتا العملة المعدنية الجارية مصنوعة من مواد رخيصة جدا وذات قيمة زائدة للغاية، بحيث أنها لا تعتبر نقودا قانونية خارج طرابلس".

ذكر بعد عامين من ذلك في يناير 1769 أنه بسبب الثورات والمصائب الطبيعية مثل المجاعة والطاعون، تفاقم سوء الوضع التجاري: "لم أستطع أن أتحصل على الألف فندك وهي قسط دينه، لأن الباشا لا يملك المال. أرضه مستنزفة، لقد أفرغ محافظ المرتدين عن الدين لتجهز قافلة الحج إلى مكة الأسطول متهالك تماما (و) لا يتكون سوى من أربعة مراكب".

كان شح المال من جديد موضوع التقرير الذي كتبه في 1773؛ "الباشا وابنه، والبك ووزراؤه، وقد أغمضوا عيونهم عن فاقة الشعب المفرطة، أرسلوا إلى مالطا وماهون أحمالا من زيت الزيتون والحبوب التي كانوا يختزنوها – وهي نتيجة حاجتهم الملحة للمال".

ثمة إشارات من مراقبين أجانب حول فقر الشعب وفساد الإدارة. وهذه الاهتمامات تعكس الحقيقة دون شك، لكن ثمة أسباب جوهرية أكثر خلف انحدار الإقليم أولا: فرض التدفق المفرط للذهب إلى أوربا من الأراضي العثمانية، ومبادلته بالفضة الرخيصة من أمريكا تأثيرا سلبيا على الشرق. لم تستطع الحكومة العثمانية أن تضع حدا لتهريب المسكوكات الذهبية من البلد عن طريق القيود، ضربت الأزمة الاقتصادية المتناهية بحدة طرابلس التي ما كانت تملك سلعا تنتجها سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلي، العامل الرئيسي الجديد في الربع الثالث من القرن الثامن عشر كان هو الظهور الأول للأسطول الروسي في البحر المتوسط لتحدى البحرية العثمانية، وكان لظهور الأسطول الجديد أثر سلبي غير مباشر على مناشط سفن القرصنة الطرابلسية. كما أن التجديدات في التقنيات الملاحية والعسكرية بدأت تقود إلى نمو عظيم في النشاط البحري على نطاق العالم أيضا. بدأت السفن الطرابلسية غير المعتادة

على التقنيات الجديدة المستخدمة من جانب الأوربيين في فقد ميزتها في الكسب السهل كما أن الجفاف الطويل في المنطقة بين1768 و1773 جعل الحالة لا تطاق. اهلك وباء الطاعون 50 ألف شخص، وبحث الكثيرون عن السلامة في تونس أو مصر. وسرعان ما حلت مجاعة أخرى في 1784، وتفش جديد لوباء الطاعون في 1785 حصد حصيلة كبيرة في الأرواح بلغت 25 ألف.

وحين شهدت تجمعات المناطق الواقعة خلف خط الساحل أن الإدارة الطرابلسيةَ لم تستطع التغلب على المشاكل الحادة في المنطقة، بدأوا في النقاش حول حالة الأمور في مزاج مضطرب. رفضت قبائل أولاد سليمان الموحدة تحت زعامة سيف النصر شيخ فرع الجباير الإذعان إلى الترتيبات الجارية.

ظهر هذا النزاع إلى السطح في 1769. كان الباشا المفلس يتوقع وصول العبيد من فزان لموازنة ميزانيته، لكن بما أن العبيد ماتوا من مرض الطاعون، فانه لم يتمكن من خدمة دينه البالغ 4.2 آلاف فندك إلى القنصل الفرنسي دولانسي. علم منه بأن أولاد سليمان كانوا يدينون للباشا بمبلغ 20 ألف فندك، فإن القنصل لم يملك أي حجة. لكن حتى امتناع أولاد سليمان عن أداء هذه الدفعة إلى الباشا فإن ذلك وضعه تحت ضغط مالي حاد وتسبب في مشاكل بقيت دون حل لعدة سنوات، فاز سيف النصر في 1779 ضد الباشا بدعم من أحد أقربائه، وطالب بقيادة الاوجاقات. تبعا لذلك توقفت العلاقات بين طرابلس والمناطق الداخلية وتفاقم سوء الحالة الاقتصادية. فإذا كان أولاد سليمان وعرب غريان قد اتحدوا، فإنهم كانوا يستطيعون في هذه الحالة القضاء على القره مانلي. لكن كما أشار زيلتنر، مع خبرتهم البسيطة في كمائن طرق القوافل كانت تنقصهم القدرة المطلوبة للتعاون. انتهت ثورة سيف النصر في 1784 فقط، مع توسط القنصل الفرنسي في الواقع، وبعد أن أدرك سيف النصر أن ثورته كانت سوف تقوده إلى لاشيء طلب من القنصل الفرنسي أن يساعده في تطبيع علاقاته مع علي. تحصل القنصل على إطلاق سراح بعض البحارة الفرنسيين الأسرى مقابل ذلك.

أحدثت الثورة الفرنسية في 1789 تحولا تاما في اقتصاد المغرب العربي وخطت

بداية عهد جديد. مع اكتساب الفرنسيين السيطرة التامة على تجارة البحر المتوسط، تعين على المنافسين مثل بريطانيا أن يغادروا المسرح. في الجانب الآخر ظهر ممثلون جدد في المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (1795) والسويد (1798) والذين وافقوا على دفع الجزية للأوجاق. شهدت طرابلس فترات استعادة عافية اقتصادية حين تجددت القرصنة وامتلأت المستودعات بالعبيد والبضائع. لم تستمر طويلا هذه الفترات التي تزامنت مع المعارك الضروس بين الأوربيين[60]. كما أن المعاهدات والعقود الموقعة مع القوى الخارجية قللت إلى حد خطير مصادر الدخل. ما عاد من الممكن دفع مرتبات الأوجاقات، وهبط معدل التجنيد تبعا لذلك. بدأ المواطنون الشبان – مستودع التجنيد الطبيعي – في البحث عن أماكن أخرى لكسب معيشتهم. ولم تملك الإدارة القدرة على تخفيف هذا الوضع. كان الأهالي قلقين على نحو متزايد بمعيشتهم اليومية ومستقبلهم. تجمع عدد من الأعيان للبحث عن حل للأزمة وقرروا أن الحل الوحيد هو اللجوء إلى الباب العالي.

شجعت مبادرة الأعيان يوسف، أصغر أبناء علي القره مانلي، على أن يطرح خطة للإطاحة بوالده وأخذ محله[61] لتحقيق هذه الغاية، تآمر مع خليفة بن عون المحمودي من قبيلة أولاد النواير القوية. أولا: حاول قتل منافسيه الرئيسين، أخوته الكبار. ثم قتل حسن لكن أحمد هرب. في يونيو 1793 في قمة الثورة، تم نصح علي القره مانلي بأن يتخلى عن الحكم لتجنب سفك الدماء. عند هذه النقطة، وتمشيا مع طلب الأعيان وصل طرابلس أسطول عثماني من تسع سفن تحت قيادة بايلرباي المعين حديثا علي باشا الجزايري. هرب علي القره مانلي إلى تونس حيث استعد لاستعادة سلطته بدعم من حمودة باشا، داي تونس. كانت خطوة علي الجزايري الأولى هي الاستيلاء على جربة التونسية وضمها إلى طرابلس. وذلك دفع علي القره مانللي وحمودة إلى التصرف فرد على ذلك. وعلى الرغم من أن علي الجزايري وروابطه مع أوجاقات الجزائر كانوا مصدر قلق عظيم لحموده، إلا أنه اختار أن يتجاهل تحذيرات الباب العالي. في تقريره إلى أسطمبول، . تمادى وأنكر منحه الدعم إلى القره مانلي، مؤكدا أنه سوف لن يفكر مطلقا في مخالفة أوامر السلطان. أرسل كلا الجانبان رسائل

إلى أسطمبول يدافع عن مواقفه.

أخيرا، خسر علي الجزايري صراع القوة واضطر إلى الهروب تاركا الساحة ليوسف القره مانلي الذي أعلن نفسه الوريث والقائد للجيش. تجنب بحذر أن يستخدم لقب الحاكم حتى لا يغضب الباب العالي. تم إعلان أحمد أخو يوسف حاكما. وبعد ثمانية أشهر من الهدوء، تسلم يوسف زمام السيطرة في يده، وأرغم أحمدعلى اللجوء إلي مالطا.

نتيجة لذلك رتب صدور عريضة من الشعب تطلب تسميته. سلم أمير البحر العثماني حسين باشا العريضة إلى السلطان مع رسالة وهدايا شخصية من يوسف متقبلا للأمر الواقع، أعلن الباب العالي عن منحه لقب بايلرباي ورتبة الباشوية (1796). وإظهارا لدعمه، تم إرسال سفينة مزودة بعدد 28 مدفعا لتقوية أسطوله.

بمجرد أن كسب السيطرة الكاملة على طرابلس، رغب يوسف في اكتساب حرية أكثر، بل واستقلال أكثر. أعطى الإدارة مظهرا هو أقرب إلى شكل الدولة عوضا عن التبعية، ثم وضع كرسي مزخرف شبيه بالعرش في قاعة استقبال يوسف، وتعين على الزائرين أن يركعوا ويقبلوا الأرض في حضرته. ألزم يوسف وزيره الأول ومستشاره للشؤون الخارجية أن يقف عند مثوله أمام حضرته. كما أن الغزو الفرنسي لمصر (1798 – 1802)، والحرب مع روسيا (1806 - 1809) التي قلصت إلى درجة حادة قدرة الباب العالي على التدخل في بلاد المغرب شجعت يوسف في إجراءاته الاستقلالية. تم الاستيلاء على سفن من راقوسا والسويد وساردينيا وتوسكاني ونابولي وتم فرض جزية على أصحابها. معتمدا على علاقاته الوثيقة مع فرنسا القوة المهيمنة في البحر المتوسط، شرع يوسف في تهديد كل الدول الأخرى التي تملك مصالح في المنطقة. لعب صدامه مع حكومة الولايات المتحدة دورا قويا بصفة خاصة في سياسته المستقبلية طالبين مساعدة داي الجزائر، حاول الأمريكيون إبرام معاهدة سلام مع يوسف.

وأخيرا توصل الطرفان إلى اتفاق حول حرية حركة الأسطول البحري الأمريكي مقابل جزية، لكن بعد سنة من ذلك طلب الجانب الأمريكي خفضها مدعين بأن

المبالغ مرتفعة أكثر مما ينبغي. توضح الرسالة التي بعث بها يوسف إلى وسيطه الجزايري كيف أنه بالغ في تقدير قوته وأهميته الخاصة.

"لقد ثار الأمريكيون أنني مستعد لكي ألقنهم درسا فبفضل قواتنا المقاتلة تحترمنا كل الأمم ما عدا الأمريكيون إن واجبي يلزمني بأن ألقنهم حدودهم اقترح عليهم تجنب ذلك الفعل المشؤوم إنهم يعتمدون على بريطانيا؛ لكنني لا أعبأ مطلقا بدورهم في هذه المسألة...".

ردت الولايات المتحدة على ما ورد أعلاه بإرسال أسطول قصف طرابلس لمدة 21 يوما. كانت المعاناة من نصيب أهل المدينة، واضطر الجانب الأمريكي إلى الانسحاب للخلف دون نتيجة. مع ذلك برهنت خطوتهم الثانية على فعاليتها. خططوا لعودة أحمد أخو يوسف المنفي من مالطا إلى المغرب العربي لتمكينه من أن يشعل ثورة في درنة. وبما أن خط الساحل كانت تسيطر عليه السفن الأمريكية، لم يملك يوسف فرصة للتدخل لقمع الثورة، وبعد ثلاث سنوات من ذلك في 1805 رضخ للمطالب الأمريكية، وضمن وقف ودعم الولايات المتحدة لأحمد، الذي اضطر عندئذ للجوء إلى مصر.

تعين على الإدارة في طرابلس مع توقف الإيرادات البحرية من الجزية أو القرصنة أن تلجأ إلى المناطق خلف خط الساحل للعثور على مصادر جديدة. لكن هذا الإقليم كان يعاني من مشاكل مالية. في 1803 رفض أهالي غريان دفع ضرائبهم وثاروا. تمت السيطرة عليها بعد قتال دام 21 يوما. نشبت ثورة ثانية في 1806 هذه المرة في سرت وتم قمعها. أعاد يوسف في 1810 السيطرة على غدامس التي فقدها قبل خمس سنوات مضت إلى تونس بموافقة السكان. كانت فزان التي حكمها أولاد محمد هي هدف حملته التالية في 1812. بعد خمس سنوات من ذلك بعث يوسف بعبد الجليل زعيم أولاد سليمان مع ستة آلاف مقاتل لمساعدة حليفه محمد الأمين الكانيمي في حملة للسيطرة على أعماق زوايا الصحراء الكبرى. عاد الجيش مع ستة آلاف جمل وجزية من العبيد.

نتيجة للحصار البريطاني في فترة الثورة الفرنسية ونابليون اتسم الموقف الفرنسي

بالود نحو المغرب. لم يكن للأوجاق بدورهم أي خيار سوى مقابلة هذه المقارنة الجديدة بالترحيب. لكن في 1798 تركتهم الحملة الفرنسية إلى مصر في وضع ذهني شديد الصعوبة. فقد واجهتهم معضلة المحافظة على ولائهم للباب العالي أو إقامة علاقات جوار طيبة مع الفرنسيين حين جرى إبعاد نابليون من المسرح في 1815 أرسلت بريطانيا قناصلها إلى دول المغرب وأجرت تمرينا بحريا قرب سواحل طرابلس وتونس والجزائر. مع عودة بريطانيا إلى المسرح، انطلقت المنافسة بين القوى الأوربية من جديد[62]. كانت هذه بداية عهد جديد في تاريخ المغرب، بدأ في منتصف القرن الثامن عشر واستمر حتى السنوات الأخيرة في حكم أسرة القره مانلي.

كان عام 1818 هو عام حظر القرصنة وإلغاء تجارة الرقيق من جانب مؤتمر إيكس لاشبيل على المستوى الدولي. فرضت هذه القرارات تأثيرات سلبية على اقتصاد ايالة طرابلس. وعلى الرغم من محدودية الموارد المحلية إلا أن العبء الاقتصادي على الشعب بدأ في التصاعد. وفقا لتقرير القنصل الفرنسي بلغت حصة الضرائب والعثور على الأراضي التي رفعها الشعب حوالي $\frac{2}{3}$ من الدخل الإجمالي في 1825، مما يعني ارتفاع بمقدار $\frac{1}{3}$ مقارنة مع السنوات السابقة[63]. مما فاقم سوء الأمور هو الشكل الجديد الذي اتخذته التجارة في البحر المتوسط، إذ اكتسبت تونس أهمية من تحول طرق القوافل إليها عوضا عن طرابلس التي تضررت من ذلك.

لعب أسلوب الحياة الباذخة الذي اتبعه يوسف القره مانلي دورا في انهيار اقتصاد إدارته. ففي بحثه عن مصادر جديدة، حاول أن يصدر نقودا منخفضة القيمة للتداول، لكن السوق رفض قبولها. حاول بعد ذلك أن يسحق استقلالية الجبل الغربي (1821) من أجل أن يضع يديه على إيراداته. شهد الشيخ غومة بن خليفة بن عون المحمودي (مولود حوالي 1790) من أولاد النواير، محاولات سابقة من يوسف للاستيلاء على الجبل. وبعد مقتل عمه بيد القره مانليين، صار الرئيس الأكبر لأولاد النواير، وقاد مقاومة ناجحة. أرغمت إخفاقات القره مانلي العسكرية إلى البحث عن مصادر للنقود. استدان بشدة من رجال الأعمال والمقرضين الفرنسيين والبريطانيين. وبلغت ديون يوسف إلى المقرضين الفرنسيين وحدهم 500 ألف دولار أمريكي بحلول عام 1830.

هدد القنصلان الفرنسي والبريطاني يوسف بالعمل البحري لإرغامه على خدمة ديونه. وكما لاحظ اتوري روسي Ettore Rossi "صارت طرابلس منذ ذلك تحت رحمة القناصل، وكان مصيرها موجها من جانبهما أكثر مما هو موجه من قبل الباشا. صارت العادة المعتادة بالنسبة إلى الأسطول الفرنسي أو البريطاني أن يحاصر طرابلس لضمان خدمة الدين. وتم إرغام يوسف على إبرام اتفاقيات غير مواتية للغاية استنزفت ماليته وقيدت أعماله لوقت طويل. وهذه كانت: إدانة القرصنة منع سجن المواطنين الأجانب ودفع تعويض بجانب تحرير المسجونين الموجودين؛ منح حقوق للأوربيين في حرية الحركة التجارية الكاملة؛ دفع نفقات القوات البحرية الفرنسية في طرابلس. تحت هذه الظروف لم يملك أي خيار آخر سوى فرض ضرائب جديدة على شعبه، حتى الكلوغلو الذين كانوا معفيين في السابق من الضريبة، تم إرغامهم على دفعها، الأمر الذي أطلق ثورة ضد يوسف.

هذه هي الكيفية "التي تصبح فيها التجارة الكبيرة هي حصان طروادة أوربا" في تقويض استقرار المنطقة[64]. لم تكن طرابلس سوى الأولى في سلسلة إفلاسات في المغرب والشرق الأوسط، قادت إلى استسلام تونس ومصر والباب العالي وإيران وأراضي أخرى، الواحدة تلو الأخرى. اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لم يكن أمام يوسف أي خيار سوى قبول المطالب الأوربية. كانت فرنسا تبحث منذ 1827 عن ذريعة لغزو الجزائر، التي كانت ترزح تحت حصارها من قبل.

تداولت القوى الأوربية فيما بينها بحث "مشروعين كبيرين" تقدمت بهما فرنسا أولهما تعلق بتفكيك أطراف الإمبراطورية العثمانية، لكنه لم يكسب مساندة الآخرين، التصور الثاني إنشاء إمبراطورية عربية تضم المغرب العربي ككل بما في ذلك طرابلس إلى مصر[65].

اقترب محمد علي حاكم مصر الذي كان قد وسع من قبل ممتلكاته باحتلاله لإقليم برقة من المشروع الفرنسي بحذر: نشرت الجريدة الفرنسية الرسمية لمحمد علي الوقائع المصرية، أخبار الحملة الفرنسية في الجزائر في 1830 بنبرة محايدة[66]. لم تظهر أي كلمات عن قضايا "التضامن الإسلامي" و "العدوان المسيحي". إضافة إلى

ذلك لم يسمح بعودة السفن الجزائرية الراسية في الموانئ المصرية إلى الجزائر لمساعدة الأوجاق. فوق ذلك اقترح على الداي أن يتصالح مع فرنسا.

إن التحول السريع في موقف محمد علي نحو الخليفة السلطان يستحق التنويه. أولا: تصرف بحذر حتى لا يبدو محابيا للقوة المسيحية ضد الخليفة السلطان. لكن، فيما بعد لم ير مانعا من تحدي سلطة الخليفة السلطان نفسه بغزوه لسوريا والأناضول وذلك عند وقت الغزو الفرنسي للجزائر.

كان الغزو الفرنسي للجزائر من جانب قوة مؤلفة من سبعة وثلاثين ألف جندي نزلت من أسطول قوامه 600 سفينة كافيا لإقناع الداي بالاستسلام. كانت خطوة الفرنسيين الأولى هي إبعاد الأوجاق من البنية الاجتماعية الجزائرية بطرد جماعي فوري من عشرة إلى اثنتي عشرة ألف من الأوجاقات. تم إرسالهم إلى الأراضي العثمانية. ولابد أن الفرنسيين قد فكروا في أن هذا الطرد سوف يساعد في ضمان خضوع الأهالي.

منعت خسارة الأسطول في نافارينو Navarino في 1827 الباب العالي من التدخل في الجزائر. ظهر هذا الضعف من جانب الباب العالي كذلك في شكل خط تصالحي أكثر نحو طرابلس. عند الوقت نفسه كان يوسف وقد شعر بالتغير في المناخ السياسي مستعدا لترك مواقفه الاستقلالية. واستجابة لتوصيات الباب العالي اعترف بالقوة العسكرية للأوجاق على أساس نموذج النظام الجديد الساري في البر الرئيسي العثماني ليحل محل انكشارية الأوجاق، إضافة إلى ذلك وبتحريض من الباب العالي وقبول الحكومة الفرنسية، أقر يوسف نظام جمارك جديد للمساعدة في دفع الدين. منحه الباب العالي لقب "بايلرباي روميلي" عرفانا بإذعانه للتوصيات.

نشب في 1832 خلاف مع عائلة القنصل البريطاني وارنجتون Warrington واتخذ شكل أزمة. طالبت الحكومة البريطانية التسديد الفوري لكافة الديون البريطانية. استدعى يوسف كل الأعيان إلى اجتماع للبحث عن حل. كان قرارهم هو جمع المبلغ المطلوب من الشعب. لكن حين واجه هذا الاقتراح معارضة قوية، تم تقديم اقتراح آخر: استبدال يوسف الهرم بحفيده محمد.

قاوم يوسف في البداية، لكنه استقال أخيرا لصالح ولده علي ليكون خليفة، قبل الباب العالي هذا العرض ووصل الفرمان الخاص بذلك طرابلس بحلول منتصف أغسطس 1833. مع ذلك لم ينته الصراع على السلطة بين أسرة القره مانلي. بل أن الأوربيين اقترحوا تقسيم البلد بين اثنين من المدعين ملكيتها: كانت مصر قد احتلت إقليم برقة من قبل، وواجهت بقية ليبيا الآن تفككا إضافيا. بدت بدائلهم تنحصر بين الخضوع للأوربيين أو إلى محمد علي. في الجانب الآخر اختار الطرابلسيون حلا ثالثا، مناشدة السلطان العثماني بتولي الحكم المباشر في طرابلس.

من وجهة نظر الباب العالي، كان يمر بأصعب فترة في تاريخه. والآن وصلت "المسألة الشرقية" طورها النهائي. فعند الوقت الذي كان فيه الطرابلسيون يبحثون عن مخرج للأزمة، كانت تتشكل تطورات هامة داخل الإمبراطورية:

- التخلص من الفيلق الانكشاري (1826)، واستبدالهم بجيش جديد سوف يتم إنشاؤه.

- القضاء التام على الأسطول العثماني من جانب أسطول بريطاني – فرنسي – روسي مشترك عند نافارينو (1827).

- احتلال الجيش الروسي لمدينة أديرن Edirne (1829) وتدخل القوى الأوربية لوقف تقدمهم إلى أسطمبول.

- ثورة اليونان وإعلان الاستقلال بدعم من القوى الأوربية (1821-1830).

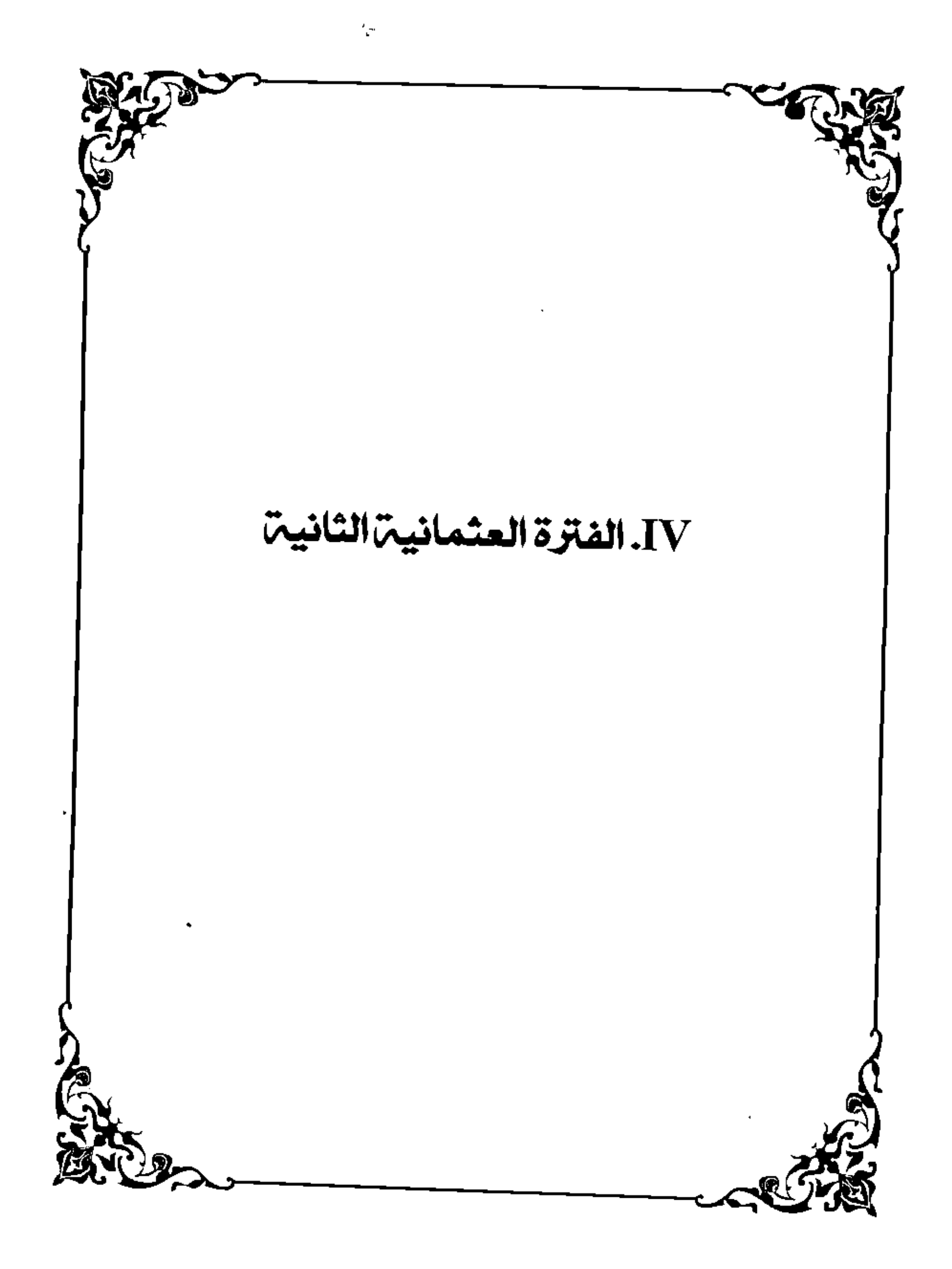
- احتلال فرنسا للجزائر (1830).

- ثورة محمد علي باشا، حاكم مصر، وانتصاره ضد الجيوش العثمانية وتدخل بريطانيا وروسيا لوقف تقدمه إلى أسطمبول (1831-1833).

كان لدى الباب العالي المنهك من الضغط الشديد جراء الانتكاسات أعلاه،

ورقة واحدة يلعبها: توازن المصالح. في هـذا الإطـار بـدأت سياسـة الاسترضـاء هـي الطريقة المثلى لمنع ردود الفعل الأوربية. كانت الجزائر ومـصر قـد خرجتـا الآن مـن قبضة السلطان؛ وكانت تونس بعيـدة المنـال؛ ولم تـسمح البحريـة الفرنـسية للـسفن العسكرية العثمانية بأن تدخل الموانئ التونسية. بقيت طـرابلس هـي القاعـدة الوحيـدة المحتملة للعمليات في شمال أفريقيا. وفي الجانب الآخر كـان البـاب العـالي لا يـزال يؤمل في انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر أخيرا مـن هنـا لم يكـن البـاب العـالي متحمسا جدا لطلب تغيير فوري في النظـام الإداري اللامركـزي في طـرابلس. بـدا أن تعزيز وضع علي القره مانلي سوف يكون كافيا. لكن سرعان ما تغيرت السياسة نتيجـة صراع القوى داخل الأسرة القـره مانليـة. لجـأ أعيـان طـرابلس إلى الـسلطان يرجونـه التدخل مباشرة. إضافة إلى ذلك كان الباب العالي مهتما كـذلك بالوضـع في تـونس، التي جنحت إلى اتباع مثال محمد علي نحو استقلال أكثر. بحث السلطان ووزراؤه عن حل للمطالب الاستقلالية في الممتلكات العثمانية، وعثروا علـى إجابـة في "الـسياسة المركزية".

أعلنت فرنسا في تحريك سريع في يوليو 1834 ضم الجزائر إلى أرضها الرئيسية. اضطر الباب العالي إلى التقدم في مخططه بشأن اللامركزية. عند هذه المرحلة بدأ علي القره مانلي في التقرب إلى فرنسا، وبناء على طلب من باريس وافق علي وغومة على سد الطريق أمام أي مساعدة تصل المجاهدين الجزائريين عبر ممـر الجبـل الغـربي. لم يوقف الفرنسيون أسطولا عثمانيا مرسل إلى طرابلس تسليما منهم بأنه قـادم لمـساعدة علي. لكن حدث العكس تماما، ولدهشتهم سرعان ما تم القبض على علـي وإرسـاله إلى أسطمبول. عند هذه اللحظة تم إعلان مرسوم تعيين الحاكم العثماني للجمهـور في حضور أعيان طرابلس. وضعت هذه الحادثة نهاية لحكم الأسـرة القـره مانليـة وبدايـة مرحلة جديدة من حكم أسطمبول.



IV. الفترة العثمانية الثانية

المدافعون عن الإقليمية: غومة وعبد الجليل

كان الباب العالي على وعي تام بالمخططات الأوربية ضد الإمبراطورية العثمانية. استمر الهيكل اللامركزي ومنح استقلال ذاتي للأقاليم خاصة إلى وقت متأخر حتى الربع الثاني من القرن التاسع عشر. لم تظهر الإدارة العثمانية طوال 285 سنة مرت بعد فتح طرابلس أي إرادة لفرض حكمها المباشر. لم يحدث أي انحراف من هذه السياسة عند عهد البايلربايات. كان السلاطين يفوضون سلطتهم دائما إلي نوابهم.

لكن بداية من 1835 وتمشيا مع سياسة المركزية الجديدة، صارت طرابلس جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية مثل كافة ممتلكات السلطان الأخرى. وهذه دعت إلى إقامة نوع جيد من العلاقة بين الحكومة والسكان المحليين. تم إلغاء نظام الأوجاق؛ وتعين تغيير ممارسة "الإقليمية" التي سادت آلاف السنين بشيء ما جديد. وكما ذكر احميدة، فشل يوسف القره مانلي لأنه "لم يحدث دولته وجيشه، كما أنه لم يوسع دولته المحكومة بنخبة الكلوغلو عن طريق اجتذاب مجموعة سكانية أكبر في وجه هذه السياسات سيئة التوجيه، استمر كذلك في أسلوب حياة البذخ"[67]. وهذه هي بالضبط النقاط نفسها التي طلبت المقاربة الجديدة مراجعتها وإصلاحها.

شرح الباب العالي تدخله بكونه خطوة نحو "فرض النظام والأمن لحماية الشعب الذي يعاني بسبب الحرب الأهلية"[68].

أعلن كذلك أنه قد تم تعيين حاكم استجابة لطلبات الأهالي، لكن فيما بعد تم تقديم تفسير آخر:

"تعين على الإداريين أن يتصرفوا في تفهم كامل للأوامر الإمبراطورية، بهدف حل كافة المشاكل لصالح الشعب. عوضا عن ذلك ابتعدوا عن الطرق الفعالة والمقبولة وأبرموا اتفاقيات مع دول صديقة، بل بلغت بهم الجرأة في الدخول في ميادين الحكومة المستقلة. وهذه كانت هي الأسباب خلف المآسي والكوارث التي جعلت الشعب يعاني لسنوات"[69].

تبعا لذلك لا يمكن تحقيق "النظام" و "الأمن" إلا بالإذعان الكامل للشعب.

لا يمكن أن يثور شك في أن الباب العالي كان يملك برنامج إصلاح واضح

موجود من قبل في ذهنه. بداية خططت الحكومة العثمانية لوقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لطرابلس وهي ممارسة ميزت الفترة القره مانلية.

ومن هنا فكروا في أن أفضل طريقة لوقف أي تدخل ذي منشأ مالي هي إعادة أموال المقرضين الأوربيين. الخطوة الثانية في إطار التنظيمات كانت القضاء على كل الاتجاهات الاستقلالية. ويتوجب تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية[70]. أكد مسار الأحداث أن البرنامج قد تم تنفيذه تمشيا مع هذا التوجه، كما يصف قنصل توسكاني في طرابلس[71]: "هؤلاء السادة في القنصليتين الفرنسية والبريطانية الذين تمتعوا بنفوذ كبير لدى حكومات طرابلس السابقة. وكانوا قادرين على فرض طريقة معينة في القانون هم الآن - للوقت الحاضر على الأقل- مثل القناصل الآخرين دون أي امتياز بالحصانة. لم تكن مبادراتهم تجد آذان صاغية واضطروا لهذا السبب إلى الإذعان إلى كافة القواعد التي وضعتها الإدارة الجديدة دون التمكن من تبديلها. أغلق بعض المالطيين الذين أساء الجنود الأتراك معاملتهم متاجرهم علامة على الاحتجاج. في رد على ذلك حذر القبطان باشا على جنوده وحتى على أهل طرابلس التجارة مع الأوربيين وبيع أي شيء لهم".

التهمة الرئيسية ضد الحاكم الأول طاهر باشا تركزت في حظر التجارة مع البريطانيين، لكن لم تصدر أي تفاصيل عن الحظر.

ترد إشارة في تقارير الباشا إلى استيراد بعض المواد المحظورة" بموجب ترخيص خاص إلى القنصل البريطاني. في الواقع تم الاستيلاء على سفينة بريطانية مع حمولة بارود مدافع وتم القبض على طاقمها. من الواضح أن الشحنة متجهة إلى قبائل المناطق الواقعة خلف خط الساحل. إلا أن القنصل المتلبس بالجرم المشهود وجد طريقا للدفاع عن نفسه بإلقاء تهم مضادة، وطالب بطرد الحاكم من منصبه. واندلع خلاف ملتهب اتصل بين الدبلوماسيين والإداريين. فقد القنصل البريطاني مصداقيته حتى عند الوزارة التابع لها، لكن كان طاهر باشا هو الذي تم طرده من منصبه في النهاية. كان الباب العالي في حاجة إلى مساندة بريطانيا له ضد فرنسا وروسيا في مواجهة التهديد المصري[72]. كانت التدابير التي اتخذها طاهر باشا إلى حد كبير خلف هذا الحدث،

الذي قاد إلى فقدان ثقة الباب العالي فيه. كانت إحدى التدابير الأولى التي اتخذها طاهر باشا هي زيادة الرسوم الجمركية من 3% إلى 10% التي أثرت بقوة على التجار الأوروبيين على وجه الخصوص[73]. لم تكن طرابلس بالولاية التي ساهمت في ميزانية الدولة بل على العكس احتاجت إلى مصادر إعانة خارجية. وفي فترة كانت الإدارة المركزية نفسها تحت ضائقة مالية، لم يكن ثمة خيار آخر سوى رفع الضرائب.

مع ذلك ادعى الدبلوماسيون الأوربيون أن زيادة الرسوم الجمركية كانت معارضة لشروط الامتيازات الأجنبية. وبحلول منتصف عقد 1820 كانت الإمبراطورية تشعر بضغط الامتيازات الأجنبية الثقيل. لم تعد قادرة على اتخاذ قرارات لا تكون منسقة مع الامتيازات الأجنبية. ربما كانت ادعاءات عدم التوافق ضعيفة السند مع التفسيرات المفبركة، لكن حتى هذه كانت سوف تكفي لتغيير الخطوات المتخذة. نتيجة لذلك لم يعد للإدارة العثمانية الجديدة في طرابلس من خيار آخر سوى اللجوء إلى الأهالي للبحث عن أموال جديدة.

من ناحية ثانية ومقارنة مع الساحل كانت مشاكل إضافية في انتظار النظام المركزي الجديد في الصحراء. وكان سكان المناطق الواقعة خلف خط الساحل تتجه طريقة حياتهم القبلية التقليدية معتادين على التصرف باستقلال ذاتي. والحصول على قبولهم للمركزية سوف لن يكون سهلا جدا مع ضغط المشاكل الاقتصادية المتزايدة، بدت الثورات وشيكة الوقوع؛ أعلن الشيخ غومة في الجبل الغربي والشيخ عبد الجليل في منطقة ورفلة وفزان، الشيخ المريض Mryyad في ترهونة، عثمان القن في مصراته، وبعض أفراد أسرة القره مانلي أنهم لا يعترفون بالسلطة الجديدة وسوف لن يدفعوا الضرائب.

كلف عصيانهم الباب العالي عقدين من الصراع المسلح لتهدئة الريف. كانت مقاومتهم المتوقعة نتيجة قرون من الإقليمية، التي زرعت بينهم روح المعارضة لحماية مصالح مجتمعاتهم المحلية والتي يمكن تعريفها بأنها نوع من الوطنية. لكن كما لاحظ ش. أ. جوليان Ch. A. Julian :

"يجب أن نخلط بين وطنيتهم والشعور القومي. فالوطنية تنبت من التربة وهي

شعور في الوقت نفسه ومبدأ قوي يطيع الغريزة أكثر من العقل المفكر. وهي مختلفة تماما عن الشعور القومي الذي يحتاج إلى تعهد وعناية ويعتمد على المتطلب الجماعي"[74].

في هذا الإطار ربما نستطيع أن نقيم أحسن تقييم المقاومة التي أبداها شعب الجبل الغربي والشيخ غومة نحو النظام الجديد.

انحصر اهتمام الباب العالي الرئيسي في منع أي ارتباط بين رد الفعل الإقليمي والتهديد العالمي الآتي من أوربا. والطريقة المثلى لوقف أحداث شبيهة بتلك التي وقعت في الجزائر واليونان وصربيا ومصر وإلخ، كانت تكوين جبهة متحدة ومتضامنة في طرابلس. مع هذا الهدف يبقى الحكام الأربعة الأوائل يتبعون مسلك الحذر. محمد نجيب باشا وحده هو الذي سجن بعض أفراد الأسرة القره مانلية وأرسلهم إلى إسطمبول. ألقي القبض كذلك على غومة، لكنه احتفظ به في طرابلس. أطلق خليفته سراح غومة حين كان يقاتل القره مانلي عند تاجوراء.

لم يمض وقت طويل حتى فهمت أسطمبول أن الإجراءات المتخذة سوف لن تكون كافية لإنهاء المعارضة للحكومة في طرابلس. وتعتبر فقرة تبرير تعيين أمير البحر طاهر باشا، كما ظهرت في الجريدة الرسمية التقويم الواقعي انعكاسا لهذا الفهم: "تكون هذه الولاية شديدة الاتساع، ويكون تطبيق النظام التام بجانب خضوع كافة الشعب إلى مقتضيات الحكم الإمبراطورية تعتبر ضرورية"[75].

لم تقصر الجريدة نفسها في وقت لاحق عن انتقاد إخفاقاته وسلوكه الوحشي، الأمر الذي سوف يتسبب في طرده. ولن يكون أداء ومصير خليفته مختلفا بأي حال من الأحوال.

بدأت الإقليمية تظهر علاماتها الرئيسية في الانقسام في عهد الحاكم عسكر علي باشا، في 1838 عبر غومة وعبد الجليل عن استعدادهما للخضوع إلى سلطة السلطان بشرط احتفاظهما باستقلالهما الذاتي المحلي. لكن عسكر علي رفض شروطهما من أجل إغلاق كافة الأبواب المحتملة التي قد تقود إلى تصرف مستقل بدعم أجنبي. أصر كذلك على جمع الضريبة من القبائل المتمردة. استسلم إقليم سرت وغومة، لكن

استمر الجبل في استقلاله الذاتي ونظم نوابه في تونس وليبيا.

وهذه قد تبين أن دوافع غومة وعبد الجليل كانت تحركها المصالح الاقتصادية في الدرجة الأولى.

لم تلق النصيحة التي وجهها إليهما باي تونس بإطاعة سلطة السلطان أي تأثير عليهما، ذكر في ردهما: "لم تشهد منطقتنا مثل ذلك الحكم الشديد مطلقا حتى في الماضي". في الواقع كانت المناطق الجبلية مثل جبل لبنان وشرق الأناضول وألبانيا ... إلخ تتخذ الوقفة نفسها. تعامل الباب العالي دائما مع التحدي بمنح قوانين أكثر تسامحا، حتى عند ذروة قوته حيث لم يكن الانفصال بتحريض وتدخل أجنبي وارد.

باختصار لم يكن الباب العالي يعاني من مشكلة أمنية بخاصة في بلاد المغرب العربي.

في بحثهما عن الحلفاء، اتبع كلا من غومة وعبد الجليل المثال القره مانلي، وحاولوا الحصول على دعم أوروبي، ففي يونيه 1833 قبيل وصول عسكر علي باشا، كان كلا من الوزير الأول التونسي محمد دغييس D'ghies والقنصل الفرنسي وبعض الضباط المبعوثين قد عبروا عن مساندة حكوماتهم لغومة[75]. وافق زعماء محليون آخرون كذلك مثل غومة على أن يجددوا دعمهم لعلي القره مانلي الذي اجتمع مع الفرنسيين لاستعراض الموقف، حدث ذلك حين كانت الجزائر الآن تحت الاحتلال الفرنسي، وانتشرت أخبار بأن تونس سوف تشترك في المصير نفسه، وأن مصر تعد مخططات لبنغازي وطرابلس معا.

خلصوا إلى أنه من الناحية التكتيكية فإن خدمة مصالح شعب الجبل سوف تكون أفضل بالمساعدة المالية والعسكرية والبحرية التي يوفرها العثمانيون في الأجل القصير. تبعا لإيتوري روسي Ettore Rossi، كانت فرنسا تساعد في السر كذلك محاولات غومة للحصول على استقلال أكثر من العثمانيين[77].

بينما كان غومة يقترب أكثر من الفرنسيين، أجرى عبد الجليل اتصالات من قبل مع فرنسا ويحاول أن يفعل الشيء نفسه مع القنصل البريطاني في طرابلس. شرح بأن عداءه موجه فقط إلى الحاكم وليس السلطان العثماني الذي يعترف بسيادته. أكد إضافة

إلى ذلك أنه سوف لن يتصرف دون توسط وضمانة من بريطانيا. يذكر القنصل الفرنسي في تقاريره أن صدعا قد انفتح بين الحاكم والقنصل البريطاني الذي رغب في لعب دور الوسيط بين الإدارة والسكان المحليين[78]. تقدم القنصل بعد علمه أن السفير البريطاني في أسطنبول قد طلب من الباب العالي فصل الحاكم في طرابلس بمخططات لوضع التجار والحرفيين اليهود تحت سلطانه القضائي. ادعى أنه يحمل تعليمات بوضعهم تحت حماية العلم البريطاني في حالة إذلالهم أو إساءة معاملتهم[79]. لم يكن الباب العالي الذي هو في حاجة إلى المساندة البريطانية ضد التهديدات القادمة من مصر وروسيا في وضع يسمح له بمقاومة الضغط. في غضون ذلك اتصل مغامر وعميل سري فرنسي معروف باسم سوبتل Subtil بعبد الجليل مع عرض بإمداده بالذخيرة والمؤن. من الواضح تماما أنه كان يقيم اتصالات مع البريطانيين والبلجيك كذلك[80].

تم الآن وضع المغرب العربي ككل تحت الهدف الإمبريالي. وجدت تطلعات الأوروبيين إلى هذه الغاية طريقها في التقارير الصحفية. كانت الجريدة المالطية "بورتافوليو Portafoglio" تكتب بانتظام عن حالة الأوضاع والتورط البريطاني في طرابلس[81].

"يلح السفير البريطاني سير ستافورد كانينغ، على تغيير عسكر علي باشا ما دامت هذه البلد محكومة من قبل باشا تركي، سوف لن يعترف العرب مطلقا بالباب العالي وسوف لن يتمكن مطلقا من انتزاع الجزية منهم يؤثر هذا الوضع بشدة على تجارتنا، ولهذا السبب نريدها أن تصل إلى نهاية طيبة" (9 مايو 1842، عدد 210).

"بلغ حقد عسكر علي باشا على القنصل البريطاني تلك الدرجة التي صار فيها التعويض لا مندوحة عنه كان الباشا في غضب عظيم منذ أن ذهب القنصل البريطاني إلى سرت مع سفينة وعقد اجتماع شخصي مع عبد الجليل وزعماء القبيلة الآخرين" (16 مايو 1842، عدد 211).

"بينما يتعامل الباشا مع القناصل الأخرى بلباقة إلا أنه طرد الترجمان (البريطاني) بالبصق على وجهه عما قريب سوف يتم إرسال سفن حربية إضافية إلى طرابلس

اكتسب عبد الجليل شجاعة منذ أن تقابل مع القنصل البريطاني. وهو يهدد الآن الباشا الذي يشعر بالخطر. وردنا أن عبد الجليل زحف على مصراته بجيش قوي عانت حامية المدينة وبعض الأهالي من خسائر كبيرة. آخر الأخبار التي وردتنا يوم 12 في هذا الشهر تذكر أن العرب قد هزموا الباشا وقد اقتربوا جدا من طرابلس من المتوقع عند أي لحظة وصول قوة بحرية بريطانية قبالة ساحل هذه المدينة (16 مايو 1842).

إضافة إلى ذلك ذكرت الجريدة في عددها بتاريخ 27 يونيو 1842 أن عبد الجليل قد قتل في معركة وأن مقترحاته التي كانت في الواقع مجرد املاءات من القنصل قد تمت استعادتها.

تعكس الجملة الصحفية أعلاه بوضوح طبيعة التحريضات والرغبات البريطانية. فالبريطانيون يملكون مرشحا للولاية أيضا. قد تحتوي هذه التقارير على بعض المبالغات مثل موافقة الشيوخ على إلغاء تجارة الرق كما في عدد 211. مع ذلك ثمة علامة على رغبة البريطانيين في منافسة فرنسا في السيطرة على منطقة المغرب العربي. كانت لغة مثل "كراهية العرب للترك" مستخدمة على نطاق واسع في الدوائر الأوروبية في القرن التاسع عشر. إضافة إلى الادعاءات الدينية العنيفة القديمة الأخرى ضد الإسلام والمسلمين، أدخل البريطانيون مواضيع قومية أكثر تناغما مع الزمن. في هذا الإطار ثم تناول واستخدام الدعوة إلى الإقليمية في تكتيك لترقية مصالحهم. فإذا كانت بريطانيا قد فكرت في مساعدة عبد الجليل بجدية فإنه كان بمقدورها أن توقف القضاء عليه بإرسال أسطول. تلمح مقاربتهم إلى أن الهدف الأول كان تقويض التضامن القائم بين الشعب المحلي والباب العالي. يصف القنصل الفرنسي في تقريره السنوي كل هذه الأحداث بقوله: "مخطط ضخم مرسوم مع هؤلاء الشيوخ حتى تسود سلطة القنصل البريطاني فوق ممثل السلطان"[82].

كانت كل حملات القوات العثمانية إلى الجبل الغربي قبل عسكر علي باشا قد باءت جميعها بالفشل. كان من الأسهل توريد المؤن والأسلحة إلى منطقة غومة مقارنة بمنطقة عبد الجليل. يفسر أوبري بايول Aubry Bailleul قائد إحدى السفن العسكرية الفرنسية الأحداث بالتفصيل[83]: "تحصل الباشا على خضوع القبائل بمنعه لنقل

الحبوب امتلك غومة 8000 محارب ويسيطر على غريان كلية يقف بعيدا تماما عن الباشا وهو في اتفاق تام مع عبد الجليل لقد طلب مساعدة من باي تونس، لكنه تلقى الرفض فإذا استطاع الباشا أن يقطع طريق اتصاله مع البحر، فإنه سوف يحرمه من الإمدادات ويستطيع أن يضعه تحت رحمته. وهذا قد يفتح الطريق إلى الاستيلاء على تونس. تلخيصا إذا استمر غومة في الحصول على إمدادية من الساحل، سوف يعجز باشا طرابلس عن تحقيق مشروعاته. (لهذا السبب) يعتبر احتلال جربة مهما لعسكر علي باشا القنصل البريطاني هو القوة المحركة خلف كل المكايد التي تبدو غير ملحوظة في اسطنبول والتي تجري بصورة غامضة جدا في الإقليم. لا يوافق السيد وارينغتون لكنه اعترف إلي بالفعل بأن الأقاليم التي تتمتع بثروة كبيرة لغرض إخضاعها للتجارة والمدنية الأوروبية، قد طلبت منه تقديم المساندة بأقصى ما في وسعه لتنمية قوة عبد الجليل وهو الذي قدمه لي باعتباره رجل المستقبل.

وفقا لرأي، يتمتع عبد الجليل بكافة الصفات الضرورية ليحكم بلدا لا يطلب شيئا أكثر من الإزالة الأبدية لنير باشوات الباب العالي الذين لا يمكن التغلب عليهم. اشتكى وارينغتون الذي كان قنصلا لبريطانيا طوال 30 سنة الأخيرة، من امتناع القنصل الفرنسي عن المساهمة في الشؤون التجارية وإضافة بأن الدعم المفتوح من قبل الدولتين لعبد الجليل يكفي لتحقيق هذا الهدف. ذلك لأنه الأقوى من بين كل الشيوخ ومؤهل لكي يكون سلطانا ينتزع بلدا كبيرا من سلطة الباب العالي ويستعيدها إلى علاقاتها القديمة.

بعد إبداء بعض الملاحظات الإضافية إلى المكايد البريطانية، ينهي قائد السفينة تقريره باقتراح المعادلة نفسها بالضبط التي يتبعها البريطانيون تشجيع القومية بدلا عن الإقليمية:

"من الضروري محاولة إحياء فكرة القومية العربية المتحررة من النير التركي، التي قد يصبح عبد الجليل حليف فرنسا ذات يوم قائد لها وينبغي جعل العرب يفهمون أن الحرب ضد فرنسا سوف تكون ضربا من الجنون ومجلبة للخراب، وتفريغ البلد من سكانها وتعطيل عهد المعاملات التجارية ينبغي لذلك نصح العرب بتجنب

العلاقات مع البريطانيين التي تنتهي دائما بالهيمنة على البلد التي يدخلونها في البداية من أجل التجارة. ويجب أن لا ننسى مثال محمد علي".

كما توضح هذه السطور، كان الأوروبيون على وعي تام بحقيقة أن من الواجب تجنب العقلية الصليبية في الحقبة الرأسمالية الجديدة، يجب أن لا يتم كسب عداء المسلمين ودفعهم إلى التقارب فيما بينهما، ومن المتعين العثور على طريقة مختلفة من أجل تجنيب المسار المتعارض. وكانت الطريق الأكثر ملائمة هي تصدير المشاعر الوطنية السائدة في أوروبا واستخدامها لتفكيك أوصال الإمبراطورية العثمانية.

هكذا ينزاح الحاجز الأخير في طريق التوسع الإمبريالي. نجح التكتيك نجاحا تاما مع المسيحيين العثمانيين، وبدى من المنطقي محاولته مع المسلمين العثمانيين.

في السباق من أجل الشيوخ كان كسب غومة الذي سيطر على الطريق البري إلى تونس والجزائر، ذا أهمية حيوية لكافة الأطراف، بما في ذلك فرنسا. وبالفعل كان على كل شخص أراد السفر في المنطقة أن يتحصل على إجاز مرور من غومة[84]. بعد هزيمته لعبد الجليل، تمكن عسكر علي باشا من عزل قوات غومة والسيطرة على خطوط إمداداته. لم يكن حتى طرد عسكر علي بفعل مكايد القنصل البريطاني كافيا لإنقاذ الشيخ الذي اضطر لقبول السلطة العثمانية. واثقا من قبول الحاكم العثماني الجديد، اقترح وارينغتون عمل ترتيب لاستسلام غومة وجلبه إلى طرابلس في سفينة بريطانية[85]. لكن كان من الواضح أنه بمجرد أن يكون غومة تحت حمايتهم العسكرية، فإن البريطانيين سوف لن يسلمونه مطلقا إلى السلطات العثمانية، وفي النهاية اختار الحاكم وضع شروط الاستسلام تحت ضمانة أعيان طرابلس. أصيب وارينغتون بالصدمة حين تم إرسال غومة وأربعة من شيوخ آخرين إلى أسطنبول، وكانت هذه نهاية لمخططه في لعب ورقة غومة ضد الباب العالي. جرى اتهام الحاكم بانتهاك شروط الاستسلام التي تم ترتيبها بإرساله لغومة إلى المنفى، نجد رد الحاكم على الاتهامات في كلمات القنصل الفرنسي[86]:

"اجتذب الحاكم غومة إلى طرابلس حيث تم استقباله مع كافة التكريم اللائق ثم اقتياده إلى أسطنبول نفض الباشا يديه من أي تهمة خيانة وغدر مؤكدا أن غومة عرف

حين قدم إلى طرابلس أن مصيره سوف يتم تقريره لدى الباب العالي".

احتل الجيش العثماني الجبل بعد نفي غومة، وأعدم اثني عشر شيخا استمروا في المقاومة ثم عرض رؤوسهم في طرابلس في سبيل إثناء بقية المتمردين عن المقاومة. ثم فتح الطريق الرئيسي من تونس إلى الجزائر، لكن الوقت كان متأخرا أكثر مما ينبغي لمساعدة المجاهدين عند القسطنطينية الذين استسلموا الآن للفرنسيين.

استمرت الاتصالات بين البريطانيين وغومة طوال 12 سنة من إقامته القصرية عند طرابزون (ميناء في ساحل البحر الأسود). بقي القنصل البريطاني في طرابزون، بتعليمات من سفارته في اتصال مع الشيوخ للعمل بصفة مراسلة بين الشيخ والجبل الغربي[87]. هرب غومة في 1854 من طرابزون وتوجه إلى الجبل الغربي، تم ترتيب الهروب عند وقت مضطرب بسبب حرب القرم (1853 – 1856). وصل الجبل الغربي ونظم مقاومة مسلحة جديدة ضد الحكم العثماني. لم يضيع الفرنسيون أي وقت في الاقتراب منه وعرضوا مساندتهم، كما يشرح أندري مارتيل Andre Martel[88]:

"اتجهت الدوائر المعارضة في طرابلس وتونس إلى طلب المساعدة بمفاتحة القناصل، وبما أن البريطانيين كانوا في ذلك الوقت يساندون السلطات الموجودة، من أجل المحافظة على التوازن في البحر المتوسط، تحولت هذه الشخصيات المعارضة نحو الفرنسيين وفي طرابلس تدخل كلا من روشا وفيما بعد بوتا (القنصلان الفرنسيان) لصالح غومة. كان الرأي العام في الإيالتين يعتقد بأن يتمتع بدعم فرنسا".

يضيف مارتل فوق ذلك أن دعمه لغومة في طرابلس ارتبط بحقوق العرب عموما، وأنه تم تحريكه ضد السلطان في حالات متعددة. لكن في حالة حقوق المسلمين في الجزائر، لم يتم منح الدور نفسه إلى الباب العالي. كان الباب العالي على علم باتصالات غومة مع الإمبراطور الفرنسي والملكة البريطانية".

يضيف الطوير Tuwayr أن غومة أقام اتصالات حتى مع الأمريكيين للغرض نفسه[89]. ووفقا للباب العالي "بعض الجهود لتحويل الانتباه من المشاكل الرئيسية أي حرب القرم والمسألة الشرقية عموما، عن طريق إثارة مشاكل غير متوقعة"[90].

توفي غومة في 1858، عن عمر تجاوز 70 عاما في صدام بين قواته والجيش

العثماني في الجبل. وضعت وفاته نهاية لكافة المعارضة لسياسة المركزية التي فرضها الباب العالي على الكيان الليبي المتكون من طرابلس (بما في ذلك الجبل الغربي) وفزان وبرقة. وصار غومة آخر أبطال الإقليمية أسطورة بين شعبه، انتقلت كلماته وأشعاره ومدائحه من جيل إلى جيل. تظهر إحدى أقواله هذه أن التقدير الذي لا يزال يتمتع به ينبع من تماثله مع تطلعات شعبه عوضا عن صفته كزعيم. "الضرب للمحاميد والثناء لغومة".

يرى المؤرخ الجزائري أحمد توفيق مدني أن المعارضة للإدارة العثمانية في المغرب العربي قد أفرزت عواقب سلبية هامة. يشرح الصعاب التي يواجهها المحاربون الجزائريون حين لم تصلهم أي مساعدة. وينقل بالتفصيل الرسائل التي أرسلت إلى السلطان ورؤساء وزرائه وحتى إلى حاكم طرابلس من قبل المجاهدين الجزائريين حمدان بن عثمان خوجة وأحمد بيه من قسطنطينة والأمير عبد القادر. وأخيرا يعطي رأيه[91]:

"يثبت التاريخ عبر هذه الوثائق أن الإمبراطورية العثمانية أظهرت نشاطا سياسيا ودبلوماسيا ملحوظا في هذا المجال. عرفت كل الدول – أكثر من العثمانيين أنفسهم- أن القوة العثمانية لم تكن تستطيع تلبية حاجات الجزائر من الرجال والسلاح منذ 1827 .

السبب الأول لفشل المقاومة الجزائرية كان إعلان الحرب على الإمبراطورية العثمانية من جانب محمد علي باشا (حاكم مصر) الذي عمل تحت نفوذ شخصيات سياسية وعسكرية فرنسية كانت النتيجة لا شيء بعد عشر سنوات من القتال (1831 – 1841) كان الكاسب الحقيقي في هذه الحرب القاتلة هي فرنسا التي سعت بهذه السياسة إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى جزءين، وإضعافها بل والقضاء عليها تماما".

من الواضح أن الأدوار التي لعبها غومة وعبد الجليل لا يمكن مقارنتها مع الدور الذي لعبه محمد علي في حجمه. يكمن الفرق الرئيسي في مجال أعمالهم. فبينما استهدف محمد علي لعب دور من الدرجة الأولى في المسرح الدولي، لم يتحمل

غومة وعبد الجليل سوى أهداف محلية. ثمة اختلاف كذلك بين تطلعات المتبارين المحليين. كان غومة قانعا بالاستقلال الذاتي دون رفضه للتبعية – حتى وإن هي زائفة- بينما كان عبد الجليل أكثر طموحا، ولم يتردد في أن يحمل ألقاب "السلطان" و"أمير المؤمنين".

تأثير التنظيمات(92)

كانت الإدارة مرغمة على البحث عن حلول لردم الهوة بين الإمبراطورية وأوروبا. نتيجة لهذا البحث تم إدخال الإصلاحات العثمانية المعروفة باسم التنظيمات، وتمثل السبب الرئيسي لهذا التأخر الطويل في الإصلاحات في إحساس التفوق الذي ساد في الجانب العثماني طوال القرون 15 و16 و17. لم تظهر الحاجة إلى الإصلاح إلا في الربع الأول في القرن الثامن عشر. كان إنشاء مطبعة ومكتب ترجمة وإرسال السفراء العثمانيين لتقارير عن التقدم الأوروبي هي بعض الدلائل الأولى على التنظيم. تم اتخاذ الخطوات الهامة الأولى في المجال العسكري. كان العامل الدافع هو الحاجة إلى إحداث تغييرات في التكتيكات العسكرية والأسلحة ضد القوات الأوروبية المتفوقة. تم إدخال التغيرات في البداية بأسلوب حذر، مع المحافظة على المبادئ والقيم الإسلامية لمنع نشوء أي خلاف. في الربع الأخير من القرن الثاني عشر بدأ بقوة أكثر فرض صورة الإمبراطورية العثمانية بوصفها قوة الخلافة وحامية الإسلام في تعاملاتها مع الحكومات الأجنبية، وهذا جاء في الدرجة الأولى كرد على روسيا وفرنسا، اللتان ادعيتا الدفاع عن المسيحيين في حربهم مع العثمانيين في المسرح الداخلي، مع مباشرة وضع دساتير ولوائح حديثة هامة لكنها غير شعبية في عهدها، شعر الباب العالي بالحاجة إلى تأكيد الطبيعة الإسلامية للدولة لغرض تحييد المعارضة الجماعية في أكثر المرات.

هل كان بمقدور الإمبراطورية العثمانية أن تتعامل مع مشاكلها بغير التنظيمات؟ يؤكد اليوم بعض المفكرين المسلمين أنها لم تكن شرطا ضروريا. لكن النظرة إلى الوقائع في القرن التاسع عشر تعطينا صورة مختلفة. فمن الجائز أن ننتقد الإمبراطورية العثمانية لتأخرها في إدخال إصلاحات، لكن ليس لإطلاقها. وكما شرحنا في الفصل

السابق، كانت القوى الأوروبية قد شرعت من قبل في بداية القرن التاسع عشر، في رسم مخططاتها لتفكيك أطراف الإمبراطورية. كانت الأسباب الرئيسية التي أخرت الحل الكامل للإمبراطورية لقرن من الزمان تقريبا هي:

1. نزاعات بين القوى الاستعمارية حول تقسيم تركة "رجل أوروبا المريض".

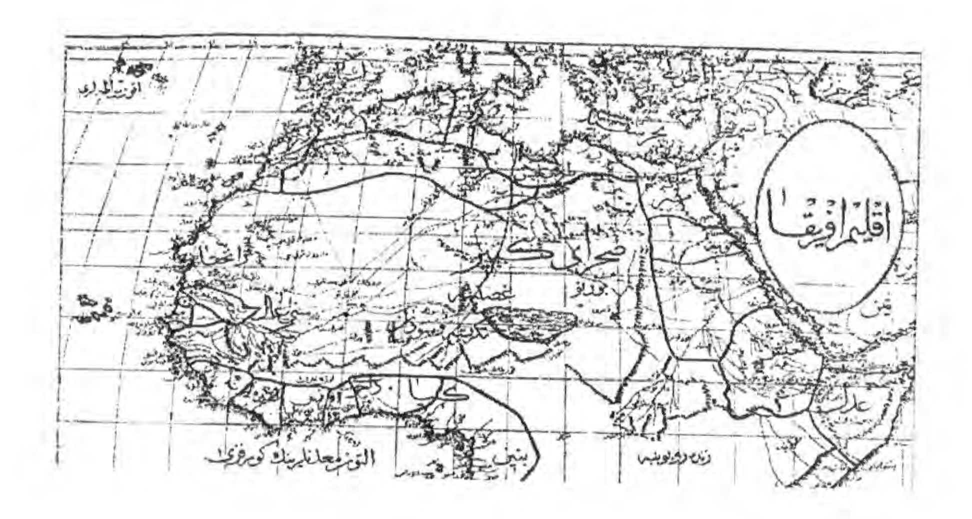
2. الخطوات المتخذة لتنفيذ التنظيمات التي اتخذت نماذج دولية أساسا للإصلاح. جلبت هذه التدابير معها كذلك عضوية في "الوفاق الأوروبي" والتسليم بالوضع الراهن الإقليمي.

يمكن مقابلة رد الفعل المبدئي الذي أظهرته بعض الدوائر الإسلامية ضد التنظيمات بشيء من التسامح. لكن إذا أجرينا اليوم تقييما من وجهة النظر التاريخية الراسخة، لم يبق من بديل سوى الإصلاحات. بقي على الدولة العثمانية أن تباشر الإصلاح من أجل أن تحمي وحدتها والمحافظة على أمنها. والطريقة الوحيدة لكسب الاحترام في المجتمع الدولي هي تطبيق هذه الإصلاحات أيضا.

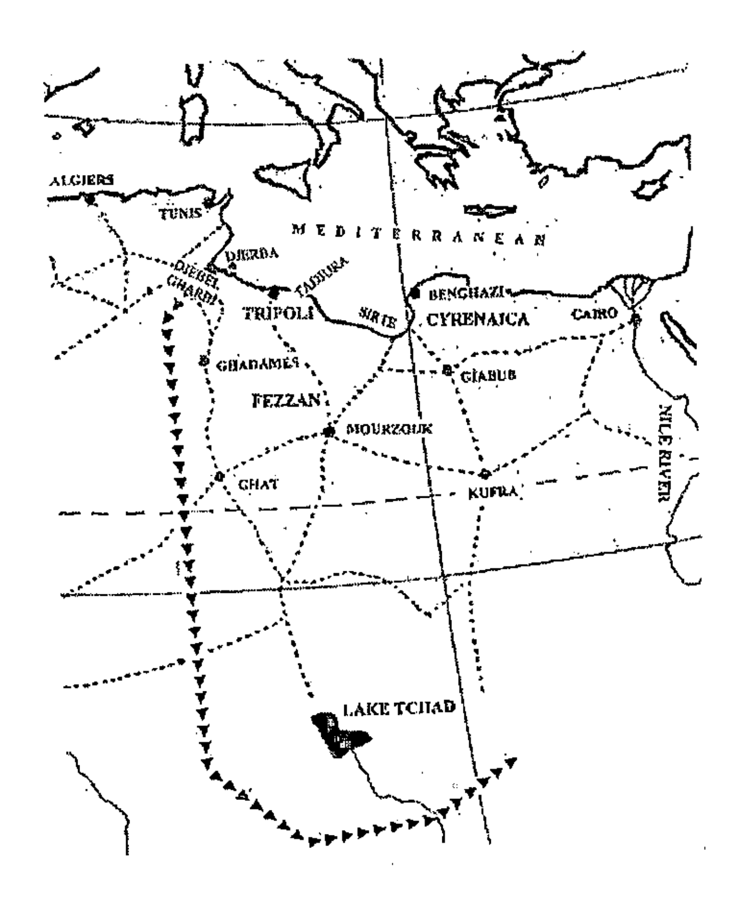
تم إدخال أولى الإصلاحات في ليبيا في السنوات الأخيرة من الحكم القره مانلي تمثل الإصلاح في البنية العسكرية بتبني النظام الجديد في مواكبة للبر الرئيسي حيث استبدلت القوات الانكشارية. اكتملت إعادة التنظيم الكاملة للهيكل الإداري عند بداية النصف الثاني في القرن التاسع عشر. كانت مشاركة كافة المواطنين المسلمين وغير المسلمين، في عملية اتخاذ القرارات الإدارية علامة على نهاية التركيبة الاجتماعية القائمة على ثلاث طبقات. من الواضح أن هذه لن تكون مشاركة كاملة فورية، لكن الخطوات الأولية قد تم اتخاذها.

جاءت القرارات الأكثر جذرية في مجال تجارة الرقيق التي أثارت حنق وغضب المتعهدين المحليين ومتعهدي جلب الرقيق من أفريقيا الوسطى. تم اتخاذ التدابير الأولى لإيصال التجارة في عام 1846، وأتبعها الإغلاق الرسمي لأسواق العبيد. وجه الباب العالي في تمشي مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية حكومته في طرابلس بأن

تنهي كافة ممارسات تجارة العبيد في فرمان مؤرخ في 4 نوفمبر 1847. كان موقف الباب العالي هو اختيار التغيير البطيء ومحاولة الجمع بين المفاهيم الغربية والإسلامية عن تجارة الرقيق اتخذت الإجراءات بشكل أكثر فعالية في 1854 وأخيرا حرم حكام طرابلس ومصر والعراق، تمشيا مع الفرمان الصادر في 27 يناير 1857 تجارة الرقيق في كافة أشكالها. منذ ذلك التاريخ تعين على رجال الإدارة العثمانية والحكام بخاصة في طرابلس وبنغازي أن يتعاملوا مع التجارة السرية في العبيد.



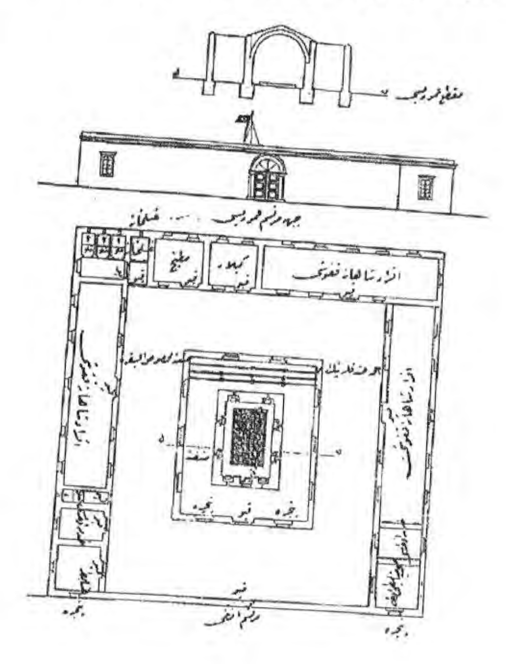
12 – خريطة افريقيا في أول أطلس نشر في اسطنبول عام **1804** بعنوان " **Idjalet-uldjoghrafiyya wa djedid ATLAS** " بقلم محمود رايف **Mahmut Raif** وياكوفسكي **Yakovski** . ومن المثير للانتباه، أن اسم " ليبيا " استخدم لبرقة والجزء الباقي لطرابلس . كلاهما مفصول عن الصحراء الكبرى " **Sahra - Kebir** " بخط حاد جدا والذي يبرهن بأن الإمبراطورية العثمانية وكذلك أقاليمها لم تكن متحمسة جدا لتوسيع ملكها نحو الجنوب .



13 – شمال افريقيا وطرق القوافل . تتغير هذه من القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر طبقا للتوازنات الدولية مع البحر المتوسط . يوضح خط الأسهم حدود الظهير الليبي الذي تم اقتراحه رسميا للقوى الأوربية في مذكرة دبلوماسية للباب العالي في 30 أكتوبر عام **1890**.

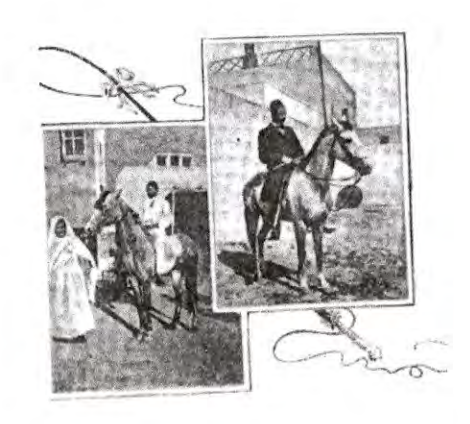


14 – صحيفة طرابلس " طرابلس الغرب " أول صحيفة تنشر في الإقليم .

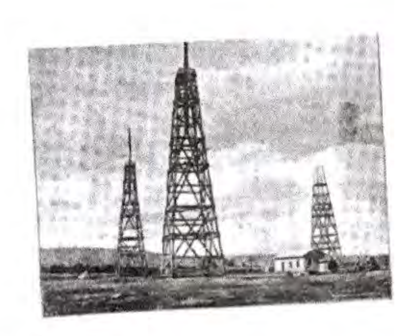




15 – تصميم لثكنات شيدت في ترهونة، وتخطيط لمسجد بني في الخمس.



16 - سباق خيل في طرابلس . على اليمين، الحصان العربي الفائز الذي سابق به كريم بك ابن المرشال رجب باشا . وعلى اليسار، الفائزة الثانية مع مالكها يوسف آغا .



17 – من أجل التغلب على مشكلة الاتصالات بعاصمة الامبراطورية ركب نظام الراديو في بنغازي خلال السنوات الأولى من القرن العشرين .

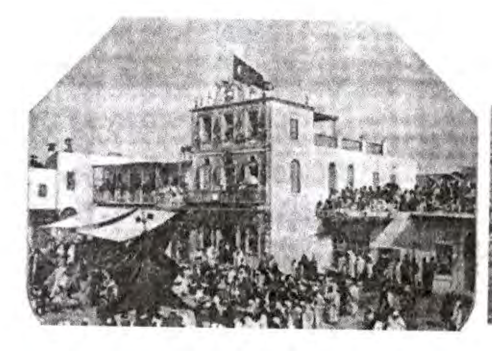
برج الساعة دشن سنة **1870**



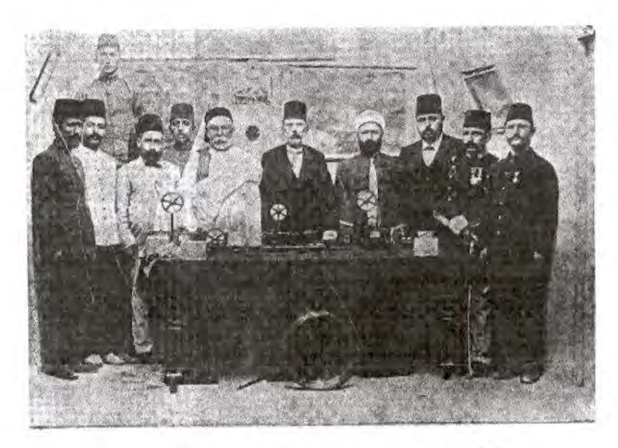
شارع الحميدية (الفاتح حاليا) وبه مدرسة الفنون والصنائع الاسلامية افتتحت سنة **1895** والمصرف الزراعي افتتح سنة **1908**



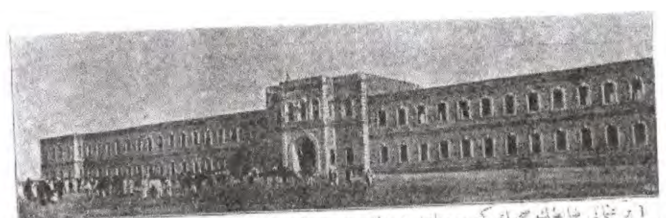
مهرجان ديني بطرابلس سنة 1895



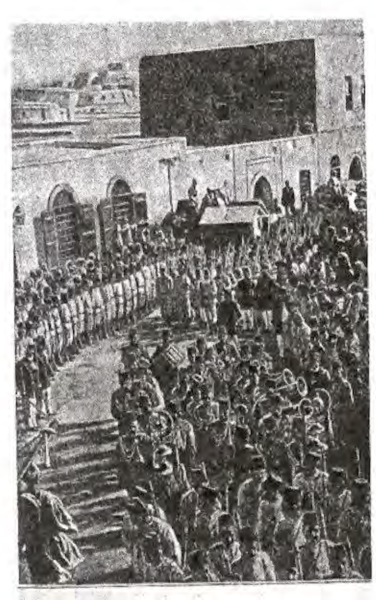
ميدان البلدية ببنغازي



22 - تدشين خط تلغرافي بنغازي – سرت.



23 – ثكنات بنغازي، شيدت أثناء حكم عبد الحميد.



DÉFILÉ DE TROUPES TURQUES DANS LES RUES DE TRIPOLI.

24 – استعراض للوحدات العثمانية العسكرية في شوارع طرابلس.



سايهٔ موفقيتوايهٔحضرت عبدالحميد خان غازيده طرابلس غربده تشكيل اولنان حميديهٔ محليه سوارى آلايى

آلاى فرسان (الحميديه) الذى تشكل فى طرابلس الغرب فى ظل موفقيات الحضرة السنية السلطانية

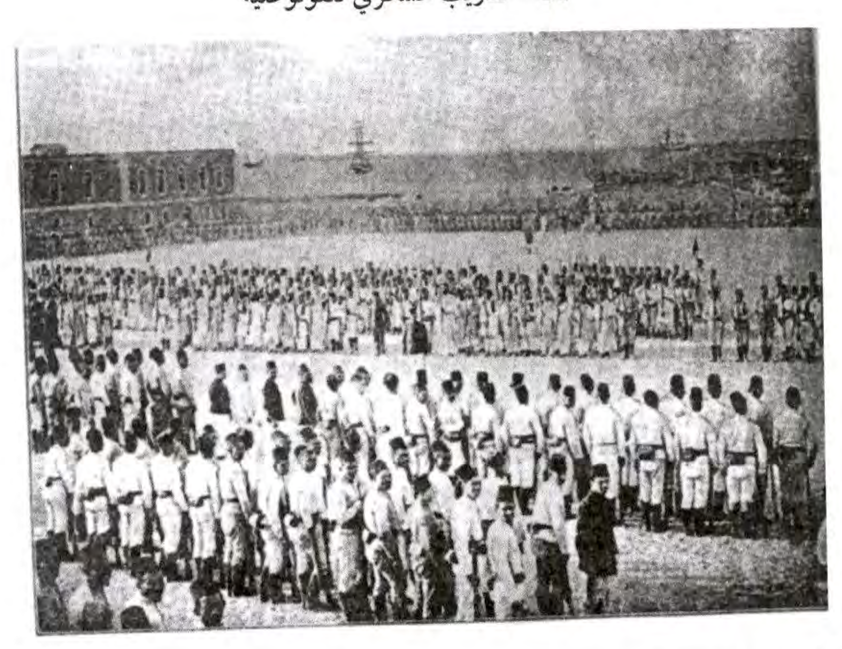
Le régiment de cavalerie « Hamidié » récemment organisé dans la Tripolitaine

25 – فوج الفرسان " الحميدية " نظم من السكان المحليين، أساسا من " القولوغلية " الذين دربوا على الدفاع عن البلاد في حالة أي هجوم، في مطلع السنوات الأولى من القرن العشرين.



قول اوغلى عسكرى تعليملرى

26 – تدريب عسكري للقولوغلية



27 – كتيبة مشاة اثناء تدريبهم في ساحة العرض في ثكنات برهان الدين في طرابلس .

تم جعل طرابلس مركزا لإدارة الإيالة والولاية فيما بعد، كما تم وضع الخمس والجبل الغربي وفزان تحت سيطرتها تحت اسم سناجق، تم كذلك وحدات إدارية تلي السنجق تسمى قضاء kaza وناحية. أما بنغازي بوصفها متصرفية (بين الولاية والمركز) مستقلة، فكانت تتم إدارتها من أسطنبول مباشرة. وتم إنشاء مجالس للولاية يرأسها الوالي (الحاكم) ويتكون من مساعده وقاضي القضاة والدفتردار (الموظف المسؤول عن الخزانة المحلية)، والمكتوبجو (السكرتير العام للوالي)، و16 ممثلا للشعب من بينهم اثنين من المواطنين اليهود.

اجتمع المجلس أسبوعيا لمناقشة مشاكل الإيالة دخلت في الحياة اليومية للشعب بعض الأفكار الحديثة مثل "المواطنة" و"المشاركة في الإدارة" ثم جعل التجمعات السكانية الصغرى وقرى الجوار مختارلك يرأسها مختار. خدمت المواطنين في المجتمع، واحتفظت باتصال وثيق معهم. يصف محمد هادي هاشمي المخاتير بأنهم رجال مع ارتباطات شكلية مع الإدارة، ويشرح دورهم كما يلي:

"يستهدفون حشد سكان التجمعات السكانية، وليس القبائل البدوية. والمختار لا يبلغ الإدارة وحسب بل المواطنين أيضا بالقرارات الإدارية بشأن النظم والتطورات الجديدة. وبموجب القانون الصادر في 1 يناير 1871 عمل المختارين في تعاون مع كافة آليات الدولة".

طوال الفترة القره مانلية كان لطرابلس شيخ يسمى شيخ البلد يعينه الباشا للخدمة بصفة العمدة. مع الإصلاحات شرعت البلدية التي أقيمت في طرابلس في تولي مسؤولية الوظائف المدنية. حدث التغير نفسه في مدن مثل غريان وبني وليد وترهونة ومصراتة وزليطن وزوارة وبنغازي ودرنة ... إلخ. تم عقد انتخابات للمجالس البلدية لاتخاذ قرارات حول قضايا مثل صيانة الشوارع والتخلص من النفايات والصحة العامة ومكافحة الحرائق والأسواق وسعر الخبز. حين بدأ الاحتلال الإيطالي، قدم باولو سيسيرو Cicero آراء إيجابية عن عمل هذه المجالس: "بلغت الكمونة درجة تطور عالية وإدارة جيدة على الرغم من أنها لم توفر سوى خدمات متواضعة للسكان".

تبين هذه الملاحظة أن النظام عمل بصورة جيدة تامة، لكنه لم يقدم النتائج المتوقعة. ربما يكمن أحد الأسباب في ضعف الاقتصاد الطرابلسي. في الجانب الآخر ثمة قدر هائل في فائض الميزانية في الارقام الواردة في السالنامة (الكتاب السنوي) لعام 1877. وإيرادات طرابلس مقدرة بمبلغ 100.480 وإنفاقها 52.397 ليرات. وهذا يأتي من عادة المبالغة في التقدير من جانب الإدارة. في الواقع نادرا ما تصل $\frac{2}{3}$ من الدخل والخاضع للضريبة إلى خزانة الدولة وكما توضح المناقشات التي جرت في البرلمان العثماني، كان العجز في الميزانية الليبية مزمن، مع نسبة الجباية المنخفضة للإيرادات المقدرة تعين على الباب العالي تخصيص أموال في الدرجة الأولى من أجل الاستثمارات والمصروفات العسكرية في الميزانية الليبية.

مع ذلك أفلس الباب العالي وأعلن في 1875 عن عجزه عن خدمة فوائد ديونه إلى المقرضين الأوروبيين. وكان عليه مواجهة السيطرة المالية من قبل إدارة الديون العمومية، وهي مؤسسة تديرها القوى الأوروبية. لم توقف المشاكل المالية الثقيلة الباب العالي عن إقامة مؤسسات حديثة في ليبيا:

- تم تركيب أول مطبعة في 1866 لنشر الجريدة الرسمية للولاية (طرابلس الغرب) باللغتين التركية والعربية، إضافة إلى الكتب والاستطلاعات. أنشأت أول دار طباعة مملوكة للخاصة بعد 1908. أقامت مدرسة الفنون والصنائع مطبعتها الخاصة التي خدمت الأفراد كذلك.

- كانت مدرسة الفنون والصنائع إحدى المؤسسات التعليمية الحديثة التي أقيمت في طرابلس قبل الاحتلال الإيطالي. تم كذلك إنشاء رشدية عسكرية (مدرسة قانونية صغرى)، ورشدية مدنية و25 مدرسة أولية عثمانية و9 يهودية و7 إيطالية و4 فرنسية.

- كانت إحدى المدارس الأولية في طرابلس مخصصة للبنات. نشأت في بنغازي مدرسة أولية يهودية واحدة و2 مدرسة إيطالية و2 فرنسية و12 عثمانية.

- اشتملت طرابلس على مستشفى حديث مع 250 سريرا. تدير البلدية مستشفى آخر يحوي 50 سريرا، تم إدخال نظام للحجر الصحي. أجرى الأطباء الأتراك بحوثا طبية وفرت معلومات قيمة عن الخصائص الطبية والعلاجية للمنطقة وشعبها.

- تم إنشاء نظام بريدي حديث، وتجديد خطوط البرق بين طرابلس ومالطا في 1886 بلغت الخمس في وقت لاحق، لكن القبائل المتمردة دمرتها جزئيا.. بحلول منتصف القرن العشرين تم إنشاء وصلة لاسلكية مع أوروبا والأناضول.

نجح الوالي أحمد راسم في جلب النشاط إلى اقتصاد طرابلس الراكد. كانت فترة حكم راسم بيْن 1878 و 1893 هي الأطول بين زملائه. كان هدفه هو جعل الإقليم مكتف ذاتيا. جرت إعادة تنظيم الاقتصاد لمواجهة التحديات المستجدة. كان مطلوبا استحداث محاصيل تصدير جديدة، وفي هذا الاتجاه شجع زراعة الحرير بغرس الآلاف من أشجار التوت. تم توفير أنوال لخلق صناعة نسيج منزلية. تمت إقامة 1700 نول للقطن و350 للصوف و150 للحرير.

أخذ في اعتباره شكاوى الشعب، وأدخل تحسين في نظام جباية الضرائب. أنشأ الغرفة التجارية في 1884 وحظر تداول الصرف الأجنبي، وثبت قيمة العملة العثمانية. فتح المصرف الزراعي العثماني وصندوق الأمانات (مؤسسة تسليف) فروع لها في طرابلس. وفتح مصرف بانكو دي روما فرعه الخاص في 1908.

ثمة عدد من التغيير عن حالة الأمور في ليبيا لعدة حكام ومسؤولين رفيعين آخرين، خدموا خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909). وهذه التقارير الموجودة في المحفوظات العثمانية تكشف تصميمهم على تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم. وهي ملاحظات جوهرية عن حالة الشعب والبلد. يبدأ تقرير نظيف باشا المؤرخ في 13 يونيو 1881 بقوله: "إن الأوضاع القائمة ليست مناسبة مع الموقع الخاص للإقليم، وهو مركز متقدم للجيش وهذه قد تجلب متاعب

في المستقبل". يضيف الباشا أنه قد صاغ تقريره بعد مناقشة مشاكل المنطقة مع كافة الكوادر المدنية والعسكرية والشخصيات البارزة والمؤثرة كذلك.

تمثل جانب هام من التنظيمات في التحولات الكبرى التي جرت في المجال العسكري ومفاهيمه. تم إنشاء قيادة عامة للفرقة في طرابلس، وتم إرسال كل الجنود من أسطمبول. بنى الحاكم أحمد راسم تحصينات للمدفعية عند نقاط استراتيجية لطول خط الساحل. مع ذلك لم يكن من المستطاع تحديث الأسلحة المنشورة. وتخلف العثمانيون خلف الاوروبيين في خاصية مدى المدافع. من هنا سوف تجد البحرية الإيطالية الفرصة في 1911 لقصف مدينة طرابلس من مسافة آمنة، وأن تنزل قواتها دون مقاومة.

تعين منح الشعب تدريب عسكري من اجل الدفاع عن الإقليم. لكن لم يكن من السهل إخضاع شعب كان معفى من قبل للخدمة العسكرية الإلزامية. طلب المرسوم رقم 75 في 19 شعبان 1302 هـ (1885 مسيحي) مرسل إلى الوحدات العسكرية إجراء تدريب للمواطنين على استخدام الأسلحة الحديثة، وهي البنادق بصفة رئيسية. يذكر عزيز سامح أنه تم إرسال ما بين 40,000 و 50,000 بندقية إلى طرابلس. تلاشى تدريجيا اهتمام الشعب بالتدريب حين هدأت التوترات السياسية. إضافة إلى ذلك رغب المواطنون في الاحتفاظ بالأسلحة. بينما أصرت الحكومة على تخزينها في مستودعات عسكرية خوفا من سوء استخدامها أو بيعها. إضافة إلى أن الكلوغلو الذين شكلوا أفواج الحميدية حديثة التكوين وجدوا أن الانضباط العسكري النظامي صارم أكثر مما يمكن اتباعه، وتعين حل هذه الوحدات.

كان الخوف من الخدمة في أركان الإمبراطورية القصية أحد الأسباب الرئيسية لمعارضة الخدمة العسكرية الإلزامية. في النهاية اضطر الوالي إلى أن يقوم بزيارة التجمعات لشرح أن الخدمة في الخارج ليست واردة على الإطلاق. كانت هذه الشائعات مجرد اختلاقات طرحتها الدعاية الإيطالية[93].

أرسل كلا من نظيف نامق باشا (1885) وحسين حسنو (1886)، ومحمد

هلال (1887)، وأحمد راسم (1891)، ومحمد كامل (1892)، والمبعوث الخاص للسلطان صادق المؤيد تقارير مفصلة تناولت المشاكل المزمنة نفسها في المنطقة، بعض هذه كانت: موارد المياه، حفر الآبار، تشييد الطرق والموانئ، تحسين خطوط الاتصالات (التلغراف)، الزراعة، التعليم، نظام الضرائب، والحرف اليدوية. توضح تقاريرهم كذلك عدم إمكانية تحقيق معظم الأهداف بسبب الضائقة المالية.

نجد وصفا لتأثير الإصلاحات على تاريخ ليبيا في الكلمات التالية لعالم ليبي معاصر، م. هـ. هاشمي:

"قامت في ليبيا في تلك الفترة بنية إدارية على الطراز التركي، لكنها ما كانت ملائمة مع الوضع السكاني والاقتصادي للبلد ومن المتعين تفسير الخطوات المتخذة من جانب الإدارة بكونها ناشئة من رغبة الدولة العثمانية في وقف التسلل الأوروبي، وإرضاء الرأي العام، وكبح التيارات السياسية التي بدأت تظهر في العلن. لكن هذه النتائج كانت تافهة ولم تبلغ الأهداف المرجوة، لأنه في جانب وقف اختلال النظام والفساد الذي ساد في الإدارة العثمانية، وفي الجانب الآخر الجهل بالحقائق والوضع الجغرافي للبلد.

كانت طرابلس بالفعل ولاية نائية عن الإمبراطورية عند وقت لا زالت فيه وسائل النقل والاتصالات عتيقة. لم يتجاوز عدد السكان عبر كل الولاية ساكنين اثنين في كل كيلومتر مربع، وكانت وسائل النقل الحديثة لربط زوايا هذه الأرض الشاسعة معا ناقصة.

يشير هاشمي عند هذه النقطة إلى محمد فريد، وهو مراقب مصري زار ليبيا في سنوات القرن العشرين الأولى:

"لاحظ محمد فريد بالفعل في زيارته إلى طرابلس هذه الخصائص المميزة التي في رأيه واءمت سياسة لا مركزية عوضا عن مركزية. فإذا كانت الحكومة العثمانية لم تساهم في التقدم الاقتصادي في ليبيا، إلا أنها على الأقل تملك فضل ضمان

وحدتها، وتحديد حدودها الجغرافية والسياسية، وحمايتها باعتبارها أرضا مسلمة من التبعية الأوروبية. نظرا لهذه النتيجة كان الوجود التركي عاملا مهما في نشوء ليبيا الحديثة مع ذلك ومثل على كل سابقيهم، كان الأتراك غرباء في بلد لم تجد في نفسها منذ القدم سبيلا لإقامة حكومة ليبية حقيقية".

ليبيون في البرلمان العثماني[94]

تعرفت المجتمعات التي عاشت في الممتلكات العثمانية في البداية على الحق في حرية التعبير بموجب دستور جرى إعلانه في 1876 تم عقد انتخابات برلمانية بمقتضى الدستور. بدأت العملية الديمقراطية في الانطلاق حيث يعمل البرلمان بصفة منبر لتطوير الخبرات الديمقراطية. وسوف تدخل انتخابات المجلس البلدي ومجلس الولاية تحسين إضافي في طريقة تفكير الشعب الديمقراطية.

يمكن تلخيص القضايا الليبية في البرلمان العثماني في أربع فترات[95]:

1. 23 مارس 1877 – 14 فبراير 1878: الفترة الدستورية الأولى.
2. 17 ديسمبر 1908 – 3 يونيو 1911: الفترة الدستورية الثانية (وقت سلام).
3. 14 أكتوبر 1911 – 1 أغسطس 1912: فترة حرب.
4. 1 مايو 1914 – 1920 فترة ما بعد سلام أوشي.

بجانب الفترتين الأولى والأخيرة في هذه الفترات نادرا ما كان يتم وضع القضايا الليبية في أجندة البرلمان. وبما أن محاضر الاجتماعات قد دمرها حريق نشب في البرلمان لا تتوفر سوى ملخصات الاجتماعات، على النحو المنشور في الصحافة، ومن ناحية ثانية ليس ثمة إشارة إلى قضايا ليبية. مثل طرابلس الغرب ثلاثة نواب في الفترة البرلمانية الأولى: مصطفى الحمداني أفندي، وسليمان قبودان أفندي، والحاج أحمد غالب بك. اشتملت الفترة الثانية على مناقشات بشأن الغزو الإيطالي، والذي سوف نتناوله في فصل تالي، أما فيما يخص الفترة الرابعة تنازلت الدولة العثمانية عن

كل حقوقها في ليبيا (ما عدا الروابط الدينية) وتوقف تمثيل البلد في البرلمان، نادرا ما كان مصير ليبيا موضوعا في الاجندة. وسليمان الباروني وحده هو الذي استمر في منصبه عضوا في مجلس الشيوخ.

كانت الفترة الثانية بعد إعلان الدستور الثاني في 1908 مسرحا لنقاش حاد حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، إضافة إلى وقفتها في وجه الأهداف الإيطالية. حضر النواب التالون جلسات برلمان ديسمبر 1908 – يونيو 1911:

طرابلس الغرب: مصطفى بك بن قداره.

الجبل الغربي: سليمان الباروني.

فزان: Djami Bey جامي بك.

بنغازي: عمر منصور باشا، يوسف شتوان بك.

ثار اعتراض على انتخاب جامي بك، لأنه لم يكن مواطنا من فزان بل ضابطا عسكريا من أسطمبول، فاز الحاج حسين أفندي الفزاني بالانتخابات الجديدة، لكنه قرر أن يستقيل بسبب أموره التجارية. أخيرا تمت إعادة انتخاب جامي. جرى الاعتراض كذلك على عضوية يوسف شتوان في مجلس النواب تحت اتهامات بالتجسس لصالح السلطان عبد الحميد، جرت إعادة الانتخاب، وتم إعادة انتخاب شتوان.

تم حل البرلمان في 18 يناير 1912 لإفساح المجال لانتخابات جديدة. تم كذلك حل البرلمان الذي تمت الدعوة إلى انعقاده في 18 أبريل في تاريخ 1 أغسطس 1912. كان النواب لهذه الفترة هم:

طرابلس الغرب: فرحات، محمود ناجي، مختار كعبار.

الجبل الغربي: سليمان الباروني، فيض الله زبير.

فزان: جامي.

بنغازي: عمر منصور، يوسف شتوان، عبد القادر.

تلخص الفقرات التالية بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي جرت مناقشتها عند البرلمان:

شرح رئيس الوزراء حقي باشا في خطابه في 20 مارس 1910 الوضع في ليبيا (الذي وصفها بأنها جزء لا يتجزأ من البلد) بالكلمات التالية:

"على الرغم من أن الإمبراطورية العثمانية في حاجة شديدة جدا للدعم والمساعدة، فإن هذه الحالة تنطبق أكثر على إقليم طرابلس الغرب. فولاية طرابلس الغرب وبنغازي معا يمثلان مساحة تزيد عن مليون كيلومتر مربع. وهذه ضعف مساحة فرنسا، ومقارنة مع هذه البلد ينبغي أن يبلغ عدد سكانها 70 مليون، لكن عوضا عن ذلك لا نجد حتى 1.5 مليون نسمة. تستطيع أن تتخيل مدى محدودية الموارد المالية حين يكون عدد السكان منخفضا إلى تلك الدرجة".

يضيف متحدث آخر بأنه على الرغم من أن ليبيا مثلت واحد من سبعة من كل الأراضي العثمانية إلا أن سكانها كانوا أقل من نسبة واحد من عشرين. وحين ذكر المدير العام للإيرادات في وزارة المالية في 11 أبريل 1911 مذكرا النواب أن المنطقة كانت مزدهرة قبل الاحتلال البريطاني والفرنسي جاءت ملاحظة رئيس الوزراء كما يلي:

"عند ذلك الوقت أمكن تحصيل 984,000 قرش، لكن الآن ليس من الممكن أكثر 250,000 – 300,000".

قدم عمر منصور في 8 مارس 1909 تفاصيل إضافية عن الوضع الاقتصادي:

"استطاع سكان جالو في الماضي دفع ضرائب عالية، كانوا قادرين على المتاجرة مع بلاد السودان. لكن بما أن جزءا من بلاد السودان يقع الآن تحت الاحتلال البريطاني والجزء الآخر تحت الفرنسي، فإن استيراد المواد الأخرى غير متاح. لم يتمكن المواطنون من كسب أي نقود لمدة 20 عشرين سنة. كانت ضرائب المركز تبلغ

375,000 قرش، وكان يسهل جمعها قبل 20 سنة مضت... واليوم لا يمكن جمع ثلث أو حتى ربع ذلك المبلغ وبصعوبة حتى في هذه الحالة. لهذا السبب يغادر السكان المنطقة. وهم يهيمون على وجوههم في حالة بائسة. وقد بلغت الضرائب المتأخر جمعها في المنطقة مليونا قرش. وبما أن السكان لا يملكون مصادر دخل أخرى سوى التمور، فإنه يجب خفض ضريبة التمور. والمواطنون لا يستطيعون دفع متأخراتهم من هذه الضريبة.

ساند مصطفى في 22 مارس 1909 هذا الاقتراح لخفض الضريبة: "إن ضرائب طرابلس الغرب ثابتة. نتيجة لذلك حين تتضاءل إمكانية دفعها، فإن العدالة والإنصاف في جمعها تنخفض أيضا. وسوف نرحب بإمكانية إعفاء 50 في المائة من متأخرات فترة 1884 – 1904".

في الشهور التالية أشار النواب الليبيون إلى عدم قدرة الليبيين على دفع ضرائبهم ونسبة البطالة المرتفعة:

"ضرب الجفاف طرابلس الغرب لثلاث سنوات. والآن تسببت الأمطار والبرد في سيول هدمت 300 منزل في الساحل، و26 في مصراته تعرض 230 منزلا في المنشية، ضمت حدائق وحيوانات للدمار. وتعتبر المساعدة المالية ضرورية".

اقتراح من صادق، ناجي، مصطفى، الباروني بتاريخ 7 فبراير 1910.

"يعتبر تخصيص خمسة إلى عشرة آلاف ليرة ضروري لتشييد الطرق. وهذا سوف يوفر كذلك وظائف للشعب. إنهم يأكلون الخبز المصنوع من الشعير المجفف". (صادق، 20 يونيو 1910).

"لأن المطر يهطل مرة واحدة في كل ثمان إلى عشر سنوات في سنجق بنغازي، لا تكون الزراعة ممكنة دائما. فأوقية الخبز [حوالي 1280 جراما تباع بثلاثة قروش لهذا السبب يعيش المواطنون وهم فقراء في الأساس بسبب المجاعة وتكلفة المعيشة العالية في حالة مهلكة جدا. كان من المعتاد أن يوزع المتصرف 50 مجيدي إلى فقراء البدو. لكن بما أن مرتبه قد تم خفضه، فلم يعد من الممكن عمل هذا الإجراء ويتعين

تصحيح هـذا (الوضـع)". (اقتـراح عمـر منـصور، يوسـف شـتوان بتـاريخ 25 مـايو 1910).

طلب عمر منصور كذلك من الحكومة أن تساعد اليهود:

"كما تعلمون، حين تكون الدولة مهتمة بتشجيع التجارة في بلد مـا، فـإن أول شيء تفعله هو أن ترسل يهودها إلى ذلك البلد. دخلـت بعـض الـدول الأوروبيـة إلى أفريقيا العثمانية، لكنها حـين لاحظـت أن الأهـالي لا يؤيـدونها، فـإنهم اسـتخدموا اليهود لتطوير التجارة. فتح اليهود المدارس والمراكـز التجاريـة، وباختـصار حـاولوا تحسين كافة الأوضاع المعيشية. والمدرسة لا يمكن بناؤها إلا بتبرعات مـن الـشعب، لكن مساعدة الحكومة كانت مطلوبة لذلك الغرض. بل أنني رجوت وزيـر التعلـيم أن يساعد المدارس اليهودية". (11 يونيو 1910).

من الواضح أن النواب أظهـروا اهتمامـا عميقـا بمـشاكل الإقلـيم. ففـي 1909 خصصت الحكومة 8000 ليرة لشراء 50,000 كيلو من الشعير للمواطنين المحتاجين. تمت إضافة 6000 ليرة فيما بعد إلى هذا المبلغ، لكنه كان لا يزال غير كاف لحل كل المشاكل. في مسألة الأموال المخصصة لبناء الطرق، كان من رأي الحكومة أن في بلد كانت وسيلة النقل العامة فيه هي الجمل، فإن بناء الطرق سوف لن يكـون اقتـصاديا. عوضا عن ذلك كما أكد رئيس الوزراء سـوف يـساهم إلى درجـة هامـة تطـوير مينـاء طرابلس في توسيع التجارة المتوسطية. إضافة إلى ذلك ناقش النواب التنميـة الزراعيـة بمحاذاة الساحل وحفر الآبار الارتوازية، ثم إلغاء الضرائب في خطوة لمواجهة خروج المواطنين من فزان وغدامس. كما تمت إجازة قانون ينظم العلاقـات مـع بـدو وقبائـل الصحراء الكبرى، استجابة لطلبات النواب الليبيين كان سيتم تطبيقه في 1912، لكن الحرب مع إيطاليا جعلته لاغيا وباطلا.

جرت مناقـشات مستفيـضة للمـشاكل المحليـة إضـافة إلى المواضـيع المتعلقـة بالمشاكل العامة:

- أهمية إنشاء خط تلغراف إلى غدامس لتأمين سلامة القوافل.

- إنشاء خط تلغراف بين درنة والسلوم.

- طلب بمنح الأشجار المغروسة في أراضي حكومية إلى الأشخاص الذين اعتنوا بها.

- اقتراح لخفض الضريبة على الحيوانات المصدرة.

- إحياء مشروع إنشاء ميناء بنغازي.

- دفع إعانات إلى شيخ الزاوية السنوسية.

- علاوات بريد لتعويض الأوضاع المناخية في فزان.

- مناشط موظفي الأشغال العامة في طرابلس الغرب.

- تغيير الوضع الإداري في الكفرة إلى قسم فرعي في الولاية والسلوم إلى مركز فرعي.

- تعيين أئمة للمساجد في بنغازي ودفع رواتبهم الشهرية.

- إعادة تنظيم الهيئة القضائية في بنغازي وطرابلس الغرب والخمس ومصراتة والزاوية.

- إصلاح قبة جامع بنغازي المتهاوية.

- إجراءات قانونية لحماية أشجار الزيتون في طرابلس الغرب.

- طلب إلغاء الضريبة على الجمال والتمور في فزان.

- زيادة عدد الجندرمة في بنغازي.

- تركيب أفران حرق في المحجر الصحي لمكافحة مرض الكوليرا في طرابلس الغرب.

- إعادة فتح حوض استخراج الملح في بنغازي، الذي أغلقته إدارة تحصيل الديون العثمانية.

احتوت مناقشات البرلمان كذلك على معلومات عن الحياة الاجتماعية وطرق الحياة المحلية. فمثلا كانت التدابير الموضوعة ضد إتلاف أشجار النخيل بقطع رؤوسها وفروعها لإنتاج مشروب "اللاقبي" من بين المواضيع التي جرت مناقشتها. تم وضع غرامة مالية كبيرة على منتجي المشروب.

يشرح عمر منصور صعوبة وضع بدو الصحراء تحت الخدمة العسكرية، ويقدم أدلة هامة عن أوضاعهم الحياتية. تحدث البرلمانيون الليبيون كذلك أمام البرلمان معبرين عن آرائهم حول مسائل أكثر عمومة تتعلق بالأمبراطورية. وكان قانون الصحافة، وحقوق السلطان، والمشاكل العسكرية، والنزاع بين الإغريق والبلغار العثمانيين حول تقسيم الكنائس الأرثودكسية من بين بعض القضايا التي ناقشوها.

كان البرلماني الأكثر نشاطا بين البرلمانيين الليبيين هو عمر منصور باشا، خريج مدرسة العلوم السياسية في أسطمبول، ويوسف شتوان وهو خبير في القانون ومتخرج من أسطمبول الذي تلاه في النشاط. أظهر كلا من محمود ناجي وصادق ومصطفى اهتماما أكثر بالمشاكل المحلية في ليبيا. كانت مشاركة فرحات في المناقشات أقل من زملائه. دخل جامي وهو ضابط في المهنة في المواضع العسكرية والسياسية. بصفة رئيسية كان سليمان الباروني معروفا أكثر بمشاركاته النشطة في تحضير مشروعات القوانين وليس بخطاباته.

السعي إلى التضامن مع السنوسية

الغزو الفرنسي للجزائر دفع الدولة العثمانية إلى زيادة التركيز على المغرب العربي. أما بالنسبة إلى الإدارة في مصر، فإنها كانت تتصرف الآن باستقلال تام عن الباب العالي، وقد بدأت تبدي اهتماما أكثر بالسودان الشرقي والمناطق الواقعة خلف خط ساحل برقة. توغلت في شرق السودان بعض قوات محمد علي باشا في عامي 1820 و1821. كان المجتمع الدولي يراقب الأحداث التي تقع في المنطقة بدقة. وعلى خلفية هذا المشهد استمرت كالمعتاد الصراعات بين الزعماء القبليين المحليين.

سيطرت قبيلة الزوية من منطقة برقة على واحة الكفرة في 1840. وضع هذا

الحدث قضايا السودان الشرقي ومناطق ظهر إقليم برقة على قمة الأجندة الدولية. وساعد افتتاح قناة السويس في وقت لاحق في عام 1869 في جلب قضية أراضي ظهر إقليم برقة إلى الواجهة أكثر. من هنا فقدت حدود طرابلس/ الجزائر/ تونس مكانتها المركزية على المسرح الدولي[95]. وعلى نحو مفاجئ صارت لطرق القوافل المارة عبر أراضي ظهر إقليم برقة أهمية عظمى. تزايدت أهمية دور الكفرة لكونها طريقا تجاريا مع التهديدات الأنجلو-فرنسية الموجهة إلى وداي –برنو وساحل أفريقيا الشرقي. وكانت ثورة المهدي في السودان (1881- 1898) عاملا إضافيا في هذا الخط. وقد دلت إحدى المصادر على أن التجارة عبر الصحراء الكبرى تمت بحوالي 30 إلى 40% بين عامي 1870 و1885.

كان الباب العالي يشعر بقلق عميق من مخططات تقسيم أفريقيا، تحدث قواعد احتلال القارة الأفريقية بموجب المادتين 34 و35 في القانون العام لمؤتمر برلين الدولي (1884 – 1885). تعين على الأطراف الموقعة أن تخطر القوى الأخرى حول إجراءات حيازة الأراضي الجديدة أو حين يتخذون محميات. تم النص إضافيا إلى أن الاحتلال يجب أن يكون فعليا حتى يتم الاعتراف بصحته. فعلى سبيل المثال يتعين على الدول أن تحتل الأرض عسكريا، ترفع علمها، وتبلغ القوى الموقعة الأخرى بعملها. هذا أطلق سباقا بين القوى الأوروبية لاحتلال البلاد الأفريقية. نتيجة لذلك ظهر إلى الواجهة معنى ومضمون عبارة "أرض الظهر"، الهنترلند فعلى الجانب العثماني رغب السلطان عبد الحميد في إطار مؤتمر برلين، في أن يعرف أكثر عن ميول سكان الصحراء الكبرى الليبية ومجال حدودها غير مقتنع بتقارير متصرف بنغازي، أرسل ياوره عظم زاده صادق المؤيد إلى الجغبوب في بعثة تقصي حقائق في 1302 هـ (1886 - 1887 مسيحي).

هذه البعثة هي أول اتصال مباشر قام بين أسطمبول وشعب السودان. وكان التعاون مع الطائفة السنوسية نتيجة لهذه الاتصالات، التي لعبت فيما بعد دورا هاما في العلاقات العثمانية – الليبية.

لكي نفهم السياسة التي رسمها السلطان على نحو أفضل، يجب أن نعرف مفهومي "التضامن الإسلامي" و"مبادئ السنوسية"، فهما العاملان الرئيسيان اللذان شكلا مخططاته. نفضل استخدام عبارة "التضامن الإسلامي" (Islamic Solidarity) في هذه الدراسة بدلا عن حركة "الجامعة الإسلامية" (Pan Islamist)، لأن الأخيرة كانت مكيدة دفعت بها القوى الاستعمارية. كان دافعهم إلى استعمال "الجامعة الإسلامية" هو أن 90% من مسلمي العالم الذين يعيشون تحت نيرهم امتلكوا قدرة إطلاق مقاومة عامة، والتي لم تتحقق في الواقع مطلقا.

كانت أفريقيا الوسطى دائما ملاذا للطوائف الدينية التي لم تجد فرصة للازدهار في المدن. وشمال أفريقيا تمتلك هي أيضا مدعين للخلافة. ففي القرن السادس عشر المسيحي ادعى الخلافة كلا من اسكايا Askya محمد (1492 – 1528) في السودان وسعديان المنصور (1578 – 1603) في المغرب. ادعا الأولان أنهما من سلالة الأسرة النبوية والقرشية، وبذلك كانت ادعاءاتهم مشروعة. في الجانب الآخر لم يكونا رافضين تماما لسيادة السلطان/ الخليفة العثماني، فمثلا أخبر اسكيا محمد ابنه قائلا: "إنك وكيل لوكيل الخليفة العباسي. الذي هو أيضا وكيل للسلطان العثماني الكبير"[96]. وما دامت الإدارة العثمانية لم تتدخل في شؤونهم، بوجه عام، فإن هذا الخضوع للسلطان كان مشتركا بين كل هؤلاء الحكام المحليين. وفي الناحية الأخرى لم يكن ثمة مكان لجانب سياسي وعسكري في فهمهم لمفهوم التضامن الإسلامي".

تظهر الطوائف والحركات الدينية بالنسبة إلى النظام السياسي الذي تعيش تحته طريقتان للتفكير، بعضها يعارض الأنظمة السياسية وتظهر ميول نشطة، تتابع أخرى خط سلمي وتقبل العمل تحت السلطة. والآخرون معروفون بتركيزهم على التعليم الديني.

إحدى الطوائف النشطة هي "الوهابية" التي غزت في مطلع القرن التاسع عشر المسيحي الحجاز واستولت على مكة والمدينة. لكن معظم الدول الإسلامية أدانت ذلك العمل، وتم دفعهم بالقوة للعودة إلى وسط شبه الجزيرة العربية.

لم تكن السنوسية طريقة نشطة سياسيا[97]. ومؤسسها محمد بن علي السنوسي (1787 – 1859) ولد في الجزائر وعاش في فاس ومكة، وأنشأ حوالي عام 1839 أول زاوية له في الحجاز. بعد إقامة قصيرة في مصر استقر في برقة، حيث أسس زاوية جديدة في 1843. انتشرت الطريقة السنوسية سريعاً بين الجموع. بحلول منعطف القرن العشرين كانت قد انشأت حوالي 200 زاوية في نجد ومصر وبرقة وطرابلس وفزان والكفرة والسودان وتشاد[98] وفقا لرأي أحد المراقبين:

"على نقيض المزاعم الفرنسية التي تعبر على تعصب السنوسية كلما ساءت الأمور في الصحراء الكبرى لم يكونوا نشطاء حتى في منطقتهم الخاصة. لم يمارسوا أي نشاط عسكري أو سياسي حتى 1912. لم ينشروا سوى المعارف الدينية وأصول الورع بين البدو. وفي شرط مسبق لهذا العمل عملوا كذلك في حل النزاعات الداخلية بين المجموعات البدوية وحثهم نحو الهدف المشترك في التجارة الآمنة عبر الصحراء الكبرى. تجاهلوا إلى حد كبير الوجود الاوربي بأنه غير وثيق الصلة بنشاطهم في نشر المعارف وأصول الورع والتقوى.

يكمن الفرق الرئيسي بينهم وبين الوهابيين في مفهوم الإصلاحات الإسلامية. لم يكن محمد السنوسي "سلفي" بطريقة معاصرية مثل محمد عبده والأفغاني، كانت طريقة تفكيره وكتابته أقرب إلى خط التفكير الإسلامي التقليدي. لم يتطرق مطلقا للأوروبيين الحداثة المنطق أو التحديات الأخرى التي تواجه الإسلام والتي حاول المؤلفون الآخرون الإجابة عنها.

لم يكن محمد السنوسي كذلك "جهادي" بل كان خطه أقرب إلى بعض مجاهدي صدر الإسلام. لابد أن هذا الموقف المسالم قد جذب عبد الحميد، الذي كان على عكس كل الادعاءات، لم يتبع بأي حال من الأحوال سياسة الدعوة إلى الجامعة الإسلامية وسعى إلى تشجيع عقلية الجهاد.

ظهرت عند ذروة التوسع الأوروبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومنقلب القرن العشرين طوائف صوفية عديدة في شمال أفريقيا والعالم العربي، مثل

النقشبندية والشاذلية والقادرية والتيجانية والطيبية والعروسية. في خط عبد الحميد كان ثمة ميل سليم نحو الطوائف السلمية مثل النقشبندية والعروسية ...إلخ.

تم ترميم تربة المرشد الروحي الثاني الرئيسي للطريقة العروسية سيدي عبد السلام الأسمر بأمر من السلطان. يدعي بعضهم أن أول اتصالات لمحمد السنوسي مع الباب العالي بدأت في عقد 1850، وأن السلطان عبد الحميد منحه عددا من الامتيازات والإعفاءات الضريبية للزوايا التابعة له[99]. أكد السلطان عبد العزيز فيما بعد هذه الحقوق.

لا يصعب فهم الاهتمام والقلق الباديان نحو المنطقة من جانب العثمانيين.

"انحصر الهدفان الأساسيان للحكومة العثمانية التي حافظت بعد 1858 بالقانون والنظام بسهولة نسبية في تحقيق الرخاء والأمن في المنطقة. تطلب تحقيق هذين الهدفين اهتماما وثيقا من جانب الدولة بالأمور المتعلقة بالصحراء الكبرى. كان الهدف من هذا الاهتمام اقتصاديا وقد حدثت زيادة هائلة في حجم وأهمية حركة تجارة القوافل توضح الوثائق الموجودة في المحفوظات العثمانية أن السيطرة على طرق التجارة بين ليبيا والسودان كانت مصدر اهتمام رئيسي. وتم بذل جهد ملموس في السيطرة على هذه الطرق بين ليبيا والسودان وتأمينها[100].

لم تكن الحكومة العثمانية وحدها، بل الجمهور أيضا مهتمين بالوضع في الأراضي العثمانية في أفريقيا. كثيرا ما نشرت صحف أسطمبول أخبار وتقارير عن أحداث المنطقة. ولابد أن السلطان قد شجع المثقفين على الكتابة عن الموضوع.

أعد عمر صبحي وهو عقيد في هيئة الأركان العامة، كان معروفا بترجمته لكتب من اللغات الأوروبية إحدى تلك الدراسات بعنوان "طرابلس وبنغازي مع الصحراء الكبرى والسودان الأوسط". قدم السردار (القائد العام) علي سعيد باشا هذه الدراسة إلى السلطان في مايو 1888 مع رسالة مرفقة. والدراسة التي تم نشرها في 1890 – بموافقة السلطان بكل تأكيد- شرحت أهمية طرابلس الغرب وبنغازي "من وجهة النظر التجارية"، إضافة إلى تأثير الإسلام في أفريقيا الوسطى. تم أيضا تأكيد أهمية السيطرة

على طرق القوافل.

دشنت الجريدة الأسبوعية "الميزان" سلسلة مقالات كانت تحمل معاني تتضمن اعتراضا على سياسة السلطان في أفريقيا العثمانية. في اليوم الأول من السلسلة ظهرت مقالتان تحت عنوان "أفريقيا الوسطى" و"احتلال الصحراء الكبرى". ومحرر الجريدة هو مراد بك، أستاذ التاريخ في كلية العلوم السياسية في أسطمبول. فيما يلي هنا اقتباس من تلك المقالات[101]:

"عند الوقت الذي تغزو فيه القوى الاوروبية أفريقيا، لا تستطيع الحكومة العثمانية أن تبقى لا مبالية. تستطيع فرقة من الجيش أن تصل إلى بحيرة تشاد، التي تقع على الحافة الشرقية والجنوبية الشرقية لأراضي ظهرنا في 15 يوما. يمكن إظهار الوجود العثماني كذلك بتكوين شركة تجارية إسلامية (مثل الشركة الشرقية البريطانية)، تعمل في البداية على إنشاء تنظيماتها في المنطقة ثم تحولها إلى الدولة. فإذا تم السماح لنا بإنشاء مثل تلك المؤسسة التجارية، فسوف نستطيع أن ننجز العمل التحضيري الضروري لنشر الإسلام. سوف نعد كتابا عن التعليمات، والذي نحن على يقين بأنه لن يجد اعتراضا من جانب أي أحد. فإذا أمكن فتح هذه المنطقة للتجارة. التي لم يخترقها حتى الآن سوى عدد صغير من الرحالة الأوروبيين وبعض رجال الأعمال المحليين، فسوف نجني أرباحا كبيرة.

إضافة إلى ذلك إذا تم تجهيز 200 – 300,000 من السكان بأسلحة حديثة، يمكن أن تتحقق في هذه الحالة مناشط هامة في الصحراء الكبرى، ووسط أفريقيا والسودان. وهذه ليست بالوهم أو الحلم الذي لا يمكن تحقيقه. وليس ثمة وقت نضيعه".

ذكرت الميزان في عددها بتاريخ 5 يونيو 1890 أن قراءها قد أظهروا اهتماما واسعا بالمشاركة في تلك الشركة ورغبوا في معرفة المزيد حول الإجراءات، كتب مراد بك أنه مع الأموال التي سوف يتم جمعها، يمكن أن يبدأ فورا في إنشاء مدرسة في تشاد يعمل خريجوها على نشر الإسلام في أفريقيا. تصور مشروع الجريدة عمل

إسلامي – جهاد- في مستويين: دعاية إسلامية مدعومة بعمل عسكري. سوف تجري مناشط في الأراضي العثمانية والأجنبية، مع مساندة من المجتمعات الإسلامية الأخرى. باختصار ما كان يجري تداوله بالنقاش كان جامعة لعموم المسلمين، وهي فكرة يرتعب منها الاستعماريون الأوروبيون كثيرا.

عبرت وكتبت الدوائر الغربية قدرا كبيرا عن رعاية السلطان عبد الحميد للجامعة الإسلامية. وهو في الواقع كان ضد تلك المناشط، ولم يكن في نيته بالتأكيد دفع القوى الاوروبية إلى اتخاذ تدابير[102]. كان رد الفعل الرسمي هو إغلاق مكتب الرقابة لجريدة الميزان. كان الموقف الحذر المميز للدبلوماسية السلطانية هو الذي جلب ذلك الإغلاق. صدر القرار بحجة أن الجريدة كانت "مطبوعة متمردة في تحد للتحذيرات المتكررة".

من المذهل جدا أنه لم ترد أي إشارة في المقالات التي نشرها مراد بك إلى مناشط الطوائف الإسلامية في أفريقيا الوسطى أو المهدية في السودان. كان عرضه صياغة جديدة تتمشى مع آراء الخلافة التقليدية التي لم يعترض عليها. مع ذلك حتى تلك المقاربة المعتدلة من جانب مراد بك، ما كانت كافية لإرضاء عبد الحميد. استأنفت الميزان أعمالها بعد انقطاع لخمسة أسابيع.

ابتعدت الجريدة في البداية عن القضايا الأفريقية، لكن لم يطل الوقت حتى ظهرت مقالة بعنوان "مشاكل أفريقية- برنو، وداي، طرابلس الغرب، بنغازي". طرح مراد بك في مقاله أن: بحيرة تشاد لم تكن مشمولة في مجال النفوذ الفرنسي، إن مناطق برنو ووداي ودارفور وكردفان كانت مكونات متممة، أي أراضي ظهر للممتلكات العثمانية في طرابلس الغرب وبنغازي ومصر. من هنا يجب أن نعتبر أن كل بلاد أفريقيا الوسطى الواقعة بين الحدود الغربية لطرابلس الغرب والكنغو أراضي عثمانية. تبعا لذلك لا تستطيع فرنسا أن توسع نفوذها نحو تشاد إلا بموافقة الباب العالي.

في عددها رقم 156، نشرت الجريدة مقالا عن أفريقيا وخريطة توضح طريق

قوافل طرابلس الغرب – فزان – وداي. عند تلك اللحظة لم تكن تتوفر سوى معلومات محدودة عن أراضي ظهر بنغازي. أكدت المقالة أنه بينما لم تكن بحيرة تشاد واردة في الاتفاقية الأنجلوفرنسية بتاريخ 5 أغسطس 1890، إلا أن الطرفان الموقعان يفكران الآن في كيفية تأمين طرق القوافل المجاورة. يعلن الكاتب: "المناطق حتى الكنغو تعود تبعيتها إلينا، ولا شيء نضيفه أكثر من هذا".

بعد أسبوعين من ذلك (عدد 158 بتاريخ 11 سبتمبر 1890) عاد الكاتب إلى الموضوع نفسه في مقاله بعنوان "راقبوا أفريقيا". وبعد انتقاده الاستعمار الأوروبي أكد أن:

"أماكن مجهولة، صحاري غير مأهولة، أقاليم يدعون أنها دون مالك في الخرائط الأفريقية وفي كتب الجغرافيا المدرسية حتى عام مضى هي معروفة تماما جدا الآن. وقد أكدوا على وجوب تعميرها بالسكان، وأن الدول الاوروبية "المتحضرة" تستطيع فورا أن تصبح مالكة بالقوة لها. ما بين 1 يوليو و20 أغسطس، أي مدة 50 يوم تقاسمت إنجلترا وألمانيا وفرنسا والبرتغال (إشارة ضمنية إلى الاتفاقيات الأنجلو ألمانية، أنجلوفرنسية، وأنجلو برتغالية في 1 يوليو و 5 و20 أغسطس 1890) تلك الأراضي الأفريقية التي بلا صاحب، والتي تساوي ضعف حجم أوروبا. تخص الاتفاقية الأنجلوفرنسية أماكن لا يملكها أي أحد، وبما أن الحدود الجنوبية لطرابلس الغرب وبحيرة تشاد غير مشمولة فيها فإن الأمور تتطابق مع مقتضياتنا... تصرفت الإدارة العثمانية كما اقترحنا ونحن نشكرها على ذلك.

يشير الكاتب في النص أعلاه إلى مذكرة الباب العالي بتاريخ 30 أكتوبر 1890. كانت هذه المذكرة في واقع الأمر من وجهة نظر المطالب الإقليمية، متطابقة مع مقترحات الميزان. لكن لم يكن هذا كافيا لإنقاذ الميزان من غضب السلطان. وتم إغلاق الجريدة من جديد.

في حالة الميزان، كان رد الفعل الذي أظهره السلطان عبد الحميد مميزا جدا له، لم يكن يجب مطلقا أن تجر مناقشة سياسته علنا وفضل عقد صفقات منفصلة مع

الدول الأوروبية. تجنب في حذر التحركات التي تسبب رد فعل مشترك في أوروبا وامتنع عن اتخاذ أي خطوة قد توحدهم ضد الدولة العثمانية. وأي عمل إسلامي جامع، والذي يتعين أن يجر في تضامن مع مسلمي العالم، بخاصة مع أولئك الموجودين في المستعمرات الأوروبية، لم يكن من بين خياراته. فالخط الإسلامي الجامع في رأي السلطان سوف يساعد في جلب الاستعماريين معا – المنشقين عادة بسبب مصالحهم الخاصة- ولإلقاء ضوء كاشف على دوره كخليفة، وتمشيا مع رؤيته لتضامن إسلامي سلمي، أثنى علنا على الأفراد الذين اعتبرهم مثالا تاما لطريقة حياة المسلم. كان من الواضح أنه يبعث رسالة إلى الجميع، بخاصة إلى الأوروبيين، الذين بحثوا عن طرق لإنشاء خلافة منافسة. لكنه ما كان ليشجع أي عمل إسلامي مشترك ضد التهديد الغربي.

من السهل أن نصف سياسة عبد الحميد في مسألة الكفرة. أبلغ الباب العالي في مذكرته بتاريخ 30 أكتوبر 1890 الجانبين الفرنسي والبريطاني[103] أن أقاليم برنو وكانيم وتيبستي ووداي، وفق المفهوم العثماني عن أراضي الظهر، هي أراضي عثمانية. وبذلك فإن كل طرق القوافل، بما في ذلك طريق بنغازي – الكفرة – وداي تقع تحت سيطرة العثمانيين. في الناحية الأخرى عرض عبد الحميد مقاربة مختلفة في الواقع. لم يكن إرساله لقوات مسلحة لبعض الواحات من أفريقيا الداخلية لوقف تقدم الفرنسيين إلى الداخل متمشيا مع المفهوم الأوروبي لأراضي الظهر الذي تطلب صدور إعلان بعد احتلال عسكري. ثم أن فرنسا من جديد، وعلى الرغم من مفهوم أراضي الظهر في الاتفاقية الأنجلوفرنسية، كانت تنكر على الدولة العثمانية "الحقوق" نفسها التي وجدتها مناسبة لنفسها. أما فيما يخص شرق وجنوب شرق أفريقيا، كان موقف السلطان مختلفا عن الغرب. ربما نستطيع أن نستذكر أن المنطقة المذكورة كانت في العقود الأخيرة في القرن التاسع عشر واقعة تحت سيطرة رابح، وأتباع المهدي الذي تنامى نفوذه برفقة السلاح في وجه الأوروبيين. هنا امتنع السلطان عن اتخاذ ذلك الإجراء الذي كان من الممكن أن يضعه في طريق المسلمين المحليين.

كان عبد الحميد يفضل دائما حل كافة المشاكل بسبل سلمية عبر المفاوضات.

نلاحظ في الواقع هذه الطريقة السلمية في الحالات الجزائرية والتونسية والمصرية. فضل الاتصالات مع الشعب المحلي، بجانب الطوائف والهيئات ولم يلجأ إلى القوة. كان رفع العلم العثماني من جانب رابح في سنة 1890 تصرفا ذاتيا وليس تحريضا من أسطمبول. عكست التقارير الإيطالية سياسة السلطان هذه على النحو التالي:

"بدلا عن جعل وجودها محسوس في أي صورة في الواحات الرئيسية خلف خط ساحل طرابلس الغرب، لا يشغل الباب العالي سوى الدفاع عن الولايات نحو البحر، التي يؤمن بأنها مهددة من جانب إيطاليا، وهي محصنة ومسلحة"[104].

ربما تابع عبد الحميد سياسة سلمية، لكن هذا لا يعني أنه لم يكن مطلعا تماما على الأحداث السياسية في أوروبا. استقبل تقارير منتظمة من أوثق مستشاريه وفق خطوط تعليماته. لفت انتباهه تقرير مؤرخ في 10 يونيو 1894 أعده المستشار القانوني للعلاقات الدولية إلى موضوع تقسيم أفريقيا. حذر التقرير السلطان من بريطانيا بالذات سعت إلى توسيع حصتها. لم يكن عبد الحميد الذي كان عميق الاهتمام بالتهديد الذي فرضته الأهداف البريطانية، يكن مشاعر مواتية كثيرا نحوهم[105].

دخلت النشاطات البريطانية في مجالات الاهتمام المباشر للباب العالي، بما في ذلك منطقة الخليج العربي وعدن والبحر الأحمر ومصر والسودان. تكثفت الإشاعات عن المطامع البريطانية نحو برقة في العقد الأخير في القرن التاسع عشر. لم يساعد التقدم البريطاني في اتجاه السلوم والصحراء، تمشيا مع اهتمام الخديوي بإنشاء سكة حديدية بطول الساحل المتوسطي نحو برقة، إلا في تعميق ريبة السلطان[106]. لابد أنه قد خطط لمعرفة المزيد حول اتجاهات الشعب وإيجاد طرق لحماية المنطقة ضد التقدم المصري/ البريطاني حين أرسل عظم زادة صادق المؤيد إلى بنغازي للمرة الثانية. جاء ياور السلطان إلى بنغازي في 7 أكتوبر 1895. غادرها في 13 أكتوبر وبلغ واحة الكفرة في 6 نوفمبر، وعاد إلى بنغازي في يناير 1896. قدم تقريره إلى السلطان في يناير 1896. ظهرت بعد سنة من ذلك يومياته على بعثته الأولى والثانية (1888 و 1895) منشورة في المجلة الأسبوعية ثروة الفنون. اتخذت هذه الروايات شكل كتاب في 1898 (1314 رومي). لا نجد في اليوميات التوصيات السياسية المقدمة إلى

السلطان في التقارير(107).

ركزت إحدى ملاحظات المؤيد على التأثيرات الجانبية للتغير في طريق نقل الملح، فطريق كوار – القصر الجديد (قرب زعفران على خليج سرت) قد حل محل طريق كوار – طرابلس وقد اختصر وقت السفر حوالي أسبوعين. يتوقع أن يساهم هذا الطريق الجديد في تنمية الإقليم ويساعد في إبقاء البدو تحت السيطرة. كما تمت كذلك ملاحظة في طرق القوافل الرئيسية في وداي. غيرت القوافل من وداي الآن مسارها من فزان – طرابلس إلى الكفرة – بنغازي أو الكفرة – مصر. يلاحظ أن هذا يعتبر دليلا على الاهتمام المتزايد بالمنطقة حول الكفرة. وحتى تجار طرابلس يفضلون هذا الطريق ويبحرون أولا إلى بنغازي، ثم يتقدمون نحو بلاد السودان.

لاحظت عدة مصادر في الواقع تجارة الكفرة المزدهرة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر."لقد تم تسجيل دخول 200 إلى 300 جمل في المتوسط إلى جالو من الكفرة بين 1890 و1900. استمرت هذه التجارة عبر الكفرة في الازدهار حتى 1912 حين بدأت إيطاليا في احتلال ذلك البلد وقمع سكانها العرب بعد إرغام تركيا على التخلي عن كافة مطالبها في برقة"(108).

يورد الحشائشي أسماء الكفرة وغدامس الجديدة في تقريره يعطي المؤيد صورة مختلفة عن أوجلة وجالو، حيث تبدو هاتين الواحتين في اضمحلال بعكس تقدم الكفرة:

"تقع بلدتا أوجلة وجالو عند نهاية سنجق بنغازي، بين الصحراء الكبرى والصحراء الليبية، وتربتها رملية وغير صالحة للزراعة. وهما مثل جزيرتين في بحر من الرمال، وهي لا تنتج سوى التمر. اعتمد دخل السكان الحقيقي في الماضي على التجارة التي يزاولونها بالتنقل جيئة وذهابا بين السودان ووداي. وحين تم السماح بتجارة دقيق القمح، وكان العاج وريش النعام ثمينان، كانوا أثرياء ودفعوا دون تردد أو تأخير الأثمان الإضافية التي حددتها الحكومة الإمبريالية على التمور. لم يتأخروا في الدفع مطلقا. لكن العاج وريش النعام المجلوبة من عدة أماكن في أفريقيا قد تعرضت

لانخفاض حاد في قيمتها. نتيجة لذلك بدأت هذه التجارة في جلب الخسائر عوضا عن الأرباح. ومع حظر تجارة دقيق القمح، التي كانت مصدر دخلهم الوحيد، بلغ الفقر حد استحال معه دفع الضرائب. لم يتمكن السكان من العثور على طعام كاف لمعيشتهم الأساسية. وبما أنهم لا يملكون مهارات أخرى وأرضهم غير صالحة للزراعة، فليس أمامهم سوى حل واحد. الاستقرار في أراضي برقة الخصبة بمساعدة الحكومة. يمكن تعريفهم بالزراعة، ويستطيعون أن يعودوا إلى الواحة حين يحين أوان جني التمر".

توضح المقارنة بين أوجلة وجالو (حين انتهت السيطرة العثمانية) والكفرة أن طرق التجارة قد تحولت دون رجعة إلى الأخيرة. قيل أن نحو ألفين إلى ثلاثة آلاف جمل تصل في جاول Gaol أسبوعيا، لكن كانت أعمال التجار المحليين بائرة وذهبت الأرباح إلى كارا Kara.

يقترح المؤيد سياسة مختلفة للكفرة عن تلك المتبعة في سنجق بنغازي. يشير إلى التباين بين الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة وتجميد الضرائب في 1865 – 1866 التي لا تزال نافذة في السنجق. يمارس جامعو الضرائب واجباتهم بالحماس السابق نفسه وأرغموا السكان على الدفع بصرف النظر عن قدرتهم. والنتيجة شر مزدوج: تتزايد حدة الضغوط على الشعب بسبب نظام الضريبة الجائر ولا تستطيع الخزانة أن تسد النقص في الميزانية، ومشيرا إلى الصدام الخطير الذي نشب بين المواطنين والجنود العثمانيين المكلفين بجمع الضريبة في احديزة Ahdjeza، يحذر من تكرار الغلطة نفسها في الكفرة.

يشير المؤيد كذلك إلى مشروع سابق لضم الكفرة إلى الأراضي العثمانية، وجعلها قائم مقامية (إدارة منطقة) تابعة لبنغازي مثل جالو أو درنة. من المحتمل أن من بين التعليمات الصادرة إلى المؤيد قبل مغادرته البحث عن إمكانية رفع العلم العثماني في الكفرة:

"لم يقم أي مسؤول بزيارة الكفرة حتى الآن، كما لم يرفرف علم أي دولة في

سماء الواحة. حملت مع هذه المرة بوصفي قائد لمجموعتين بعون الله علمين من أعلام الباب العالي العثماني، وبذلك تشرفت الصحراء الكبرى بوجودهما، وكذلك سعدت بهما الكفرة لأول مرة".

هذه الكلمات الحصيفة موجهة لإسعاد السلطان الذي سوف يشعر بالرضا لو تم إعلان الكفرة أرض عثمانية. لكنها في الواقع كانت أقرب إلى تغطية فشل المقاصد العثمانية. اختتم المؤيد تقريره قائلا بأن الوقت غير مناسب لإنشاء قائم مقامية في الكفرة، وأن هذا لن يؤدي سوى إلى ردود فعل. وكل ما اقترحه هو المحافظة على الوضع الراهن في الكفرة والعمل على تحسين الوضع الإداري والاقتصادي في برقة.

يشير تقرير غفل دون تاريخ وتوقيع، ربما كتب خلال السنوات الأولى في القرن العشرين إلى سياسة مماثلة[109]:

"يخطط البريطانيون للاستيلاء على برقة بضمها إلى مصر، بهدف التعاون الأنجلو-إيطالي إلى توجيه الانتباه إلى النشاطات الفرنسية لإخفاء ألاعيبهم الخاصة. والعلاج هو تطوير التجارة والاقتصاد في الساحل وعمل ترتيبات للدفاع بطول الساحل. وبما أن الأراضي الواقعة خلف خط الساحل تعود إلى الدولة العثمانية، فمن الضروري تطوير التجارة مع برنو وتقوية نفوذ الدولة".

يضيف التقرير أن "حكم وسيادة" الدولة يجب تطبيقها بوعي، ذلك أن كسب تعاطف الشعب في أراضي الظهر كان ضروريا يؤكد مراقبون أوروبيون في تلك الفترة أن الباب العالي اتبع سياسة أكثر تسامحا نحو شعب أراضي الظهر لأن رفع مستوياتهم المعيشية عند المستوى المطلوب لا يمكن تحقيقه في وقت قصير".

كان كل المعنيين الأتراك والألمان والطليان قد رسموا خرائط أفضل لطريق القوافل المار بالكفرة في العقد الأول من القرن العشرين، توضح أنهم قد جددوا معلوماتهم عن المنطقة.

وفي أعقاب اتفاقية عام 1904، وبعد تنازله عن حقوقه إلى الطليان في ليبيا، أدرك عبد الحميد فداحة الوضع. ففي مطلع عام 1908، قبل استيلاء حركة تركيا

الفتاة على السلطة، أمر بضم الكفرة إلى الدولة العثمانية. مع ذلك تصرف السلطان بحذر شديد وفوض أحد أعيان بنغازي البارزين بمهمة إجراء الضم.

كان هذا الشخص هو عمر منصور الكيخيا (باشا فيما بعد ونائب برلماني عن بنغازي). أصر على تنفيذ المهمة في شكل واجب رسمي من جانب جنديين وسكرتير فقط، عوضا عن الوحدة العسكرية المقترحة. حين بدأت الأوضاع مناسبة أخيرا، رفع عمر منصور العلم العثماني في الكفرة، دون معارضة من السكان المحليين. كافأه السلطان بسخاء[110]. وأخيرا قدمت الطائفة السنوسية موافقتها على الحماية العثمانية.

المرحلة الأخيرة في تقسيم أفريقيا

بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتمشيا مع ضغط السياسات الاستعمارية المتزايدة، بدت المسألة الشرقية هي الشاغل الرئيسي للقوى الأوروبية، وللباب العالي أيضا. كان الأوروبيون يضعون الآن علامات على بعض أجزاء الإمبراطورية باعتبارها تخصهم، يتقاسمونها غنائم عند وقت سقوطها النهائي.

من الربع الأول في القرن التاسع عشر وما بعده، ترحل المستكشفون الأوروبيون فوق كل أفريقيا لتقدير ثروة كل إقليم. أرسلت الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحروب النابليونية بعثات متعددة لاستكشاف البلاد بين الساحل المتوسطي وخليج غينيا. غادرت طرابلس في فبراير 1822 البعثة الرابعة من هذه البعثات، وتألفت من ضابطين وطبيب واثنين من المدنيين (كان أحدهم تحت رعاية القنصل البريطاني وارينغتون). اجتازوا فزان والسودان الأوسط وبرنو وبحيرة تشاد وسكوتو، رجعوا في شتاء 1824 - 1825[111]. تم الوصول إلى معلومات جديدة عن المنطقة.

خرج الصراع المستور بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا إلى العلن في 1858، مع نهاية تمرد غومة. مع ذلك كانت فرنسا مشتركة بالمصادقة في تعليم الحدود عند الأراضي الواقعة خلف خط الساحل الجزائري، التي أخضعتها لسلطانها. كانت السيطرة في تلك السنوات على الأراضي الساحلية لا تعني شيئا كثيرا. كما أن رغبة باي تونس في الحصول على استقلال أكبر من الباب العالي ساهمت كذلك في زيادة

المخاوف العثمانية. في الجانب الآخر نصح القنصل البريطاني الباي مشيرا إلى معاهدة باريس (1856) بأن يتحرك نحو السلطان العثماني مؤكدا بأنه قد حقق نجاحا بارزا في الحصول على ضمان وحدة أراضيه من القوى الأوروبية[112].

التكتيك الأول الذي وضعته فرنسا بوصفها سعيدة على الجزائر، هو خلق "منطقة عربية" ضد طرابلس. بحلول ذلك الوقت كان الفرنسيون قد أعدوا بنجاح قوة عربية لمحاربة الأتراك المقاومين في قسنطينة. استمرت من عام 1861 إلى 1911 اشتباكات غير منقطعة ينقصها إعلان الحرب بين فرنسا والدولة العثمانية ومسانديها. استغلت فرنسا على نحو خاص الشعابنة أصحاب الهادي للقضاء على المقاومة المحلية. تحصل العثمانيون بدورهم على مساعدة متطوعين من قبائل معادية للاستعمار الفرنسي. لم تكن هذه مجرد مسألة تضامن إسلامي ضد فرنسا المسيحية. كانت القبائل معارضة كذلك لمحاولات وضع كل التجارة في يد الفرنسيين. ومع تصارع الجانبين من أجل النفوذ تبنى النظام العثماني طريقة أكثر تسامحا في المناطق التي تحت سيطرته. اكتفى الباب العالي عموما بضريبة ثابتة وامتنع عن جمعها إذا كانت الموارد غير كافية. جاهد كذلك لضمان الحكم الرشيد في المنطقة، نص أمر سلطاني مرسل إلى فزان في 1861 بأن "المفتاح" إلى القارة الأفريقية في الدعوة إلى إنشاء نظام إداري وعدالة "مثالية" هناك[113].

وصل الباب العالي في 1849 طلب مواطني غات بأن يكونوا جزءا من الإمبراطورية، وتجدد في أعوام 1854 و1858 و1868. بحلول عقد 1870 كانت غات تضم حامية عثمانية قوامها 90 جنديا (200 وفق الرحالة الأوروبيين). بل تم إنشاء نظام اتصالات بريدية منتظمة. احتلت فرنسا جانيت Djanet، التي تقع في مقابلة غات. وكما كشفت وثيقة مؤرخة في 3 مايو 1911، استمر سكان جانيت في اعتبار أنفسهم مواطنين تابعين للإمبراطورية العثمانية[114]. استمرت فزان في أن تكون معقلا قويا للعثمانيين. وكان قد تم في بعض الحالات وضعها تحت إدارة قائد محلي يحمل لقب قائم مقام (مدير مركز) يتحصل على مرتب. لم يتعين على الإدارة العثمانية، حتى العقدين الأخيرين في القرن التاسع عشر، أن تتعامل مع المشاكل

الخطيرة الناشئة من الجنوب.

على جانب إقليم برقة، قام محمد علي حاكم مصر بتحديد خط الحدود أولا عند رأس كنايس Ras kanais في 1840. تم توسيعه فيما بعد ليشمل مرسى مطروح، لكن المصريين لم يخفوا رغبتهم في ضم بومبا وطبرق -الميناء الوحيد الذي يتمتع بمياه عميقة حتى بنزرت- إلى أراضيهم. وفي 1869 مع وجود درنة آخر مركز إداري في اتجاه مصر، عين الباب العالي مديرين لبومبا وطبرق. وهذه كانت تعني بالتالي اكتمال "وحدة ليبيا".

تغير التوازن الهش بين الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية بعد الهزيمة في الحرب مع روسيا في 1877 -1878، وتوقيع معاهدة برلين في 1878. استعاد العثمانيون بعض خسائرهم في البلقان بدعم أوروبي، لكن على حساب تنازلات إقليمية وتجارية. تم السماح بسقوط تونس تحت السيطرة الفرنسية. جاء الغزو والاحتلال الانجليزي لمصر بعد الغزو الفرنسي لتونس في 1881. واعتبرت ليبيا هي الأرض الأفريقية الوحيدة التابعة للإمبراطورية العثمانية. خلق المؤتمر الاستعماري المنعقد بين القوى الأوروبية لتقسيم القارة مشكلة جديدة للباب العالي. وبما أنه لا توجد خطوط حدود في أفريقيا الوسطى، فإن المؤتمر وافق -كما أشرنا في السابق في الفصل الخاص بذلك- فإن الأرض سوف تعود ملكيتها إلى الدولة التي تستطيع أن ترفع علمها هناك أولا. صار هذا القرار نقطة انطلاق لسباق محموم في الصحراء الكبرى. قبل عام 1911، كان الضباط العثمانيون يبذلون جهودا لأن يكونوا أول من يصل إلى بقعة مجهولة ما، والشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين. لكن قضايا الحدود لم تستمر في أن تكون الشاغل الوحيد للفرنسيين. كانوا منزعجين للغاية من وجود لاجئين جزائريين وتونسيين في طرابلس أيضا[115].

إن الخوف من ثورة إسلامية جامعة يقودها السلطان عبد الحميد عبر السنوسية أو من مكة في خيالهم -قادهم إلى البحث عن جواسيس وعملاء السلطان في كل مكان. نستطيع أن نؤكد أن هذا الخوف من الحركة الإسلامية الجامعة بلغ درجة الهوس حتى

بين البريطانيين.

بلغ التنافس بين القوى الاستعمارية في وقت قصير –إلى الحد الذي لم تنج منه أي أرض أفريقية –بما في ذلك ليبيا- من هذه الموجة ليس دول البحر المتوسط مثل فرنسا وإيطاليا وحدها، بل كذلك بريطانيا وحتى الولايات المتحدة البعيدة[116] أظهرت اهتماما بإقامة مشروعات متعددة مثل فتح قواعد بحرية على سواحل شمال أفريقيا. أعد بعض الأفراد مخططات مفصلة عن الاستعمار لتوضيح الطريق إلى حكوماتهم. تقدم في 1869 شخص يدعى أ. شانيبو A. Channebot بآرائه إلى الحكومة الفرنسية في كتاب[117] يحمل عنوان:

"Empire Ottoman Esquisse dun Projet de Colonisation de la Cyrenaica"

أسس شانيبو في كتابه الذي يحتوي على 43 صفحة، اقتراحه على قانون هجرة أصدره الباب العالي في وقت سابق. لقد قرر المجلس العالي للتنظيمات منح المهاجرين الأوروبيين حقوق استيطان في بعض المناطق الأقل تأهيلا بالسكان بموجب مرسوم مؤرخ في 9 مارس 1857[118]. من الواضح أن هذا ليست دعوة مفتوحة على بياض. فقد تعين على المهاجرين أن يصبحوا مواطنين عثمانيين، يقبلون قوانينها، ويتخلون عن جنسياتهم والحماية الأجنبية. يستهل شانيبو كتابه بانتقاد لنظام الاستعمار الفرنسي في الجزائر. لم يكن هذا النظام في رأيه أكثر من مجرد "مدرسة كبيرة لتمارين هيئة الأركان العامة للجيش، وأرض تمارين شاسعة للجنود، ومكان انعكاس دائم لتركيب الأمة المولع بالقتال"، وبينما يكون منتقدا للشرائع والممارسات الإسلامية، إلا أنه يذكر التنظيمات بكلمات ثناء. ومؤكدا أنه ينبغي على فرنسا أن تستفيد من قانون الهجرة العثماني، يجد أن إقليم برقة منطقة طبيعية للاستيطان الأوروبي على أساس نقطتين:

"أولا: لا توجد هناك قوة ممزقة للجنسيات المتعارضة-الشائعة في البلقان- ذلك أن العرب شعب بسيط وجاهل. ثانيا: أن برقة معروفة في التاريخ بخصوبتها فوق العادية، ووفرة المطر والرخاء العام في المنطقة".

لم تكن وزارتا التجارة والشؤون الخارجية وحدهما اللتان تلقتا تقرير شانيبو. بل أرسل التقرير إلى السفارات العثمانية والبريطانية والنمساوية والألمانية أيضا. لكن آراءه بقيت دون رد بسبب الحرب المشتعلة بين فرنسا وألمانيا[119].

تقدم شانيبو في 1880 باقتراح جديد[120]، إنشاء ثلاثة خطوط سكة حديدية في أفريقيا، أحدهم يربط تشاد إلى طرابلس. أكد بأن هذا الخط سوف يمكن من انفتاح ما يصل إلى 20 مليون مواطن أفريقي إلى تجارة البحر المتوسط. يصف اقتراح شانيبو الثالث بعنوان "الإمبراطورية العثمانية وإيطاليا وفرنسا"، التهديد الذي تفرضه إيطاليا -حليفة ألمانيا- بسبب مصلحتها في ليبيا. ففي وقت ارتفع فيه التوتر بين فرنسا وألمانيا، ادعى أن مشكلة طرابلس الغرب تعتبر أكثر إثارة للاستفزاز من البلقان أو المسألة الأزمينية. يشير شانيبو إلى موقع طرابلس الذي يصفه بأنه مفتاح البحر المتوسط والسودان الأوسط وكل أفريقيا الاستوائية. في دعم لآرائه، استشهد بمقولة المستكشف الألماني رولفس Rhlfs الذي وصف ليبيا بأنها "الدورادو" أي موطن الثروة الأسطورية.

كان الإيطاليون سريعين في التقاط هذا الشعار. بلغت الأسطورة حول ثروة ليبيا أبعادا كبيرة، بحيث زارت في 1908 لجنة من "منظمة الأرض اليهودية" من لندن كلا من طرابلس وبرقة للتحقق من كونها منطقة استيطان واعدة. عبرت اللجنة في تقرير نشرته في يناير 1909 عن أن "الثراء القديم وكثافة السكان والخصوبة الاستثنائية لإقليم برقة مبالغ فيها..." تبعا لذلك تخلت المنظمة اليهودية عن فكرة المشروع الليبي. وفي نقيض ذلك كان اهتمام الإيطاليين بليبيا في تزايد.

بلغت الأزمة المالية والسياسية لـ"رجل أوروبا المريض" ذروتها عند بداية الربع الأخير من القرن العشرين. ففي 1875 أعلن الباب العالي بأنه سوف لن يتمكن من دفع حتى فوائد ديونه. وفيما يتعلق بالتمردات في البلقان فقد أنذرت بثورات إضافية قادمة. اندلعت الحرب في روسيا لتنتهي سريعا (1877 – 1878) بهزيمة ساحقة للجانب العثماني. استطاع الباب العالي أن يتمسك بمعظم أراضيه بسبب التنافس والاختلافات التي اتصلت بين القوى الأوروبية حول حصص الغنيمة. من ناحية ثانية

كان للالتزام بالأمر الواقع تكاليفه: تنفيذ إصلاحات تحت مراقبة القوى الأوروبية. وكان هذا تهديدا مباشرا هدفه تقسيم الأراضي العثمانية إلى قطاعات نفوذ، كل قطاع تحت سيطرة إحدى القوى. تمت في نهاية المطاف إقامة توازن هش لكنه معمر: لا يمكن السماح بأي تحولات إضافية داخل الأراضي العثمانية دون موافقة مجلس الوفاق الأوروبي، ذلك أن الانشقاق في صفوفهم قد يتحول إلى حرب أوروبية شاملة مثل الحرب التي جرت في القرم بين عامي 1854 و1856.

كانت إيطاليا قادما جديدا إلى الوفاق الأوروبي. لم تمر سوى 15 سنة منذ إكمالها لوحدتها. ولا زالت تجاهد لبلوغ مرتبة قوة من الدرجة الأولى. لا زالت المشاكل الإقليمية مع جيرانها (النمسا على وجه الخصوص) في انتظار الحل. إضافة إلى أن البطالة الناتجة من نقص الموارد كانت تدفع الإيطاليين إلى البحث عن سبيل للعيش في الخارج. ضغطت هذه العوامل روما إلى التوسع نحو سواحل شمال أفريقيا، التي تقاسمتها القوى الأوروبية المنافسة وهذه قادت إيطاليا إلى طريق مسدود، لأنه لكي تعتبر البلد قوة عظمى، عند نهاية القرن التاسع عشر فلابد أن تكون قوة استعمارية. فوق ذلك كان السياسيون الإيطاليون على وعي تام بتفكك الدولة العثمانية وفي هذا ما يغريهم. وصف السفير الإيطالي في تقرير مرسل إلى الملك التفكير السائد في أوروبا بشأن الإمبراطورية العثمانية على النحو التالي: "فمهما تفعلون فإن تركيا في طور التداعي وعلى وشك السقوط"[(122)].

فضلت إيطاليا في اختيارها الأول أن تتوسع في تونس. ففي هذه الولاية العثمانية توجد مستوطنة إيطالية آهلة بالسكان. وكانت تدار في الواقع بوصفها مستقلة ذاتيا تحت نائب الملك. لكن التطلعات الفرنسية للاستيلاء على تونس وقفت أمام أي تحرك في ذلك الاتجاه.

لم يكن الوضع في البحر الإدرياتيكي يختلف كثيرا أيضا. فعلى الرغم من وجود مجتمع كاثوليكي ذي روابط قوية مع الكنيسة الرومانية، إلا أن الشواطئ الأدريتيكية كانت مقفلة أمام إيطاليا بسبب مصالح النمسا هناك. لذلك تعين على العيون عندئذ إلى

أن تلتفت إلى أراضي عثمانية أخرى. تقدم القنصل الإيطالي في أسكوتاري في ألبانيا في 1877 باقتراح إطلاق تمرد هناك. تمثلت خطته في فتح الطريق للتدخل العسكري. كان ذلك وقت اضطراب في البلقان، وكانت الحرب الروسية العثمانية قريبة جدا. لكن، في رده، كان وزير الخارجية ماليفاري شديد الوضوح والحذر: "لقد قررنا مع القوى الأخرى أن نتجنب أي عمل أو إعلان يمكن تفسيره بأنه دال على نوايا عدائية نحو تركيا". إضافة إلى ذلك احتفظ بالخط نفسه في توجيه آخر أصدره، "تتضمن المصالح الإيطالية عند هذه اللحظة المحافظة على الوضع الإقليمي الراهن"[123].

أعلن ماليجاري Malagari كذلك للجانب النمساوي أن نوايا إيطاليا في الأدرياتيكي سلمية. في هذا الخط رفض الجانب الإيطالي طلبا من أحد أعيان ألبانيا المسيحيين لتأييده في إقامة إدارة مستقلة ذاتيا في ألبانيا. كان هذا الرجل المعروف الذي شغل منصبا بارزا في الباب العالي قد تقدم إلى السفارة الإيطالية حيث ابلغوه: "إن سياستنا سلمية في الأساس ولسنا مهتمين بإقامة محميات"[124]. نتيجة لذلك، اضطر المعارضون الألبان الذين خذلتهم روما إلى البحث عن دعم من الحكومات الأوروبية الأخرى. كانت النمسا المنافس الأول لإيطاليا من أبرزها. ففي فترة ما قبل 1911، كان الدور الإيطالي متخلفا عن النمسا في أعمال التخريب التي شهدتها ألبانيا[125].

أعلن وزير خارجية إيطاليا كايرولي Cairoli في 1878 سياسة "الأيادي النظيفة" المعارضة للاستعمار عند مؤتمر برلين. وهذه أثارت غضب الرأي العام في إيطاليا. أكد الملك فيكتور عمانيول الثاني بنفسه أن "إيطاليا يجب أن لا تلقى الاحترام فقط، بل يجب أن تجعل لنفسها مهابة". في الجانب الآخر لم يعد لدى السلطان الواقع تحت حصار القوى الإمبريالية من كافة الجوانب سوى الترحيب بتصريحات كايرولي. حين تصاعدت حدة الأزمة حول تونس في أبريل 1881، بقيت إيطاليا هي الطرف الوحيد الموقع على معاهدة برلين الذي يستطيع أن يؤكد السيادة العثمانية هناك. حاول الباب العالي إشراك إيطاليا في الدعوة إلى عقد اجتماع للبحث عن حل سلمي للأزمة. أبلغ الممثل العثماني في روما الحكومة الإيطالية بأن مصالح إيطاليا في تونس كانت أكثر من مصالح الآخرين. وكانت هذه من ناحية ثانية فترة أزمة داخلية في إيطاليا. تقبل كايرولي

الحقوق العثمانية وأيد المحافظة على الوضع الراهن، لكن تعين عليه في الوقت نفسه أن يعترض على أي سياسة أحادية. بعد سقوطه في آواخر مايو أعاد الوزير الجديد (مانسيني) تأكيد الحجة نفسها: "إن مبدأ وحدة الوفاق الأوروبي لا يمكن انتهاكه من جانب إيطاليا". استمرت الحرب الصحفية على أعمدة الجرائد الفرنسية والإيطالية. لكن لم تبد إيطاليا أي رد فعل رسمي للاحتلال الفرنسي سوى احتجاج "ذاتي المنشأ" من ديوان القنصلية الإيطالية في تونس[126].

كان لأخبار احتلال تونس من جانب فرنسا وإعلانها محمية وقع الصدمة على السياسيين والرأي العام في إيطاليا. استمرت مناقشات حادة وشغلت الأجندة لشهور عدة. لم يكن من السهل قبول "خسارة" تونس. لم تكف إشاعات تخصيص طرابلس إلى إيطاليا لتهدئة غضب الإيطاليين. عبر النائب سافيني عن عدم قناعته في البرلمان "كنا نريد تونس وليس طرابلس الغرب وبرقة كما يقترحون..."[127]. كما أن تقسيم الأراضي العثمانية على نحو مخالف لأحكام الوفاق الأوروبي ضد العمل الأحادي وضع الدبلوماسية الإيطالية في مأزق. لم تكن روما قوية بما يكفي لفرض الأمر الواقع من خلال عمل عسكري. وفي الجانب الآخر كان الرأي العام والمعارضة يدفعان الحكومة لمتابعة سياسة استعمارية أكثر نشاطا. جاءت الضربة الثانية من احتلال بريطانيا لمصر (1882) وأطلقت رد فعل إيطاليا. أعطى هذا الاحتلال إيطاليا فرصة التفاوض المفتوح حول نصيبها في تقسيم أفريقيا. رغبت فرنسا وبريطانيا في الحصول على موافقة إيطاليا على الأمر الواقع الذي فرضتاه بعرضهما لطرابلس الغرب. في التنافس الاستعماري لم ترغب أي من الدولتين في حدود مشتركة مع الأخرى، وكانت الأفضلية لوجود دولة حاجزة. إضافة إلى ذلك استخدمتا إشاعات لصرف انتباه الرأي العام، وتجنبتا بعناية التعهد بأي التزام قد يدل على اتفاق.

تلقى الباب العالي عند نهاية 1882 تنبيها من سفيره في باريس بافتتاح المفاوضات بين فرنسا وإيطاليا. وهذا دفعه إلى إعادة النظر في كافة التدابير اللازمة لحماية ولايته الأخيرة في أفريقيا من البر ضد فرنسا ومن البحر ضد إيطاليا.

تلقى السلطان تقريرا مفصلا في 1884، وفي السنة التالية تم إعداد خطة دفاع من قبل كولمار فون دير غولتز، كبير الضباط الألمان في الخدمة العثمانية[128]. نظرا لصعوبة إرسال أغذية وذخيرة وجنود عبر الطريق البحري في أوضاع الحرب، تصورت الخطة إنشاء مستودعات ذخيرة بمحاذاة الساحل، ترميم المدافع القديمة والأسلحة الأخرى، ومنح تدريب عسكري للأهالي (لم تتجاوز القوات العثمانية النظامية في ليبيا سبعة آلاف إلى ثمانية آلاف وانخفضت عند بعض الأوقات إلى 3500 جندي). صادق الباب العالي في إجراء مواز، ونفذ فورا الاتفاقية الدولية لمنع تجارة الرقيق والمتاجرة في الأسلحة. كانت هذه محاولات لإبعاد الانتقاد وليس لإعطاء حجة لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للولاية.

تيقن السلطان بحلول 1888 بأن طرابلس الغرب لم تعد فريسة سهلة للغزاة. لكنه مع ذلك ألح على تحضير تقرير مشترك من جانب وزراء الحرب والشؤون البحرية لغرض جعل الولاية مكتفية ذاتيا في حالة الهجوم المباغت. كما تم اتخاذ تدابير لمنع شراء الأجانب للأراضي في طرابلس.

انتبه العثمانيون كذلك للنشاط البحري الإيطالي بمحاذاة موانئ البحر الأحمر. تبعا لذلك تم إعداد تقرير عن تدابير الحماية الحالية والمستقبلية للبحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية وخليج البصرة. تقرر فصل شؤون الصومال عن المشكلة المصرية وعرضها على منبر دولي باعتباره أعمالا عدوانية. صارت المشكلة أكثر تعقيدا حين رفضت بريطانيا الجلاء عن مصر واقترحت مشروعا مشتركا لإدارة سواحل البحر الأحمر. كانت هذه هي الفترة التي هزم فيها المهدي في السودان القوات البريطانية-المصرية ورفض فيها الخضوع إلى الخليفة العثماني. بذلك تجاوزت المشكلة إلى حد بعيد الصراع الإيطالي العثماني. مع ذلك ركز الإيطاليون على النشاطات التجارية في البحر الأحمر، وفضل الباب العالي أن يهدئ الأمور بأن أمر الصحافة العثمانية بأن لا تتطرق إلى مشكلة البحر الأحمر[129]. كانت تلك المبادلات برهانا على تبعية الطليان والأتراك للقوى الأوروبية الأخرى في تحركاتهما السياسية. التزم الطرفان بدقة بالاستقطابات والتجمعات في القارة. ففرنسا كانت تبحث عن شركاء لتسوية نزاعها مع

ألمانيا. انتهت هذه أخيرا بتقارب باريس –سانت بطرسبرغ.

راد بسمارك بإقامة محور ألماني –نمساوي وشجع إيطاليا على الإنضمام إليه. أما بريطانيا مع التهديد من الوجود الروسي في البحر المتوسط وفي المحيط الهندي معا، حبذت سياسة الحياد النشط، واستمرت في الوقت نفسه في متابعة مصالحها بين القوى.

كانت السياسات التي تابعتها إيطاليا والباب العالي تسير في خط مسالم بين مطلع عقد 1880 وحرب 1911. دفعهما عاملان إلى ذلك الخط المشترك. أولهما: أنهما كانا يتبعان الوفاق الأوروبي في القرارات السياسية، وما كانا في وضع يسمح لهما بإجراء العمليات العسكرية المطلوبة. بقيت إيطاليا نتيجة لذلك (حامية الوضع الراهن)، بينما التزم العثمانيون بسياسة (المقاومة الهادئة).

ساعد فشل سياسة "الأيادي النظيفة" معارضيها على الوصول إلى السلطة في شخص كريسبي Crispi في 1887. مع ذلك كان شديد الحذر وأرسل بصفته وزير الخارجية التعليمات التالية إلى السفراء الإيطاليين في ست عواصم رئيسية في أوروبا (لندن، باريس، برلين، فينا، سانت بطرسبرغ وأسطمبول): "لقد قررنا بصورة قاطعة بأن نتبع سياسة سلم ومحافظة تميز عمل إيطاليا في الوفاق الأوروبي". بعد أسبوعين من ذلك استقبل كريسبي مذكرة من سفيره في لندن ينقل فيها رسالة من وزير الخارجية البريطاني تقول:

"الوقت ليس مناسبا بعد لحل المسألة الشرقية، لكن حين يحل الأوان سوف تتحصل إيطاليا على طرابلس الغرب" شعر كريسبي بتأثر كبير وطلب من سفيره أن يرسل معلومات مفصلة حول الاجتماع، وأن يبلغ وزارة الخارجية البريطانية بأنه سوف يؤيد بريطانيا في سياستها المصرية. يكتب كريسبي في مذكراته بأنه مع المخططات الفرنسية حول طرابلس في ذهنه، حاول أن يحذر بريطانيا وألمانيا من شبح أمبراطورية فرنسية تمتد من مراكش إلى مصر. "هذا سوف يساعد إيطاليا في الاستيلاء على طرابلس، بدعم من أوروبا" كما اعتقد. كان رد وزير الخارجية البريطاني من جديد مثال تقليدي للحياد النشط: "ليس الآن، لكن عند اللحظة

المواتية سوف تكون طرابلس إيطالية"[130].

بدأ السياسيون الإيطاليون، وقد أملوا في أن تكون طرابلس مستعمرة لهم في القريب العاجل، في التصرف بحرص أكثر للدفاع عن الوضع الراهن الإقليمي. بعد الأمر الواقع الفرنسي والبريطاني في 1881 و1882، اعتقد كريسبي بأنه قد عثر على فرصة في الأزمة السياسية الداخلية في فرنسا. شرع في سياسة نشطة للمحافظة على الوضع الراهن في منطقة البحر المتوسط. كان هدفه هو احتواء التقدم الفرنسي في أفريقيا عن طريق المفاوضات الدولية. تم التوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا أولا في 1887، التزمت بها النمسا وأسبانيا فيما بعد. لكن غرض إيطاليا من التوقيع على ميثاق البحر المتوسط كان إعطاء نفسها الحرية المطلوبة للتركيز على ليبيا. اهتمت كلا من روما وأسطمبول بالمعاني المتضمنة في الاتفاقية الأنجلو فرنسية بتاريخ 5 أغسطس 1890 لتحديد مناطق النفوذ في أفريقيا. في رد على ذلك أرسل الباب العالي مذكرة إلى باريس ولندن، أدعت الحقوق العثمانية في أراضي ظهر طرابلس، التي تضم تشاد وحتى الكنغو (30 أكتوبر 1890) لم تأخذ فرنسا ولا بريطانيا المذكرة العثمانية بجدية. أبلغ رئيس الوزراء سعيد باشا السفير الإيطالي بأن حكومته مهتمة للغاية بالتدخل الأجنبي في أراضي ظهر طرابلس. حذر سعيد باشا في إحدى تقاريره السلطان من أن الاتفاقيات الدولية، التي ضمنت وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية، لا ينبغي الاعتماد عليها. كانت كل قوة موفقة تنظر إلى أحكامها وسيلة لمتابعة مصالحها الخاصة[131].

كانت إيطاليا في الواقع هي الدولة الوحيدة التي اعتبرت المذكرة العثمانية بتاريخ 30 أكتوبر 1890 مذكرة جدية. أدان كريسبي علانية موقف الجمود الذي اتخذه الباب العالي، وادعى أنه يحابي فرنسا. اقترح الجنرال أل دال فيرمي على الحكومة مساندة مطالب الإمبراطورية العثمانية حول أراضي ظهر طرابلس، كان تقريره بتاريخ يناير 1891 ويحمل عنوان "كيفية تصحيح الوضع الناشئ من الاتفاقية الأنجلو فرنسية حول شمال أفريقيا".

ركز الفريق جي سيروني، في تقرير إلى رئيس هيئة الأركان العامة، على الجهود الفرنسية لتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية، اقترح سيروني مراقبة دقيقة للمناشط الفرنسية في الصحراء الكبرى للتأكد من عدم توسعهم لمجال نفوذهم هناك[132].

إلا أن اللغة المستخدمة من جانب كريسبي، وكأنه مالك مستقبلي لطرابلس، دفعت سعيد باشا إلى الرد بتأكيده أن الباب العالي سوف لن يسمح لأي أحد – فرنسا أو قوى أخرى- بأن تحتل أراضيها (4 فبراير 1891).

سوف يشير أحد وزراء إيطاليا من جديد بعد سنوات لاحقة، إلى قضية سكون الإمبراطورية العثمانية. هذه المرة كان كانيفارو يتحدث في مجلس الشيوخ في رد على الإتفاقية الأنجلو فرنسية لعام 1898: "بدلا من أن تجعل وجودها محسوسا على نحو ما في الواحات الرئيسية في أراضي ظهر طرابلس الغرب، اهتم الباب العالي فقط بالدفاع عن الولاية، التي يعتقد أنها مهددة من قبل إيطاليا إن حقيقة أننا واضحون ومخلصون في علاقتنا مع تركيا، أكثر من أي حكومة أخرى، لهي مضرة بسياستنا (فقط)".

لم تختلف سياسة السلطان كثيرا عن ملاحظات كريسبي، كانت العلاقات مع فرنسا متوترة بعد احتلال الجزائر في البداية ثم تونس، لكن الباب العالي احتفظ بنبرة متحفظة تجاه باريس. وجد التوازن في ألمانيا لمقابلة تأثيرات السياسة الإيطالية. كما لعبت مكانة بسمارك بالنسبة إلى السياسيين الإيطاليين دورها. برهنت سياسة التقارب مع روسيا على فعاليتها في مواجهة السياسات البريطانية. لكن هذه الخطوة حفزت إيطاليا إلى طلب تأييد بريطانيا بشأن طرابلس. وفي إيجاز كان السلطان يعطي أولوية لتطوير العلاقات مع أوروبا على أساس ثنائي. وكان يحمل خوفا من إمكانية استخدام الاتفاقيات الدولية وسيلة لفرض تنازلات واستسلامات إضافية[133].

ما دامت لم تظهر أي استقطابات ذات خطوط واضحة المعالم بين الدول الأوروبية، استطاعت السياسة العثمانية أن تجد فسحة للمناورة. كانت تستطيع أن تكبح

بنجاح تطلعات إيطاليا الإستعمارية، وتعترض طريق بحثهم عن المساندة[134]. حاول كريسبي خلال انتظاره لتكوين إجماع حول ليبيا بين الأوروبيين أن يجرب فرصة في جزء آخر في أفريقيا، هو الحبشة. لكن بعد هزيمتها في معركة عدوة (1897) فقدت إيطاليا كل أملها في إنجاز عملية ليبية بنفسها.

كانت إيطاليا مرغمة على العودة إلى لعب سياسة المحافظة على الوضع الراهن، يمكن أن نصف درجة العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيطاليا والباب العالي في غضون ذلك بأنها ودية. كان وجود الدولة العثمانية نفسها يرتبط باستمرار معاهدة برلين. وكان إلحاح إيطاليا على المحافظة على الوضع الراهن بموجب المعاهدة هام للغاية بالنسبة إلى العثمانيين. إضافة إلى عجز الجانب الإيطالي عن فرض الأمر الواقع العسكري قد ظهر في الحبشة.

كان وقع هزيمة إيطاليا مربحا للجانب العثماني، لقد تضررت الصورة والكبرياء الإيطالية إلى حد بدت معه أي مغامرة جديدة مستحيلة في المستقبل القريب.

كانت كلا من إيطاليا والدولة العثمانية على دراية بنوايا كل طرف منها. بقي الجانب العثماني متحفظا واستمر رجال الأعمال والعمال الإيطاليين في البلاد العثمانية يعملون دون تعويق. كان ثمة قيود على حريتهم في الحركة في طرابلس الغرب وبرقة. في الجانب الآخر لم تفوت إيطاليا أي فرصة لتذكير القوى الأخرى باهتمامها المستمر بليبيا. مع ذلك تجنبت القوى الاستعمارية المتقدمة بعناية التعهد بأي التزامات في ردودها واستمرت في خيبة أمل الإيطاليين، وهذا ما دفع السياسة الإيطالية إلى رسم خطوط متعرجة مستمرة بين المجموعات المتخاصمة. ظهرت كذلك مقالات ساخرة في الصحافة الإيطالية ضد الحكومة والحلفاء والدول الأخرى. وحين عرضت إيطاليا إنشاء حامية عسكرية في طرابلس من أجل "حماية المسيحيين"، كان رد وزير الخارجية البريطاني مثيرا للصدمة: "إنني غير معتاد على تشريح الدول وهي حية". وكأن بريطانيا لم تكن متورطة مطلقا في الفتح الإمبريالي وتقسيم الأراضي. بنى وزير الخارجية رفضه على رد فعل فرنسي محتمل:

"حتى إذا قبلت فرنسا في النهاية بالحقوق الإيطالية فوق طرابلس، هل تعتقدون

أنها لن تطلب التعويض. وهذا التعويض قد يكون غدامس، التي سوف لن نوافق مطلقا على رؤيتها في أيديها (فرنسا) وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نتبادل الرسائل – مشابهة لتلك المبادلة في الماضي- والتي سوف تكرر الارتباط بالوضع الراهن في البحر المتوسط. يبقى اللورد ساليسبري صديقا مخلصا لإيطاليا على الرغم من عدم موافقته على كل طموحاتنا"[135].

دخلت بريطانيا وفرنسا في أعقاب أزمة فاشودة كريسبي (1898) في مفاوضات حول مجالات نفوذهما في أفريقيا، وتم توقيع اتفاق ودي لهدف تسوية النزاعات الطويلة القائمة في هذا الاتجاه في 1904. تمثل اتفاقية التعاون والصداقة هذه تغييرا هاما في التوازن الأوروبي. وقد حدث تحول من المنافسة والصراع إلى التقارب والتحالف بين الدول. ولا زالت الروابط الهشة بين دول الحلف المركزي (ألمانيا – النمسا- إيطاليا) قائمة. صار دخول بريطانيا في المسرح تعزيزا للحلف الفرنسي – الروسي.

انتهت الآن (العزلة المجيدة) لبريطانيا مع الاتفاق الودي والاتفاقية الأنجلوروسية في 1907، كانت إيطاليا قد انضمت إلى الحلف المركزي في 1882 من أجل ضمان المساعدة الألمانية ضد تهديد فرنسي محتمل في أفريقيا. لكن إيطاليا في السنوات الأخيرة في القرن فقدت كل آمالها في الحصول على أراضي مستعمراتية، ولم تعد تشعر بالحاجة إلى معارضة فرنسا. توصلت إيطاليا وفرنسا في النهاية إلى اتفاق حول شمال أفريقيا في ديسمبر 1900. اعترف كلا الجانبان بمصالحهما المشتركة، كما الفرنسية في مراكش والإيطالية في طرابلس.

كان ذلك عن هروب مستتر من جانب إيطاليا من الحلف المركزي. بدأت المفاوضات بين فرنسا وإيطاليا في 1898، كان التأخير في بلوغ اتفاق يعود إلى إصرار إيطاليا على تأكيد مكتوب بأن فرنسا سوف تمنح إيطاليا حرية التصرف في طرابلس الغرب مقابل الاعتراف بـ(حقوق) فرنسا في مراكش. وكان ديلكاسي، السفير الفرنسي إلى روما، الذي باشر المفاوضات، محبذا لمنح ذلك التأكيد، لأنه – وفقا لرأيه- حتى لو فرضت فرنسا سيادتها المباشرة فوق المغرب أو أعلنتها محمية فإن إيطاليا سوف لن تكون قادرة على اتخاذ أي إجراء لأنها لا تملك القوة المطلوبة[136].

"من غير المحتمل جدا أن تحاول إيطاليا الاستيلاء على طرابلس، حتى لو استولينا نحن على مراكش، ولكي نفعل ذلك سوف يكون الجنود والوضع الداخلي المتماسك وحسن نية القوى، بخاصة الحلفاء ضروريا كل الأشياء التي تنقص إيطاليا في مثل ذلك العمل الكبير... لكن حتى لو قامت بتنفيذ ذلك المشروع، فإن العمل سوف يتطلب بإلحاح موافقتنا وحسن نوايانا، في أي عمل توسعي في البحر المتوسط يضع إيطاليا بالضرورة في موقع خاضع لنا إلى حد ما".

بناء على تلك الحجة، أعطت فرنسا موافقتها المكتوبة على المطالب الإيطالية من الاتفاق المسمى بـ"الميثاق السري" لعام 1902، الذي نص من بين أشياء أخرى على:

"... أن كل واحدة من القوتين يجوز أن تطور بحرية مجال نفوذها في المناطق المذكورة (أي مراكش لفرنسا وطرابلس وبرقة لإيطاليا) حين تقدر أن الوقت مناسب، دون أن يكون أي دولة من الدولتين خاضعة بالضرورة لتقدير الأخرى".

لكن هل كان سرا حقا - وهل يمكن اعتباره ميثاق؟ إضافة إلى ذلك هل احتوى بالفعل على أي عناصر جديدة؟ أبلغت فرنسا وزارة الخارجية البريطانية على الفور، التي بدورها أرسلت النص إلى الألمان. تكمن السرية فقط في حقيقة أنه على الرغم من توقيعه في 10 يوليو 1902، إلا أنه حمل تاريخ 1 نوفمبر 1902. كان الغرض هو إبعاد رد الفعل السلبي من جانب حلفاء كلتا الحكومتين[137]. إضافة إلى أن النص لم يحتو على أي عناصر إضافة جديدة. كان هدف إيطاليا الوحيد هو ضمان أن لا تسقط طرابلس في أيدي الآخرين. كانت إيطاليا تأمل في أن يتم تفسير هذه الاتفاقية بوصفها (تأكيد لحقها) في غزو طرابلس.

واعتبرت روما حصولها أخيرا على موافقة إحدى الدول العظمى نجاحا لها. لكن كان النص والشروحات بعيدة عن بلوغ الآمال الإيطالية. لم تجد ألمانيا "الميثاق السري" متعارض مع روح تحالفهما، إذ هدف إلى المحافظة على الوضع الراهن في شمال أفريقيا. هكذا سوف يكون أي عمل من جانب إيطاليا تحت مسؤوليتها وحسابها الخاص. واشتركت النمسا وبريطانيا في وجهة نظر "المحافظة على الوضع الراهن" مضيفا بأنهم سوف لن يتدخلوا:

"إذا حدث عند أي وقت تغيير للوضع الراهن، فسوف يكون هدفهم ما دام متطابقا مع الالتزامات بموجب القانون العام الأوروبي، ينبغي أن يكون ذلك التغيير متوافقا مع المصالح الإيطالية[138].

جاء أفضل تقييم من السفير الإيطالي إلى باريس (تورنيللي) في رسالة خاصة أرسلها إلى زميله في لندن (بانسا):

"إنها ليست ثنائية غنائية يجد فيها الطرفان دوافع واحدة. إنهما لحنان يغني فيه كل طرف أغنيته الخاصة وينبغي أن نلاحظ أنها تحمل طموح تغيير تأثيرات الاتفاقيات الرسمية التي ضمنت فيها فرنسا والقوى الأخرى وحدة الإمبراطورية العثمانية!.

والآن وقد نشأت الأسطورة، بمعنى أن فرنسا قد أعطتها حرية التصرف في طرابلس الغرب، سوف يكون من المناسب أن يؤمنوا وضع النص الشهير تحت القفل والمفتاح في روما، حتى لا يحطم أحد ما الأسطورة"[139].

ما أن سمع الجمهور الأنباء حول هذه الاتفاقية السرية المحروسة حتى وجدت الحكومة الإيطالية نفسها في وضع حرج، ثارت بعض الأسئلة. فإذا كان قد تم منح الموافقة، لماذا لا نرسل القوات البحرية إلى طرابلس فورا لغزوها قبل الألمان؟ حين ذكر النائب دو مارينس زملاءه في البرلمان بأن طرابلس وبرقة كانتا جزءا من الإمبراطورية الرومانية في الماضي، ارتفعت عاصفة من التصفيق. لكن جاء رد وزير الخارجية برينتي السريع بمثابة التذكير الصحيح: "إن علاقتنا مع الإمبراطورية العثمانية جيدة جدا. كما أن الهياج الذي أبداه الرأي العام لا أساس له. وليس ثمة سبب يدعونا إلى إقلاق الوضع الراهن في البحر المتوسط"[140].

أثارت "الأسطورة" نشاط الباب العالي بقدر لا يقل من ذلك الذي أبداه الرأي العام الإيطالي. صدرت تعليمات إلى السفراء العثمانيين في أوروبا للعثور على محتويات الاتفاقية. أخبروهم كذلك بتبليغ الحكومات المعنية بأن "إيطاليا تهدد التوازن في أوروبا الشرقية الأمر الذي يهم كافة الموقعين على معاهدة برلين، التي تتضمن صيانة الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية". بدأت اتصالات مباشرة مع الدبلوماسيين الإيطاليين في أسطمبول، إضافة إلى روما.

شرح وزير الخارجية الإيطالي موقفهم الرسمي في مذكرة إلى السفير الإيطالي في أسطمبول:

"في الأوضاع الراهنة، ليس في نيتنا القيام بأي عمل نحو طرابلس الغرب، وأن كل الإشاعات بشأن التحضيرات لتلك الخطوة لا أساس لها من الصحة.

وبصرف النظر عن المستقبل، ولا أستطيع أن أتعهد بالمستقبل في بلدي بطبيعة الحال، فإن الحكومة الملكية سوف تنظر بقلق عظيم كل حدث يرغمها على التخلي عن الاستمرار في سياسة احترام السيادة التركية وفي أية حال، يبدو لي أنه مهما حدث يمكن للمصالح التركية والإيطالية في طرابلس الغرب أن تجد طريقها إلى الفهم المتبادل بل والتكامل"[141].

استرسل الوزير قائلا: "لقد نطقت بهذه الجملة الأخيرة لغرض فتح حوار لتبادل الآراء حول الموضوع. وإذا لم تشعر الحكومة التركية بمعارضة مطلقة له".

استقبل السلطان عرضا أكثر وضوحا بصفة غير رسمية عبر ترجمان السفارة: "تتطلب المصالح الإيطالية الحيوية أن لا يتم ترك طرابلس تسقط تحت هيمنة قوى أخرى، ولا تستطيع تركيا أن تدافع بكفاءة عن طرابلس، بسبب موقعها الجغرافي، وهي تمثل مشكلة لا علاج لها من قبل الدولة، لأن تركيا لا تملك مصادر كافية لتقدير مواردها الطبيعية. يمكن من خلال الاتفاق المشترك المحافظة على الوحدة الإقليمية، وضمان تنميتها الاقتصادية أيضا"[142].

ربما كان السياسيون الإيطاليون جادون في التفكير في إمكانية عقد اتفاق حول طرابلس مع السلطان. توجد في محفوظات وزارة الخارجية الإيطالية ثلاث مسودات عن "مشروع اتفاق إيطالي تركي" تدرس إحدى المسودات منح حقوق متساوية إلى القنصل الإيطالي والحاكم العثماني، وإقامة قاعدة بحرية إيطالية لحفظ القانون والنظام. تدرس مسودة أخرى إدارة الولايات باسم السلطان[143].

كانت الخطوة الأولى التي اتبعها عبد الحميد الثاني لمقابلة التهديد هي البحث عن حليف. بدت فرص الدفاع عن ليبيا بقوات عثمانية دون دعم من قوة أوروبية متدنية جدا.

فكر في الدخول في حلف للدفاع الإقليمي مع فرنسا. عارض الفكرة رئيس الوزراء سعيد باشا. أشار الباشا إلى أن ذلك التحالف سوف يكون مخالفا للمعاهدات الدولية التي ضمنت وجود الدولة العثمانية. كما أن إيطاليا وفرنسا طرفان في هذه المعاهدات، وأن توقيع اتفاق مع واحدة ضد الأخرى لحماية أي أرض عثمانية سوف يكون متساويا مع قبول إلغاء هذه المعاهدات. مع ذلك عرف سعيد باشا على نحو جيد وتام أن مستقبل طرابلس وإمكانية المحافظة على عثمانيتها يقع في نطاق توازن القوة. بدأت مفاوضات في هذا الخط مع السفارة الفرنسية، لكنها لم تقدم أي نتيجة[144].

بادر مجلس الوزراء بتقوية الدفاعات المحلية في طرابلس. أجروا مراجعة تدابيرهم الميدانية. وتم اتخاذ قرارات بإرسال تعزيزات وإصلاح وتجديد الأسلحة، ومنح تدريب عسكري للأهالي. تم تشديد قواعد اقتناء الأرض للتحكم في أي تسلل اقتصادي من جانب إيطاليا[145].

كثفت الصحافة الإيطالية من هذه اللحظة حملتها ضد الباب العالي وبدأت في تسجيل كافة التطورات في الولاية. هذا التسلل "الاقتصادي السلمي" من جانب إيطاليا حسب وصف جي بيفيوني G Bivione أحد أبرز الداعمين المتحمسين للحملة على ليبيا في 1911، توجه إلى توحيد الولاية "بهدوء وبالتدريج"، وفتحها "دون إطلاق طلقة واحدة"[146].وقد أجاب بالفعل وزير الخارجية تيتوني حين تم سؤاله في مجلس الشيوخ عن ما إذا كانت إيطاليا تستعد لإنزال جنودها في طرابلس:

"لقد قبلت كل الحكومات المعنية أولوية الحقوق الإيطالية فوق أي دولة أخرى في طرابلس في رأيي يجب أن لا تغزو إيطاليا ما دامت ظروفها لا تجبرها على فعل ذلك يجب أن تتم المحافظة على سلامة الدولة العثمانية لا تستطيع إيطاليا لأسباب استراتيجية أن تتسامح مع فرض أي سيادة أوروبية في طرابلس تعلن إيطاليا أنها سوف تحتل هذه الولاية في حالة تفكك الدولة العثمانية، لكننا نفضل المحافظة على الوضع الراهن حتى ذلك الوقت. وبما أنه سوف يكون من الضروري الاستعداد لذلك الحدث، لا تستطيع إيطاليا أن تتسامح مع تدمير الحضارة المدنية هناك. تبعا لذلك يتعين على إيطاليا أن تتابع تسلسلها السلمي، وأن تستغل علاقاتها التامة مع السلطان لضمان التفوق الاقتصادي في

بلد تعتبره ملك لها" (مايو 1905).

فيما يخص مسألة التسلسل الاقتصادي، كان السلطان في الإطار الذهني نفسه: "عدم ثقة في الجميع". أما في حالة إيطاليا، فإن هدم الثقة هذه سوف تتحول إلى قلق. يشرح ذلك السفير الإيطالي في أسطمبول أمبريالي بقوله:

"السلطان من حيث المبدأ معارض (لمنح) أي نوع من الامتيازات للأجانب لاستغلال المعادن (...) وهو يحتفظ بالريبة نفسها بالنسبة إلى طرابلس وبرقة وعدم الثقة نفسها في مواجهة فرنسا وانجلترا. وهي تتحول إلى عداء متأصل حين يتعلق الأمر بإيطاليا..."(147).

في تحديد أكثر، أكد في 1906 أن التسلسل الاقتصادي يمكن أن يقود العلاقات إلى صدام مفتوح(148). لم يجد هذا التحذير ردود فعل من روما. سارت الدبلوماسية الإيطالية في توافق مع طلبات الدوائر المالية والصحافة القومية، دفعت الباب العالي إلى الحد الأقصى للحصول على تصريح لإقامة مؤسسات إيطالية في طرابلس وبرقة. بينما جرى تقديم طلبات مستمرة لبدء تشغيل خدمات شحن وبريد، وفتح مدارس ومصارف، فإنهم واصلوا الإشارة إلى احترام إيطاليا لوحدة الأراضي العثمانية. لكن حين اعتقدوا أن ذلك مفيد لهم، فإنهم لم يحجموا عن تهديد الباب العالي باستخدام القوة البحرية. كما في حالة الخدمات البريدية.

شيء واحد كان واضحا: ما كانوا مستعدين لأخذ القضية إلى منابر متعددة الأطراف، فضلت إيطاليا حل النزاعات على مستوى ثنائي. قد يكون هذا التكتيك الإيطالي السبب وراء احتفاظ السلطان بنوع ما من التحفظات نحو السياسة الإيطالية.

وكثيرا ما حاول بدوره أن يستخدم إيطاليا وسيطا لصرف آراء الباب العالي أمام الوفاق الأوروبي. وتعتبر بعثة سليم ملحم باشا في 1907، وهو كاثوليكي في خدمة السلطان، مثالا جيدا في هذا الاتجاه. لقد تم إرساله في بعثة إلى روما بطلب توسط إيطاليا في موضوع الإصلاحات في إقليم ماسيدونيا بين أسطمبول والقوى الأوروبية. شكر السلطان في رسالته الأولى ملك إيطاليا للسياسة الثابتة التي اتبعتها الحكومة الإيطالية للمحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية. رد وزير الخارجية الإيطالي بأن

هذه السياسة سوف لن تتغير مطلقا، وأنه ينبغي على السلطان أن يتخلى عن أي فكرة بأن إيطاليا تملك أهدافا إجرامية فوق طرابلس[149].

مع ذلك توضح الرسائل بين رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية وحاكم طرابلس أن الجانب العثماني كان على علم تام بالمخططات الإيطالية. نجد إحدى الأمثلة لذلك في مراسلة حول افتتاح أول فروع مصرف بانك دي روما في الأراضي العثمانية – في طرابلس وبنغازي، في تفضيل على أسطمبول. نصح رئيس الوزراء في 21 سبتمبر 1905 كلا من وزير الخارجية والحاكم بأن يبحثا عن طريقة يمكن بها إعاقة افتتاح الفروع ودون إثارة مشاكل ومع عدم تجاوز القواعد. كان يعمل بالتأكيد بموافقة السكان لكن لم يمض وقت طويل حتى يصل تصريح فتح الفروع إلى يد الحاكم (22 أبريل 1907). كان الهدف الأول من هذا الامتياز هو كسب مساندة إيطاليا في مفاوضات التعرفة الجمركية مع القوى الأوربية. وعلى نحو ما جرى التسامح مع خدمة الشركة البحرية الإيطالية إلى موانئ طرابلس الغرب. كما يجب أن نضيف أن المسؤولين العثمانيين عرفوا عن العلاقة بين مصرف بانك دي روما وشقيق وزير الخارجية تيتوني[150].

بحلول 1908 كان من الممكن أن نصف العلاقات بين إيطاليا والإمبراطورية العثمانية بأنها معقدة للغاية. توضح ملاحظة أدلى بها مؤرخ معاصر مستوى التعقيد الذي بلغته العلاقات:

"عارض الماركيز أمبريالي، سفير إيطاليا إلى الباب العالي خلال الفترة السابقة مباشرة لثورة تركيا الفتاة في يوليو 1908، مشروعات الإصلاح التي اقترحتها القوى الأوروبية، وكان وزير الخارجية تيتوني منزعجا من "الإزعاج والمضايقة المستمرة من جانب السفراء للسلطان".

كانت إيطاليا تشعر بالراحة من الإصلاحات وبوصفها قوة ثانوية، كانت تتابع خطا محافظا. وكان الانقلاب في الوضع الراهن غير مناسب من حيث الوقت، وسابق لأوانه. وهي لم تكن مستعدة بعد للاستفادة من فرصة سقوط الإمبراطورية العثمانية، وعلى أي شيء مثل القواعد المتساوية مع القوة الدائنة الأخرى"[151].

حسين يوسف الدويشي

V. الحرب مع إيطاليا

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

من الدعوة
إلى الإقليمية إلى معاداة الاستعمار

كان للتنظيمات أثر ملحوظ على المثقفين في طرابلس، كما أن جهود العثمانيين الجدد (أطلق عليهم الأوروبيون وصف الشبان العثمانيين) الذين أنشأوا النظام الدستوري والاتصالات الليبية مع التحديثيين المصريين احتاجت إلى أجيال، لكن تم إيجاد خطوات نحو طريقة التفكير الحديث. جاءت المساهمة الهامة على وجه الخصوص من الليبيين الشباب الذين أكملوا تعليمهم في مدرسة العشائر التي أنشأها السلطان عبد الحميد في أسطمبول. تم قبول أبناء زعماء القبائل من كافة أنحاء الإمبراطورية في المدرسة وتم منحهم تعليم حديث. عمل الخريجون بعد عودتهم إلى أوطانهم، عنصرا محيدا ضد الميول الإقليمية والمحافظة. يشير المؤرخ الليبي د.عبد الكريم أبو شويرب إلى وجود عشرة أطباء من أصل ليبي تخرجوا من المدرسة الطبية العثمانية وعادوا إلى طرابلس للعمل في وطنهم. إضافة إلى ذلك لا يمكننا أن نتجاهل أثر وعي العثمانيين الجدد وإصرارهم على دمج الشعب في عملية التغيير. نتيجة لذلك حلت محل نزعة الاستقلال الذاتي المرتبطة بالإقليمية بحث عن موقف موحد يقوم على أساس التفكير الحديث.

تعتبر حكاية سراج الدين المعروفة مثالا نموذجيا للغاية لهذه المقاربة الحديثة[152]. فبعد أن عاش في الحجاز والجزائر وتونس ومصر، استقر في طرابلس وعمل في جريدة الولاية (طرابلس الغرب). نتيجة لانزعاجه الشديد من الاحتلال الأخير لتونس ومصر وإدراكا منه للخطر المباشر على ليبيا، حاول أن يشرك أعيان طرابلس في حماية مستقبل المنطقة. أنشأ جمعية خيرية تحت رعاية الحاكم أحمد راسم باشا. كان من أبرز أعضائها أحمد حسين النائب (عمدة طرابلس)، والشيخ حمزة المدني (الذي كان لوالده حظوة لدى السلطان عبد الحميد). لكنها تركزت فقط على شبان النخبة في المدينة وبعض الضباط الشبان الذين انضموا بصفة أعضاء. نص برنامج

الجمعية الذي اشتمل على 20 مادة مباشرة إدخال إصلاحات، بخاصة في مجال التعليم، كتدبير ضد التهديد الأوروبي. اقترحت إنشاء مدارس طبية وعسكرية وهندسية في طرابلس، ونصحت أعضاءها بأن يقرأوا صحف أسطمبول بانتظام من أجل متابعة الأحداث العالمية بالتفصيل. جرت مناقشة القضايا السياسية في اجتماعاتها. لم تظهر الجمعية أي علامة معارضة للنظام العثماني، لكن لابد أن قبول عضوية ضباط شبان ضايق السلطان. وباعتبارها جمعية ثورية سرية، تم إغلاق مكاتبها من جانب الشرطة وسجن قيادتها (31 مارس 1883). أشار سراج الدين في دفاعه إلى جهل الشعب والركود الاقتصادي وضياع الموارد المائية وتهديدات الاحتلال الفرنسي. قابل سراج الدين في السجن محمد أبوربعيه Bourbiah الذي قاد معارضة أعيان طرابلس الغرب ضد الحاكم. وانضم إليهم عبد الجليل الصيد أيضا. ولغرض معارضة الحاكم وتحريض الشعب على الثورة، ادعى سراج الدين بأنه المهدي المنتظر، وبعث برسائل إلى الأعيان في كل المدن والقرى يطلب التأييد. أبلغ بعض المتسلمين لرسائله الحاكم حولها، تم الحكم على سراج الدين بالإعدام وجرى إرساله إلى أسطمبول.

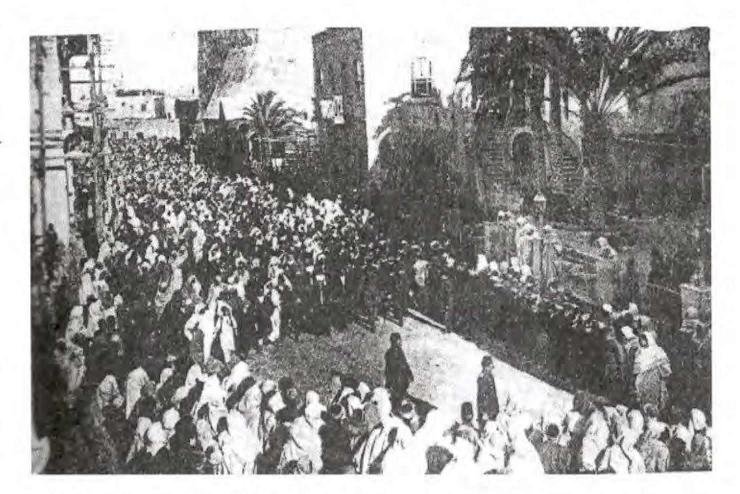
يمثل وصول أعضاء حركة تركيا الفتاة المنفيين في طرابلس في سبتمبر 1897 نقطة تحول في تاريخ ليبيا. كان من بينهم أطباء وضباط وطلبة مدارس عسكرية وطبية وهندسية في أسطمبول وكذلك بعض المدنيين.

وحين شعر نظام عبد الحميد بالتهديد المرتفع من نشاطهم حكم عليهم بالإقامة الجبرية في فزان، التي أسماها المراقب الأوروبي إم إن سلوشي "سيبيريا المشمسة". لكن حاكم طرابلس تدخل وهم في طريقهم إلى فزان وحول مكان نفيهم إلى طرابلس. تألفت مجموعة المبعدين الأولى من 78 فردا. تزايد العدد فيما بعد. ثم خلال السنوات القليلة الأولى فرض مراقبة صارمة لمنع المنفيين من الهروب إلى أوروبا أو الدول المجاورة. ثم السماح لهم بالإقامة في المدينة بعد أخذ القسم بأن لا يغادروا البلد. خصصت الحكومة العثمانية واجبات إدارية أو تعليمية أو طبية لجميعهم تقريبا.

أخلف عدد منهم وعده وغادر البلد لدول أخرى، لكن معظمهم فضلوا الاستقرار في المدينة، تزوجوا واندمجوا في المجتمع. كتب أحدهم في مذكراته، التي اقتبسها كانديمير Kandemir[153]:

"صارت طرابلس الغرب مدينة المنفيين وبما أن المنفيين كانوا مقتنعين بأنهم سوف يمكثون هناك لفترة طويلة جدا، جلب بعضهم أسرهم من الأناضول لمشاركتهم حياتهم اليومية. بل توجد أحياء سكنية عاش فيها المبعدون (...) على طريقين رئيسيين في طرابلس، كانت منازل ميزران وريكاردو مشغولة في الغالب بالمنفيين. شاركوا بنشاط في الحياة الثقافية للمدينة. فعلى سبيل المثال جمعوا الأموال وافتتحوا مكتبة عند مركز المدينة. أنشاوا كذلك مكتب العرفان لتعليم الصغار. كان كل المدرسين من المبعدين. وفروا كل الأدوات والمواد الضرورية غير الموجودة في مدارس أخرى. استقر بعض المنفيين في الخمس وبنغازي ودرنة وعملوا موظفين في الدولة".

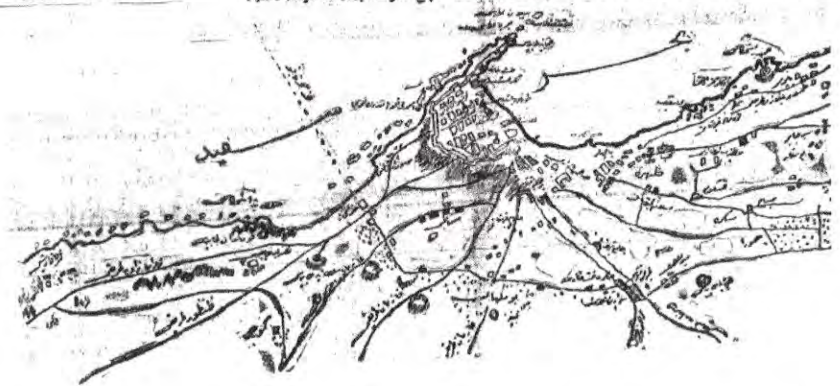
لم يتوقف النشاط السياسي لهؤلاء المقيمين من أعضاء تركيا الفتاة. أنشأوا في طرابلس تحت زعامة دكتور محمد رشيد (شاهينقياري) المكتب الفرعي السري السابع لجمعية "الاتحاد والترقي". كسبوا في وقت قصير تعاطف السكان المحليين من خلال اقترابهم الكبير من المجتمع والمناشط التي زاولوها من أجل النفع العام. إضافة إلى كونهم معارضين منفيين، أتيحت لهم فرصة أن يكونوا أقرب إلى الشعب مما كانت الإدارة. سرعان ما ساد جو من التضامن مع تركيا الفتاة بين الشعب، نتيجة لذلك تحققت بسهولة مشاركة السكان المحليين في الحملة المعادية للاستعمار والحرب الإيطالية. بعث سامي الحاكم الحالي لفزان الذي قضى فترة الحكم عليه بالنفي هناك، برسالة إلى صديقه تيمو Temo بتاريخ 30 مايو 1910 يصف فيها هذا التحول في مشاعر المواطنين نحو التضامن مع تركيا الفتاة[154]:



28 – مظاهرات وطنية في طرابلس أمام مكتب الوالي (1911) .



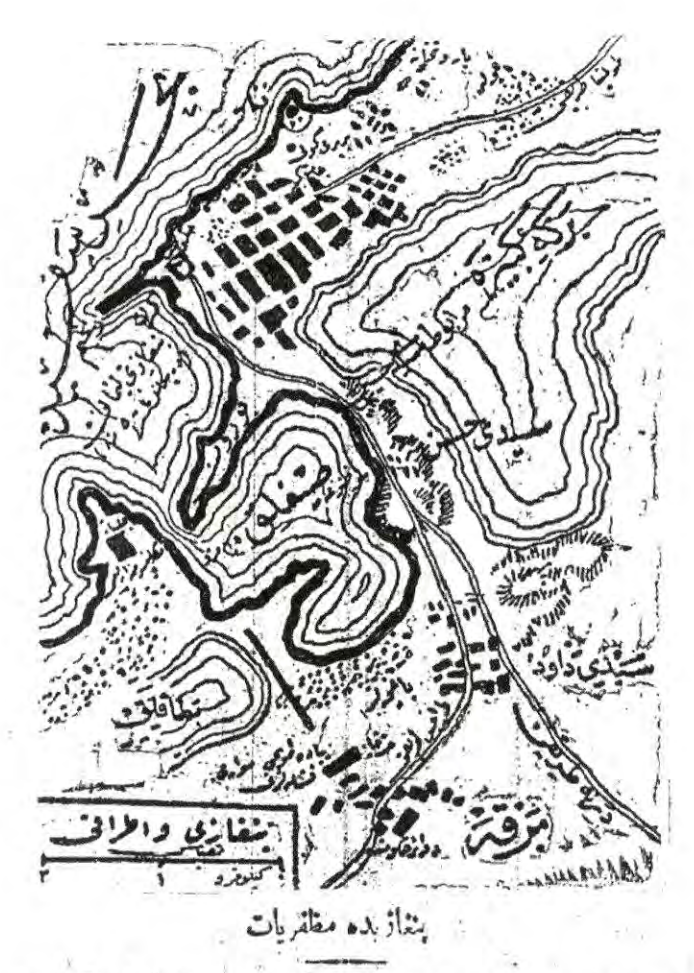
29 – مدافع عثمانية في السراي الحمراء، لم يكن مداها كافيا ليصل البحرية الايطالية .



30 – القوات العثمانية والمجاهدون تحيط بطرابلس طبقا لخطة نشرتها صحيفة اسطنبول Tanin (12 نوفمبر 1911).



31 – متطوعون، في الأساس، ضباط أتراك متنكرون كسكان محليين، التحقوا بالجبهة الحربية عابرين الصحراء، وعلى وجه الخصوص، من مصر .



بنغازیده مظفریات

بر قاچ وقتدن بری بنغازیده ایتالیانلرك حال وموقعی پك زیاده مشكلات كسب ایتمشدر. صوك كونلرده وارده اولان معلوماته نظراً دشمن عساكرینك بنغازیده ایلری دوغرو حركات حربیه یه كیریشه‌رك شهر جوارینی اله كچیرمك ایچون اوغراشمقده اولدیغی آكلاشیلیوردی. اولكی كونكی نسخه‌مزده مندرج معلومات رسمیه ایسه، استفانی آژانسنك احواله بر فوق العاده‌لك اولمدیغنی ادعا ایتمسنه رغماً، ایتالیا كشف قوللرینك مهم مغلوبیتلره اوغرادقلرینی كوسترمكده ایدی.

32 – انتصار في بنغازي (من صحيفة الطنين 16 ديسمبر 1911).



بنغازى مبعوثى منصور پاشانك افادات وطنپرورانه‌سنى دیكلمك اوزره اجتماع ايدن اولاد عرب
Tribu arabe ecoutant un discour de Mansour Pacha, deputé de Benghazi



بنغازى مبعوثى منصور پاشانك مجاهدين اسلاميه خطابى
[ايللوستراسيون مخابر مخصوصى فوطوغرافيندن]

33 – عمر منصور وكيل باشا بنغازي يخاطب المجاهدين الليبيين في جبهة القتال.



34 – أنور بك ومصطفى كمال في لقطة مع أسلحة استولى عليها من الايطاليين . خلفهم يظهر النقيب رشاد بك ممسكا برشاش ايطالي .



35 – عملة ورقية قيمتها " مجيدي" واحد ، تحمل ختم أنور بك قائد جبهة بنغازي – درنة ، وكانت تتداول في المناطق التي يسيطر عليها العثمانيون أثناء الحرب .



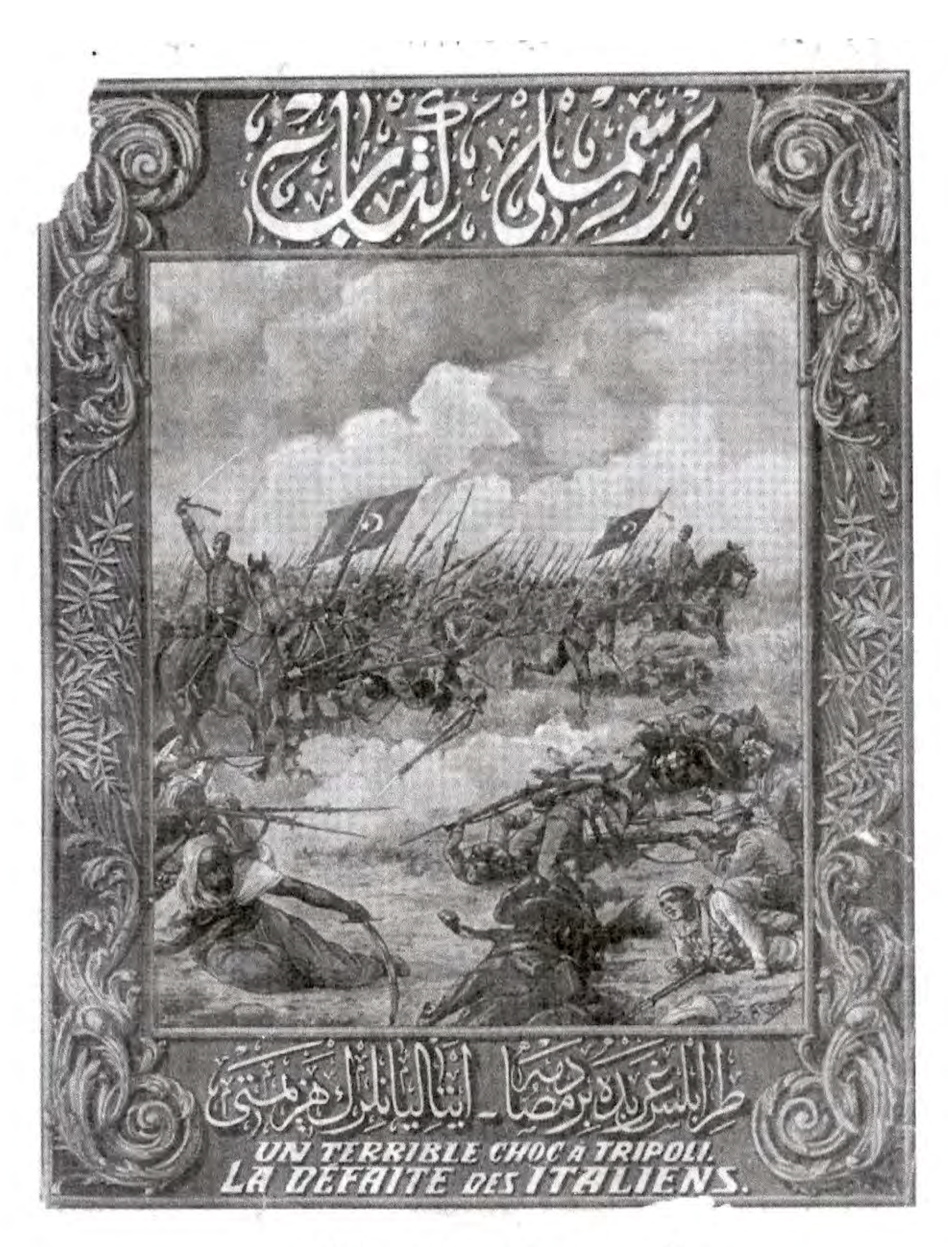
طرابلس غرب صحنهٔ حربندن بر لوحهٔ غرا : انور بك ياشـمه اولديغى حالده مجاهدين اردوسنك رسم گچيدى

36 – استعراض للمجاهدين الليبيين، أمام أنور بك في درنة.

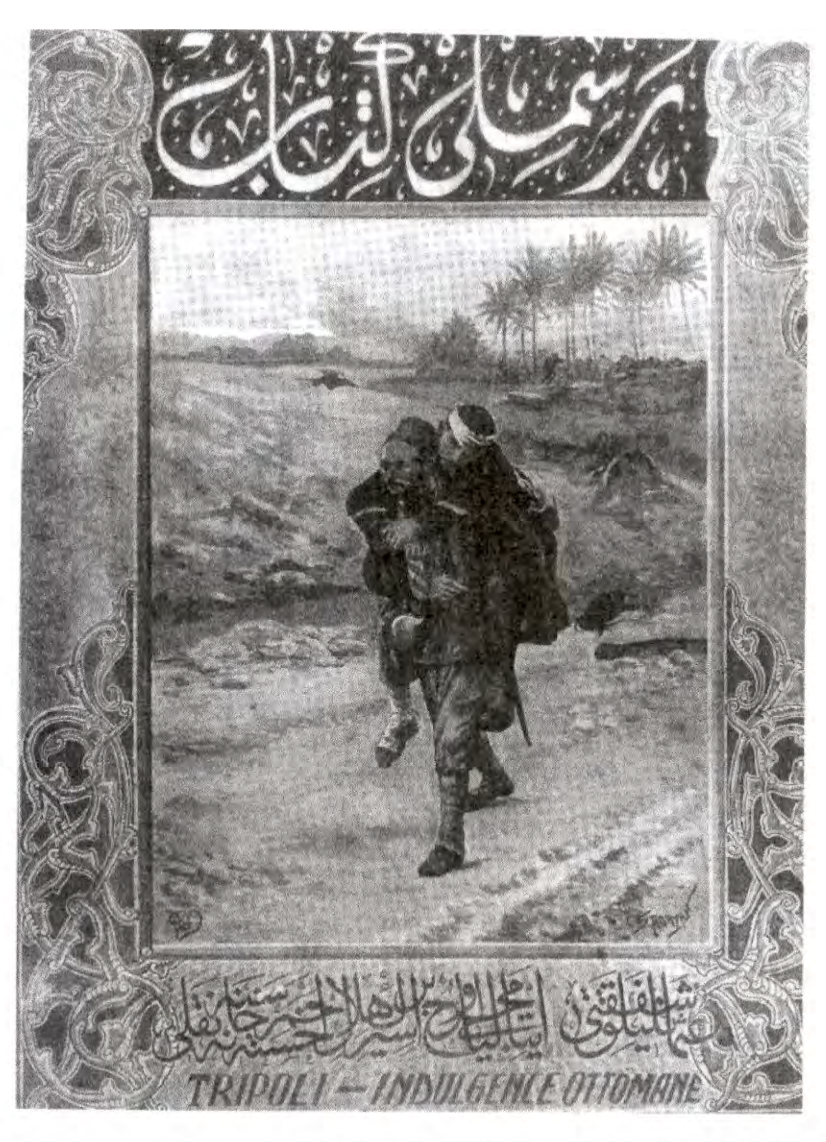


37 – انتصار في لبدة (**12** يونيه **1912**) تحت قيادة أنور بك، قدمت للقراء الأتراك من خلال

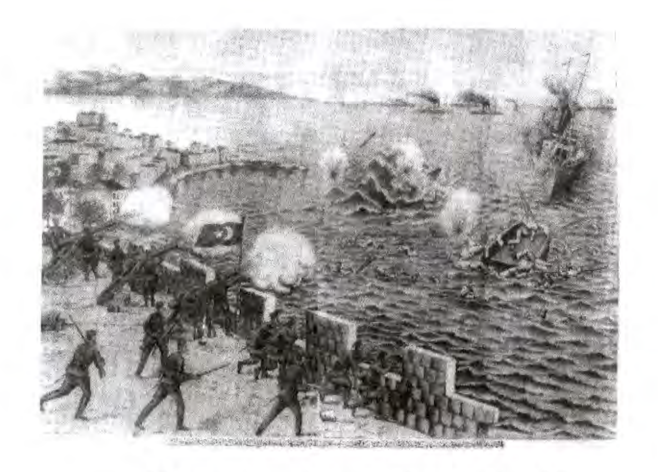
مراجعة " Resimli Kitab "



38 – هزيمة ايطالية في طرابلس 1911 .



39 – التراحم العثماني أثناء الحرب : جندي تركي يحمل عدوا مجروحا إلى المستشفى . لوحة زيتية لـ س . اجايان في الجبهة .



40 – لوحة زيتية مشهورة تصور دفاع طرابلس.

Appel à l'opinion publique européenne

Notre grande révolution turque de juillet 1908 avait été faite dans le but de régénérer l'empire ottoman et de donner un peu de bien-être à un peuple opprimé par un régime on ne peut plus tyrannique. Mais, à peine au pouvoir, notre gouvernement constitutionnel reçut deux rudes coups, qui annulèrent le traité de Berlin. On se consola de ces malheurs en pensant qu'on avait pu éviter ainsi l'effusion du sang et que, désormais, on pourrait travailler sans obstacle à la régénération de la société orientale.

Voilà trois années que nous tâchons, de toutes nos forces, avec une ardeur que rien ne peut rebuter, à relever la condition des peuples de notre empire et c'est juste à ce moment que l'un des pays qui se prétend entré dans la voie du progrès fonde sur nous, tel un bandit des temps féodaux, et cherche à nous voler une de nos plus importantes provinces. Où sont ces beaux principes, dont se glorifie le XXme siècle ? Où est cette ère de paix, de concorde et de fraternité entre les nations, qui devait régner désormais sur cette Europe, où toutes les intelligences, toutes les volontés, toutes les énergies ne devaient tendre qu'à rapprocher les hommes et à les faire travailler tranquillement, pour le plus grand bien de l'humanité ?

Donc, tout cela n'était qu'un leurre, qu'un mensonge destiné à berner les naïfs.

La Turquie sauvage apprend ainsi de l'Italie civilisée qu'en ce monde la seule règle de conduite, c'est l'intérêt, le seul droit, celui du plus fort ; le seul idéal, la spoliation des faibles.

Ainsi, une nation qui ne demande qu'à vivre et à prospérer en paix, à jouir, comme les autres, des bienfaits que la nature accorde à tous, sera brutalement arrêtée dans sa marche vers un avenir meilleur par des gens dont aucun scrupule ne peut réprimer l'insatiable ambition. Un million d'hommes, attachés de tout leur cœur à leur patrie, ne seront considérés que comme un simple troupeau qui s'effraie au bruit de quelques boulets.

Une poignée de braves, isolés sur la terre africaine, sans autre ressource que leur courage, sans autre aide que leur patriotisme, entourés d'un cercle de fer et de feu en avant, et d'un immense désert en arrière, luttant désespérément contre toutes les forces d'une grande puissance, n'éveillera-t-elle aucune sympathie ? aucune voix ne s'élèvera-t-elle pour crier honte à ces bourreaux des temps modernes, qui, au mépris de toute justice, attaquent un peuple pacifique ?

L'Italie s'est trompée d'heure, si elle a cru que le moment de nous ensevelir était venu.

La Turquie n'est pas morte et ne veut nullement mourir. Elle prouvera à l'univers sa vitalité et son énergie en luttant de toutes ses forces contre son ennemi. On pourra brûler quelques-uns de nos ports, couler plusieurs de nos navires ; mais on ne pourra jamais nous faire courber le front, ce front, que nous redresserons toujours fier et indompté au-dessus de toutes les ruines fumantes qu'accumulera, à n'en point douter, cette guerre inique, qui sera d'autant plus implacable qu'elle sera faite contre toute une nation indignée de tant de bassesses et de trahisons. Et, lorsque le monde contemplera les villes embrasées, les monceaux de décombres et les milliers de morts, il comprendra qu'un peuple calme et pacifique en temps de paix, peut devenir terrible lorsqu'on le pousse à bout et qu'on attente à sa vie. Il reconnaîtra que ce coup redoutable porté à la civilisation vient d'une nation qui, présomptueusement, prétend agir en son nom, et ne pourra plus accuser les Turcs d'être les seuls barbares de l'Europe.

Les étudiants turcs à Lausanne
(Suisse)

Prière d'insérer.



41- نداء للرأي العام الأوربي من خلال الطلاب الأتراك بلوزان، دعوة إلى مؤتمر يهتم بالحرب في طرابلس، في ألمانيا 11 مارس.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمة الاسلام والصلاة والسلام على خير الانام أما بعد فنحييكم بتحية أهل الاسلام ونسئل الله لنا ولكم الهداية وحسن الختام ونرفع اليكم بهذا ما يأتي. تعلمون أن الدولة العثمانية صاحبة الخلافة العظمى وحامية الحرمين الشريفين قد بغت عليها حكومة ايطاليا الظالمة وناوئتها العدوان والحرب في ولاية طرابلس افريقيا المتاخمة لمصر. وحيث أن الامة الاسلامية أمة واحدة بدليل قوله تعالى « ان هذه أمتكم أمة واحدة » وحيث أن المسلمين اخوة يجب عليهم معانة بعضهم بعضا بدليل قوله تعالى « إنما المؤمنون اخوة » وقوله عليه الصلاة والسلام « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا »

وحيث أن الله جل وعلا قد أمرنا في كتابه الكريم أن نرد كيد للمعتدين علينا بدليل قوله تعالى « من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » فيجب حتما على كل مسلم ومسلمة يؤمن بالله واليوم الاخر وملائكته وكتبه ورسله أن يدفع هذا العدا الذي نزل باخوتنا في الدين ببذل نفسه وماله بدليل قوله تعالى « وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وانفسكم » وأي سبيل لله أقوم وأفضل من المجاهدة لدفع عدا حكومة ايطاليا الباغية الطاغية على اخواننا المسلمين

لهذا ندعوكم اولا أن أعينوا دولة خلافتكم في حربها ببذل المال والنفس كل على قدر طاقته واستطاعته لان في ذلك إعانة لاخوانكم المجاهدين بطرابلس وان تقطعوا كل معاملة تجارية ومعاشية مع الطليان النازلين والمقيمين ببلادكم أي تقاطعوهم مقاطعة تامة

هذه دعوتنا اليكم كتبناها بدم قلوبنا نرجو منكم اذاعتها ونشرها بين اخواننا المسلمين بطرفكم كما اننا نرجو توزيع النسخ المرسولة مع هذه على بعض الاخوان لقرائتها بالمساجد لو نشرها بالطرق التي تستحسنونها. ونحيطكم علما أن هذه الدعوة قد بعثت ايضا الى أطراف العالم الاسلامي. واننا نتضرع الى المولى عز وعلا أن يلهمكم الصواب وأن يثيبكم على آداء هذا الفرض الديني ثوابا عظيما

اخوانكم في الدين
المسلمون المقيمون
بالمانيا

42 – دعوة للجهاد في الحرب الليبية موجهة من المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا.



43 – النقيب سليمان عسكري متنكرا لأحد العلماء للوصول إلى ليبيا عن طريق عبور الصحراء.



44 –عزيز علي المصري الذي أحل محل أنور كقائد لجبهة بنغازي، لكن تنازع مع أ. الشريف السنوسي



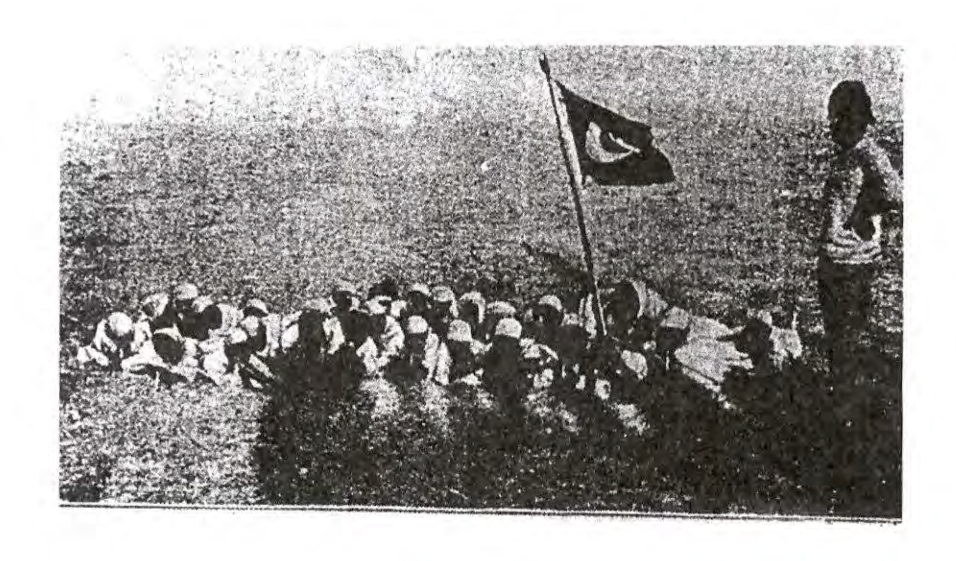
45 - مصطفى كمال (اتاتورك) في زي مجاهد ليبي، بدعوة على شرف أ. الشريف السنوسي في عام 1920 . لقد كان من أوائل ضباط الأتراك الشبان الذين وبقرارهم الخاص التحقوا بالقوات العثمانية التي كانت موجودة في ليبيا وعمل على إعادة تنظيم المجاهدين المحليين .



46 - مصطفى كمال في جبهة درنة 1911 .

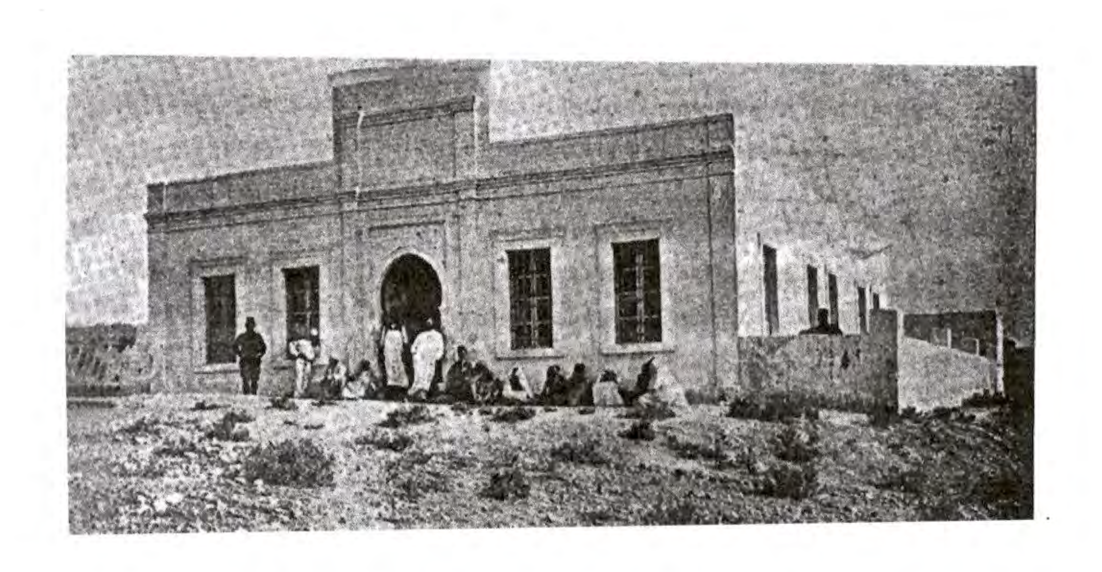


47 – الطيار الإيطالي الأول ريكاردو مويزو Ricardo Moizo الذي أسر مع طائرته من قبل السكان المحليين وسلم للقوات التركية في العزيزية. وحيث أنه لم يكن يحمل أسلحة ولكن معدات تصوير فقد عومل بسخاء من قبل آسريه.

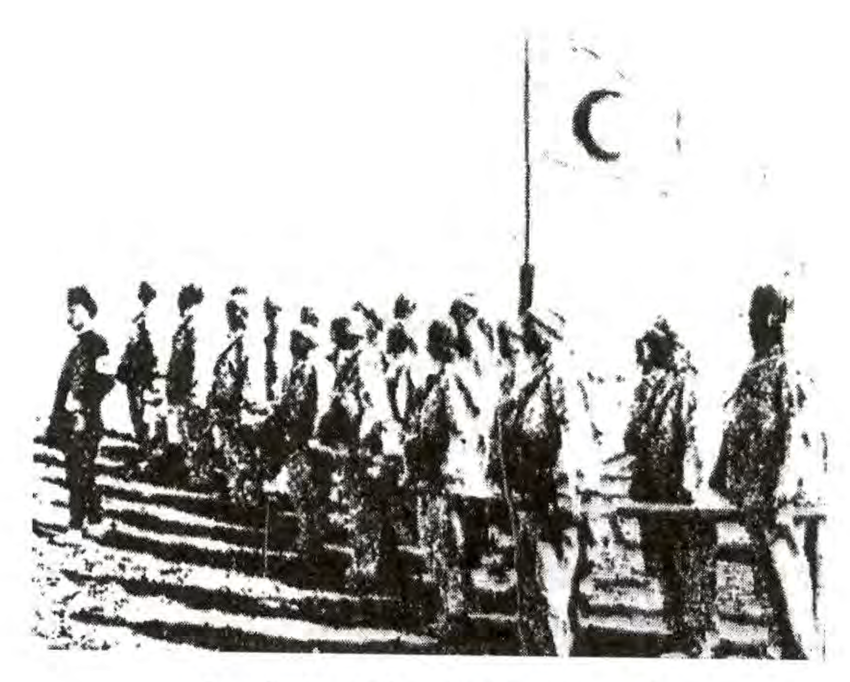




48 – أطفال مدرسة المجاهدين يتدربون على بنادقهم ويدربون كجنود رسميين أثناء حرب 1911 – 1912 .



49 – مدرسة في غريان حولت إلى مستشفى من قبل الهلال .



50 – فريق الهلال الأحمر العثماني في العزيزية.

"إنني أؤمن بالفعل بصدق الحكومة، لكن لا نعرف حاجات بلدنا. ليس هذا بالمخجل.. لأننا لا نعرف بلدنا. إننا لا نزال نرغب في إدارة فزان وكأنها قاليبولي (في الأناضول). بينما يوجد هناك مئات الموظفين في الحكومة المركزية، نملك هنا في فزان أربعة مراكز إدارية، كل واحد منها بحجم ولاية، فإننا لا نملك سوى 15 موظفا، وشمل هذا العدد حكام المراكز، إضافة إلى ذلك حين يحدث شيء ما في غدامس، فإن ذلك يتطلب 20 يوما لتبليغ مكتبي. من هنا أقوم بإطلاع طرابلس على الأمر ومن هناك يتم نقل المسألة إلى أسطمبول. ثم تأتي برقية تقول: تحروا الأمر سريعا جدا، أو أرسلوا أحد المسؤولين إلى هناك؟ أين هم الموظفين؟ وهذا مكتوب من قبل إلى الإدارة المحلية. تأتينا بعد ثلاثة أيام من ذلك برقية أخرى، تسأل كيف يسير التحقيق؟ تحتاج رسالتي إلى خمسة عشر يوما أخرى لتصل إلي غات... هكذا يا صديقي نحن لا نعرف بلدنا. إن جيراننا الفرنسيين يعملون بكل طاقتهم، لأنهم

مقتنعون من أن "الأتراك قد صحوا من غفوتهم... وقبل أن يبدأوا في تغيير الأشياء. يجب أن تعترضهم بأمر واقع..، نشكر المولى عز وجل بالصراخ والزعيق، وجدت ثلاثة حكام مراكز كما أردت. إنني اعمل كذلك بجد شديد لتعليمهم أداء وظائفهم من لا شيء. قمت مؤخرا بتفتيش القرى لخمسة عشر يوما. شيء واحد هو الذي جعلني أشعر بالسعادة: لم يعد بمقدور الجندرمة والإداريين وموظفيهم أن يقمعوا الشعب. أينما سألت، كانت الإجابة واحدة: نشكر الله، إننا نعرف كذلك أننا بشر، إننا لا ندفع أي شيء آخر سوى ضرائبنا، ولم نعد نملأ بطون الموظفين وبطون حيواناتهم".

على الرغم من أن جو التضامن الذي ساد لم يكن تاما، إلا أنه كان كافيا لإثارة المشاعر المعادية للإيطاليين بين الشباب الليبي والتركي معا. وكانت تسود الجمهور مشاعر حادة للغاية بسبب الإشاعات والتطورات الأخيرة. اشتكى الإيطاليون من أن كل طرابلس كانت معادية لهم. لم تكن هذه الملاحظة بلا أساس، لكنها صحيحة بالنسبة إلى ليبيا فقط، حيث لم تظهر في أجزاء أخرى في الإمبراطورية عاش فيها إيطاليون تابعوا مناشطهم التجارية منذ قرون مشاعر معادية لهم. عرف الشعب الطرابلسي، وليس النخبة فقط، أن ليبيا احتلت الأولوية في التطلعات الإيطالية وأن التهديد قريب منهم. وفي أجزاء الإمبراطورية الأخرى حيث أقام الإيطاليون وزاولوا أعمالهم هناك منذ قرون، مثل أسطمبول وسالونيكا وأزمير وبيروت، لم تظهر مثل تلك المشاعر ضد الإيطاليين.

وفقا لأحد المراقبين الإيطاليين :

"حدث رد فعل ضدنا بين الشعب الذي نظر إلينا في السابق بعين العطف، ذكر بيستالوزا القنصل العام في طرابلس أن أحد الأعيان الذي تحدث إليه ذكر أن الشعب متشرب بالحقد ضدنا.

- لكن لماذا؟

- ذلك لأن الحاكم رجب باشا نجح في كسب قلوب المواطنين وزرع الكراهية في أذهانهم للأوروبيين عموما والإيطاليين على وجه الخصوص. مع ذلك كانوا قبل خمس أو ست سنوات فقط مستعدين للتعاون حتى مع الشيطان من أجل التخلص من الأتراك"[155].

من ناحية ثانية، ربما لا يكون من الواقعي أن نسلم بأن رد الفعل العام الظاهر هذا يملك جذورا في الدعاية التي أطلقها خلال سنوات قليلة أحد الحكام كانت معرفة الإيطاليين بالتحولات التي طرأت بعد ثورة 1908 ناقصة. وهم في الواقع قد أساءوا تفسير تأثير الثورة على المجتمع الليبي باعتباره سلبي. فعلى سبيل المثال أشار أم أن سلوش M.N. Slousch، وهو مؤلف فرنسي زار المنطقة منذ 1906 ودرس وقائع ثورة 1908، إلى الخلاف بين تركيا الفتاة والشعب الليبي. أشار إلى الرأي الأوروبي المتواتر بأن "السكان المحليين، الذين تشكلت عقليتهم بالمشاعر الدينية، لا يشعرون سوى بالكراهية لأعضاء تركيا الفتاة الذين يفكرون ويتصرفون مثل الأوروبيين". كان هذا الموضوع متداولا على نحو واسع منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى أن مروجي الدعاية أنفسهم الذين كان هدفهم الرئيسي هو قطع الروابط التركية – العربية سقطوا ضحية الحدود التي "خلقوها". في الواقع، وحتى في عهد عبد الحميد، ثارت بعض الأقاليم ضد الإصلاحات المنفذة بتطويق وتقسيم المناطق والخدمة العسكرية الإجبارية والضرائب[156].

وهذه ردود أفعال شائعة في كافة المجتمعات التي تخضع لتحولات رئيسية. وفي الجانب الآخر تحمل تعليقات المراقبين الأوروبيين على هذه التفاعلات مبالغة فادحة.

ثمة معارضة بالفعل لتركيا الفتاة من بعض الشخصيات الانتهازية والرجعية مثل حسونة باشا القره مانلي، عمدة طرابلس، الذي تعاون بالكامل مع الإيطاليين فيما بعد. لكن هذه يجب أن لا تمنعنا من رؤية الدور الهام الذي لعبه المنفيون في تشكيل رأي عام إيجابي. إن إعلان الدستور في يوليو 1908 ترك مسؤولي وعملاء النظام القديم وقطاعات المجتمع المحفوظة في وضع غير مريح للغاية. انتقدوا تركيا الفتاة لسياساتها الإصلاحية على النحو الذي فرضه الاستثماريون. وفي الجانب الآخر أظهرت غالبية الشعب عبر الإمبراطورية ابتهاجها في مظاهرات عامة، وهو الحدث الذي لا نشاهده كثيرا في المجتمعات الشرقية. حدثت اعتداءات على المسؤولين والمخبرين في النظام القديم. بل أن بعضهم قد تم طردهم خارج مكاتبهم. أثارت هذه الأحداث في بعض الحالات هجوما مضادا من جانب المحافظين.

تغذت ردود الأفعال هذه ببغض للظلامية الدينية التي كانت بمثابة معلم قوي في الحداثة الغربية التي فرضتها تركيا الفتاة لم تقتصر هذه المشاعر على ليبيا.

الأحداث الرجعية البعيدة في طرابلس وبنغازي تم فهمها باعتبارها ثورة في سالونيكا، حيث المقر الرئيسي للجنة الاتحاد والترقي. وحين صار رجب باشا حاكم وقائد طرابلس وزيرا للحربية في الوزارة الأولى في العهد الدستوري، كان الوقت قد جاء لابتهاج المنفيين. فالباشا الذي كان نفسه على نحو ما مبعد من أسطمبول بسبب مشاعره المعتدلة نحو تركيا الفتاة، قد اقترب منهم بدرجة من التسامح، عاد هؤلاء المبعدون إلى أسطمبول مع الباشا في سفينة واحدة. خوفا من أنه بمجرد وصول هؤلاء المبعدون السابقون في أسطمبول فإنهم قد يسببون لهم أذى، شكل مسؤولو النظام القديم وأعيان وشيوخ طرابلس مجموعة مصالح. عند هذه النقطة تم إرسال الكولاغاسي Kolaghasi الشاب (رتبة بين النقيب والرائد) مصطفى كمال من جانب رئاسة "الاتحاد والترقي" في بعثة تقصي حقائق عن المعارضة في ليبيا[157].

قام بزيارة لطرابلس وبنغازي بين سبتمبر ومنتصف نوفمبر 1908. اجتمع مع كل مجموعات المصالح وضمن الولاء للنظام الجديد دون لجوء إلى القوة. تصف التقارير

الإيطالية والفرنسية والبريطانية الأحداث في طرابلس بأنها تصدع بين تركيا الفتاة والعرب. جاء الرد على هذا الادعاء من ليبي شاب أكمل دراسته في أسطمبول. في رسالته المفتوحة إلى جريدة طانين Tanin (26 أغسطس 1908)، أكد في نبرة خاصة: "إن الولاء القومي والإخلاص الديني والحماس الوطني لأهل طرابلس الغرب ليست محل شك". سوف يمثل صاحب هذه السطور فيما بعد، مختار كعبار، ليبيا في البرلمان العثماني. تدحض عدة تقارير في الصحف الطرابلسية كذلك الملاحظات الأجنبية على الانقسام بين تركيا الفتاة والعرب.

حدث بعد فترة وجيزة من ثورة 1908 ازدهار في عدد المطبوعات في ليبيا بدأت عدة جرائد يومية في الظهور حيث رأينا من قبل جريدة أو جريدتين تصدران بصورة متقطعة.

يشرح علي مصطفى المصراتي أهمية الصحافة الليبية في هذه الفترة(158):

"السنوات القليلة التي أعقبت إعلان الحريات المدنية بعد ثورة 1908 جلبت ثروة كبيرة لتاريخ الصحافة الليبية من حيث النشاط الأدبي، وحجم طباعة وتبادل المعلومات. صدرت سبع أو ثمان جرائد أسبوعيا، وهذا يعني جريدة واحدة في اليوم. هذه أثرت في الشعب بأفكار جذابة غير عادية وكان الموضوع المشترك في كافة الافتتاحيات هو الاستقلال والحرية والوطنية. تركزت هذه المواضيع حول الأفكار المركزية بشأن المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية والولاء لمنصب الخلافة".

اعتادت جريدة "الترقي" مثلا على المطالبة بالاستقلال الذاتي لليبيا في نطاق الإدارة العثمانية، وأكدت الحاجة إلى الإصلاح في العالم الإسلامي، وأهمية اللغة العربية ودورها في نطاق الفكر القومي.

حملت "العصر الجديد" شعار "مع الشعب ومن أجل الشعب" عنوانا فرعيا لها، ونشرت مقالات منتظمة تدعم المقاومة الوطنية للمصرف الإيطالي وتحذر الجمهور من خطر الإمبريالية الاقتصادية الاجنبية. كما دعت إلى ضرورة الدفاع عن الملكية البرلمانية، التي جلبت الدستور مع كافة الحريات المدنية الحاضرة، وكانت في

الواقع قضية نبيلة مثل الدفاع عن الدين.

دافعت "الكشاف" عن حقوق البلد في إطار المبادئ الدستورية، مؤكدة أن فكرة الاتحاد الإسلامي بوصفها المشعل السياسي للشرق والقوة الدافعة خلف التنوير القومي.

حاولت "المرصاد" حماية حقوق الأمة العربية والإسلامية، في الوقت الذي لفتت فيه الانتباه إلى الأهداف الإمبريالية الإنجليزية والفرنسية والإيطالية. كانت حريصة على وجه الخصوص على كشف الأهداف الإيطالية بشأن ليبيا وشمال أفريقيا. وبسبب حملتها المستمرة الموجهة ضدهم، اتهم الإيطاليون الجريدة باحتقار الجيش الإيطالي، وطالبت باعتذارات من الباب العالي قبل حرب 1911 مباشرة. إضافة إلى ذلك طلبت المستوطنة الإيطالية في طرابلس من القنصل أن يحتج على الاعتداءات الجارية. أخيرا رد وزير الخارجية العثماني رفعت باشا على السفير الإيطالي بقوله أنه مستاء من موقف الجريدة المسيء للجيش الإيطالي، لكنه أضاف أن القانون لا يسمح له بوقف نشر الجريدة.

كانت جريدة "الرقيب" الهزلية تنتقد بمرارة مصرف بانكو دي روما بأسلوب "شعري ومتهكم".

بما أن المصراتي تناول في الدرجة الأولى الصحف المطبوعة باللغة العربية، فإن النظرة السريعة إلى الصحافة التركية والإيطالية في ليبيا قد تبرهن على فائدتها. كان ثمة جرائد إيطالية متداولة بحرية في ليبيا، وكانت بعض المطبوعات في ليبيا مدعومة ماليا من قبل الحكومة في روما. كانت مطبوعة "أيكو دي تريبولي" ومطبوعة "لا ستيلا دوريانت" منهمكتين في جدال عنيف مع الصحافة الليبية. كانتا تضمان كتابا ذوي خبرة محلية مدعومين ماليا من جانب مصرف بانكو دي روما وفي اتصال وثيق مع المسؤولين الإيطاليين في ليبيا. كان أهم خصومهم أرجنتيني من أصل إيطالي هو كارلوس غوزمان يساري الميول، والذي أطلقوا عليه وصف كاره إيطاليا وعدو الدين والاشتراكي. شرع بعد وصوله في طرابلس في 1910 في نشر جريدة "البروقريسو Il

Progresso"[159]. صارت انتقاداته للحكومة الإيطالية حادة إلى درجة قادت إلى طرده من طرابلس في أغسطس 1910 بطلب من الحكومة الإيطالية. حين حاول أن يعود في مطلع 1911، حاول أفراد القنصلية الإيطالية أن "يعتقلونه". وهذا أثار مشاكل حادة مع المسؤولين العثمانيين، لكن تم طرد غوزمان من جديد في النهاية.

كانت الجريدة التركية "تعميم الحرية" مدافعا ثابتا عن الحريات كما يدل اسمها. أكدت في افتتاحيتها الأولى أن "العثمانيين يجب أن يتمتعوا فعليا بهذه البركة التي وفرها المجاهدون من أجل الحرية من جماعة الاتحاد والترقي. أن الوحدة تحت الهوية العثمانية هي هدفنا ونظل معارضين لأي تدخل أجنبي".

على الرغم من اتجاهها المؤيد للاتحاد والموقف التركي، إلا أن الجريدة لم تحجم من انتقاد الإدارة. فعلى سبيل المثال ومثل كل الجرائد العربية في ذلك العهد، انتقدت استخدام اللغة التركية فقط في المحاكم حيثما كان الشاكي والمدعى عليه عربيين.

نتيجة لثورة تركيا الفتاة، تشكل جمهور يدرك حقوقه، ومصمم على الدفاع عنها، ويظهر تصرفا معاديا تماما للإمبريالية الأوربية. بينما تجمع المثقفون والشعب في جبهة وطنية "مقدسة"، فقد حقق الدور الذي لعبه المتعاونون المدعومون بالأموال الإيطالية.

لم يقصر المراقبون الفرنسيون الذين من الواضح أنهم امتلكوا خبرة أكثر من الإيطاليين في التعامل مع مشاكل شمال أفريقيا والصحراء الكبرى، في إطلاق تحذيراتهم. وهذه التحذيرات دالة على الملاحظات التي قدمها المستشار الإيطالي بيستالوزا ونقتطف ما يلي من موضوعين في جريدة "رفيو دوموند موسلمان" نشرا في 1909، وهي الذراع الصحفي العالمي للإدارة الاستعمارية الفرنسية"

"لا توجد دعاية إسلامية جامعة ضد الإيطاليين. يبدو وجود عموم طرابلس أو عموم عثماني فقط"[160].

"على الرغم من أن الأهالي لا يحبون الأتراك، إلا أن جميعهم يبجلون السلطان

ويقفون في وجه أي تغلغل إيطالي"[161].

كانت إيطاليا في سباق مع فرنسا على شمال أفريقيا، وما كانت في مزاج يسمح لها لسماع النصيحة حول ليبيا، خاصة حين جاءت من الجانب الفرنسي. وسوف تنهي الخلافات بين إيطاليا وفرنسا إلى الواقع في عراك مفتوح.

فالقوة العثمانية لم تمثل أي أهمية في تفكير الإيطاليين، ويمكن حل المشاكل في ليبيا إذا لزمت فرنسا الصمت.

الحملة التي نظمها لاجئو تركيا الفتاة

انحصرت سياسة عبد الحميد في التصرف الحذر والمحافظة على الحياد. نتيجة لذلك، لم تظهر أي اهتمام في إحدى الكتلتين، التي تشكلت من أنجلترا – فرنسا- روسيا في جانب وألمانيا- إيطاليا- النمسا في الجانب الآخر. سوف يتجنب رؤساء الوزراء والدبلوماسيون الانتقاد العلني للقوى الأوروبية، وما كان مسموحا للجرائد العثمانية بالدخول في مجادلات، أيضا. في الجانب الآخر تمكن أعضاء تركيا الفتاة ممن لجأوا في أوروبا أو مصر من التعبير عن آرائهم بحرية. كذلك استطاعوا متابعة أخبار الحكومات الأوروبية، خاصة تلك المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية من صحافة باريس أو لندن مباشرة. وكانت مطبوعاتهم الخاصة في المنفى تعكس السياسات المعادية للاستعمار التي يؤمنون بها. تعتبر هذه المقالات هامة في فهم أفكار تركيا الفتاة التي سوف تعتلي السلطة فيما بعد في عام 1908. في 1889 بدأ أحمد رضا (1859 – 1930) زعيم تركيا الفتاة التي استقر في باريس في نشر مجلة "ميكفيري" Mechveret المعادية لعبد الحميد باللغتين التركية والفرنسية. وضع تركيزه على إعادة النظام الدستوري باعتباره رجل مبادئ، دافع بقوة عن آرائه ولم يقدم أي تنازل مطلقا. وعاد إلى أسطمبول حين جرى إعلان العهد الدستوري الثاني في يوليو 1908. تعاون مع ممثلي العرب والأرمن والألبان واليونان والمجتمعات الأخرى التي عاشت تحت الحكم العثماني، مما أكسبه شهرة إضافية. وفي مقال بعنوان: "في طرابلس الغرب"، بتاريخ 15 مايو 1899، رفع صوته ضد تقسيم شمال أفريقيا بين الأوروبيين:

"إن الاتفاق الأنجلوفرنسي في مسألة فشودة وتقسيم مناطق النفوذ يمثل انتهاكا فاضحا لحقوق تركيا. فالأراضي المتنازل عنها لفرنسا تعود ملكيتها إلى طرابلس الغرب".

كان هدف انتقاداته هو السلطان الذي في رأيه التزم السلبية في مواجهة ذلك الانتهاك للحقوق العثمانية. في مقالة له: يرى أن الزيارة التي قام بها ملك إيطاليا إلى القيصر الروسي كانت دعوة محتملة إلى ضم ألبانيا وطرابلس من جانب الأخيرة.

"إن السلطان، منذ 25 سنة، أسس سياسته على التنازلات ويخطط الملك، مستندا على سياسة التسليم هذه، لفصل طرابلس الغرب دون أن يواجه أي مقاومة[162].

يستحضر أحمد رضا فيما بعد:

"في أعقاب الاتفاق المبرم في 1901 بين إيطاليا وفرنسا، استسلمت الحكومة في روما لمخططات الحكومة الفرنسية حول مراكش يتطلب مثل ذلك التصرف الحسن تنازلا متبادلا. وذلك لا يكون إلا لحرية حركة إيطاليا في طرابلس"[163].

أكد في أحيان كثيرة أن الصدامات بين القوى حول مراكش يجب أن ننظر إليها باعتبارها خطوة نحو فصل ليبيا من الإمبراطورية العثمانية. وحين أبرمت فرنسا وبريطانيا وأسبانيا في 1904 اتفاقية للتقسيم السلمي لشمال أفريقيا، يحدد مخاوفه العميقة:

"يجب أن لا ننسى أن كلمة (سلام) في استعمالها الجاري تعني نوعا من (الهدوء) التي تؤهل أوروبا وأوروبا فقط إلى تسوية حقيقية للمسألة. إن أي تغول من جانب أجناس بيضاء من أوروبا المسيحية على أجناس تتبع ديانة أخرى لا يعتبر تحريضا على الحرب مطلقا. وحتى كلمة حرب لا يجري استخدامها حين يتعلق الأمر بسحق الأهالي في بلاد بعيدة حين تسعى إلى الدفاع المشروع عن أوطانهم واستقلالهم ضد الغزاة، اللصوص الحقيقيون القادمون من أوروبا. فإذا انتقدت هنا التحالفات المخزية للدول الأوروبية، فذلك لأنني أشعر بالواجب نحو مصير أهل طرابلس

الغرب"[164].

يشير إلى "جنون عظمة الحكام الصغار في الشرق الذين يتعاونون مع المستعمرين لمجرد الحصول على لقب سلطان للصحراء الكبرى أو نائب ملك السودان". وتعبير عن مخاوفه من وجود مثل أولئك المتعاونين في ليبيا أيضا:

"أما فيما يخص طرابلس، سوف لن يكون من الصعب أن نجد هناك كذلك بعض الزعماء المستعدين للتضحية بالمصلحة الحقيقية لبلدنا من أجل شهوتهم المخزية لبلوغ السلطة. سوف لن تتوقف إيطاليا مطلقا عن استغلال أولئك الأفراد، عن طريق المال أو الوعود، لإثارة المشاكل والميول المعادية للوطن. سوف ينتهي الأمر في نهاية المطاف بفرض السيادة الإيطالية على طرابلس. ولا تستطيع فرنسا وإنجلترا في الاستمرار في رفض حق إيطاليا في الإشراف على الهدوء في ذلك البلد وتعزيز نفوذها هناك. إننا نسأل أنفسنا عند هذه اللحظة، عما يجب أن تفعله الحكومة العثمانية إذا استولت إيطاليا على طرابلس. وبما أنها لا تستطيع أن تعلن الحرب على ثلاث قوى في وقت واحد، فإن واجبها سوف يكون رفع القضية إلى محكمة لاهاي والاحتجاج ضد انتهاك استقلال ووحدة أراضيها. سوف لن أندهش لو أن بعض بل سوف أكون أكثر اندهاشا لو أن المحكمةالتي تتكون بصفة رئيسية من أطراف محايدة وغير ذات مصلحة، أدانت تركيا. لكن ما هي الأهمية التي تملكها هذه! إن هذا اللجوء إلى التحكيم سوف يؤدي على الأقل إلى البرهنة عن انحيازية إن لم نقل عبثية، مؤسسة تدعي كونها تحفة الدبلوماسية الأوروبية. ليس هدف السخرية من مبادئ التحكيم. لا شيء بالقطع أثمن وأكثر مرغوبية من الاتفاق بين الأمم. لكن من الضروري قيام الاتفاق على احترام حقيقي لحقوق وكرامة كافة الشعوب التي تمثل الجماعية البشرية".

بعد عدة سنوات من ذلك، ثارت المشكلة الليبية على النحو الذي استشرفه أحمد رضا. اتفقت فرنسا وألمانيا حول مشكلة مراكش، وبقيت كل المؤسسات الدولية عاجزة أمام الأمر الواقع الإيطالي. في مقال بتاريخ 1 يونيو 1905 تحت عنوان

"إيطاليا تبحث عن فرصة" يعطي صورة مفصلة للسياسة الإيطالية.

"في الدول ذات النظام البرلماني، يجوز للحكومات التي لا تشعر بالأمان أن تلجأ إلى الشعور الوطني كأداة لتقوية موقفها حتى في أسلوب الباعة المتجولين المضلل.

وبسبب موقف النمسا العدائي يشعر الشعب الإيطالي بالعصبية هذه الأيام، لذلك تحاول الحكومة أن تجد ذريعة لتحويل انتباههم. بالصدفة ظهرت أخبار غير مؤكدة في الصحافة تفيد بأن الباب العالي قد أعطى امتيازا لشركة فرنسية لإنشاء واستثمار ميناء في طرابلس. أزعجت هذه التقارير الشعب الإيطالي الذي يدعي حق مؤكد فوق هذا البلد، وأعطت الوزارة في روما فرصة ممتازة لإصدار إعلان وطني متطرف يطمئن الشعب بأن كعكة طرابلس الغرب سوف لن يتم التخلي عنها مطلقا لقوة منافسة. وقد ذكر السيد تيتوني:

"لقد دعوت سفيرنا لكي يلفت انتباه السلطان إلى العواقب الخطيرة التي قد تنشأ لتركيا إذا منحت امتيازات ومزايا في طرابلس تكون ضارة بمصالح إيطاليا. إن مثل ذلك الامتياز سوف يلزم الحكومة الإيطالية بأن تتخذ تدابير نشطة".

ربما يكون الوزير الإيطالي قد نسي أن طرابلس جزء من الإمبراطورية العثمانية وأن حكام البلد، الأتراك يملكون حرية منح امتيازات إلى أي شركة دون الحاجة إلى التماس موافقة إيطاليا، أضاف السيد تيتوني بأن "الحكومة الإيطالية يجب أن لا تفكر في أنها تستطيع أن تحتل طرابلس فورا.. من الواضح أن وضعنا المستقبلي في طرابلس يجب أن يمنحنا الحق في أن نتمتع من الآن وفيما بعد، بأفضلية في المجال الاقتصادي"، هذا حق غريب يعطيه لنفسه. ألأنه بسبب أن إيطاليا قدمت بعض التضحيات بفتح بعض المؤسسات التعليمية والدينية في طرابلس؟ لكن هذه المؤسسات لم يتم إنشاؤها، كما يدعون لغرض إنساني مجرد. إن عبارة (الآن) التي كررها الوزير مرتين في تصريحه، تدل بوضوح على نيته في مصادرة أراضينا متى ما سنحت فرصة مواتية، سوف تستغلها الحكومة الإيطالية حين يكون الوقت ملائما.

يجب أن نتذكر أنه عند نيدي Niddy، في البحر الأحمر، اندلع نزاع خطير قبل بضع سنوات بين البلدين، حين أرادت إيطاليا أن تقيم هناك قرصنة متحضرة على نطاق واسع.

طلبت من الحكومة العثمانية فرض حضر فوري على المراكب التجارية الصغيرة الخاصة بالأهالي، الذين سموهم قراصنة، لأنهم كانوا يعيقون نشاطها. طلبت تركيا وقتا لتحري المسألة. ولكون هذا الطلب غير مناسب للمخطط الذي أعدته إيطاليا، استقبل قائدها البحري أمرا بقصف المكان. تم إرغام تركيا على دفع تعويض ضرر بقيمة 15,000 فرنك للبحارة الإيطاليين الذين قتلهم الأهالي في محاولتهم الدفاع عن ممتلكاتهم فقط. وفي اليوم الذي تحاول فيه إيطاليا تنفيذ بعض المشروعات الطموحة، فليس أسهل من خلق مشكلة من ذات العينة في طرابلس.

بينما ينتظر السيد تيتوني الوقت الملائم، فإنه قد أوضح للسلطان أن أهداف السياسة الإيطالية أهداف سلمية. إن عصابات قطاع الطرق الذين يطلبون مالك أو حياتك يملكون نوايا سلمية بالمثل، فإذا وافقت للتعرض للسلب دون معارضة. سوف يشدون على يديك بصورة ودية، بل ويشكرونك عدم تبديدك لخرطوشاتهم، وفي أية حال، إن الحكومة العثمانية على علم الآن بآراء إيطاليا "السلمية". وقد حان الآن دورها لكي تتخذ التدابير الضرورية التي تعتقدها مناسبة لحماية البلد من تلك الهجمات غير المتوقعة.

إن نشر بعض كتائب المشاة في بعض المدن، كما تقرر مؤخرا، لا يبقى سوى تدبير نصفي، إذا لم يتم ضمان اتصالات القوات البحرية مع القيادات العامة. لقد أشرنا عدة مرات إلى التدابير العملية الواجب اتباعها. فبدلا من التسهيل الأعمى للتجارة الإيطالية ونفوذها في كل مرة يقدم فيها أدميرال إيطالي بعض السلاملك (التحيات) إلى السلطان، يكون من الضروري معاملة إيطاليا كما تستحق وفق سلوكها نحونا. ومن الضروري خلق عراقيل لتوسع النفوذ الإيطالي في طرابلس ومبادراتها في هذا البلد. وفي إيجاز ينبغي أن ننفذ كل ما هو متوقع من كل بلد (متحضر) و"مضياف

جدا" مثل بلدنا حين تواجهه ظروفا مشابهة.

لماذا يتعين علينا أن نجيز لإيطاليا في طرابلس أن تفعل كل ما لا تسمح به فرنسا لأي دولة أخرى في الجزائر، وهي التي تتفق مع إيطاليا تماما جدا حين يتعلق الأمر بممتلكات الآخرين؟

من المثير للتقزز أن نرى أن حقوق الإنسان والاخلاق والعدالة ليست سوى كلمات جوفاء عند تطبيقها على الدول التركية والعربية والفارسية والصينية، أي في تلك الدول التي لم يتم إخضاعها لهيمنة القوى المسيحية. لابد أن يكون رجال الغرب الشرفاء بحق مستاءين ومصدومين من انتهاكات دولة قوية لحقوق دولة ضعيفة. هذه وحشية. بل أسوأ من الوحشية، لأن الوحوش على الأقل لا يخفون أعمالهم خلف واجهة دبلوماسية النفاق.

إن الانحدار في أعرافنا السياسية من المؤكد أن يمثل عند هذه اللحظة أعظم المخاطر التي تهدد الجمهورية، على حد قول ريبو Ribot في البرلمان (الفرنسي). وإذا عممنا هذه الصرخة الصادقة وقلنا، إن انحدار الأعراف العامة في أوروبا هو بالتأكيد أحد أكبر الأخطار التي تواجهها البشرية في عصرنا" فإن هذا سوف يكون أكثر انصافا".

في مقالته بتاريخ مايو 1906 تحت عنوان "من أجل تمدين المسلمين" يقيم أحمد رضا المشكلة من وجهة نظر مختلفة. فهو يدرس اتفاقية الجيكراس Algecrias (7 أبريل 1906) الموقعة من جانب القوى الأوروبية بخاصة بنودها، التي تترك مراكش في نطاق النفوذ الفرنسي مقابل مصر لبريطانيا:

"في اللحظة التي تلقت فيها تفويضا بأن تفعل في مراكش كل ما تستطيع بريطانيا أن تفعله في مصر، فإن فرنسا التي احتجت طوال عشرين سنة على الاحتلال البريطاني لمصر، صادقت على ذلك بجرة قلم. اعتبرت رسميا هذا العمل انتهاكا للعدالة وحقوق الإنسان. طالبت إيطاليا وأسبانيا، وقد أخذتهم الغيرة من هذا الترتيب الخاص، بحقهما في الغنيمة المشتهاة. وأنجلترا الراضية جدا من حصة الأسد

المدفوعة نقدا، سمحت للقوى اللاتينية الثلاث بأن تبرم فيما بينها اتفاقية خاصة. فرنسا وعدت إيطاليا بمنحها مساعدة في تحقيق أهدافها في طرابلس، بينما تسمح لأسبانيا بمجال نفوذ أوسع في البحر المتوسط الذي يعتبر بحرا لاتينيا".

تسترسل المقالة في ذكر الاعتبارات الخاصة بالعالم الإسلامي والعربي، الذي "يتقد بمشاعر الخوف على استقلاله من طنجة حتى القاهرة". استفاضت بعمق في وصف الدعايات بين القوى على أساس المصالح الشرقية، وتؤكد أن القضية المراكشية تمثل أهمية لأنه يمكن أخذها نموذجا للاستعماريين الآخرين:

"كانت إيطاليا من بين كل المشاركين هي الأكثر اهتماما بالمسألة، إذ تدخل طرابلس الغرب في اللعبة، بل أنها تمادت إلى التضحية بالوفاق لكي تتحصل على إمبراطوريتها الأفريقية المقبلة. صارت أطول جانب متحدث في المشكلة المراكشية لأنها كانت مرتبطة بقضية طرابلس ولأنها قد تقود إلى تعقيدات مشابهة، فأي شيء يحدث في واحدة يعتبر تنبيها لما قد نتوقعه من الأخرى. تدعي فرنسا أنها تملك في طرابلس "وضعا خاصا" مترتبا من توسعها التجاري. رغبت في تشجيعه بسياسة أكثر فعالية. لكن "عملية التمدين" المدعوة لممارستها هناك ولا أحد يعرف من أين أتت الدعوة – لا يمكن أن تتحقق إلا إذا جرى الاعتراف برجحان كفتها وسيادتها في هذا البلد. ولتحقيق هذا الهدف دون حروب مكلفة ودموية، تعتمد على التأييد الفرنسي – مع شرط التعويض- إضافة إلى الحماسة الوطنية للعملاء في طرابلس. هذا هو السبب الذي جعل الولاية التركية منذ بضع سنوات مركزا للمكائد والدسائس. والعنصر الإيطالي المجهز بطرق ذكية، يتخذ موقفا لا يطاق. ويبدو أن الحاكم العام التركي والشرطة كادت قوتهم وصبرهم أن ينفذا. وإيطاليا تنتظر فرصة سانحة – وربما ضربة مروعة (كما حدث في الجزائر- لإرسال أسطولها هناك. وأن إهانة شرفها وهيبة علمها سوف تثير الانزعاج.

من المرجح أن لا تقصر ألمانيا في التدخل هناك أيضا. ثم تجري بعد ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي جديد. وفي بداية عمومية أخرى، "بسم الله العظيم،

سوف تعترف إيطاليا بسيادة واستقلال السلطان، لكن هذا لن يمنعها من انتهاك هذه السيادة باسم الله العظيم نفسه، من خلال لوائح تنظم أولا وقبل كل شيء، مراقبة ومنع تهريب الأسلحة، وهو النشاط الذي لم تمارسه حتى اليوم سوى إيطاليا. مع ذلك، لن يكون للإشراف الدولي أي حق في الإشراف على الحدود الفرنسية..؟ سوف تتولى تنظيم الشرطة "قوتان لاتينيتان على وجه الحصر" سوف تكون إحداهما هي إيطاليا بطبيعة الحال سوف لن يتم إدخال عنصر أجنبي ثالث. وهذا سوف يكون كما يبدو، عائقا لإعادة فرض النظام".

دون معارضة لقيم الحضارة المدنية الغربية، ينتقد استغلالها أداة للهيمنة السياسية والاقتصادية تظهر بالتالي المعايير المزدوجة في اغتصاب لقب "قوة إسلامية"، بينما تتخذ في الوقت نفسه تدابير مضرة بمصالح المسلمين:

"لا تستطيع إيطاليا الاحتكام إلى هذه الذريعة، كما لا تستطيع أن تثير مشكلة الأمن في الحدود، فعلى أساس أي مبدأ يمكن لإيطاليا أن تصادر أرضا لا تملك أي حقوق فوقها؟ يقول وزير الخارجية الإيطالي "لقد أبرمنا مع فرنسا اتفاقا خاصا بشأن المسألة الأفريقية المرتبطة بالبحر المتوسط. ولا تستطيع الاتفاقيات السرية أن تملك أي قيمة قانونية معترف بها. فإذا لم يقتنع رعايا إيطاليا المقيمون في طرابلس بالإدارة التركية، فلا شيء آخر يستطيعون فعله سوى مغادرة البلد".

تحمل المقالة المنشورة في جريدة "الترك" (22 سبتمبر 1904) التي تعكس آراء أعضاء تركيا الفتاة الذين لجأوا إلي مصر، تشابها كبيرا مع آراء أحمد رضا، مع بعض التغيرات الثانوية:

"إذا زار قراؤنا إيطاليا بالصدفة هذه الأيام، سوف يلاحظون أن رفوف المكتبات في ميلانو وجنوة وروما مليئة بخرائط كاملة الأبعاد لطرابلس وجوارها. ليس هذا كل شيء! بل ثمة كذلك بعض الشركات التي تصدر أسهما وتجمع المال لشراء أراضي واستغلالها. والجرائد تضج بالأخبار الخاصة بذلك الجزء الأفريقي. يبدو أنهم قد صادروا هذه الأراضي الآن.

تتصرف الحكومة الإيطالية في غضون ذلك، في كل أعمالها وكأنها المالك والوريث المقبل لهذا البلد. ما هو المعنى الآخر الذي يستطيع أن يحمله إرسال الجنود والأسطول إلى بنغازي وطرابلس، وفتح مكاتب بريد بالقوة في تلك المدن، وتحويل حادث تافه في درنة إلى مشكلة سياسية كبيرة. لقد جرت مناقشة المسألة علنا عدة مرات في البرلمان الإيطالي. بل كان الكثيرون من النواب يحبذون إرسال حملات عسكرية فورية.

بعد أن بلغت الدولة الإيطالية مكانة القوة الكبرى متأخرة قليلا، لم تتمكن من الحصول على حصة في تقسيم أفريقيا، حيث اكتسبت فرنسا وانجلترا وألمانيا مستعمرات واسعة. زحف الإيطاليون على أثيوبيا، لكنهم تعرضوا للهزيمة واضطروا للانسحاب. إذا ماذا كان بمقدور إيطاليا أن تفعل، وهي التي رغبت في السيطرة على البحر المتوسط وامتلاك مستعمرات على ساحله مثل انجلترا وفرنسا، حتى لا يتم إبعادها من ميزان القوة؟ ركزت جهدها على طرابلس وبنغازي. فهذان الإقليمان هما الأقرب إلى إيطاليا فوق كل شيء وكان جعلهما مستعمرات أسهل بكثير. ثانيا: ثمة أماكن مناسبة يمكن استخدامها موانئ.

ثالثا: ثمة قول بأن "من يسيطر على طرابلس سوف يسيطر كذلك على بلاد السودان، وتونس لا تساوي واحد من عشرة من طرابلس، وبما أن تونس قد سقطت في يد فرنسا، فلابد أن تحتفظ بهذا الإقليم،

رابعا: أنها أرض تتبع الهلال وفتح بلد يعتمد على الهلال هو هدف سهل في قرننا هذا. أوليس الأوروبيون هم الذين يحملون فكرة أن الدول المسلمة يجب أن تخضع للهيمنة المسيحية في المدى الطويل؟ وللأسباب أعلاه، يكون الشعب الإيطالي والحكومة الإيطالية مستعدين للاستيلاء عليها عند أول فرصة".

بعد الإشارة إلى التفاهم المشترك الذي جرى التوصل إليه بين الدوائر السياسية الإيطالية المختلفة حول تحويل البحر المتوسط إلى "بحرنا" "Mare Nostrum" تسترسل المقالة:

"يمكن فهم درجة الأهمية التي يضيفها الإيطاليون على هذا الفتح بإضافة دوافع مادية إلى تلك الروحية. إيطاليا بوجه عام ليست شديدة الغنى وجنوب البلاد على وجه الخصوص فقير إلى حد ما وفي عوز. لهذا السبب يشعر الكثير من الإيطاليين بالحاجة الدافعة إلى الهجرة إلى دول أجنبية، بما في ذلك الجزائر وتونس وطرابلس ومصر وهي جميعها محتلة ومراكش ليست بالهامة لإيطاليا. ليس ثمة مكان آخر سوى طرابلس الغرب. في ذلك المفترق، وخاصة بعد احتلال فرنسا لتونس، تتابع الحكومة الإيطالية هذا المشروع دون كلل. ومن بين الشركات التي أرسلت مندوبين وخبراء إلى طرابلس الغرب شركة كبرى تابعة إلى دوق جنوة. كانت الصادرات الإيطالية إلى طرابلس في 1898 أقل من صادرات بريطانيا وفرنسا والإمبراطورية العثمانية. لم تزد القيمة الإجمالية عن 768,000 فرنك فقط. لكن منذ ذلك التاريخ، زادت كمية البضائع الإيطالية. ساعد في هذا بالدرجة الأولى نمو التجارة البحرية. في الواقع، كانت الشركات الإيطالية التي نظمت الملاحة التجارية المنتظمة تتلقى إعانات مالية من الحكومة الإيطالية. وكانت شركة روباثينو Rubatino التي تخدم طرابلس وبنغازي تكمل الرحلة ذهابا وإيابا في 15 يوما. تمكنت الحكومة الإيطالية بفضل هذه المناشط من مضاعفة تجارتها إضافة إلى عدد مهاجريها.

ليس من المعروف تحت أي أسباب سرية ساندت انجلترا إيطاليا في هذه المسألة. ربما لمساعدة إيطاليا، حليفتها القديمة، في توازن القوى المتوسطية. مهما يكن السبب، انسحبت الشركة البريطانية المكلفة بالفعل في ساحل طرابلس الغرب لصالح الإيطاليين. إضافة إلى أن حكومة لندن دائما ما ساندت الحكومة الإيطالية، ولو في السر، في الصعوبات التي نشأت في مسار هذه العملية. وفرنسا كانت دائما عدوة لإيطاليا. وهي تظل معارضة لمغامرات إيطاليا في شمال أفريقيا. إضافة إلى ذلك، تسللها داخل السودان قد أجبرها على رفض سيادة كافة القوى الأخرى في المنطقة. وليس من المعروف كيف توصلت فرنسا وإيطاليا إلى اتفاق فيما بينهما مؤخرا حول الموضوع لكن ديلكاسي، وزير خارجية فرنسا، أعلن حكومته ليست ضد غزو هذه المنطقة من جانب إيطاليا. ولقد بلغنا مرحلة تبحث فيها الحكومة الإيطالية عن

ذريعة لضم طرابلس الغرب وبنغازي. ومن خلال مؤامرة بسيطة من أحد القناصل، جاءت هذه الذريعة أخيرا جدا في درنة. مع ذلك، يعتقد أن الفوضى في أوروبا، وخاصة الوضع في مقدونيا قد دفعت الحكومة الإيطالية إلى التصرف بحذر، بسبب منافسة إيطاليا للنمسا حول ألبانيا. من الواضح في أية حال أننا هدف الهجوم. إيطاليا تنوي أن تأخذ طرابلس الغرب منا، والنمسا تملك أهدافا في ألبانيا، وفرنسا في سوريا، وتستهدف روسيا وجودنا بأكمله. والمرحلة الثالثة في المسألة الشرقية -الجارية الآن- تعني حل الإمبراطورية العثمانية، لكن لا زال يتعين بعد تحديد طريقة التقسيم. تتفق كل أوروبا على ضرورة الأولى، لكن الاختلاف مستمر حول الثانية. وبطريقة يبدو بها أنه إذا تعمقت المنافسة بين الدول وإذا استطعنا تقوية أنفسنا فسوف نتمكن من الانضمام إلى الوفاق الأوروبي وإنقاذ أنفسنا من الإبادة. لكن كيف ينبغي أن نتصرف الآن في مواجهة المشكلة الطرابلسية؟ ماذا يجب أن نفعل للتصدي للهجمة الإيطالية القادمة؟ نجد الإجابة في مقالة كتبها كاتب فرنسي:

"مهما يفعلون، من الواضح أننا لا يمكن أن ننسى أن طرابلس الغرب ليست أرضا دون صاحب. إضافة إلى أن ملكيتها لا تعود إلى أحد حكام أفريقيا المتواضعين، بل هي من تبعية الإمبراطورية العثمانية؛ تبعا لذلك إنها ليست في وضع تونس قبل 1887، أو مراكش، فعند طرابلس الغرب وعند بنغازي وعند فزان، وباختصار في كل هذه الأقاليم الثلاثة سلطة للإمبراطورية العثمانية قائمة وثابتة. وهي تقوم على إدارة متماسكة ومؤمنة بجيش قوي جرى تعزيزه مؤخرا. وعلى الرغم من أن عدد الجنود غير معروف بدقة إلا أنه يقدر عند 15,000. وهو يضم فوج فرسان وفوج مدفعية. وصل حديثا جدا هناك عقيد ألماني يعمل لدى الإمبراطورية العثمانية وأعاد تنظيمهم. بجانب أن السلطان المنزعج من النوايا الإيطالية أمر بتجنيد أفراد من هذه الأقاليم، وعلى الرغم من أن هذا أحدث بعض الاضطراب في عام 1901، إلا أنه تم فرض تطبيق هذه التحسينات العسكرية وإعادة تنظيم القوات. وتمثل النجاح الكبير في وجود قوة مؤلفة من 1200 جندي نظامي و3000 من فرسان الحميدية إضافة إلى 8000 جندي مشاة نظامي و12,000 جندي حميدي سوف يواجهون العدو. لا يستطيع المعتدي أن

ينهي الفتح بمجرد احتلال طرابلس الغرب وبنغازي. بل يجب أن يتحرك إلى الأمام في الصحراء ويجب أن يبلغ فزان بل وأبعد. وما كان يستطيع أن يبلغ هدفه حتى باستخدام كل قوته في حرب بلا نهاية. فالجيش المؤلف من 50,000 جندي ومعه 100 مليون فرنك سوف لا يكفي إلا بصعوبة لبلوغ ذلك الهدف.

لهذه الاعتبارات تتردد إيطاليا في الشروع في احتلال هذا البلد؟

تبعا لذلك، واضعين هذه الملاحظة في البال، ومستذكرين مبدأ "ينبغي على الشعب المحتاج أن يعتمد على نفسه" يكون من الواضح أنه يجب علينا أن نحمي هذا الجزء من بلدنا ضد المعتدي بكل قوانا وأسلحتنا. ينبغي علينا أن نعزز أفواجنا ونرفع روحهم المعنوية. إضافة إلى وجوب إقامة إدارة تعكس العدالة والسلوك القويم بحيث تستطيع الإدارة والشعب معا أن يشكلان جسما متحدا ضد العدو، وبذلك نضمن مشاركة الشعب في قواتنا ومستقبلنا. فإذا أمكن تحقيق هذا، فلندع الإيطاليين يأتون. سوف يجدون مقاومة أصلب من تلك التي أبداها ملك أثيوبيا. وسوف يكونون مرغمين على الانسحاب في غير نظام. إنه بالسلاح والقوة فقط نستطيع أن نحمي بلدنا من أعمال الأوروبيين الشرهة".

حكومات وبرلمانات

لم يحدث إعلان الدستور في 1908 وصعود تركيا الفتاة إلى السلطة تحولات في السياسة الخارجية لكلا الجانبين. صدرت من إيطاليا إعلانات عامة عن الصداقة مع النظام الجديد، على الرغم من أنها احتفظت بأفضل العلاقات مع عبد الحميد. وكان لضم النمسا للبوسنة والهرسك، العمل الذي ألحق ضربة قوية لمبدأ الوضع الراهن، تأثير أكبر في السياسة الأوروبية... مع ذلك لم تحبذ إيطاليا أي تغيير مفاجئ في الوضع الراهن. وكان انضمام روسيا كذلك إلى قائمة القوى التي قبلت مشروعية المصالح الإيطالية في طرابلس الغرب كاف لها. وما أن بدأ العهد الدستوري، حتى حاولت روما معرفة ما إذا كانت حكومة تركيا الفتاة سوف توافق على سياسة أكثر مرونة من سياسة السلطان عبد الحميد. بل ان السفير أمبريالي تحرى إمكانية إبرام اتفاق سري مع

أسطمبول لضمان احتكار اقتصادي فوق ليبيا. كانت نتيجته سلبية:

"على الرغم من الكلمات الرائعة، لا شيء قد تغير، الأسلوب القديم يتكرر، رفض في طرابلس، مصالحة في أسطمبول، أو العكس".

أضاف أن العناصر الجديدة تملك موقفا أكثر ثباتا:

" كنا نستطيع في عهد السلطان أن نمنع توزيع الامتيازات الاقتصادية في طرابلس الغرب وبرقة، أحيانا عبر توصيات وأحيانا مع التهديدات. كان هذا يحدث لأن بنية ذلك النظام لم تكن تقود إلى نهايات شديدة الخطورة. وبالطريقة نفسها يمكن أن تضع بنية علاقاتنا الهامة في ورطة"[165].

ذكر السيد بريسياني Bresciani، ممثل مصرف بانكو دي روما، في تقرير أرسله إلى حكومته في أبريل 1909 بأن حاكم طرابلس قد أفاد بأنه "يوجد ملف هائل ضدك في أسطمبول"[166]. آمن غالبية الشعب الإيطالي بأن السياسة الخارجية الاستعمارية سوف تعزز خط الأمة "الرجولي" سيطرت هذه الفكرة على المسرح السياسي. وطالبت الصحافة المؤيدة بأن تتبع كل الأمة سياسة هجومية. وكانت "الإيطالية" ليبيا مترسخة بقوة في الأذهان بحيث لم يستطع أولئك الذين يعارضون هذا حتى إسماع أصواتهم[167]. وقد تم إعلان ليبيا "أرض موعودة" لإيطاليا. نشرت الصحف الإيطالية في كل يوم تقريبا شيء ما حول حقوق الإيطاليين في ليبيا وخلصت إلى "أن الوقت قد حان والثمرة ناضجة".

وكما اعترف الكاتب الإيطالي جي فولبي G. Volpe، ما كان بمقدور الحكومة أن تشتكي من الحكم التركي في ليبيا: لقد تطورت التجارة، ولم تقم أي عوائق أمام المؤسسات الثقافية الإيطالية. فالمشكلة في رأي فولبي، نشأت من شراء الإيطاليين للأرض واستثماراتهم الرأسمالية. ومحاولات الإيطاليين – التي منعتها الإدارة التركية- لإقامة مستوطنات يمكن استخدامها فيما بعد كقواعد مشروعة لأعمال إضافية. وكان لا يزال الإيطاليون الذين يحتلون المرتبة الثانية في التجارة الليبية، يشتكون من أن التغلغل الاقتصادي قد توقف تماما بسبب المعوقات التركية.

أضافت التدابير المتخذة ضد التغلغل الإيطالي في ليبيا أعباء جديدة على ميزانية الإمبراطورية التي عانت الآن من الضيق. بما أن دخل ضرائب الإقليم لم تكن كافية لمقابلة المصروفات المحلية، خاصة مع المصروفات والاستثمارات العسكرية، فقد تعين تمويلها من أسطمبول. وباختصار لم تكن ليبيا ترسل فعليا أي إيرادات إلى الخزينة العثمانية، بل بالأحرى اعتمدت عليها. كان شح الإمكانيات المالية قد جعل الحكام والقواد خاملين وبلا حول ولا قوة على الدوام، مما مهد الطريق إلى فتح مكتب فرعي لمصرف روما في طرابلس. خضع المصرف في مزاولته عمليات السوق وبيع الأسهم إلى توجهات السياسة الخارجية الإيطالية في توزيعه للقروض. زادت كذلك عمليات شراء الأرض على نطاق واسع.

وحتى مرتبات الجندرمة كان يتم دفعها عن طريق اعتماد خاص من مصرف روما حين تمردت هذه القوات ضد الحكومة بسبب تأخر مرتباتها المستحقة[169] نتيجة لتنامي نفوذ المصرف الإيطالي، أنشأ الحاكم رجب باشا فرعا للمصرف الزراعي للتصدي لسياسة الإيطاليين الهادفة لشراء الأراضي وأودع الأهالي مبلغا ماليا كبيرا في المصرف الزراعي[170].

بدأت المشكلة الأكثر خطورة مع افتتاح حساب اعتماد بمبلغ 100.000 فرنك باسم بلدية طرابلس في 1910. استخدمت البلدية 20,000 فرنك من هذا الاعتماد. لكن الحكومة العثمانية أوقفت هذه المعاملة لغرض منع التغلغل الاقتصادي الإيطالي. في رد على ذلك قدمت السفارة الإيطالية مذكرة إلى الباب العالي وصفت هذا العمل أنه "ازدراء لمؤسسة أظهرت اهتماما كبيرا بمشاكل الإدارة المحلية". بحلول 1911، وفقا لإعلان رسمي، بلغ حجم المعاملات الكلية لمصرف بانكو دي روما في ليبيا 244 مليون فرنك[171].

كان الشخصيات والمثقفون الليبيون البارزون جميعهم على وعي تام بالنوايا الإيطالية، وفيما عدا القليلون منهم، نأوا بأنفسهم عن المبادرات الإيطالية.

لم يتغير الموقف الصلب للغالبية العظمى حتى مع مجيء وذهاب الحكومات.

كان حكام طرابلس يشعرون بحساسية بالغة تجاه التغلغل الاقتصادي الإيطالي. كان الباب العالي بعد ثورة 1908، وخلال إدارة تركيا الفتاة أقل تصالحية على عكس توقعات الإيطاليين. فبعد معاناته من الخسائر المريرة في البوسنة والهرسك وفي كريت وبلغاريا، وسنوات الاضطراب التي تمخضت عنها الملكية الدستورية الثانية، دخل المجتمع العثماني في عام 1911 وهو في اشتياق عميق للسلام. مع ذلك استمر التململ الداخلي مع الثورات التي حدثت في اليمن والعراق ولبنان ومقدونيا وألبانيا، حيث عبرت الشعوب التي تشجعت بمساندة الدول الأوروبية لها، عن مطالبتها بالاستقلال بطريقة متصلبة أكثر فأكثر.

مع استثناء طرابلس وبرقة، كانت العلاقات الإيطالية- العثمانية في كل البلاد العثمانية متناغمة عموما. لكن الجانب الإيطالي أعلن أن ليبيا هي "الأرض الغنية الموعودة للإمبراطورية الرومانية" ولم تفوت الصحافة مناسبة واحدة إلا وهاجمت وانتقدت الإدارات العثمانية في طرابلس. وسرعان ما صارت حملة الصحافة الإيطالية المتصاعدة بشأن ليبيا هي القوة الدافعة خلف "حزب الحرب"(172).

أحدث تعيين رئيس الوزراء حقي باشا، السفير العثماني في روما، أملا جديدا في الدوائر الإيطالية. كتبت صحيفة "جيورنال إيطاليا" شبه الرسمية: "يتمتع حقي بيه بوطنية صادقة مناسبة لنا، لأننا لا نملك أي رغبة في الفتح ونهدف، على العكس من ذلك، إلى المحافظة على سلامة ووحدة الإمبراطورية العثمانية إن التطوير التجاري كاف لنا ولا نملك خلافا في الرأي معه. يكفي لو أنه تمكن من تحقيق أفكاره وهو سفير"(173).

كان من المدهش إلى أن تصبح فجأة قضية عدم اهتمام إيطاليا بضم الأرض موضوعا مشتركا في صحف الفترة. ففي جريدة "تريبونا" كان فرانسيسكو كوبولا Coppola في مقاله بعنوان "الإمبريالية قديما وحديثا" قد عبر بفخر أن إيطاليا لم تكن من بين الإمبرياليين الحديثين في العالم. ردد روبرتو لافال La Valle هذا الرأي في "جيورنالي إيطاليا": "ليس لدينا خيانة ننساها، ولا طمع سري نخفيه ولا مصالح

واسعة نتابعها"[174].

بدت هذه الحملة موجهة نحو حقي باشا، وكأنها تؤكد تأكيدات عدم الاعتداء الممنوحة له خلال إقامته في روما. بصفته سفير، كان قد سأل بطريقة شديدة المباشرة ما إذا أرادت إيطاليا الحرب حول طرابلس، وما إذا كانت كل "الضجة" في الصحافة لا تحمل سوى معنى أفلاطوني؟ وكان دائما ما يتلقى إجابة واحدة: "إننا لا نملك أهدافا معادية".

قبل سنة ونصف من الحرب، فضلت إيطاليا تخفيف التوتر، وكررت عرضها بعقد اتفاق سري مع الباب العالي. إضافة إلى ذلك أدلى وزير الخارجية جوشيارديني Gucciardini بالبيان التالي في البرلمان، بشأن المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية في رد لأحد الانتقادات[175]:

"إن الولايات العثمانية في شمال أفريقيا تحتل بالنسبة لنا في إيطاليا قيمة من الدرجة الأولى في التوازن المتوسطي. لذلك السبب كان المبدأ الدائم الصلب للسياسة الخارجية العثمانية هو أن وحدة الإمبراطورية العثمانية يجب أن يتم احترامها وضمانها في أفريقيا. ويبدو أن النائب المحترم كولونا يعتقد بأن قانوننا قد يتعرض لإساءة الاستعمال. أستطيع أن أؤكد له، لم تكن وحدة الولايات العثمانية في شمال أفريقيا مضمونة ومحترمة مطلقا كما يحدث اليوم: ضمانة الاتفاقيات العامة، ضمانة الاتفاقيات الخاصة، بجانب ضمانة النظام الجديد للإمبراطورية العثمانية، وسوف لن تسمح بأي انتهاك لولاياتها في أفريقيا.

وكان كل هذا بلا نفع. لم تتحقق التوقعات الإيطالية من حقي باشا. أرسل إلى وزاراته بريمو ليفي Primo Levi، أحد أكثر الدبلوماسيين الإيطاليين خبرة، عمل قنصلا في سالونيكا، يقول: إن الأمل في إقامة علاقات أكثر حميمية مع تركيا الفتاة يتلاشى.

"يجب أن لا أخفي انطباعي بأنه يجب علينا أن لا نعتمد كثيرا للغاية على حسن نية وتعاطف حقي باشا. فإقامته في روما، والحفاوة التي منحت له، ودليل

إخلاصنا، لا تغير حقيقة أنه وإن ظل غير معادي لنا، إلا أنه كان لا مباليا نحونا على الأقل. أعتقد أنه معه، مثلما مع غالبية تركيا الفتاة، انقضت صفحة حفاوتنا".

أضاف السفير مايور Mayor التعقيب التالي على ملاحظة ليفي: "لا أستطيع سوى تأييد تلك الكلمات الحقة"[176]. ذكر مايور فيما بعد أن طلعت بيه (وزير الداخلية) هو الشخص الأكثر عداء لوضع إيطاليا في طرابلس[177]. لم يعد لديه أي شك بنهاية تلك السنة: "ليس ثمة فرق بين تركيا الفتاة وتركيا العجوز، إننا لسنا واقعيين حول حقي باشا. لقد بعث برسائل إلى الباب العالي حين كان سفيرا في روما، لمنع منح امتيازات للإيطاليين في طرابلس الغرب، ولا نستطيع أن نتوقع أي شيء منه ما دام هو رئيسا للوزراء"[178].

يشترك معظم الباحثين في الرأي بأن الحكام المعينين إلى طرابلس وبرقة خلال فترة حكم عبد الحميد، إضافة إلى عهد الاتحاديين كانوا جميعهم ضد التغلغل الإيطالي[179]. وكما أكد السفير إمبريالي، بعمق التصلب العثماني مع صعود النظام الجديد وبلغ غضب الدوائر الوطنية والصحافة الإيطالية ذروته. تعرضت حكومة لوزاتي Luzzati الجديدة إلى الهجوم بسبب تقاعسها لكنها لم تزل غير مستقرة لعمل أي شيء، فالحكومة لم تشأ أن تغير موقفها التقليدي، ذلك لأن "التغلغل الاقتصادي هو جزء من برنامج اتبعته كل الحكومات التي تعاقبت في السلطة على مدة فترة زمنية طويلة". كما كتب وزير الخارجية سان جيوليانو إلى لوزاتي[180]. في الجانب الآخر، وجه سفيره إلى أسطمبول بأن يبلغ الحكومة العثمانية أنه "تحت تلك الأوضاع لا يمكن الدفاع في البرلمان عن سياسة ميالة للأتراك". إضافة إلى ذلك أكد سان جيوليانو تأييد إيطاليا لتركيا في القضايا الدولية مثل جزيرة كريت؛ أكد كذلك في البرلمان (ديسمبر 1910) سياسة الحكومة بقوله: "لم يتمكن الأتراك حتى الآن من فهم شيء هو واضح جدا في جوهره. إن إيطاليا لا ترغب في احتلال طرابلس الغرب وترغب في أن تبقى عثمانية، لكن هذه المنطقة والكائنة بين مصر وتونس (حيث يجري إحراز تقدم مؤثر) مع كل مواردها، لا يمكن أن تبقى خاملة إلى الأبد، ومن مصلحتنا أن تتحقق التنمية الاقتصادية ليس عن طريق نفوذ قوى خارجية أخرى، بل من خلال المناشط العثمانية

أو الإيطالية فقط"[181].

حين فشلت المفاوضات المباشرة وسعى الطرفان معا إلى مصالحة ألمانيا – حليف لواحدة منهما ومتعاونة مع الأخرى- لتقبل العمل وسيطة. لكن المبادرة الألمانية فشلت لأن الجانبين رفضا التراجع عن مواقفهما الثابتة. اشتكى رفعت باشا، وزير الخارجية العثماني، من الموقف الإيطالي المتصلب حول الحصول على احتكار اقتصادي في طرابلس. "إننا لسنا ضد التجارة الإيطالية ما دامت ملتزمة بالقواعد نفسها مثل الدول الأخرى، لكنهم يريدون أن يكونوا الوحيدين ولا نستطيع أن نقبل ذلك"[182].

يرى السفير الألماني أن الصحافة الإيطالية كانت تزيد التوتر بين البلدين المتنازعين بتقاريرها وتعليقاتها العدوانية، التي اشتركت فيها الحكومة الإيطالية أيضا؛ وفقا لرأي سان جيوليانو، كانت السبب الوحيد لتصعيد الأزمة، بل أن جانب من الصحافة هاجم السياسة الألمانية، إضافة إلى موقف الحكومتين الإيطالية والعثمانية؛ اختار بعض الصحافيين المدعومين ماليا من الحكومة الإيطالية ألمانيا هدفا لتقاريرهم عن التطلعات الألمانية المحتملة نحو ليبيا[183].

جرت مناقشة القضية الليبية باستفاضة كذلك في البرلمان العثماني[184]. كان من رأي النواب أن الطوق الإمبريالي حول ليبيا كان في مرحلته النهائية تقريبا وفقا لأحد النواب، من بنغازي: "تعد جزيرة كريت مفتاحا لأفريقيا العثمانية". أكد آخر: "وادي الكفرة هو المفتاح إلى أفريقيا العثمانية"، وأكد كلاهما "خسارة كريت والكفرة سوف تقود إلى التفكيك الكامل لأفريقيا العثمانية"؛ كان النائبان الليبيان يدركان حقيقة أن ليبيا لم تكن قضية معزولة، بل جزء لا يتجزأ من صيانة أو تفكك الممتلكات العثمانية؛ تقدم كل من ناجي وصادق وفرحات ومصطفى والباروني بأول اقتراح في البرلمان العثماني بشأن الحدود التونسية والجزائرية في 5 يونيو 1909، أكدوا أن هيمنة فرنسا على طرق القوافل ومصادر المياه كان يستهدف تعويق التجارة؛ اتهم جامي بيه الفرنسيين في حديثه في 19 أبريل 1911، الذين كانوا مدعومين من بعض

القبائل الريفية، بإرهاب الرعايا العثمانيين. أيد عمر منصور هذا الـرأي واتهـم فرنـسا وأنجلترا معا بالمحاولة المستمرة لتحريض الأهالي ضد الحكم العثماني.

لم تتم الإشارة إلى فرنسا وبريطانيا خلال هذه المناقشات إلا في إطـار المـشاكل الإقليمية؛ لكن جرت مناقشة إيطاليا في إطار التغلغل الاقتصادي والاجتماعي؛ يحمل ناجي قضية فتح مدارس جديدة في ليبيا لمنافسة المؤسسات الإيطالية إلى البرلمـان في 19 يونيو 1909. أشار في اقتراح مشترك مـع صـادق إلى وجـود 12 مدرسـة إيطاليـة خدمت كذلك الجالية اليهودية التي تضم 20,000. كان الاقتراح مهما ومنقـذا كـذلك لسياسة الحاكم بشأن التغلغل الاقتصادي الإيطالي، ففي اقتـراح منفـصل، ذكـر أنـه خلال الأوبئة استطاعت الخدمات الصحية الإيطالية.أن تتدخل بصورة أسرع كثيرا مـن العثمانيين وبذلك اضطر اليهود إلى التقرب أكثر إلى الإيطاليين.

لم تنـاقش الحكومـة ولا النـواب في البرلمـان الحمـلات الـصحفية الإيطاليـة الفاضحة بشأن ضم ليبيا؛ فضلوا التعامل مـع الموضـوع في إطـار الـسياسة الخارجيـة العامة والنبرة الحذرة من ناحية ثانية، كانت المناقشات نفـسها في البرلمـان الإيطـالي عدوانية، باستثناء الـوزراء الإيطـاليين الـذين أشـاروا إلى: "احتـرام وحـدة الأراضـي الإقليمية للإمبراطورية"، بـدأ أن الـسياسيين العثمـانيين أدركـوا أن مناقـشة تعليقـات الصحافة الإيطالية لن تساعد إلا في زيادة التوتر، وضـع رئـيس الـوزراء حقـي باشـا المشكلة في إطار التحالفات الدولية. قائلا: أن الباب العالي احـتفظ بالعلاقـات الوديـة نفسها مع الكتلتين معا (ألمانيا – النمسا- إيطاليا) و(بريطانيا- فرنسا- روسيا)، مضيفا بأن: "أهم شيء هو استمرار وحدة الأراضي أو الحالة الراهنة، إننا نريد السلام، إننـا نتخذ تدابير عسكرية ونعزز جيشنا وبحريتنـا تبعـا لـذلك، إن أي ادعـاء يبحـث عـن أهداف إمبريالية في سلوكنا يقوم على مقاصد سيئة".

وحتى جامي المنتقد لسياسة الحكومة، أيد رئيس الـوزراء: "إننـا لا نرغـب في الحرب".

لم يؤمن بعض النواب – مثل فريد Ferid مـن منطقـة كوتاهيـا في الأناضـول –

بصدق حديث وزير خارجية إيطاليا حول "احترام وحدة الأراضي الإقليمية" ففي رأيه: "إنهم يتحدثون عن الوحدة، بينما هم يقسمون الإمبراطورية"، تحدث رئيس الوزراء مذكرا بأن الامتيازات الاقتصادية كانت مطابقة لتلك الممنوحة إلى قوى أخرى في أجزاء مختلفة في الإمبراطورية، وأكد أن هذه الامتيازات كانت تساهم في التنمية الاقتصادية ولفت انتباه البرلمان إلى وجود 100,000 إيطالي مقيم في تونس الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي، و300,000 ألماني في باريس، رد فريد بقوله: "إنني لم أتقدم بهذه الملاحظة لأننا نفقد المنطقة الآن، لكن لأننا يجب أن نكون حذرين"، هكذا حتى المعارضة ما كانت ضد سياسة التحديث الحكومية كلية، بالفعل تمت المصادقة على هذه السياسة في صوت ثقة في 10 ديسمبر 1910 بموافقة 123 صوت ضد 63، أدلى النواب الليبيون عمر منصور والباروني ومحمود ناجي بأصوات مؤيدة، وعارض كل من يوسف شتوان وفرحات.

أكد كل من صادق وناجي خلال مناقشات يناير 1911، أن مقصدهم ليس الإطاحة بالحكومة بل لفت انتباهها إلى المناشط الثقافية الإيطالية في ليبيا؛ استشهدا بتصريح حديث أدلى به وزير الخارجية الإيطالي: "لا نريد أن تبقى طرابلس في خراب بين تونس ومصر"؛ خلال النقاش حول السياسة الخارجية في أبريل 1911أكد عمر منصور أن الإشارات الإيطالية إلى "وحدة الأراضي" قد تكون خديعة، إذ يجري ذبح المسلمين في كريت وإرغامهم على الهجرة، وإذا كان النواب الليبيون لا يعترضون على مبادئ السياسة الخارجية الحكومية بل ينتقدون تطبيقها فقط، فذلك لأنهم يدركون حجم التعقيدات الدولية.

مع تصاعد التوتر في الرأي العام الإيطالي، ادعى في يونيو نائب في البرلمان الإيطالي: " أن طرابلس إيطالية أكثر من كونها تركية"، في رده ردد وزير الخارجية سان جيوليانو رأيه: "تقوم سياستنا في توافق مع سياسات القوى الأخرى، على المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية والوضع الراهن؛ ذكر المحترم جوشيارديني في هذا المنبر قبل عام مضى أن القانون الدائم للسياسة الخارجية الإيطالية هو المحافظة على وحدة الأراضي العثمانية في أفريقيا وعلى حرمتها، كما أن الدوافع وراء تصريحات

أسلافي لم تتغير"[185]. في الجانب الآخر كان ثمة بعض المجموعات أيضا، ضمت الاشتراكيين وبعض المفكرين مثل المستشرق ليوني كايتاني Leone Caetani، عارضت الحملة ضد الإمبراطورية العثمانية؛ ففي حديث ألقاه في البرلمان في 7 يونيو 1911 اتهم كايتاني إيطاليا وساند الموقف التركي: "ليست العوائق التركية سوى نتيجة للضجة الهائلة التي أثارتها الصحافة الإيطالية في طرابلس ضد تركيا"، انتقد وزارة الخارجية لتأثرها البالغ بنفوذ الصحافة والخطابات الواردة في جريدة "أيام طرابلس" على وجه التحديد.

كان وزير خارجية إيطاليا قد صرح من قبل أنه يحبذ ترك طرابلس ولاية تركية، لكنه يشترط بأن: "إيطاليا – بوصفها شريك مفضل- ينبغي أن يتم السماح لها بالتعاون مع رأس المال والعمالة العثمانية في إدارة الولاية"؛ رد رفعت باشا وزير الخارجية العثماني على هذا الادعاء بأن أكد أن منح امتيازات خاصة لإيطاليا فقط لا يمكن النظر فيه وأنه يتعين على الإيطاليين أن يزاولوا أعمالهم على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى[186]. كان في الواقع يلمس قلب النزاع فوق ذلك شنت الصحف الإيطالية حملة ضد الحاكم رفعت باشا أيضا، لأنه يقف "موقف سلبي نحو المصالح الإيطالية"، استمرت الحملة المطالبة بفصله وطرده من ليبيا طوال سنة.

أدركت الحكومة العثمانية أن التحفظ في السياسة الإيطالية كان مؤقتا وارتبط بالمنافسة الألمانية – الفرنسية فوق مراكش ووضع الإنجليز في البحر المتوسط؛ ادعت إيطاليا أثناء المفاوضات حول مراكش أنه ينبغي معالجة القضية المراكشية في ارتباط مع المسألة الليبية، لأنهما مرتبطتان على نحو وثيق مع توازن القوة في البحر المتوسط؛ بعثت السفارة العثمانية بتقرير إلى أسطمبول في 4 يونيو 1911 عن الادعاءات الإيطالية المتكررة فوق طرابلس، ناصحة الحكومة بأن تزيد عدد قواتها، إضافة إلى ذلك عرض وزير الخارجية مذكرة على رئيس الوزراء في 6 يونيو تبلغه بأن "مسألة مراكش سوف تجري تسويتها قريبا بين فرنسا وألمانيا، وأن إيطاليا تتأهب للمطالبة بطرابلس"[187].

لكن كان من الواضح أن سياسة الباب العالي بقيت دون تغيير وامتنعت عن أي خطوة قد تزيد التوتر؛ هذا هو السبب وراء امتناع الصحف العثمانية عن مناقشة القضية الليبية، وقبول الباب العالي بسحب الحاكم، من أجل تهدئة الجانب الإيطالي.

قبل أسبوعين من إعلان الحرب (سبتمبر 1911) حين سأل الممثل الدبلوماسي العثماني في روما حكومته عما إذا كانت تشارك في الآراء المعادية في الصحافة الإيطالية، أجاب سان جيوليانو: "هذه تنشرها الصحف المعارضة والحكومة لا تشاركهم في رأيهم، إن تصريحاتي الرسمية برهان على إيماني السياسي بصداقتنا المشتركة، سوف تكون أكثر مدعاة للإثارة لو أصدرنا بيانا رسميا لنفيها".

بلغت الحملة الإيطالية من أجل طرابلس ذروتها في صيف 1911؛ تابع كل من جيوليتي وسان جيوليانو سياسة مزدوجة، فبينما كانا يصدران تصريحات في الخط الرسمي، الذي يقول ليس:"بالاحتلال، بل مجرد مصالح اقتصادية"، كانت الحكومة تستعد بوضوح لشن هجوم عسكري، بل أنه حتى سفراؤهم في أوروبا وأسطمبول وتركيا أخفوا عنهم المخططات التي يجري وضعها، حيث وجهوهم بمجرد التركيز على نشر الأخبار حول انفجار التعصب ضد الإيطاليين في طرابلس؛ اعترف في وقت لاحق جيوليتي في مذكراته بأنه كان خلف الحملة الصحفية[188]، لم يقدم سان جيولياني سوى بعض التلميحات حول عمل عسكري إلى دبلوماسيته، وحين كان في وداع القنصل غاللي Galli إلى طرابلس، همس في أذنه بأنه سوف يكون الأخير[189]، دون إعطائه أي توضيح، كتب إلى القائم بالأعمال في أسطمبول: "إنك مخطئ في اعتقادك أن إيطاليا لا تنوي أن تستفيد من التوتر الحالي لحل المسألة الليبية"؛ ومن المعتقد أن كلا الوزيرين كانا يخافان من شبح الهزيمة، وهذا يفسر لماذا لم يتم اتخاذ قرار التدخل إلا بعد منتصف سبتمبر؟ إضافة إلى ذلك، كانت الاقتراحات العثمانية المستمرة والمتفقة مع الأصول الدولية ضد الامتيازات المقصورة قد جعلت إصدار القرار صعبا.

كانت الحكومة والصحافة الإيطالية شديدة الحذر في تجنب الاستفزازات،

حيث لم تشر إلى احتمالية الحرب وكبحوا أنفسهم.

كان الوزراء قلقين من أن أي رد على الضجة في الصحافة الإيطالية قد تقود إلى مضاعفات إضافية غير مرغوبة؛ رد الباب العالي بصورة غير مباشرة على الحملة المطولة في الصحافة الإيطالية عبر قلم متحدث اتحادي قبل 3 أسابيع فقط من إعلان الحرب(190):

"إننا لا نقتبس أو نترجم دائما مطبوعات وادعاءات الجرائد الإيطالية بشأن طرابلس، ليس العلاقات الخاصة بل الرسمية أيضا بين البلدين سوف تكون مهددة بالخطر إذا اطلع الرأي العام التركي باستمرار عليها؛ إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن إيطاليا تضع عيونها على تركيا بطمع وطموح بل أنها لا تحاول إخفاؤه، إننا لا نستطيع أن نحرم طرابلس من الاهتمام والحماية مثل طفل يتيم، بل من الضروري أن نولي اهتمام وثيق للخطر الذي تقع تحته طرابلس، إنه لمن الالتزام الوطني أن نعتبر أن هذا الخطر لا يكمن أمامنا بل هو مباشر، ويجب أن نكون مستعدين لملاقاته.

النقطة التي ينبغي أن نركز عليها في الدفاع عن طرابلس هي موقعها الجغرافي الخاص، إننا ما كنا لنندم لو لم يقم بحر بين طرابلس وبيننا وكانت أرض ملحقة إلى الولايات الأخرى (في الدولة).

من ناحية ثانية تشغلنا بجدية ضرورة وجود قوة بحرية مدافعة عن طرابلس، سوف يكون من الخطأ بالطبع أن ننتظر دون حراك حتى يتم إنشاء قوة بحرية عثمانية جديدة، إذن يتعين أن يكون المبدأ العام الذي يشكل قاعدة الدفاع عن طرابلس هو الاستعداد للدفاع عن نفسها؛ نعتقد أن من الصعوبة بمكان المحافظة على قوة عسكرية في طرابلس للتصدي لكل التطورات المحتملة، لذلك يتطلب حلول الدفاع عن طرابلس قوة عسكرية متمركزة بصفة مستمرة في طرابلس وتعمل بفعالية في زمن الحرب، لكن غير مكلفة للحكومة في زمن السلم، سوف يجري بطبيعة الحال إنشاء التحصينات الضرورية في أماكن استراتيجية مختارة؛ أولئك الذين يعرفون وطنية ومناقب وقدرات الشعب الطرابلسي يؤكدون أن تشكيل ميليشيا جاهزة للدفاع عن البلد

ضد العدوان الخارجي ممكن وسهل جدا معا، في أية حال نعتقد أن وزارة الحرب ومجلس الوزراء سوف يعملان معا لمواجهة أي خطر محتمل بالحيطة الواجبة".

ثمة أكثر من دليل كاف لإثبات أن هذه الافتتاحية كانت ملخص لسياسة الحكومة عوضا عن آراء صحفية، كان تجنب أي مواجهة مباشرة مع الحكومة والصحافة الإيطالية هو المستهدف، بمعنى آخر كانت رسالة موجهة إلى الجانب الإيطالي عبر الصحافة مع إبقاء النزاع خارج إطار العلاقات الثنائية.

في مقابل استحالة إرسال وحدات وأسلحة وتموينات إلى ليبيا من البحر، كانت مصر هي طريق الإمداد الوحيد الباقي.

لا يزال الكتاب السنوي (السلنامة) في تلك الفترة يعتبر مصر ولاية عثمانية، وعلى الرغم من أنه تعين على مصر أن تقدم مساهمات عسكرية وتمنح حقوق مرور للقوات التركية بموجب اتفاقية 1882، إلا أن بريطانيا ما كانت لتمنح موافقتها مطلقا على مثل تلك الطلبات، كانت لندن تعي وجود مشاعر موالية للأتراك ومؤيدة للجامعة الإسلامية في مصر قد تهدد حكمها؛ كان الباب العالي يدرك أيضا انه لا يستطيع ضمان تنفيذ هذه المادة، وبما أن إرسال وحدات وإمدادات عسكرية فوق الطريق البري غير ممكن، فإن الأمل الوحيد اعتمد على وطنية الشعب المحلي والقوات العثمانية في ليبيا، والباب العالي الذي كان يعرف ويعترف بأنه لن يستطيع إعلان الحرب، تمسك بترديد أن: "إيطاليا ليست لها نوايا في طرابلس"(191). إلا أن تم إعلان الحرب فعليا من جانب الأخيرة؛ أكدت تصريحات كبار المسؤولين مبادئ القانون الدولي مطالبين بتدخل أوروبا المتحضرة لحل الأزمة، لكن هذا ما كان كافيا لإبعاد الانتقادات القادمة من طرابلس ضد موقف الحكومة، ففي رسالة نشرت في جريدة "طنين" في 12 سبتمبر 1911، اتهم النائب الليبي صادق بك الإدارة الجديدة لإهمالها طرابلس مثل السابقة، أكد أن من واجب الحكومة أن تنجز مهمتين فورا، مقابل ولاء الشعب الطرابلسي المخلص والشجاع.

أولا: يتعين عليها أن ترتب إرسال سريع للغذاء والذخيرة لجيش مؤلف من

50,000 – 60,000 ألف جاهز للقتال فورا.

ثانيا، يجب أن تنشئ قوة ميليشيا من 25,000 – 30,000 فردا، وهي مهمة اعتقد صادق بك بسذاجة إمكانية تحقيقها بنقود قليلة نسبيا.

متشجعة بإعلان الباب العالي عن سلبيته، عثرت آلة الدعاية الإيطالية على فرصة استغلال الوضع وبدأت في ترويج إشاعات بأن كل الشيوخ يتعاونون الآن مع الإيطاليين؛ قادت هذه الإشاعة الدوائر الإيطالية إلى الاعتقاد بأن الحرب الليبية سوف تنتهي خلال 8 – 10 أيام على الأكثر، مع هذه التطورات عبر حقي باشا إلى "دو مارتينو" القائم بالأعمال الإيطالي، عن مخاوفه الخاصة حول الوضع الخطر الناشئ من إثارة الصحافة في إيطاليا للرأي العام حول طرابلس الغرب، أبلغه أن طلبات إيطاليا الاقتصادية المشروعة مقبولة، لكن الطلبات غير المشروعة وغير المعترف بها لا يمكن النظر فيها، تم نقل الرسالة نفسها إلى سان جيوليانو عن طريق القائم بالأعمال الألماني في روما (28 سبتمبر 1911)[192]. في اليوم التالي مباشرة – 48 ساعة قبل إعلان الحرب (27 سبتمبر) نشرت الجريدة التركية "إقدام" بيانا صادرا من حقي باشا حاول فيه تهدئة الرأي العام العثماني بإعلانه أنه: "لا يوجد توتر أو خلاف في علاقاتنا الرسمية مع الحكومة الإيطالية حول قضية طرابلس الغرب"؛ وحين اندلعت الحرب في 29 سبتمبر 1911، كان لا يزال الطرفان يعبران على خطهما السياسي الذي استمر 30 عاما ويتظاهران بتجاهل حجج وشروط كل طرف.

التكتيك الإيطالي: ضم بالدفع المالي.

اشتملت اتفاقيات الضم الموقعة بين الإمبراطورية العثمانية والمالك الجديد لولاياتها على بنود خاصة نظمت الجوانب المالية، تم ترك قبرص للتاج البريطاني، لكن الإمبراطورية العثمانية بوصفها مالكة الجزيرة، لا زالت تتسلم دفعة سنوية مقابل حقوقها في جمع الضرائب؛ الشيء نفسه انطبق على مصر دون تونس، وفي حالة البوسنة - الهرسك وبلغاريا تم عمل استثمارات في البنية التحتية من أموال مقترضة من الدوائر المالية الأوروبية (مثل السكة الحديدية) وتعين على المالك الجديد بطبيعة

الحال أن يدفع أقساط ديونها، قامت فكرة الحل المالي بالنسبة إلى ليبيا في الدوائر الإيطالية قبل وقت طويل من إعلان الحرب، ولابد أن مسألة قبرص أو البوسنة والهرسك قد ألهمتهم، لكن الإيطاليين أعدوا مبادرة تجارية، تتكون من عرض لشراء الولاية وكأنها كانت معروضة للبيع، ولكون الإجراء غريب، فضل السياسيون الإيطاليون استخدام طريقة غير مباشرة: اقترحوا دفع أجرة عن المنطقة، والتي في المدى الطويل، سوف تنتهي بالضم على أساس الأمر الواقع، كما فعلت النمسا في البوسنة والهرسك.

بلغ التغلغل الاقتصادي الإيطالي غايته حين تحصل مصرف (بانكو دي روما) على امتياز فتح فروع وعقد معاملات مالية في ليبيا؛ ظهرت في الأيام الأولى في عام 1911 زيادة مفاجئة في التعليقات على الأنباء في الصحافة القومية الإيطالية — المدعومة من الدوائر المالية- بشأن طريقة أسلم لاقتناء ليبيا عبر دفعة أخيرة عامة بموجب عقد.

وكان هذا يبدو بديلا أقل ثمنا من الحرب التي لا يمكن توقع نتائجها مطلقا، بخاصة في ضوء الخيبة في أثيوبيا؛ إضافة إلى أن مشاركة القوى الأوروبية في ترتيبات مالية محتملة تمثل أهمية ضرورية للإيطاليين، فإنهم فضلوا نقل عرضهم بطريقة غير مباشرة، عبر حليفتهم ألمانيا، ففي رد على اقتراح السفير الألماني، أعلن رئيس الوزراء حقي باشا دون تردد أن:"كل الوزراء سوف يرفضون بغضب قبول معادلة مالية، لمبادلة الأرض بالمال"(193)، وافق على مباشرة التفاوض لمنح امتيازات للمشروعات الإيطالية، لكنه رفض قطعيا منح احتكار اقتصادي.

ظهر أول رد فعل عام من الجمهور التركي وبالذات بعد العرض الإيطالي لشراء ليبيا قبل أسبوعين فقط من إعلان الحرب، في أعمدة جريدة "الصباح" (12 سبتمبر 1911) في افتتاحية تحت عنوان "ضد الاعتبارات الخاطئة" في رد على الجريدتين الإيطاليتين "اديا ناشونالي" و"ادرياتيكا".

"تعتبر بعض الجرائد الإيطالية أن مسألة طرابلس الغرب هي مشكلة مالية،

يدعون أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بدفع تعويض أو بضمان دفع أقساط سنوية من جانب الحكومة الإيطالية؛ يمكن أن نستنتج أن حل مشاكل بلغاريا والبوسنة والهرسك قد خلقت اعتبارات خاطئة في إيطاليا، ولا ينطبق أي وضع خاص في هذين البلدين على طرابلس الغرب، فهذا الإقليم عبارة عن ولاية تخضع مباشرة إلى الإدارة العثمانية والهجوم عليها سوف يكون هجوما على الشرف الوطني لكافة العثمانيين".

لم يلق الباب العالي أي بال للخلافات، إلى أن أعلن الإيطاليون الحرب في 29 سبتمبر 1911؛ تغيرت سريعا نبرة بيانات الحكومة الإيطالية وحل التصلب محل الحديث عن المصالحة في الأيام السابقة لإعلان الحرب: "إذا كانت الحرب محتومة فلتكن حرب حتى النهاية". نتيجة لذلك أخفقت تماما جهود حليفتها ألمانيا لإنقاذ السلام بالحلول المالية، أعلن القيصر الفشل رسميا في 2 أكتوبر. وبما أن إنجلترا وفرنسا قد رفضتا من قبل دعوة السلطان إلى التدخل، بدا أن المشكلة قد وصلت إلى طريق مسدود، لم ترد بطبيعة الحال في طلب الباب العالي لتدخل إنجلترا وفرنسا أي إشارة إلى الحل المالي.

نشرت جريدة "دي ليتاليا" في 3 أكتوبر مقابلة مع دبلوماسي إيطالي رفيع – دون الكشف عن اسمه– ورد فيها أن دفع تعويض لم يعد ممكنا للبلد، بل ولا يمكن قبول السيادة العثمانية على طرابلس. "ربما كان هذا ممكنا قبل إعلان الحرب" كما صرح الدبلوماسي: "لكن الآن وقد حملت إيطاليا السلاح لم يعد لدينا سوى حل واحد بسيط وصريح، الضم"[194].

تلقفت الصحافة الدولية العرض المالي في تلك الأيام، ادعت الجريدة الفرنسية "لوفيجارو" في عددها في 1 أكتوبر أن إيطاليا كانت "مستعدة لكافة أنواع التنازلات بما فيها تلك المادية... هكذا، كانت الفيجارو تؤكد أن إيطاليا لا زالت تحبذ الحل المالي على عكس ما تدعي، احتوت جريدة "ويستمنستر جازيت" في اليوم نفسه على مقال بالمعنى نفسه بينما رددته جريدة التايمز في افتتاحيتها في 3 أكتوبر 1911:

"أطلعنا مراسلنا في باريس على أنه يملك أسبابا للاعتقاد بأن إيطاليا سوف تكون

مستعدةً لدراسة شروط السلام التي وصفوها بأنها "شديدة السخاء". يبدو أنهم يقضون من جانب واحد. "الاستسلام الكامل وغير المشروط لطرابلس ومن الجانب الآخر، دفع 2.5 مليون جنيه إسترليني إلى تركيا أو المبلغ نفسه الذي دفعته النمسا – المجر لضم البوسنة والهرسك".

يستفيض المعلق: "في حالة المشاعر الشعبية الحالية في تركيا، نخشى أنه من غير الممكن أن نتوقع مثل ذلك الحل". نشرت جريدة "برلينر تاجابلات" في 4 أكتوبر تعقيب من باريس حول الموضوع نفسه: "في الدوائر الدبلوماسية، من المقبول به دون تردد أن إيطاليا سوف لن ترفض الاتفاق على أساس الشروط التالية: الاعتراف بسيادة السلطان ودفع مبلغ معين إلى الباب العالي مقابل جعل طرابلس الغرب محمية إيطاليا".

كان من المعروف على نحو واسع أن الصحافة الفرنسية يجري استخدامها من جانب إيطاليا لأغراضها الدعائية؛ كان تكتيكا ذكيا إذ أن اللغة الفرنسية كانت لغة تخاطب واسعة عبر الشرق الأدنى وما كان بمقدور القراء العثمانيين سوى متابعة الجرائد الفرنسية. إضافة إلى ذلك، وفق الاتفاقيات بين وكالتي رويترز وإيجانس فرانس بريس، كانت الأخيرة فقط هي المسموح لها بالعمل في الأراضي العثمانية. تبعا لذلك، كانت أي أخبار تتسرب إلى المصادر الفرنسية تنشر فورا حول العالم؛ فعلى سبيل المثال، حين طلب السفير البريطاني في أسطمبول من الباب العالي أن يتحقق من أنباء مذبحة الإيطاليين الذين يعملون في إنشاء سكة حديد الحجاز، تم رفض المزاعم قطعيا بوصفها لا أساس لها من الصحة أو مفبركة من السفير الإيطالي تيتوني في باريس[195]؛ وحتى الصحف التركية لم تنج من الوقوع في شراك هذه الحملة الدعائية، على الرغم من أنها لم تذكر المسألة المالية مطلقا. فمثلا، ادعت وكالة الأنباء العثمانية، التي تستخدم الوكالة الفرنسية مصدرا رئيسيا، في أخبارها المصنفة تحت "غير رسمية" و"تخضع للتحفظ"، وجود إمكانية لأن تتحصل إيطاليا على تفويض "انتداب" لاحتلال طرابلس وأن الدولتين تعملان في إعداد الصفقة.

مدركة لهذه الحملة المضللة أضافت "برلينر تاجابلات" في اليوم نفسه أن تلك الإشاعات "... نوع من استطلاع الرأي من جانب الإيطاليين إذ أن الأخبار لم تستحق الثقة، أو لعبة سياسية بالطريقة الشرقية من جانب رئيس الوزراء الجديد سعيد باشا لكسب الوقت".

تفرد الجريدة في العدد نفسه مكان لأخبار متناقضة في تقاريرها المختلفة، يدعي إحداها "ثمة تفاؤل بأن الاتفاق حول السيادة/ المدفوعات ممكن". لكن تقرير آخر، يشير إلى تعليقات الجريدة الفرنسية "لوماتان"، تحت عنوان "جنود من أجل إيطاليا" - يذكر أن "الاتفاق سوف يكون ممكنا إذا لم تكن الأسلحة قد تم استخدامها بعد".

من الجدير بالذكر أنه بينما خرجت عدة ملاحظات عن المعادلة المالية من المصادر الإيطالية، حدث العكس تماما من الجانب التركي، تكرر باستمرار العزم على عدم التخلي عن ليبيا، مما يبرهن على أن "الحل المالي" كان من اختراع آلة الدعاية الإيطالية، قدمت الجريدة الفرنسية "إيكو دوباري Echo de Paris" (4 أكتوبر) فرضية أن بارون مارشال، السفير الألماني لدى إسطمبول قد وضع عرضا "السيادة/ الدفع" في التداول؛ حاولت إيطاليا بهذه الطريقة توريط الحليف الرئيسي والقوى الأوروبية الأخرى في حملتها بالتدريج، صارت المعادلة المالية هي الحل الوحيد المقبول لأولئك الذين كانوا يخشون من أن التقسيم المبكر للتركة العثمانية سوف يقود إلى نزاع أوروبي عام؛ أيدت هذا الرأي أيضا افتتاحية في جريدة "لندن ديلي كرونيكل" (5 أكتوبر 1911)، واقترحت حلا سلميا يقوم على دفع 2 أو 3 مليون استرليني من جانب إيطاليا وقبول السيادة العثمانية على ليبيا.

شاركت الصحف التي تصدر باللغات الشرقية في الشرق الأدنى – المتحدثة باسم الاستعماريين في الدرجة الأولى- في الحملة وروجت لأفكار مشابهة؛ كتبت جريدة "الوقائع" المصرية (4 أكتوبر 1911) أن "تركيا ضعيفة ودون مال (...) وإيطاليا قد تحل المشكلة ببعض المدفوعات".

بل أن الجريدة ادعت في عددها في 6 أكتوبر 1911 "إنهم يتحاربون من أجل المال ومن حسن الحظ، أن الدين لا شأن له البتة مع المشكلة"، بوصفها المتحدث باسم الاستعمار البريطاني، كان من المنطقي لهذه المطبوعة أن تتجنب التضامن الديني الإسلامي وتذكر المخاوف المالية فقط، سرعان ما اشتدت الأحداث عكس ذلك.

دحضت تقارير الدبلوماسيين لا مبالاة إيطاليا المفتعلة بالحل المالي، فعلى سبيل المثال ذكر السفير البريطاني في روما في تقرير إلى وزارة الخارجية في 12 أكتوبر 1911 أن الواقع كان مختلفا تماما: "أيد الفكرة وزير الخارجية الإيطالي (...) إذا لم تطل الحرب وامتنعت تركيا عن التصرفات التي يمكن أن تثير المشاعر الشعبية، تكون إيطاليا مستعدة لمنح تعويضات أدبية ومادية أكبر"[196]. أكد السفير مشيرا إلى اتصالاته مع السياسيين الإيطاليين على استعدادهم لتقديم بعض التنازلات المالية وحتى الأرضية، مثل مبادلة أرتريا. فوق ذلك، جرت مفاتحات مشابهة من جانب سفراء إيطاليين في عواصم مختلفة، أطلع السفير في بتسبرج الحكومة الروسية على أن إيطاليا مستعدة لتقديم تنازلات مادية وأدبية إذا قبلت تركيا التخلي عن سيادتها، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف سوف تقبل حكومته المساعي الحميدة الروسية، تم تأكيد الإعلان نفسه في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس من جانب السفير الإيطالي[197].

في هذا الجو المتوتر، وفي 3 أكتوبر كان رجل أعمال في عمر 38 سنة يسمى البرتو ثيودولي – ممثل غير رسمي للحكومة الإيطالية ودوائرها الرسمية- عاش في أسطمبول خلال السنوات السبعة الأخيرة قد استقبل أحد الزوار، نائب عثماني مرموق، هو إي كاراسو E. Carasso، المنحدر من أسرة نبيلة ونافذة، كان ثيودولي قد أقام اتصالات جيدة مع الدولة البابوية ومصرف روما أيضا، تم تعيينه في 1905 إلى منصب الممثل الإيطالي في هيئة الديون العمومية العثمانية، يحكي في مذكراته تعيينه إلى هذا المنصب الهام عند عمر صغير إلى حد كبير، يعود إلى نفوذ وزير الشئون الخارجية الإيطالي: "... الذي أراد مني، مع مؤهلاتي كمهندس، أن أسافر وأدرس وأقدم تقريرا عن الأوضاع التي قد تخدم المصالح الإيطالية، بخاصة في ألبانيا

وليبيا حيث، بفضل هيئة الديون العامة، امتلكت إيطاليا سلطانا قضائيا ونفوذا مباشرا أعطاني تيتوني في البداية ثم جويشارديني تعليمات محددة وأكدوا على أنه ينبغي علي أن لا أجذب انتباه الأتراك والقوى الأجنبية"[198].

أضاف بأنه كان لصيقا بالسلطان عبد الحميد وفريقه، لكنه يملك اتصالا قليلا جدا مع أعضاء تركيا الفتاة؛ كتب كذلك أنه كان يتراسل باستمرار مع المنتصر، أحد أعيان طرابلس، الذي أيد احتلال ليبيا من جانب إيطاليا ونجا بالكاد من اعتقال السلطان العثماني له[199].

وفقا لمذكرات ثيودولي، طلب النائب العثماني كاراسو في 3 أكتوبر اعتمادا على وزير الداخلية، من ثيودولي أن يغادر إلى روما بهدف منع الحرب؛ ولتأكيد مصداقية العرض ذهبا معا إلى الباب العالي وقابلا رئيس الوزراء ووزير الحربية الذين ردوا هناك ما نقله كاراسو؛ نقدم فيما يلي النص الكامل لهذا الجزء المشوق في المذكرات:

"تم نقل إعلان الحرب في 29 سبتمبر 1911 إلى علم رئيس الوزراء حقي باشا، وبعد مغادرة دبلوماسيينا مكثت عند ثيرابيا (على مضيق البوسفور) بجانب غارباسو سكرتير البعثة، الذي تم وضعه تحت أمر السفير الألماني البارون مارشال دوبير شتاين المعهود إليه حماية الإيطاليين، كان وضع غارباسو صعبا ومعقدا، يكفي أن نقول أنه على الرغم من تمتعه بالحصانة الدبلوماسية، إلا أنه غير مسموح له بالظهور في العلن، ولو لتناول مشروب في مقهى سيركل داوريانت.

في غضون ذلك، مع أول هجوم عسكري لبحريتنا، تم وضع آلاف من مواطنينا الذين تبقوا في تركيا في وضع أدبي ومادي شديد الخطورة؛ استطعت أن أعلم كل ما كان يحدث بفضل صديق ألماني تمتع بثقة السفير الخاصة، وهو مراسل جريدة فرانكفورتر زيتونج، السيد فيتز Weiz، وكانت كفايته وأمانته مقدرة لدى الجميع.

كنت أرى غارباسو مرتين في اليوم، وكذلك في مكتبي عند هيئة الديون كنت في اتصال مع بعض الشخصيات التركية رفيعة المقام؛ في 3 أكتوبر جاء إلى ثيرابيا في

سيارة المحترم كاراسو، وهو إسرائيلي من سالونيكا ونائب عن أسطمبول كان يرافقه المهندس ديناري، باني الكنيسة الإيطالية في بيرا وكان وزير الداخلية قد كلف كاراسو باسم لجنة تركيا الفتاة بأن يطلب مني المغادرة فورا إلى روما، بهدف منع الحرب بين إيطاليا وتركيا؛ تحدثت مع غارباسو الذي كان في غاية الحرج بسبب موقفه من السفير مارشال، إضافة إلى شخصي، لأنني رجوته أن لا يرسل أي شيء إلى روما في الوقت الراهن، وافقت على مصاحبة كاراسو إلى الباب العالي لتأكيد مصداقية العرض وإمكانية تلك البعثة، كرر رئيس الوزراء ووزير الحربية كل شيء قاله كاراسو، وفي إيجاز، كانت أفكار هؤلاء السادة هي:

1. اتخاذ خطوات عاجلة لتجنب سفك الدماء.

2. المقاطعة بكافة السبل للمنتوجات والشركات الإيطالية، نظرا لاستحالة منع الاحتلال العسكري وضم طرابلس الغرب وبرقة.

3. تنظيم مقاومة مسلحة عربية.

4. اقتراح منح تفويض لملك إيطاليا باحتلال وإدارة ليبيا، مقابل اعترافه بالسيادة السلطانية.

5. اقتراح دفع 10 مليون جنيه تركيا من جانب إيطاليا في شكل تعويض يودع لدى هيئة الديون العامة وتباكو ريجي Tobacco Regie.

6. معاهدة صداقة بين إيطاليا وتركيا.

أجابوا على كل اعتراضاتي بالاستشهاد بأمثلة من مصر وتونس، حيث جرى تبني حلول مشابهة، أعلنت لهم أنني لا أستطيع الاتصال مع روما إلا عبر السفير الألماني.

"لأننا بالتحديد لا نريد أن نمر عبر برلين فقد لجأنا إليك:

Tout bon courtier exige une me'diation et la Turquie en peiadeja trop[200].

ألحوا على مغادرتي الفورية إلى روما، حاولت قدر وسعي، أن أتجنب هذه الخدمة المهمة، لأنني شعرت أنهم في روما سوف يعتبرون الاتفاقية المقترحة متأخرة تماما وشروطها غير مقبولة؛ أجاب الوزيران على كل ملاحظاتي بإفادتي بأنني إذا لو قبلت عرضهم فإن ذلك سوف يكون خدمة عظيمة لإيطاليا، إضافة إلى تركيا، وينبغي على أسرتي أن لا تقلق حول الإقامة في ثيرابيا، ويجب أن لا يعلم السفير الألماني وكافة الآخرين بهدف رحلتي؛ وعلى الرغم من الحرب بين إيطاليا وتركيا، فإنهم سوف يسلمونني شفرة تسمح لي بالاتصال عن طريق البرق مع المحترم كاراسو. إضافة إلى ذلك، وفي الليلة نفسها، ومن أجل توفير الوقت ولدواعي السرية فإنهم سوف يوقفون سفينة رومانية عابرة في البسفور لأخذي إلى كسوتانزا في صباح اليوم التالي.

لم أستطع أن أقاوم، وبحجة اضطراري لحضور اجتماع طارئ لمصرف روما في باريس، غادرت ثيرابيا وعهدت بأسرتي إلى حماية السفارة البريطانية الصديقة، بهذه الطريقة وصلت فيينا. رجاني سفيرنا دوق أفارنا Avarna، وقد علم بهدف رحلتي بأن أستمر دون تأخير إلى روما، حيث اعتقد أن مهمتي سوف تكون نافعة، قال لي: أن كل ساعة تمر ثمينة من أجل احتلال طرابلس دون مقاومة، لأنه قامت صعوبات من كافة أنحاء المعسكر الدولي.

وصلت إلى روما بعد رحلة ثلاثة أيام وقابلت فورا القائد دو مارتينو الذي أطلعني على نتيجة اجتماعاته الثلاثة الأخيرة مع الباب العالي، مثنيا على سلوكي، شرح كيف كانت الروح مرتفعة عند المستشارية وقصر براشي، وشعور الحماس لتمركز بحريتنا والعروض المقدمة إلى تركيا[201] بأمل منع الحرب. اعتقد بأن وزارة سان جيوليانو سوف لن تقتنع بإعادة النظر في الوضع، بل وسوف يكون للعرض تأثير أقل على عقلية القائد ليوجي ميركاتيلي الذي أدار من وزارة الداخلية سياسة جيوليتي الاستعمارية، وارتفع في وقت قصير إلى موقع أمامي في الحملة الليبية ثم ذهبنا معا إلى ماركيز سان جيوليانو، وبعد أن علم بمهمتي، قال أن المسألة تخضع لسلطة رئيس الوزراء، لكن في رأيه، لقد وصلت متأخرا أكثر مما ينبغي؛ ذهبنا إلى قصر

براشي في سيارته الرسمية، تم إدخال الوزير وميركاتيلي إلى مكتب جيوليتي، حيث عقدا مؤتمرا طويلا. بينما انتظرنا مع دو مارتينو في مكتب السكرتير الخاص الأول بيانو. كنت أنتظر بصبر نافذ لنقل فداحة الوضع إلى تركيا، معتقدا أن كل دقيقة تأخير قد تجعل الدم الإيطالي يسيل في أفريقيا، كان الانتظار طويلا وبدا لي غير مناسب، حين جاء وقت الغذاء، تخلص مني بيانو بطريقة باردة وغير مبالية بدعوتي إلى الحضور في اليوم التالي لمعرفة قرار رئيس الوزراء؛ ذهبت في اليوم التالي إلى مكتب ميركاتيللي عند قصر براشي، كانت خبراته الاستعمارية، مثل خيباته في الصومال، معروفة تماما عندي، وكان مضمون حديثه معي لا يمكن أن يطمئن أو يقنع أي شخص مطلع على الوضع. أبلغني ميركاتيللي أن رئيس الوزراء معارض لدراسة المقترحات التي نقلتها على أساس الحجج التالية:

1. لا تستطيع إيطاليا أن تسمح لليبيا بأن تبقى تحت السيادة السلطانية.
2. كان من الضروري إعلان ضم ليبيا دون تأخير.
3. ليس ثمة شك في أنه مع السفن الحربية القوية وجنود كانيفا الذين يصل عددهم إلى 20,000 سوف يكون من السهل التغلب السريع على بضع كتائب تركية مسلحة بمدافع عتيقة.

يجب أن أعترف بأنني فوجئت خاصة مع هذا التأكيد الأخير [202]. وجدت اضطراب في النظام عند روما لاحظت نقص محزن في التماسك والتعاون بين القطاعات المختلفة عودة إلى محادثتي مع الرفيق ميركاتيللي، يجب أن أذكر أنني عارضت بالفعل آراؤه المنقولة أعلاه، مبينا له أن وزارة الداخلية لم تستطع أن تقيس بالضبط طبيعة وصعوبة المحاولة المنهمكة فيها؛ دافع ميركاتيللي عن نفسه بلا هوادة، عن طريق اتهامي بالتشاؤم وبكوني طائر شؤم.

ذهبت مسرعا في الصباح التالي إلى دار المستشارية (كونسولتا) لأذكرهم بوجوب أن تبقى بعثتي سرية خاصة في وجه ألمانيا، التي كانت تعمل الآن على عرض وساطتها الخاصة حاولت أن أتحصل على دلالات وتعليمات بشأن الموقف

المطلوب اتخاذه نحو تركيا، وفوق كل شيء سألت عما إذا كان بقائي في إيطاليا مناسبا، أو إذا كانوا لا يزالون يعتقدون أن بقائي في أسطمبول مفيدا؛ تم في مكتب وكيل الوزارة إعداد مسودة برقية قمت بتشفيرها شخصيا بالصيغة التي تسلمتها عند الباب العالي والتي أرسلها البارون بوردانارو إلى النائب كاراسو، موضحة الرفض الإيطالي، ومضيفة أسباب من المؤكد أنها مفتوحة للنقد، وبخصوص عودتي المحتملة إلى أسطمبول امتنعوا عن الرد على طلبي لكن، في الليلة نفسها، حين علم الوزير سان جيوليانو، عند استفساره عن وجودي في روما، وفي حضور وزيره الجنرال بولاتي Bollati والسفير النمساوي السيد ميرلي، مفضلا عدم وضعه على الورق، أوصى شخصيا بأنه ليس ثمة شيء يمنعني من العودة إلى مركزي في إدارة الديون العمومية العثمانية.

أبلغني رسول من السفارة الألمانية في يوم وصولي إلى أسطمبول أن البارون مارشال رغب في رؤيتي فورا، سارعت إلى إياز باشا، حيث تم استقبالي دون أي ترحيب بالكلمات التالية مباشرة:

"إنني لم أعرف أنك كنت كذلك بين تلك العصابة الصقلية التي احتلت دار كونسولتا".

لم أخف نقمتي على الإشارة إلى وزير خارجية بلدي بتلك الطريقة ومن الكلمات القليلة من السفير الألماني – حامية الأتراك العظيمة- فهمت فورا أن ميرلي، السفير النمساوي في روما قد أبلغ فينا وبرلين حول رحلتي في روما.

أجبت بأنني لست قاطع طريق، لكن شخص أراد أن يمنع سفك الدماء، لكن لم تجد اعتراضاتي نفعا، لأن البارون مارشال أعلن بجفاء أن وجودي في تركيا قد صار "غير مرغوب فيه" وأعلن لي أن من واجبي أن أغادر فورا؛ ووقفت محتجا على تحذيره، أكدت أن ذلك معارض لوظيفتي في الديون العمومية، وبوصفي مواطن إيطالي بقيت في تركيا تحت حمايته الخاصة، لكن حالته الغاضبة منعتني من مواصلة الإصرار. وفي النهاية، ولعدم التعرض لخطر الترحيل من تركيا بطريقة عسكرية،

رجوت دبلوماسيا رومانيا بأن يرافقني إلى سفينة رومانية كانت مبحرة إلى مصر".

لعب الدور الرئيسي في مذكرات ثيودولي النائب العثماني عمانويل كاراسو، الذي انحدر من أسرة يهودية مشهورة تشتغل بالتجارة؛ ولد في سالونيكا في 1862بادلت الأسرة جنسيتها الأسبانية بالإيطالية وصاروا فيما بعد مواطنين عثمانيين، درس عمانويل القانون في المعهد العثماني، وعمل محاميا، وكذلك قدم دروسا في علم الإجرام في مدرسة القانون في سالونيكا، احتل مكانا بارزا في الحياة الاجتماعية في سالونيكا، وصار السيد الأكبر للمحفل الماسوني الحر "مقدونيا ريسورتا Risorta"، التي كان تحت "طاعة" إيطاليا.

ازدهرت في سالونيكا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حياة اقتصادية واجتماعية وفكرية ثرية، وهذه عادت إلى إنشاء السكة الحديدية التي ربطت سالونيكا مع أوروبا الغربية واسطمبول، كان ميناؤها يخدم كل منطقة البلقان بوصفها مركزا تجاريا. إضافة إلى أنه مع عدد ضباطها ومسؤوليها جلب نشر قيادة الجيش الثالث في سالونيكا دينامية جديدة للمدينة، نشأت مؤسسات ثقافية وتجارية أثرت المدينة، ومع تنامي الاهتمام الأوروبي بالمنطقة زاد عدد عملاء عبد الحميد أيضا، كذلك نشط أعضاء تركيا الفتاة المعارضين لنظام عبد الحميد بقوة كبيرة في سالونيكا، وسرعان ما صارت المدينة مركزا لتنظيمهم، ولتجنب عملاء السلطان استخدموا البنية السرية للمحافل التي تمتعت بالحصانة تحت حماية الامتيازات الأجنبية.

انتشرت في سالونيكا عند ذلك العهد محافل تخضع للنفوذ الإيطالي (مقدونيا ريسورتا، لابور إي لوكس) وفرنسية (فيريتساس، لا افنير دوريانت) وأسبانية (بيرسيفرينسيا) وحتى رومانية (بليسا سالونيكيولوي).

جهز محفل مقدونيا ريسورتا تحت قيادة كاراسو مكانا خصص لأعضاء تركيا الفتاة، الذين أنشأوا حزبهم الاتحاد والترقي في 1906. لم يشترك كاراسو في مناشطهم أو في اجتماعاتهم، لكنه لعب بالفعل دورا هاما في كبح فضول أعضاء المحفل الآخرين، وفي البقاء مخلصا للاتحاديين حين استجوبه عملاء عبد الحميد،

بل أنه حمى طلعت قائدهم، وعهد إليه بوظيفة في مكتبه بعد طرده من مكتب البريد. إضافة إلى ذلك، كان معروفا بأنه عارض النشاطات الصهيونية في الأراضي العثمانية[203].

تم انتخاب كاراسو في البرلمان نائبا عن أسطمبول بعد إعلان الدستور الثاني، وكان لبرهة قصيرة عضو في اللجنة المركزية للاتحاد والترقي؛ كانت مشاركته في شئون الحزب ثانوية لا تذكر، حيث أنه عند اعتقاله بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، دافع عنه أشرس معارضي الاتحاد والترقي، نافيين عنه أي مسئولية بشأن مناشط الحزب[204].

تم إخراجه من قائمة المتهمين وإطلاق سراحه من الجيش من جانب الحكومة المعادية للاتحاديين، بعد حملة مكثفة قادها كبير الحاخامات ناحوم والجالية اليهودية، ولتجنب اتهامات مستقبلية، طلب حمل الجنسية الإيطالية؛ فرفض الباب العالي طلبه في البداية نظرا لخدمته كنائب في البرلمان العثماني، لكنه أعطي موافقته فيما بعد، لأن معاهدة سيفريس Sevres- التي سوف يتم إبرامها عما قريب- تعترف بذلك الحق[205].

تصف الموسوعة العدلية نهاية كاراسو بالكلمات التالية: "حين جاء كمال أتاتورك إلى السلطة في 1923، تعرض كاراسو للإذلال وصودرت ثروته، فعاش سنواته الأخيرة في فقر، وتوفي في 1934 في ترييستا "[206].

لم ترد أي إشارات في مذكرات جيوليتي إلى مبادرة "كاراسو/ ثيودولي"، لا تذكر تصريحات ومذكرات تركيا الفتاة المبادرة كذلك، تحتوي محفوظات وزارة الخارجية الإيطالية على تقرير من جارباسو بعنوان: "بعثة ألبرتو ثيودولي المفترضة"؛ لكن لم يكن العنوان يحوي سوى تعليقين في الصحف حول الموضوع، أحدها نشرة وكالة الأنباء العثمانية تنقل خبر من الجريدة الفرنسية "لوماتان"، يقول أن وزارة الخارجية الإيطالية قد رفضت مبادرات شبه رسمية تستهدف حماية السلام، يستشهد التعليق الثاني كذلك بنشرة الوكالة العثمانية ويذكر أن الباب العالي نفى المبادرة، عجز

بحثنا المستمر في المحفوظات ذات الصلة واتصالاتنا مع المؤرخين المعنيين بالفترة في إلقاء ضوء أكثر على مسألة ثيودولي.

لا تخلو مذكرات ثيودولي من تناقضات، وتخلق بالفعل تشويشا في ذهن القارئ، دون الدخول في موثوقية المذكرات، سوف نشير إلى حالات عدم الاتساق فيها، يمكن تفسير هذا الخلل بحقيقة أن المذكرات مكتوبة بعد 39 سنة من وقوع الأحداث.

1. لم يكن قادة تركيا الفتاة في أسطمبول في 3 أكتوبر، بل كانوا في سالونيكا لحضور المؤتمر السنوي للحزب، الذي بدأ في 29 سبتمبر، لم يكن موجودا في أسطمبول سوى خليل Halil بك وزير الداخلية في الحكومة الإتحادية السابقة، فوق ذلك انقضت ما لا يقل عن سنتين عند هذه اللحظة على ترك كاراسو نفسه لمكانه في إدارة الحزب.

2. يذكر ثيودولي أن المبادرة كانت باسم تركيا الفتاة، لا يبدو هذا مرجحا نظرا لحقيقة أن حقي باشا استقال في ليلة 29 سبتمبر، وأن رئيس الوزراء الجديد المعين من قبل السلطان سعيد باشا – البعيد جدا عن الاتحاد والترقي- لم يكن يملك أي اتصال مع الاتحاديين؛ تكونت الحكومة الجديدة في 4 أكتوبر وغادر سالونيكا رحمي بك الذي تم إرساله ليجري الاتصال الأول في 5 أكتوبر، تقودنا هذه الحقائق إلى القول بأن من غير الممكن أن تكون تركيا الفتاة طرف في هذه المسألة.

3. ليس من السهل أن نفهم لماذا يدعي ثيودولي، أن الباب العالي ووزير الحربية تصرفا باسم الاتحاديين؟ ربما يكون أمامنا احتمالين:

(أ) إنه لم يكن مطلعا جدا على دوائر تركيا الفتاة، وجد ثيودولي ملاحظات كاراسو موثوقة.

(ب) اشتبهت عليه بعد سنوات طويلة الطريقة التي تشكلت بها الوقائع.

4. لماذا يتصرف خليل بك، وزير الداخلية، وهو العضو الرفيع المستوى الوحيد في الاتحاد والترقي في أسطمبول، في غياب رفاقه الذين كانوا في مؤتمر الحزب في سالونيكا؟ هل شارك خليل بك في مبادرة دون مشاورة رفاقه؟

على الرغم من الزعم بأن خليل بك هو الشخص الذي أخبر كاراسو بأن يذهب ويطلب من ثيودولي قبول المهمة، إلا أنه لا يرد ذكر لأسمه فيما بعد، وهذا يبدو غريبا نوعا ما، كما أن عدم مشاركته في المحادثات التي جرت مع رئيس الوزراء ووزير الحربية تبدو غريبة كذلك، هل يمكن أن يكون عزو تلك المبادرة إلى خليل بك من اختراع كاراسو؟

5. في المذكرات يستقبل كلا من رئيس الوزراء ووزير الحربية كاراسو وثيودولي شخصيا في مكتبيهما، لكن تشير كافة صحف الفترة إلى أن رئيس الوزراء عقد كافة اجتماعاته بما في ذلك اجتماعات تشكيل الوزارة، عند قصر السلطان؛ كان بالتالي لا يشاهد إلا نادرا عند الباب العالي، بل أنه حتى النواب الذين سعوا إلى مقابلة أي رئيس وزراء ما كانوا يجدون فرصة لذلك، ربما اعتقد ثيودولي أنه كان يرى الوزراء، بينما كانوا وكلاء الوزارة في حقيقة الأمر، وهذه الحجة مدعومة بتعبيره عن عدم معرفته برجال الدولة في الفترة الدستورية الثانية؛ النقطة المؤكدة الأخرى هي عادة وكلاء الوزارة في التصرف باسم الوزراء، كذلك ربما تعرض ثيودولي لخديعة وقابل بعض المدعين.

6. لم تكتمل قائمة وزراء الحكومة الجديدة إلا في 4 أكتوبر، طوال العملية والأسبوعين قبل صوت الثقة، كان يحوم شك في الدوائر المحلية والأوروبية حول قوة سعيد باشا. نتيجة لعدم منح الثقة المحتمل، تحت تلك الظروف الغامضة، لا يبدو من المرجح جدا أن يتورط الوزراء المذكورون في مسألة أخذ وعطاء ذات متطلبات عالية.

7. كان سعيد باشا رجل دولة من العيار الرفيع، وكانت هذه تسميته الثامنة رئيسا للوزراء، ويصعب أن نتوقع من شخص بهذه القدرة أن يشترك في

محادثات دون مشاورة الاتحاديين، ولو كان الحال كذلك، فإنه ربما يتصرف باسمه الخاص فقط، إضافة إلى أنه حين اعترض ثيودولي في البداية على العرض، استشهد الوزيران بتونس ومصر كمثال لمحاولة إقناعه، أن نجدهم يشيرون إلى تلك التجارب المؤسفة فهذا شيء لا يمكن أن نتوقعه أيضا، إضافة إلى أن القضية التونسية لم تتضمن مسألة مدفوعات.

8. عند الوقت الذي كان فيه المثقفون في مزاج وحديث وطني قوي، فإن الوزراء العثمانيين ما كانوا ليستخدموا عبارة مثل "تنظيم مقاومة عربية"، كانوا سوف يفضلون دون شك الحديث عن "مقاومة عثمانية".

9. ما دور عداوة السفير الألماني في الترحيل غير المتوقع لثيودور من الإمبراطورية؟ هل كانت كاملة كما أشارت إليه ملاحظاته بهذا الشأن؟ ربما كانت مبالغة في التقدير، لأنه كان في روما، مشترك في اتصالات، لهذا تم وضع اسمه في قائمة "غير المرغوب فيهم"، ثمة أيضا صحفيون إيطاليون جرى ترحيلهم في 10 أكتوبر، ولا يبدو مرجحا أن السلطات العثمانية التي توقعت خدمات مهمة منه سوف تضع اسمه في القائمة.

10. إن قبول ثيودولي السريع إلى "مهمة خاصة" معروضة عليه مباشرة من الوزيرين، شخصيا، تثير بعض الأسئلة حاول أن يتجنب "بالقدر الممكن" هذه الخدمة المهمة معتقدا أن روما سوف تجدها "متأخرة تماما"، والشروط "غير مقبولة"؛ فالشخص المبعوث إلى أسطمبول لغرض خدمة مصالح بلده، سوف يختار بالأحرى أن يقول أنه سيبلغ رؤساءه فورا، لكنه كاد أن يشرع في رفض مبادرة سلام، كان ينبغي أن ينقلها إلى روما فقط، وهذا قد يذكرنا بأنه كان يشك في موثوقية محدثيه؛ إضافة إلى أنه يفضل أن يصدر بعض الملاحظات الانتقادية، بل ومعبرا عن شكوكه في إمكانية استجابة روما، في الجانب الآخر، وبعد وصوله روما يبدو ملحا تماما على العودة برد إيجابي.

11. الملاحظات مثل "خدمة للمصالح الإيطالية..." التي ألمح إلى أن سعيد

باشا قد ذكرها في محاولة لإقناع ثيودولي بأن ينقل العرض إلى الجانب الآخر، لا تتمشى مع أسلوب رئيس الوزراء العثماني المعروف بخبرته الكبيرة.

12. لماذا اختارت الحكومة العثمانية الاتصال غير المباشر، وخدمات شخص لا يحمل أي صفة حين كان بمقدورها أن تكلف شخصا رفيع السلطة والمكانة؟ هل يمكن أن نعثر على تفسير سليم لهذا الاختيار؟ وكما فعلوا في وقت لاحق، كان بوسعهم أن يحاولوا بدء المفاوضات عبر السفارتين العثمانية والإيطالية في بلد محايد.

13. كان من المعروف على نطاق واسع أن الحكومة الألمانية تتمتع بعلاقة وثيقة جدا مع تركيا الفتاة، ويبدو أنه طوال المبادرة حاول الإيطاليون ونظراؤهم الأتراك عدم تسريب أي معلومات إلى الجانب الألماني. ومهما كان الشخص المبادر بمشروع ثيودولي فإنه كان مدركا أن أي تسريب إلى الألمان سوف يؤدي إلى تدخل تركيا الفتاة وإنهاء المشروع.

14. إضافة إلى ذلك، اقتصرت الحرب منذ 3 أكتوبر على مجرد قصف طرابلس، ولم يبدأ إنزال الجنود بعد، عند تلك المرحلة المبكرة ربما تعتبر الشروط المقترحة من الجانب العثماني سلوكا متسرعا من جانبهم وضد مصالحهم الخاصة، لم تكن هذه المرة الأولى التي يهدد فيها الباب العالي بالقوات البحرية، فقد حدث هذا خلال فترة حكم عبد الحميد، ربما اثنتي عشر مرة، دون أن تنتهي مطلقا إلى اشتباك مسلح؛ إن البحث عن حل عبر المفاوضات ربما يكون جزءا من عملية مشتركة، لكن البدء بمعادلة دفع قبل أي تفاوض، تدل على سلوك استسلامي للغاية من الجانب العثماني، خاصة إذا تذكرنا أن ذلك العرض لم يجر حتى تقديمه رسميا من الجانب الإيطالي، أخيرا رفض الطرفان المبادرة الألمانية وأصرا على موقفهما المبدئي.

نظرا لما بيناه آنفا، ودون محاولة سبر صحة رواية ثيودولي، إذ لا توجد وثيقة تعارضها، يجوز لنا أن نفكر في سيناريو، من المحتمل أن المسئولين الإيطاليين بذلوا

محاولة صادقة لمعرفة إمكانية الوصول إلى حل سلمي أم لا. والحرب لم يتم إعلانها بعد، وكانت الحملة الإعلامية من أجل احتلال ليبيا مستمرة، وكان ثمة إلحاح على "وحدة الأراضي العثمانية"، ربما رغبوا في تجنب أي رد فعل معاكس من تركيا الفتاة، ولجأوا إلى وسيط غير رسمي.

لم تكن مسألة كاراسو هي المرة الأولى التي يتم فيها طرح عرض "الضم مقابل الدفع"، كان في السابق فولبي Volpi المسئول الإيطالي، هو الذي قدم عرضا إلى حسين جاهد Cahit، كان اتحاديا وصحفيا ونائبا يتمتع بصلات وثيقة مع قيادة الحزب، وكان يعمل مثل ثيودولي في إدارة الديون العمومية، ممثلا للدائنين العثمانيين.

باختصار كان معروفا لدى الدوائر الأجنبية؛ يذكر حسين جاهد في مذكراته: "استشهد فولبي بقضية البوسنة والهرسك، واقترح حلا سلميا، التنازل عن ليبيا إلى الإيطاليين مقابل سعر معين"[207]، يذكر جاهد أنه رفض العرض فورا دون تفكير ثان، وصفه فولبي في رده بأنه "شخص متصلب الموقف"، ربما نفترض أن جاهد كان خاضعا لمحاولة إطلاق مبادرة يتولى أمرها فيما بعد كاراسو.

كان كاراسو خيارا أفضل بسبب علاقاته الأوثق مع الإيطاليين، ومع تركيا الفتاة أيضا؛ وكما نوهنا في السابق، كتبت طنين Tanin المتحدث الرسمي باسم الاتحاديين في 5 سبتمبر، وفي إطار السجال الصحفي القائم حول بعض المبادرات الإيطالية التي استهدفت الحصول على حقوق من تركيا، حيث تكثفت الإشاعات، نفت وكالة ستيفاني الإيطالية في 16 سبتمبر هذه الأخبار، قبل أسبوعين فقط من اندلاع الحرب، ربما نفترض أنهم كانوا حذرين من أن لا يغضبوا الباب العالي، ذلك أن الاتحاديين كانوا معروفين بمعارضتهم للتنازلات، حين استقالت الحكومة الاتحادية، ظهرت فرصة ثانية لتجديد العرض بذات التكتيك، وعبر كاراسو من جديد.

ماذا كان يشغل تركيا الفتاة حين كانت سمعتهم في المحك في مثل تلك اللعبة؟ ففي الأيام الأولى للحرب، أولوا كل اهتمامهم بسالونيكا مقر مؤتمرهم السنوي،

بدلا عن الباب العالي، وكان الجميع متحمسين لمعرفة رد الحزب على الرغم من أنه لم يعد في الحكم؛ أبلغ القنصل البريطاني في سالونيكا السفارة في أسطمبول بأن لجنة الاتحاد والترقي قد أغلقت مكاتب الصرافة اليهود البارزين، ومكاتب المواطنين الإيطاليين في 4 أكتوبر، صدر أمر بإغلاق المكاتب دون تعليمات من أسطمبول، غادر أولئك الذين شعروا بتهديد المدينة في اليوم التالي، تقرر في 5 أكتوبر إرسال ممثل إلى أسطمبول –رحمي بك- للاتصال مع الحكومة الجديدة(208)، يوضح هذا الإجراء أن الاتحاديين كانوا يتصرفون بمبادرة خاصة منهم وليس تحت تأثير آخرين، يعكس إعلان نشرته اللجنة في الأيام الأولى للحرب استقلالهم الذهني وقرارهم الحرب في ليبيا، في الجانب الآخر توضح الأخبار الواردة من أسطمبول إلى الصحيفة الإيطالية "ال سيكلو" Secolo في تلك الأيام وجود اختلاف بين المجموعة في سالونيكا وأولئك الذين بقوا في أسطمبول.

"لم يعد لمؤيدي الحرب الذين يهللون لها عند هذه اللحظة أتباع في الدوائر السياسية، أعطى أحد الأعضاء البارزين في لجنة تركيا الفتاة تصريحا إلى مراسل جريدة "سيكلو" بأن ينشر أخبارا تفيد بأن تركيا ترغب في منح طرابلس بسلام إلى الإيطاليين، وأنه يجب على إيطاليا أن تتحالف مع تركيا للمحافظة على الوضع الراهن في البلقان.."(209).

بما أن نشر الأخبار أعلاه ووجود ثيورولي في روما قد تزامنا، ربما كان هذا "العضو البارز غير المسمى" هو كاراسو أيضا، بالفعل يكشف تقرير من دبلوماسي بريطانيا في الأيام نفسها انقطاع العلاقات بين كاراسو واللجنة، ويوجد في محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، في الملف رقم (Fo– 371/1254) رسالة بعنوان: "تداعي المسألة الشرقية" تحت رقم 21-41473 بتاريخ 19 أكتوبر، تبدأ الجملة الأولى هكذا: "أطلعنا مراسلنا في سالونيكا في 16 أكتوبر، تختص الفقرة الأخيرة في الرسالة بموضوعنا تحديدا: "فيما يخص حالات ترك اللجنة، من الملاحظة أن كاراسو أفندي قد قطع ارتباطه، ربما نستشف أن الجرذان هي أول من يترك السفينة الغارقة".

هذا يبرهن على أن كاراسو كان معارضا تماما لسياسة تركيا الفتاة في الحرب حتى النهاية، إذن نستطيع أن نفترض أن كاراسو فاتح رئيس الوزراء المعين حديثا، مدعيا أنه يحمل تفويضا صادرا من تركيا الفتاة، وهذا هو السبب على الرغم من أن الاتحاديين ما كانوا في الحكم، وفي أسطمبول نظر إليهم جميع الأطراف المهتمة باعتبارهم المبادرين بالمشروع، وزادت حدة الإشاعات بحيث أن جريدة طانين المتحدثة باسم الاتحاد والترقي، والتي أسسها حسين جاهد، شعرت بالمسئولية عن نفيها في مقاله في 11 أكتوبر ويجوز أن نخمن أن المقالة كانت بتحريض من حسين جاهد:

"الشرف الوطني لا ينحني أمام الحل المالي إننا لا نستطيع أن نتعامل مع قوة، بعد أن ارتكبت ذلك الفعل الآثم، تنشر افتراءات ضد الأتراك وتحاول أن تشين سمعتهم".

بعد وقت قليل تحسر بابانزادي إسماعيل حقي، المجادل العنيف المشهور من تركيا الفتاة، في مقال له "السابقة المؤسفة التي خلقتها البوسنة والهرسك، التي شجعت الإيطاليين على التقدم بذلك العرض" أضاف بعد ذلك "إذا تمسكت إيطاليا بتلك الصيغة، فهذا يعني أنها في وضع حرج جدا على الرغم من ادعاءاتها الكاذبة".

بحلول منتصف أكتوبر كان التكتيك الإيطالي قد انكشف بالكامل في عدد "لوفيغارو" بتاريخ 5 أكتوبر:

"عند هذه اللحظة، تظهر إيطاليا في تقديمها الإنذار النهائي بفضها كل ما سوف يكون ضروريا لتعويض الأتراك عن خسارة ولايتهم؛ عرضت أن تدفع تعويض ضرر مرتفع بل وفكرة قبول السيادة العثمانية على طرابلس، فهي في الواقع لا ترغب في أن تسمع أي شيء حول هذا الموضوع، وتهدف فقط إلى ضم الإقليم كانت الحكومة التركية استرضائية إلى حد ما عند البداية، إلا أنها للأسف صارت خاضعة أكثر فأكثر إلى الرأي العام وضغط حزب تركيا الفتاة".

ساعدت في 19 أكتوبر 1911 المناقشات الجارية في البرلمان العثماني أثناء

صوت الثقة في الحكومة الجديدة، في وضع نهاية فعلية لإشاعات العرض المالي، كان كاراسو من بين المتحدثين؛ أشار إلى الشرف الوطني وضرورة حصول الحكومة على ثقة البرلمان، وتأكيد أن المفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تحل المشكلة، لم يتطرق إلى المشكلة المالية وألح على الحلول السلمية بدلا عن المقاومة العسكرية، اتخذ رئيس الوزراء سعيد باشا في حديثه موقفا ثابتا:

"في مسألة طرابلس التي شغلتنا لبعض الوقت، أنا مضطر لأن أقول الآن أن تفكير بعض الدول يعتمد على الاتفاق المبرم قبل بضع سنوات بالبوسنة والهرسك، وتم عرض تعويض مالي على هذا الأساس بالذات، وفي رأيي لا يمكن بيع البلد من أجل المال".

غادر أنور بك (باشا) أسطمبول في 3 سبتمبر، ووصل ليبيا عند نهاية أكتوبر، كانت إشاعة أن الخليفة "باع ليبيا إلى الطليان" واسعة الانتشار عند ذلك الحين، بحيث أنه تعين عليه أن يتناول المسألة في إعلانه الأول إلى الشعب الليبي، وسوف يساعد اختيار أنور "صهر السلطان"- ذلك أنه كان مرتبطا بفتاة من الأسرة العثمانية- في التصدي لهذه الدعاية المدبرة[210]:

"المواطنين الأعزاء..

هاجمنا الإيطاليون على حين غرة، لانتهاك لحقوق الإنسان والدولة؛ إن أسطولنا أحد المؤسسات المهملة للغاية في عهد عبد الحميد، وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الثلاث أو الخمس الماضية، لم يستطع منع استسلام سواحلنا للعدو، كان غير قادر على التغلب على القوات الإيطالية التي تم صقلها خلال أكثر من أربعين سنة، حاولوا تضليلكم بأكاذيب تحمل مزاعم مثل "خليفتكم باعكم إلى الطليان"، لكن تأكدوا أيها الأبناء المطيعين والمحبين للسلطنة، لقد تعهد الخليفة بوعد صادق بأن يضحي بكل أولاده من أجل أن ينقذكم، لا قدر الله لم ولن يتم بيعكم مطلقا، اسمكم محفور في قلب السلطان وفي قلب الأمة، لقد أرسلني الخليفة العظيم إلى هنا لإنقاذكم من قبضة العدو، تعالوا تعالوا للالتحاق بإخوانكم

الصادقين الذين أرسلهم السلطان لمساعدتكم، سوف أوزع السلاح والذخيرة إلى أولئك الذين يرغبون في المشاركة في الحرب".

بلغت الحملة الصحفية الإيطالية ذروتها بحيث بات وصار من الممكن ذكر أي حدث مع دعاية الدفع، حين قام ماسوني يهودي من سالونيكا بزيارة إلى روما في فبراير 1912، برزت الادعاءات نفسها من جديد[211]:

"كتبت جريدة معادية للماسونية أن الخدمات الجليلة لرئيس مجمع الشرق الكبير الإيطالي، قد تم استغلالها لمساعدة المصرفي جوزيف سالم لتأمين اجتماع خاص مع وزير الخارجية سان جويليانو ورئيس البرلمان، لم يحضر بصفته عضو في محفل مقدونيا ريسورتا، بل كوسيط وممثل خاص لتركيا الفتاة، كتبت جريدة "جيرونالي" أن كل من يعرف سالونيكا يدرك الدور الذي لعبه المحامي سالم، الذي يعتبر من بين كبار الماسونيين الذين أعدوا للثورة في تركيا، ويزعم بأن هدفه الخاص هو تحقيق إلغاء مرسوم الضم حين يمكن توقيع اتفاقية مع تركيا تقر بحماية إيطالية تحت سيادة السلطان. لكن نفى قصر جستنياني، مركز الماسونية، نفيا رسميا هذا الزعم".

مستشهدة بروما مصدرا لها، كتبت جريدة نيو فري بريس التي تصدر في فيينا (22 فبراير 1912) عند وصول سالم إلى روما "تركزت الإشاعات على بعثة سلام خاصة، لكنه نفى صلته بأي بعثة مثل تلك، وأعلن أنه مهتم فقط بالمشاكل الخاصة لبعض المصرفيين الذين واجهوا صعوبات في سالونيكا".

كان البحث عن أهداف سرية خلف النشاطات الماسونية شائعا جدا، عند هذا المفصل ربما كانت علاقتهم مع الماسونية إحدى أسباب ربط تركيا الفتاة مع معادلة الدفع، فبعد النجاح في استعادة النظام الدستوري عبر مناشط جرت تحت غطاء المحفل، قرر الاتحاديون إنشاء محفل الشرق الكبير الخاص بهم، كان هدفهم هو أن يكون أكثر استقلالية من التبعية الأوروبية، ويمكن أن ننظر إلى الخطوة التي اتخذوها باعتبارها خطوة وطنية، ومع ذلك رغبوا في أن تبقى في علاقات جيدة مع كافة المنظمات الماسونية. وحين نشبت الحرب جرب الاتحاد والترقي القناتين المعاديتين

للحرب: الأممية الاشتراكية والماسونية للتأثير على الرأي العام الأوروبي، دافعت الأولى عن القضية التركية، ونظمت اجتماعات جماهيرية، وأصدرت إعلانات لكن دون جدوى، بالنسبة إلى الأخيرة كان الارتباك الماسوني مستترا أكثر، لكن التوقعات حول نتائجها كانت علنية وعميقة؛ أكد السفير البريطاني في رسالة بتاريخ 17 أكتوبر 1911 أن المبادرة كانت من عمل "الأعضاء الأكثر اعتدالا في الاتحاد والترقي عبر محافل ماسونية ووسطاء يهود"[212]. الشيء نفسه أكده الملحق العسكري الفرنسي[213].

قد تكون مساهمة تركيا الفتاة -إذا وجدت- هي محاولتهم التأثير على الماسونية الإيطالية، التي عارضت الحملة على ليبيا؛ وورود اسم كاراسو في المسألة قد يكون ذا مغزى لأنه ماسوني، بجانب ارتباطاته الإيطالية، والأكثر من ذلك كان يرافقه ديناري، الإيطالي البارز والرئيس الكبير لمحفل بيزانسيو ريسورتا؛ عمل ديناري وسيطا فيما بعد حين تفاوض الطرفان حول السلام، ما لا نعرفه هو إلى أي حد تصرف كاراسو وفق تعليمات تركيا الفتاة -إذا كان ثمة أي تعليمات ووفق هواه، ينبغي أن نتذكر أن خليل بك الذي تم الزعم بأنه المبادر بمسألة ثيودولي يبدو وقد اختفى من المسرح وغير موجود في الاجتماعات مع رئيس الوزراء ووزير الحربية، في الجانب الآخر تصادف أن كاراسو اللاعب الوحيد في مشروع الدفع المزعوم، هو المخبر الإيطالي الرئيسي عن سياسات تركيا الفتاة قبل وأثناء الحرب، كما توضح الوثائق الإيطالية[214].

انتهز الجانب الإيطالي كل مناسبة لترديد معادلة الدفع، وحين انطلقت محادثات السلام بعد تدخل القوى الأوروبية، تم وضعها في عروضهم، مع إشارات مضمنة إلى الاتفاق في البوسنة والهرسك: "سوف تدفع إيطاليا كافة ديون الحكومة العثمانية المتعلقة بليبيا وسوف تشتري كذلك العقارات الرسمية التابعة للدولة".

عند كشف هذا العرض، رد الناطق الرسمي للاتحاديين حسين جاهد Djahid في جريدة "طنين" في 21 مارس 1912، بطريقة مباشرة جدا: "يريدون أن يكونوا أصحاب أرضنا بدفعهم لنا خمس إلى عشر بارات". (بارة أصغر عملة معدنية

عثمانية)، ورفض عروضهم، وفي مقالة نشرت في 22 أغسطس 1911 في طنين من جديد باستحضار ملاحظة أدلى بها أحد المندوبين الإيطاليين إلى محادثات السلام "استطعتم أن توقفوا شرفكم وكرامتكم مع الوضع حين تنازلتم عن البوسنة والهرسك إلى النمسا"، وفي حديثه إلى البرلمان في 15 يوليو 1912 أكد رئيس الوزراء سعيد باشا أن معادلة الدفع قد تقدمت بها الحكومة الإيطالية وأكد رفضه:

"لقد تلقينا عروضا، قالوا أن حقوق الخلافة يمكن أن تستمر وأنهم سوف يدفعون تعويض ضرر. (... رددنا عليهم) بأن حقوق الخلافة لا يمكن مناقشتها، إن نظام البوسنة والهرسك غير مقبول ما نرغب فيه بالفعل هو قبول كامل وحقيقي لحقوق السلطنة العثمانية، لأن الأرض لا يمكن بيعها بالمال".

كان حزب الاتحاد والترقي هو الأكثر معاناة من "لعبة الدفع"، فبعد نحو 25 سنة من ذلك التاريخ، كشف مراقب للأحداث، كيف أن المعارضة اخترعت "نظرية مؤامرة" غريبة لاتهام تركيا الفتاة(215):

"تخلت المعارضة عن كل الانتقاد الحقيقي والقانوني ووزعت الخلاف والسموم بين الجماهير بدعاية مقززة، وهذه الإشاعات المشئومة، التي غيرت مضمونها كل يوم، اتخذت أخيرا الشكل التالي:

بتحريض من الإمبراطور الألماني، قررت تركيا الفتاة أن تبيع طرابلس الغرب إلى إيطاليا، لهذا السبب كلفوا حقي باشا ليكون سفيرا إلى روما، استقر هناك وباشر عقد الصفقة مع الإيطاليين، لكنه لم يتمكن من إكمالها لوحده، وبسب صفته الرسمية كان ثمة أماكن لا يمكن أن يدخلها وأفراد ما كان يستطيع الاتصال بهم، تبعا لذلك تم إرسال أفراد ذوي اتصالات ومداخل جيدة لمساعدته.

جرت الحاجة إلى تكليف شخص ما "تاجر يعرف مثل تلك الحيل ويتمتع بثقة كلا الجانبين" تبعا لذلك جرى إرسال كاراسو أفندي، النائب البرلماني، والأستاذ سالم، الزعيم الماسوني إلى إيطاليا سرا، رتبوا المسألة، بجانب السفير، بطريقة مرضية للإيطاليين والاتحاديين معا، عادوا بعد ذلك إلى أسطمبول وأوضحوا أن البرنامج المعد في روما يجب أن يتم تطبيقه في أسطمبول، وفقا لهذا البرنامج تمت

الإطاحة برئيس الوزراء حلمي باشا وحل محله حقي باشا، بدأ في وضع البرنامج في حيز التنفيذ بمجرد وصوله إلى رئاسة الوزراء أولا: تم إشعال النيران في مبنى الباب العالي (رئاسة الوزراء) لتدمير بعض الوثائق ثم بدأت العملية السرية بعد ذلك، تم طرد الباشا القائد المعروف بقدرته على اتخاذ أكثر التدابير حصافة من منصبه في طرابلس الغرب، تم إرسال تعليمات بإرسال كل الذخائر إلى أسطمبول. وتم إرسال الكثير من الجنود إلى اليمن، إضافة إلى استدعاء قائد الحصن الرائد وحيد بك Vahit Bey إلى أسطمبول، مما أضعف إمكانية مقاومة الأسطول الإيطالي، بعد أن تم حرمان طرابلس من قدرتها الدفاعية بتلك التدابير، تمت دعوة الإيطاليين إلى الحضور:

"نرجوا أن تحضروا... كل شيء جاهز، أعلنوا الحرب فورا واستولوا على طرابلس الغرب وبنغازي"، أرسلت الحكومة الإيطالية مذكرة كمجرد إجراء، ثم أعلنت الحرب، لم تعتمد كل تلك الإشاعات والمزاعم بطبيعة الحال على حقيقة واحدة وكانت غير مؤسسة تماما".

كانت الضائقة المالية المستمرة في الدولة العثمانية حقيقة معروفة لدى الجميع، من هنا وقبل أن يتخذ الجانب الإيطالي أي خطوة في اتجاه الحل العسكري، فإن السعي بثبات إلى معادلة دفع قد يتم النظر إليه بوصفه خطوة منطقية، لكن عرض مال مقابل أرض لم تكن ممارسة دولة شائعة إلا في اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا حول الآسكا في 1867، وبدلا من أن تقدم إيطاليا عرضا مباشرا فضلت هذه الاستراتيجية التي تدفع الجانب التركي إلى اتخاذ الخطوة الأولى؛ وإذا أثبتت هذه الإستراتيجية نجاحها، فإن الهدف كان سوف يتحقق دون إطلاق رصاصة واحدة ومع نفقات محدودة جدا.

وكان سوف يتم تجنب المخاطرة العسكرية والغزو المكلف، ينبغي أن نتذكر أيضا أن ترتيبات دفع حصة الديون الليبية يجب أن لا نخلطها مع "معادلة الدفع" وبعبارات سهلة ليس من الإنصاف أن نتوقع من أي دولة أن تدفع مقابل حصص في أرض انتهت سيادتها عليها، الحقيقة الأخرى كذلك هو وجود سياستين عثمانيتين،

بخاصة أولئك المعارضين للاتحاديين، فضلوا حل الدفع، لكن بقيت الكلمة الأخيرة مع حزب تركيا الفتاة، الذي عارض بصورة ثابتة أي مقاربة مثل تلك.

مناقشات في البرلمان العثماني

كان البرلمان في إجازة عند وقت الهجوم على ليبيا[216]. تمت دعوته إلى اجتماع عاجل، اجتمع في 14 أكتوبر 1911 وباشر أعماله حتى 18 يناير 1912، تاريخ حله لعقد انتخابات جديدة، تمت الدعوة إلى عقد البرلمان الجديد في 18 أبريل وتم حله في 1 أغسطس 1912.

كان الهجوم على القوات الإيطالية هو الموضوع الرئيسي في أجندة البرلمان، تعاملت وزارة سعيد باشا المكونة حديثا -في 4 أكتوبر 1911- مع بنود استجواب عن السياسة الخارجية والمسألة الليبية، كان رئيس الوزراء الجديد محبذ لعقد جلسة مغلقة، لم يكن يتجاهل إمكانية الحل السلمي، وتمشيا مع رأي الحكومات السابقة، وجد ارتباط بين الأزمة والأمن الأوروبي، هكذا، يمكن حل الأزمة بتدخل القوى الأوروبية، لم تشارك المعارضة في اهتمام الحكومة بمناقشة القضية في جلسات مغلقة واعتبرت أنه يمكن رفض مصداقية حزب الاتحاد والترقي عن طريق صوت الثقة، لكن الحكومة كسبت الثقة بعدد 125 صوتا ضد 60.

قاد النائبان الليبيان صادق وناجي اللذان أدليا بصوتهما ضد الحكومة، نقاش الاستجواب في 23 أكتوبر، الذي لاما فيها حكم عبد الحميد والعهد الاتحادي معا لقصورهما في النظام الدفاعي:

"بسبب الهجوم من أعداء العدل والإنسانية، تفقد أرض الآباء ربع مساحتها، والأمة العثمانية ومليونين من أبنائها والسلطنة، والسيادة في أفريقيا، والخلافة، واتصالها مع 90 مليون مسلم يعيشون في القارة الأفريقية لقد عرفنا الآن، مع دموع دامية في قلوبنا، أن الحكومة وقوتكم العقلية سوف لن تكون كافية مطلقا لحماية أهل طرابلس الغرب وبنغازي الفقراء والمعوزين، البعيدين والمفصولين من عاصمة السلطنة، والذين يتطلبون قوة بحرية كبيرة جدا؛ إن إنقاذهم يعتمد على كون الولاء العثماني قويا مثل ولائهم، وتكون القوة العثمانية قوية عظيمة مثل قوتهم، وبسبب

إهمال النظام الغادر بشأن القوة البحرية العثمانية، يعرف ويتقبل الجميع أن تلك القوة لا يمكن تجهيزها وإكمالها قبل سنتين لكن بعض التدابير السياسية كانت ممكنة، بجانب السياسة الخارجية الثابتة والصريحة والتدابير العسكرية الملائمة لموقعها".

طلبوا بعد هذا البيان من الحكومة أن تبين الأسباب خلف بعض الإجراءات المتخذة، التي فرضت تأثيرات سلبية على الاستعدادات العسكرية، كان هدفهم إلقاء الضوء على الانحرافات:

- كان عدد أفراد الفرقة العسكرية المعدة للاستخدام منخفضا عند 5,000 بينما ينبغي أن تكون 40,000.
- تم تعليق الإجراءات الخاصة بتدريب الأهالي على الخدمة العسكرية.
- عجزت الحكومة عن تجديد مخزون البنادق ونشر مدفعية جديدة.
- تم استبدال الضباط الذين كانوا على دراية بالمنطقة وبعض المعرفة باللغة المحلية.
- قصرت الحكومة في مساندة الشعب في صراعهم الذي استمر أربع سنوات ضد الجفاف.
- تم اختيار الإدارة الجديدة من بين أولئك الذين لم يكونوا على معرفة باللغة المحلية.
- كانت مناصب الحاكم وبعض القادة خالية بسبب تأخيرات في التعيين.
- حين بلغه خبر الغزو، بقي حقي باشا هادئا تماما وغير مبال.
- تم ترك الجنود دون أوامر بالدفاع، مما سهل مهمة الغزو.

نتيجة لذلك تم طلب استجواب حقي باشا، اعتمدت اتهامات الانحراف على مخالفة محتملة للمادة 31 من الدستور، علق أسعد باشا، أحد أعضاء المعارضة، بقوله أن عدد القوات العثمانية في ليبيا لا يمكن أن يتجاوز 20,000، مما يعني مبالغة في التقدير، لكن حتى هذا العدد كان أعلى كثيرا من الرقم الرسمي للقوة المقدرة عند حوالي 10,000. في الواقع، كان عدد القوات وقت الغزو أقل كثيرا، تم إرسال بعض الجنود بسبب خبرتهم في الأحوال المناخية الحادة، إلى اليمن في شكل

تعزيزات لقمع التمرد، فوق ذلك كانت البنادق والمدافع غير الكافية والعتيقة نتيجة للسياسة الدفاعية السابقة المتبعة في عهد عبد الحميد كذلك إن الدولة العثمانية، وهي تشعر بالعبء الثقيل من خسارتها لإيراداتها في البلقان والجزائر وتونس ومصر، كانت تحاول بصعوبة وإلى الحد الأقصى الممكن بأن تخصص موارد أكثر للدفاع عن ليبيا، ولا يمكن أن تعتبر أن الاتهامات التي نبعت من الوضع الميداني هي العناصر الوحيدة التي مهدت الطريق إلى الهجوم الإيطالي؛ فقد وقفت خلف قرار غزو ليبيا الصراعات السياسية الإيطالية الداخلية وتوازن المصالح بين السياسات الإمبريالية الأوروبية، تعكس بصراحة ملاحظات أبداها كاروليدي أفندي، النائب ذو الأصل الإغريقي، حالة الأمور السائدة: "الطرف المسئول عن هذا هو أوروبا، وإيطاليا تستغل الموقف الأوروبي، ينبغي أن نتحدث ضد أوروبا".

ما كان من المتاح إكمال التحقيق البرلماني فيما يخص رئيس الوزراء السابق، لأنه تم حل البرلمان قبل استجواب وزيري الداخلية والدفاع من قبل اللجنة البرلمانية، حين انعقد البرلمان الجديد، تقدم حقي باشا شخصيا باقتراح في 28 مايو 1912 بإعادة فتح التحقيق غير المكتمل حول شخصه، لكن نتيجة لحل الجمعية الثانية واندلاع حرب البلقان، لم يبدأ حتى هذا التحقيق.

بخلاف محاولة مساءلة حقي باشا، ظهر رأيان متعارضان في النقاش البرلماني حول ليبيا، رأي مع الكفاح ورأي ضده، كانت المعارضة في الدرجة الأولى ضد الحرب؛ وحاولت الوصول إلى السلطة بالإطاحة برئيس وزراء مستقل، كان رأيهم مساند للاتحاد والترقي، وظهرت حركات انفصالية بين المعارضة، إضافة إلى الآراء السياسية المختلفة، كان ثمة قوميين ألبان تدعمهم إيطاليا، ونواب من سوريا والعراق أيدوا الحركات الاستقلالية العربية, وغيرت المعارضة تكتيكاتها فيما بعد، وبدلا من استهداف الحكومة الجديدة حاولت طرد وزير الدفاع، وقع على الاقتراح المقدم لهذا الغرض "نواب ألبان"؛ هذا العنوان تم اعتباره علامة واضحة لميولهم الانفصالية، في رد فعل سريع، تم تأكيد أنهم مجرد نواب عثمانيين في البرلمان وسوف يكفي لو أنهم ذكروا أسماء دوائرهم الانتخابية فقط، إنهم لا يمثلون أتراكا أو عربا أو يونانا أو ألبانا

بل جميعهم نواب عثمانيون، مع ذلك كان النواب الألبان عازمين على معارضة جهود الحكومة لقمع التمرد في ألبانيا، ادعوا فوق ذلك أنهم لن يكونوا ضد أي إجراء ممكن من جانب إيطاليا في منطقة البلقان، فحذرهم علنا وزير الدفاع في خطبته بتاريخ 20 نوفمبر 1911 بأن طريقة التفكير تلك قد تسبب انهيار الدولة:

"ما تحتاج البلد إليه هو الهدوء، إنني أخاطبكم مواطنين مسيحيين، إننا نملك جميعا مصالحا مشتركة، فإذا فقدنا البلد وغزا البلد الأجانب، تأكدوا من أنكم سوف تفقدون لجنتكم وجنسيتكم أيضا، أخوتي المسلمين إنني أتحدث إليكم! واحدة من الشرق والأخرى من الشرق، تسقط حكومتان إسلاميتان الآن عند وقت واحد (الإشارة هي إلى مراكش وإيران) واليوم، الدولة المسلمة الوحيدة هي الإمبراطورية العثمانية إنني أخشى أنه بسبب النزاع الذي نحن مستمرون فيه، فإننا قد نتسبب في سقوط الحكومة الإسلامية الوحيدة (المتبقية)".

في خطابه الافتتاحي في البرلمان، كرر السلطان تحذيرات موازية أصدرت في الوقت نفسه مجموعة نواب مستقلين مناشدة من أجل "الوحدة في البلد" كما ناشدوا كل النواب بأن يؤجلوا معاركهم الداخلية، لكنهم لم يتمكنوا من إقناع المعارضة، ألح النواب المسلمون الألبان كذلك على استمرار النقاش حول قضية ألبانيا. كان هدفهم الرئيس هو أن تمرد ماليسور Malisor المسيحي بمكائد إيطالية كان مبررا وأن الخطأ وقع مع الحكومة، والتي يجب إزاحتها إذن، في الواقع كانت تصريحات النواب الألبان تعني أنه ينبغي على الأوروبيين أن يحفظوا القانون والنظام في البلقان وهذا، بالتناظر سوف يمنح الحقوق نفسها في ليبيا إلى إيطاليا.

يوضح الخطاب التالي الذي أدلى به النائب الألباني بصري Basri أن النواب لم يكونوا يضعون مصالحهم الإقليمية أمام وحدة الإمبراطورية العثمانية: "إن الهجوم على طرابلس الغرب مثل استئصال طرف من الجسم، لكن يجب أن لا ننسى أن ألبانيا، التي هي الآن ضعيفة جدا، هي قلب الإمبراطورية العثمانية".

إضافة إلى أن ملاحظات عبد الحميد زهراوي، النائب عن حماة (سوريا)، وهو زعيم معروف للقوميين العرب، ذهبت إلى أكثر من ذلك وعبرت عن الشك في

مستقبل الدولة:

"يبرهن الوضع الفعلي على عدم قدرة الدولة، فهذه الدولة لم تستطع أن ترسل جيشا أو طعاما (إلى ليبيا)، وحين تكون الدولة في مثل ذلك الوضع، تفقد الأمم والمجتمعات الحكومية أملها، ينبغي أن يفهم كل شخص هذا، لا ينبغي أن يحجم أي شخص عن إعلان ذلك، إن طرابلس الغرب يجري غزوها اليوم، لكن من يمنعنا أن تشعر بالقلق حول سوريا، والحجاز والعراق؟ كيف أن هذه الامة الكسول، هذه الأمة التي تسير في اتجاه السقوط تعجز عن أن ترسل جنديين ونصف جندي...".

في تباين مع ذلك، وعلى الرغم من جو القلق السائد، كان ثمة نواب وقفوا وقفة ثابتة طالبوا بعدم منح تنازلات والحرب حتى النهاية، كانت الخطبة الأجدر بالتنويه والمفاجئة في الوقت نفسه، هي التي ألقاها المندوب السوري خالد بيرازي، المتهم بالنزعة الانفصالية:

"تدعي أوروبا أن العرب إنفصاليون إن ولاء العرب منذ نشوء الإمبراطورية العثمانية واضح مثل الشمس ثمة إشاعات عن السلام، لكن إذا تم التوصل إلى سلام دون موافقة البرلمان وتم منح الأعداء الأرض، فأود أن أقول بالنيابة عن كل العرب، بأننا سوف نقضي على هذا القرار بدمنا ولا يمكن تنفيذه دون تدبير كل العرب، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا بالسير فوق أجسادنا الميتة، ومن المؤكد أن كل الأمة العثمانية سوف تنظم إلى تلك الحملة، تم فتح طرابلس الغرب في سنة 23 هجرية بيد عمرو بن العاص، وقد حكمها المسلمون لمدة 1300 سنة، وهي ذات أهمية شديدة لنا تبعا لذلك، ويجب عدم تركها في أيدي العدو وذلك سوف لن يحدث بعون الله ونبينا".

أظهرت المجتمعات الإسلامية في كافة أنحاء العالم ردود فعلها على غزو أراضي عثمانية بإرسال رسائل تضامن وتأييد إلى البرلمان، لكن كما سوف نشرح في فصل "أنور والسنوسية: دينامية الجامعة الإسلامية"، لم يتخذ رد فعلهم شكل مشاركة فعال في جهد الحرب العثمانية، أظهر التمرد الذي أطلقه الإدريسي القادم من شبه الجزيرة العربية للاستيلاء على الحجاز بدعم إيطالي، أن غزو ليبيا لم يمهد الطريق

للتضامن الإسلامي.

اعتمد تكتيك المعارضة في البرلمان على هزيمة عادلة محتملة في طرابلس، لكن عدم قدرة القوات الإيطالية على اختراق المناطق الواقعة خلف خط الساحل حولت المشاعر لصالح الاتحاديين، في هذا الإطار، خلقت البرقية التي بعث بها سليمان الباروني من مسرح الحرب التي تمت قراءتها في البرلمان في 1 نوفمبر 1911، جو إيجابي جدا:

"بالأمس، بلغنا مع متطوعينا الساحل من الجبل (الغربي)، وبعد قتال شرس، طردنا العدو من القلعة، نتوجه اليوم نحو طرابلس الغرب، وسوف ندخل هناك بمشيئة الله".

إحدى الانتقادات المهمة للميول الانفصالية قدمها يوسف شتوان، نائب بنغازي في 9 نوفمبر، وعلى الرغم من شهرته كمعادي صلب للاتحاديين، إلا أنه حيا أولا المقاومة المنظمة: "إنني قادم من منطقة الحرب، والموقف العسكري موات بصورة فوق عادية، والروح المعنوية للعدو متضررة تماما"؛ تطرق بعد ذلك إلى الحاجة إلى الوحدة:

"لدي طلب خاص منكم الآن، نحن الآن في حاجة شديدة جدا إلى الوحدة والتماسك، يجب أن نترك خلافاتنا الصغيرة ونناقشها فيما بعد، يجب أن نعثر على طريق الخلاص لبلدنا، إننا في خطر عظيم، ليس ثمة وقت للانشغال بالأمور الأخرى، يجب أن نفعل ما هو ضروري للتغلب على العدو، يجب أن أؤكد هذا خاصة إذ أن هذه الاختلافات تفرض تأثيرات ضارة جدا بالمجاهدين المسلمين في أفريقيا العثمانية إنني معروف بوصفي نائب معارض لوقت طويل، يجب أن لا يتم الحكم على تعليقي عن الموضوع بأنه يخدم غرض محدد، هدفي الوحيد هو خلق وحدة والمساهمة في إنقاذ بلدنا".

شارك كذلك بعض النواب المسيحيين في النقاش ودعوا إلى إنهاء النزاع بين المعارضة والحكومة، فعلى سبيل المثال حذر زهراب Zahrab أفندي (أسطمبول) من "أن العدو يقف أمامنا، لكن الخلاف وعدم الاتفاق بيننا يتزايد طوال الوقت، نحن

العثمانيين يجب أن نكون موحدين"، لكن الدعوات بقيت دون استجابة.

في خطاب آخر بتاريخ 4 مايو 1912، أثنى يوسف شتوان على ضباط تركيا الفتاة الذين يحاربون في ليبيا، بذكر أسمائهم:

"اقترح بهذا على البرلمان أن يعبر عن شكره لهيئة الاتحاد والترقي، وخاصة أعضائها البارزين للغاية أنور وفتحي وخليل وعزيز، الذين يوجهون المجاهدين في الدفاع عن شرفنا وسمعتنا الوطنية والبرهنة على عظمة بلدنا للأصدقاء والأعداء على حد سواء، وبالتالي أتاحوا فرصة التعبير عن مباركتهم لصاحب السمو الخليفة؛ الشكر كذلك لأصدقائنا المصريين الذين قدموا مساعدة فوق عادية وعبروا عن أنبل المشاعر منذ بداية الحرب".

في رسالته البرقية من الجبهة، عبر سليمان الباروني عن عواطفه: "لقد أثبتنا العزم والثبات العثماني، سوف نعيش أو نموت"، نتيجة لهذه الإعلانات والبيانات أصدر البرلمان رسالة تقدير إلى أنور بك، الذي رد بنبرة شديدة التواضع مصرحا بأنهم لم يفعلوا أي شيء سوى أداء واجبهم، على الرغم من هذه التبادلات إلا أن المعارضة لم تتخل عن تصميمها على قلب الحكومة، وعثرت على فرصة جديدة حين تم كشف تنظيم سري معاد للاتحاديين في الجيش، اقترح وزير الحربية محمود شوكت باشا، قانون حظر الضباط من التورط في السياسة، فاستقال وزير الحربية بعد إجازة القانون في البرلمان لتسهيل تطبيق القانون الجديد.

على الرغم من أن وزارته قد حازت على صوت الثقة بغالبية كاسحة (194 صوتا مؤيدا ضد 4 معارضين) إلا أن رئيس الوزراء سعيد باشا، اختار أن يستقيل أيضا، فهو غير مستعد للاستمرار دون محمود شوكت باشا، أوثق وزرائه أوجز سعيد باشا الوضع السياسي بخطاب في البرلمان في 15 يوليو 1912، قبل يوم واحد من استقالته على النحو التالي:

"الحرب لا يمكن أن تكون خالدة، ويكون من اللازم أن نحولها إلى سلام، ولا تعتقدوا من هذه الكلمات أنني أرغب في السلام فورا، ذلك لأنني حين كشفت تلك الفكرة مثل تلك في البرلمان السابق، وذكرت أننا أنصار السلام لا الحرب

ظهرت معارضة في بعض المطبوعات لهذا الحديث، وما قلته ليس بذلك المعنى، فالسلام شرف كل حرب، وأنا أقصد هذا المعنى لقد تلقينا عروضا، إنها تقول أن الخلافة سوف تبقى، وأن إيطاليا سوف تدفع تعويضا إن حقوق الخلافة لا يمكن مناقشتها، ونظام البوسنة والهرسك لا يمكن قبوله، وما نريده بالفعل هو القبول الكامل والحقيقي لحقوق السلطنة العثمانية، لأن الأرض لا يمكن بيعها مقابل المال يزعمون أن الإمبراطورية العثمانية في المسألة الألبانية محكوم عليها بالموت، بعثوا برقيات على العكس، تقوم إرادة للحياة في الدولة العثمانية، تكوينها قوي، وسوف يكون من الممكن أن نوافق على معاهدة سلام من خلال توفيق حقوقنا ومصالحنا الدستورية مع المطالب الإيطالية".

أضاف وزير الخارجية عاصم بك:

"إن عزمنا على مواصلة الحرب لا يكون بسبب لأننا نستمتع بسفك الدماء، بل لأننا نود أن نعيش، ولأن الشروط المعروضة من جانب عدونا، الذي لم ينتصر علينا، ليست مقبولة. ومتى ما كانت شروط السلام قابلة للقبول؟ سوف لن نتردد في بحثها، إن العلاقات الخارجية للدولة العثمانية لهي أفضل كثيرا مما كانت عليه قبل عشرة شهور مضت، وسوف نكون أفضل من ذلك، وما دام العثمانيون يضعون في أذهانهم، من أجل مواجهة العدو، ضرورة طرح الطموحات الشخصية جانبا، (سوف لن يأتي خطر من جانبهم) في تدمير هذه العثمانية المقدسة العظيمة بأيديهم".

كان التصميم على مواصلة الحرب تام وثابت، لكن المشكلة المالية كانت قائمة، فرضت ندرة الموارد بجانب نقص المعونة الخارجية (في شكل هبات إسلامية أو قروض أوروبية) ضرورة فرض ضريبة جديدة، شرح الموظف المسؤول عن صياغة الضريبة الجديدة، حافظ محمد أفندي، محتوميتها بطريقة صريحة للغاية في البرلمان:

"من أجل مواصلة الحرب، ينبغي للرجل الذي يملك بدلتين أن يبيع واحدة، وأن لا يأكل شيئا سوى الزبد والجبن، لا نستطيع مواصلة هذه الحرب إلا بالتضحية بأكبر قدر ممكن مما نملك".

تم استبدال سعيد باشا بغازي أحمد مختار باشا الذي شكل حكومة معارضة للاتحاديين، مع تسميته إلى رئاسة الوزراء انحصرت سياسة الدولة في شخص آمن بعدم جدوى المقاومة العسكرية في ليبيا، في وقت سابق وفي مقابلة نشرتها جريدة التايمز في 10 أكتوبر 1911، كان قد نبه إلى استحالة إرسال تعزيزات إلى ليبيا للدفاع عن الولاية، بعد وقت قصير من ذلك التاريخ في 1 أغسطس 1912، تم حل البرلمان لتمهيد الطريق إلى انتخابات جديدة، لكن الانتخابات تأجلت بسبب حرب البلقان ولم يتم تنظيمها حتى 1914.

الحملة الإيطالية العسكرية غير الناجحة

لعبت الاتفاقية الفرنسية – الألمانية حول مراكش دورا هاما في قرار إيطاليا المفاجئ بغزو ليبيا والذهاب إلى الحرب، وحتى الحكومة الإيطالية الواثقة جدا من نفسها اندفعت إلى التفكير في أن بعض الآخرين قد يضع عيونه على ليبيا، الإقليم الأخير غير المستعمر في شمال أفريقيا، أرسلت روما في 23 سبتمبر 1911 مذكرة "تحذير" إلى الباب العالي، في تناقض تام مع نص وروح مذكراتها السابقة التي تتحدث عن المحافظة على الوضع الراهن" تقول[217]:

"إن الضباط العثمانيين وأعضاء جمعية الاتحاد والترقي يحرضون الشعب المتعصب والجاهل ضد إيطاليا والإيطاليين، وهذا قد وصل إلى علم الحكومة الإيطالية عبر قناة خصوصية، وهذه الأحداث قد تهدد إلى درجة خطيرة أمن الإيطاليين الذين يعيشون في منطقتي طرابلس وبنغازي، سوف تغادر بعض الأسر الإيطالية بعد أن استشعرت خطر هاتين المنطقتين في الغد تحت تلك الأوضاع، تعتبر حكومتنا أن وصول سفينة عثمانية تحمل جنودا وذخيرة للحرب وتموينات لطرابلس وبنغازي، عاملا مساعدا في زيادة مشاعر التعصب، وبما أن الحكومة العثمانية سوف لن تتمكن من تهدئة هذه المشاعر المتأججة، فإن الحكومة الإيطالية تعتبرها مصدر خطر لرعاياها".

رفض الباب العالي في رده وجود أي تهديد لأمن الإيطاليين، أو وجود أي حركات تعصبية، وأعطى تأكيده بأن الحكومة قادرة على حفظ القانون والنظام،

تقدمت إيطاليا في 28 سبتمبر بمذكرة ثانية:

"كانت الحكومة الإيطالية قد أكدت منذ سنوات طويلة في مراسلاتها مع الباب العالي الحاجة إلى حدوث تقدم في ليبيا مماثل لما نجده في أنحاء شمال أفريقيا الأخرى، وكانت قد لفتت الانتباه أيضا إلى الحاجة لوضع حد للفوضى العارمة والإهمال الذي تعيش فيه أقاليم طرابلس وبنغازي، وهذه تعتبر من متطلبات الحضارة، وبسبب قربها اللصيق مع الساحل الإيطالي، تمثل هذه الأقاليم مصلحة حيوية من الدرجة الأولى لإيطاليا، لكن وعلى الرغم من الدعم الصادق والصبر والاعتدال من جانب الحكومة الإيطالية، لم يحدث رفض لآرائها وممارساتها وحسب، بل أن نشاطاتها في المنطقة تعرضت إلى معارضة مستمرة وثابتة، والحكومة العثمانية التي عبرت عن ذلك العداء المستمر لكافة المبادرات في مناطق طرابلس الغرب وبنغازي، قد عرضت متأخرة إبرام اتفاق مع الحكومة الملكية، مما دلل على أنها مستعدة لمنح كافة الامتيازات الاقتصادية، في توافق مع الاتفاقيات النافذة والتي يمكن أن يتقبلها شرف ومصالح الباب العالي، لكن حكومتنا الملكية لا تميل إلى الدخول في مثل تلك المناقشات، إذ تأكد عبثها بالخبرة وهي لا تشكل ضمانا، بل على العكس تصبح سببا لخلاف والاضطراب المستمر، يشير القناصل والمسؤولون الإيطاليون في طرابلس الغرب وبنغازي إلى أن الحالة خطيرة جدا بسبب التحريض المكشوف جدا ضد المواطنين الإيطاليين من جانب ضباط ومسؤولين حكوميين، والتهديد ليس ضد الإيطاليين فقط، بل يطال كذلك كافة الرعايا الأجانب، الذين شرعوا في اعتلاء المراكب لمغادرة طرابلس نهائيا بسبب الخوف.

وبينما كان الباب العالي قد تلقى من قبل تحذيرا من الحكومة الملكية بأن إرسال سفن حربية سوف يثير مشاكل خطيرة، لأن وصولها لن يفعل شيئا آخر سوى تصعيد الأزمة، وسوف يرغم الحكومة الإيطالية إلى اتخاذ تدابير للتعامل مع المضاعفات التي قد تنشأ، تبعا لذلك، بعد أن وصفت الحكومة الملكية في ذهنها الحاجة إلى حماية شرفها ومصالحها الخاصة، قررت أن تحتل طرابلس الغرب وبنغازي بقوات عسكرية؛ وهو الحل الوحيد بالنسبة إلى إيطاليا، لهذا تتوقع الحكومة الملكية من

الحكومة الحالية أن تصدر كل الأوامر الضرورية لموظفي الإدارة المحلية بأن لا يعيقوا بل يسهلوا تطبيق التدابير التي سوف يتم فرضها، ومهما تكن النتيجة يجب على الحكومتين أن تبرما اتفاقا بشأن الترتيبات اللازمة لهذين الإقليمين؛ تم توجيه السفارة الإيطالية في أسطمبول بأن تطلب من الباب العالي أن يعطي إجابة قاطعة لهذه الوثيقة خلال 24 ساعة من تسلمها؛ سوف تكون الحكومة الملكية بخلاف ذلك مضطرة إلى مباشرة تنفيذ التدابير الضرورية للغزو".

رفضت الحكومة العثمانية الاتهامات في ردها في 29 سبتمبر، المناشط الاقتصادية الإيطالية في ليبيا لم يتم منعها، لم يتعرض أي شخص للتهديد، السفينة التي كان قد تم إرسالها إلى طرابلس لم تكن تحمل قواتا عسكرية، وصول السفينة على عكس المزاعم التي تقدمت بها الحكومة الإيطالية، كان سوف يلقي بتأثير مهدئ على المزاج العام، تمت إضافة أنه إذا لم تجر إيطاليا أي محاولة لغزو ليبيا، سوف يتم توفير دعم كامل لجهود البحث عن حل للأزمة، كان سوف يتم قبول كافة الشروط شريطة إظهار الاحترام للوحدة الكاملة لأراضي الإمبراطورية العثمانية، مع عدم محاولة إجراء أي تغييرات أثناء سير المباحثات، بخاصة في الميدان الحربي، كان من الواضح أنّ أي تنازل قد تمنحه أسطمبول ما كان ليكفي لوقف الحكومة الإيطالية من الذهاب إلى الحرب، وبالفعل قام القائم بالأعمال الإيطالي في 29 سبتمبر 1911 بتسليم مذكرة إعلان الحرب.

أبلغ المسؤولون العثمانيون والأعيان في طرابلس الباب العالي بالحاجة إلى تقوية دفاعات المنطقة في برقية إلى رئيس الوزراء، أكدوا تصميمهم على مقاومة أي هجوم، طلبوا من الحكومة كذلك أن ترسل مؤونة سنة من الأسلحة والتموينات، بداية من 25 سبتمبر أطلقت ثلاث سفن حربية إيطالية في دوريات في الساحل الليبي لقطع خطوط التموين، كانت السفينة العثمانية درنة هي الأولى والأخيرة التي كسرت الحصار، وصلت طرابلس في 26 سبتمبر، تحمل 100 ضابطا وجنديا و25,000 بندقية و6,812 صندوق ذخيرة و500 كيس من الملابس و951 كيس دقيق و500 كيس تحوي بسكويت صلب ... الخ، أبحرت سفينة ثانية هي الشام إلى ليبيا حاملة

ضباطا وجنودا ومؤن إضافية، لكنها تلقت أمرا بالعودة حين بلغ خبر إعلان الحرب أسطمبول[218].

كان مدى المدافع العثمانية يبلغ 2000 مترا ويتراوح مدى المدافع البحرية الإيطالية من 9000 إلى 10000 مترا، وبهذا انعدمت إمكانية المقاومة من جانب التحصينات في طرابلس الغرب[219]؛ أمرت وزارة الحربية قواتها بأن تظهر المقاومة وتتراجع نحو أراضي الظهر، أحدث القصف الإيطالي الأول رعبا عظيما في المدينة، أدت إصابة القلعة إلى مقتل 11 شخصا وإصابة 20، تزايد الرعب بين السكان أكثر حين بدأ السلب والنهب، شاركت العناصر المؤيدة للإيطاليين من بين السكان في النهب أيضا، ما كان المسؤول الوحيد، نائب الحاكم، مزودا بصلاحية اتخاذ قرارات دون تعليمات من أسطمبول، وكان فاقدا الحيلة، اجتمع أعيان المدينة تحت قيادة العمدة حسونة باشا القره مانلي وقرروا أن المقاومة سوف تكون بلا فائدة: "إذ لا يوجد جنود في المدينة وقد تتعرض حياة وممتلكات الشعب للخطر، ولذلك يكون التسليم أفضل".

رفض نائب الحاكم اقتراحهم، واجتمع العمدة والأعيان من جديد في أحد الجوامع، أرسلوا قرارهم هذه المرة إلى الأدميرال الإيطالي، وأكدوه برفع علم أبيض على قمة مكتب الحاكم؛ نزلت القوات الإيطالية إلى البر تحت ضمانتهم وتم إعلان الأدميرال حاكما، أصدر فورا أمرا بدعوة الشعب إلى تسليم أسلحتهم، وانتهى الحكم التركي في طرابلس بعد 368 سنة.

لا يمكننا أن نعتبر أن مبادرة التسليم كانت عمل من أعمال الخيانة، إذ كان الدافع هو إنقاذ المدينة والمواطنين من القصف البحري، وفي الجانب الآخر، ينبغي إلقاء الضوء أكثر على الدور الذي لعبه العمدة حسونه باشا القره مانلي -المحرض الأول في قرار التسليم، وكما شرحنا في السابق كان قد رتب باسم البلدية قرضا بمبلغ 100,000 فرنكا من مصرف بانكو دي روما، الأداة الرئيسية في التغلغل الاقتصادي الإيطالي، فوق ذلك كان العمدة يتلقى كذلك مخصصا ماليا شخصيا من المصرف، وحين سحبت البلدية مبلغ 20,000 فرنكا، علم الحاكم إبراهيم باشا بمسألة

القرض، فأمر فورا بإلغائه واستبدله باعتماد من المصرف العثماني، خلقت هذه الحادثة توترا حادا بين الحاكم والعمدة، وجهت إيطاليا هجوما شرسا ضد الحاكم، وأشارت إلى أن العلاقات الودية لا يمكن استعادتها ما دام باقيا في منصبه؛ أخيرا مستجيبا للضغط، كلف الباب العالي إبراهيم باشا بمنصب آخر، اقترب القره مانلي الذي فقد مكانته لدى الباب العالي، وحلمه في أن يصبح حاكما مستقلا للإقليم، من الإيطاليين، لم يكن هو الوحيد الذي يتخذ مثل ذلك الاختيار، ويمكننا أن نضع في المرتبة نفسها كلا من المنتصر، ومصطفى بن قداره (نائب برلماني)، أحمد بن منصور، الحاج علي بن عارة، عبد الله بلوسي، سليمان بن الحاج يوسف، الشيخ صادق الأرناؤوط، مختار أبو غمزة، الأمين درغام.

جرت معارك الحرب الليبية في المناطق الساحلية؛ الدرجة الأولى، التفوق البحري أعطى الإيطاليين اليد العليا ليس على السواحل الليبية فقط، بل كذلك على سواحل الأناضول وسوريا والبحر الأحمر، وكان كل ما هو مطلوب هو قصف الموانئ بالقنابل واحتلال بعضها، لكن واجهوا هزائم مستمرة في المناطق الداخلية.

توضح قائمة الموانئ والمدن الساحلية التالية حجم القصف البحري الإيطالي:

المدن التي تم قصفها في ليبيا

1911: أكتوبر: 3 طرابلس الغرب، طبرق، 4-5 طرابلس الغرب، 9 درنة، 10 مصراته، 14 بنغازي، 16 درنه، 17 الخمس، درنه، 21 الخمس، 24 سرت، 29 العجيلات، الخروبة، 30-31 زوارة.

نوفمبر: 1 زوارة، 5 تاجوراء، 8 بومبا، 23 الزاوية، 29-30 سرت.

ديسمبر: 1 الزاوية، 5 سيدي سعيد، 18 تاجوراء، 31 سيدي سعيد.

1912: يناير: 10 زوارة، 16 جنزور، 22 زوارة.

مارس: 29 طلميثة.

أبريل: 9 زوارة، 11 زوارة، سيدي سعيد، الخروبة، 28 بومبا،

زلطن، 29 زليطن.

مايو: 8 زليطن، 11 سرت.

يونيو: 2 سوسة، 8 جنزور، 10 سوسة، 16 مصراته، 29 سوسة، بنغازي.

يوليو: 11 مصراته، 13 بومبا، 27-28 سيدي سعيد.

أغسطس: 5 الزاوية، زوارة، 28 ميناء سليمان.

أكتوبر: 7 بومبا، 10 سوسه.

المدن المقصوفة في سواحل الأناضول وسوريا والبحر الأحمر

تشسما، التشاتي، كوشاديسي، مرمريس، كلميش، كاديرا، رودس، كلماكي، أنديفلي، بيروت، العقبة، شنقين، القنفذة، ميدي، لوجيه، جياني، الحديدة، هوزة، المخا، باب المندب، الشيخ سعيد.

تواريخ احتلال المدن الساحلية

طبرق (11.10.3)، طرابلس الغرب (11.10.5)، الخمس (11.10.21)، عين زارة (11.12.5)، بومبا (12.10.7)، درنه (11.10.17)، بنغازي (11.10.18)، مصراته(12.7.8)، قصر أحمد(12.6.16)، زليطن (12.5.8)، ، تاجوراء (11.12.18)، جنزور (12.6.8)، الزاوية (12.8.18)، المنشية 12.8.18)، زوارة (12.8.5)، سيدي علي (12.7.14)، سيدي بلال (1912.9.20)، سيدي سعيد (12.6.28)، بوكماش (12.4.15)، الخروبة (12.4.11). يجب أن نضيف أن القوات الإيطالية احتلت بين 20 أبريل و3 مايو 1912 الجزر الاثني عشر في بحر إيجه، بما في ذلك جزيرة رودس.

المقارنة بين قوات الجيشين المتحاربين صورة أفضل عن الحرب، قدرت هيئة الأركان العامة الإيطالية أن جيشا من 23,000 جندي نظامي سوف يكون كافيا لاحتلال كل البلد، مع ذلك كانت الحكومة الإيطالية أكثر حذرا وقررت البدء بعدد 40,000، ويرتفع هذا العدد خلال شهور قليلة إلى أكثر من 100,000.

تحدد الوثائق العثمانية العدد الرسمي للحامية في ليبيا عند 7,518 (4.568 في

طرابلس و2.950 في بنغازي)، لكن العدد الفعلي كان أقل تقريبا بنسبة الثلث من القائمة المقررة بسبب الوحدات التي تم إرسالها إلى اليمن، كان عدد القوات المتمركزة في ليبيا في مايو 1911 حوالي 4.080 جندي في ليبيا، انتشر منهم 2.880 في طرابلس و1200 في بنغازي، ومع إضافة 600 شرطي، بلغ العدد الكلي 4.680. من الواضح أنه إذا كان عدد 7.518 جندي المقرر موجودين في الخدمة عند الغزو، فإن هؤلاء أيضا سوف لن يكفون لتغيير مسار الأحداث، لم يكن من المتوقع منهم أن يثبتوا في مواقعهم نظرا لمدى المدفعية الإيطالية وقوات الإنزال الإيطالية القوية التي كان قوامها 35.000 جندي.

شكل المجاهدون القوة الفعلية للدفاع القوي عن ليبيا، اعتمدت خطة الدفاع العثمانية على تجنيد جنود محليين غير نظاميين يقدر عددهم بحوالي 20,000 - 25,000 دون مشاركتهم، لا تكون المقاومة الناجحة ممكنة، وكان نقص التدريب العسكري لهؤلاء المقاتلين غير النظاميين مصدر انتقاد، فيمكن أن نستذكر أن القبائل المعتمدة على نفسها للغاية ترددت في الخضوع لتدريب عسكري رسمي (الفصل عن "تأثير التنظيمات"). مع ذلك وبعد الهجوم الإيطالي، لم يعمل من أجل المقاومة سكان المناطق الداخلية والبدو فقط، بل سكان المدن كذلك، بمحض حريتهم، وصل حماس المجاهدين أوجه مع الوصول العاجل لضباط تركيا الفتاة المتطوعين عند مسرح الحرب، استهدفت المطويات الدعائية التي أسقطتها الطائرات الإيطالية التي احتوت اتهامات معادية للأتراك، إضعاف التضامن الذي قام بين الضباط الأتراك والمجاهدين، أظهرت نبرة الثقة في ردهم درجة التفاعل العالية بين الضباط والسكان المحليين:

"تزعمون أن الأتراك دفعوا بنا إلى الجبهة الأمامية بينما قعدوا في الخلف، إننا في تضامن تام معهم، إننا أبناء وطن واحد، لكن بما أنهم معلمينا العزيزين، فقد تعين علينا أن نحميهم، وبفضل الطرق الحربية التي علموها لنا تمكنا بقوة مؤلفة من 500 فرد فقط أن نهزم فوجكم"(220).

يمكن أن نستشهد بجبهة درنه مثالا للتفاعل بين المجاهدين والجيش العثماني،

كان قد تم نشر قوة قوامها 8 ضباط عثمانيين و282 جندي يدعمهم 7.742 من المجاهدين البدو في الدفاع عن الجبهة، كانت القوة الغازية تضم ما بين 15.000 إلى 16.000 جندي. وبلغت 25.000 بعد تعزيزها بوقت قصير. فيما يلي أسماء شيوخ القبائل الذين حاربوا عند جبهة درنه، وعدد المجاهدين البدو تحت قيادتهم ومناطق القتال(221):

الشيخ سعيد عبد الله، عين بوجازي 501، الشيخ سعيد مرتضى، عين منصور 127، عين عبد الكريم 200، الشيخ سعيد محمود بوفارس، عين مزيان 200، عين رفعت 77، الشيخ سيد اللامي، عين تامبي 918، عين حريف 567، عين حسين 764، الشيخ سعيد درديف، عين سيراك 431، عين نجاجيت، عين قلباي محمدي 256، عين قلابليت ميفاسي 220، الشيخ عبد الله أبو سيف، عين منصور 376، عين شلافي 269، عين تراكي 228، المصري محمد بك 80، الشيخ محمد غزالي، عين الميقات 436، أولاد علي 41، الشيخ عبد الباقي، عين ابيس 227، عين إبراهيم الفزاتشي 77، عين أبو القازاتشي 36، عين المسافر 52، عين بوحيو 255، عين الميزي 36، عين حسنجاتل 106، قبيلة رحيمي 25، عين قابس 57، عين المراشي 11، عين الهلالية 17.

بدعمهم وتعاونهم تم خوض معارك عند بئر طوباس، الخمس، طبرق، نادينا، عند بنغازي مرتين، وعند عين زارة مرتين، وعند جنزور مرتين، ومرتين عند مصراته، وستة عند درنه؛ نجد معلومات شاملة عن الدور الذي لعبته السنوسية في الحرب الليبية في الفصل القادم "أنور والسنوسية: "دينامية إسلامية جامعة"، أظهر بعض الأعيان في المدن والأراضي المحتلة سلوكا استسلاميا نحو القوات الإيطالية، وتمشيا كذلك مع الدعوات التي أصدرها قائد الاحتلال، هناك أشخاص سلموا سلاحهم في مقابل دفعات نقدية، لكن لم تختر الغالبية تسليم سلاحها وثمة مثقفين أظهروا معارضتهم للغزو.

بقي هؤلاء الأفراد في اتصال مع القوات العثمانية عند غريان، إضافة إلى ذلك تسبب الإيطاليون في بحثهم عن المجاهدين المتنكرين في اشتباكات عديدة في

الشوارع خاصة حين حاولوا كشف حجاب النساء، فقد تعرض في المنشية 105 ليبي مدني منهم 32 طفل للقتل في 1 نوفمبر 1911. كما راح حوالي 400 عربي منهم 40 امرأة ضحية البحث عن الموالين للأتراك، وجد هذا القتل إدانة قوية في الصحافة الأوروبية، بجانب المطبوعات الإيطالية اليسارية.

تعرضت المساجد ومستشفيات الهلال الأحمر للقصف في الهجمات الإيطالية، خلف قصف الجامع عند الحوازة تسعة قتلى وعدة جرحى، تسببت الهجمات على المستشفيات في خرق للقواعد الدولية صرخات احتجاج في أنحاء كثيرة من العالم، حاول الإيطاليون الادعاء بأن الأهداف التي أصابتها الضربات الجوية كانت ترسانات أو مواقع مجاهدين، في الواقع وليست مستشفيات، لكن لم يستطيعوا إثبات ادعاءاتهم التي اعتمدت على ملاحظات الطيارين فقط.

كانت الحرب الليبية، من الناحية الجوية، هي الأولى التي تم فيها استخدام الطائرات لأغراض قتالية، وهكذا صار الجيش العثماني أول قوة ترمي وتسقط طائرات حربية، بلغ عدد الطلعات الهجومية التي نفذتها الطائرات 153 والمناطيد 194 هجمة طوال الحرب، بين الطلعة الأولى في 22 أكتوبر 1911، والأخيرة في مارس 1912. تم استخدام الطائرات بجانب الطلعات الاستطلاعية والغارات الجوية، في إسقاط مطبوعات دعائية أيضا أحدثت الغارات رعبا وسط المواطنين في البداية، لكن انزاحت المخاوف حين تم إسقاط الطائرات وأسر الطيارين.

كان الوصول إلى الخدمات الطبية الحديثة مكسبا هاما للأهالي، بخاصة البدو، أرسل الهلال الأحمر العثماني ثلاث فرق طبية إلى ليبيا لإقامة مستشفيات ميدانية بالقرب من طرابلس والخمس وبنغازي، ضمت الأولى 6 أطباء، وصيدلي واحد و15 ممرضا، والثانية 29 والثالثة 6 من أفراد الطاقم الطبي، تبين السجلات أنها عالجت 3000 مريض، لم يتم الاحتفاظ بسجل للزيارات المحلية ما لم تكن عائدة إلى وباء، إضافة إلى ختان 400 صبي في طرابلس و300 في طبرق.

سلام أوشي

كان ثمة سببين وراء سياسة الحكومة العثمانية لمسالمة المعتدي، الأول كان المصاعب اللوجيستية في إرسال مقاتلين وإمدادات إلى ليبيا، والثاني الخزانة العثمانية المفلسة، لم تتمكن الحكومة من دفع مرتبات موظفي الدولة على أساس منتظم، وكان المسؤولون عازمين تماما رغم كافة المعوقات الجغرافية والمالية على الدفاع عن أرضهم، ويمكن أن نتبين هذا في رسالة أرسلها النقيب حمدي، وهو ضابط عثماني مولود في طرابلس[223]:

"إنني أؤدي واجبي في البلقان إن استحالة عبور البحر تمنعنا من القتال للوصول إلى هناك، إننا لسنا أغنياء لكننا نقسم بالله العظيم، وبشرفنا العسكري، بأن نساعد بكل السبل الممكنة أيتام وأرامل المقاتلين، وفي علامة أولى لهذا القسم نرسل إليكم في هذه اللحظة، ثلاثة ليرات فقط لكننا يجب أن لا نقبل الضم".

سعى وزير المالية بعجل إلى تمويل الحرب عن طريق القروض، لكن الدوائر المالية الفرنسية والبريطانية تجاهلت هذه المفاتحات[224].

كان كافة أعضاء الحكومة والمسؤولين في وزارة الحربية مستعدين من حيث المبدأ الاستمرار في الحرب ضد الغزاة، كانوا يعارضون التخلي عن الأرض دون مقاومة، وحين ألحت إيطاليا على حل المشكلة بالقوة، كان الطريق الوحيد الممكن لإنقاذ السلام هو السعي إلى تدخل القوى الأوروبية، كان من المعتقد أن هذه القوى سوف تضطر إلى العمل لتجنب صدام أوروبي عام محتمل، كانت هذه خطوة غير معتادة من جانب الحكومة العثمانية التي تعرضت سلامة أراضيها للانتهاك من جانب دولة غازية، كان الباب العالي يحاول في حقيقة الأمر أن يعزز كفته لكسب تأييد الاستعماريين الأوربيين للتسوية السلمية، تمشيا مع ذلك الخط لم تصدر أي دعوة إلى الجهاد حتى لا يشعر الاستعماريون بأي تهديد من المبادرات السلمية.

تحت عملية سرية، تم السماح للضباط "في إجازة" بأن يشاركوا في المعركة، بطريقتهم الخاصة، سوف يتم تزويدهم بالمؤن الممكنة ويبقى نشاطهم "شخصي" إلى أن يعلن الباب العالي الحرب، وسوف لن تصبح هذه المناشط غير الرسمية مادة

موضوع في الجهد السلمي، مكنت هذه السياسة الباب العالي من المحافظة على موقف "مستعد للسلام" نحو القوى الأوروبية، والقتال بكافة السبل الممكنة ضد المعتدي في ليبيا، انتهت هذه الممارسة حين أعلنت إيطاليا ضم طرابلس الغرب وبنغازي إلى التاج في 5 نوفمبر 1911. أوضح الباب العالي أن الحوار ليس ممكنا ما دامت إيطاليا لم تلغ إعلانها الأحادي الجانب، بما أن إيطاليا لم تكن تنوي التخلي عن هذا الإعلان فقد تعين قفل الأبواب المفتوحة للحوار، ونتيجة لذلك تصاعدت حدة الاشتباكات المسلحة.

كان من الواضح أن المقاومة العسكرية العثمانية سوف لن تكفي لإخراج المعتدي من ليبيا، وكانت المساعدة الخارجية مطلوبة، وما كانت حالة الأمور أكثر اختلافا في الجانب الإيطالي.

قاد المأزق العسكري بين الجانبين إلى موجة تكهنات بأن الحرب سوف تستمر لمائة سنة قادمة، وسرعان ما تعين لإيطاليا أن تواجه المشاكل المالية الحادة والملحة التي واجهت الباب العالي، صار وضع حد للحرب عن طريق التدخل الأوروبي لازما لإيطاليا أيضا، ابتكرت إيطاليا مخططا كان سوف يثير مخاوف القوى الأوروبية الأخرى بينما يرغم الإمبراطورية العثمانية إلى الاستسلام، لهذا الغرض نقلت مسرح عملياتها إلى أراضي أخرى في الإمبراطورية عن طريق قوتها البحرية، بدأت البحرية الإيطالية هجماتها على موانئ في البحر الأحمر. وحين لم ترد أوروبا تقدمت أكثر وقصفت بيروت (14 فبراير 1912)، الميناء ذو الأهمية الكبرى لفرنسا، انطلق رعب حقيقي في الدوائر السياسية الفرنسية[225]. اعتبرت القوى المتحالفة (فرنسا- بريطانيا- روسيا) القصف عمل من أعمال الاستفزاز من جانب القوى المركزية مع ألمانيا في مقدمتها، أخيرا حققت إيطاليا هدفها في توريط القوى الأوروبية في المشكلة.

في 16 أبريل 1912، وخوفا من احتمال التصعيد، اتصلت بريطانيا، وروسيا بالباب العالي لمعرفة شروطهم للسلام، لكن إيطاليا استغلت مبادرة السلام فرصة لدفع الباب العالي إلى قبول سيادتها المعلنة ذاتيا فوق ليبيا، بعد يومين من ذلك

هاجمت البحرية الإيطالية في تحرك مخطط موقوت، مضيق الدردنيل. كان الغرض دخول بحر مرمرة وقصف أسطمبول. تم تلغيم المضيق وإغلاقه أمام الحركة البحرية، في رد على ذلك سارعت دوائر الأعمال الأوروبية إلى إظهار ردود أفعالها، ادعى البريطانيون أن 150 سفينة تحمل مليون طن من البضاعة اجتازت المضيق قد توقفت عن الإبحار، وبلغت الخسارة 9000 ليرة في اليوم، تم كسح الألغام بضغط من بريطانيا وروسيا، امتنعت إيطاليا من جانبها في مقابل ذلك عن اقتحام المضيق، لكن قبل مضي وقت طويل في شهر يوليو، بدأت إيطاليا في قصف الدردنيل من جديد، يشير جيوليتي رئيس الوزراء الإيطالي إلى مسألة الدردنيل في مذكراته، يشرح أنه في 4 أبريل، تم إرسال تحذير إيطالي إلى القوى الأوروبية، تم في هذا التحذير اتهام "الجانب العثماني المتصلب" باستخدام قرار الضم ذريعة و "خدعة مباحثات السلام".

لزيادة الضغط على الإمبراطورية العثمانية، احتلت إيطاليا الجزر الاثنتي عشر في بحر إيجه بما في ذلك جزيرة رودس، مثلت هذه الخطوة تهديدا خطيرا مباشرا إلى أراضي ظهر الإمبراطورية العثمانية، الأناضول، ابتدا احتلال الجزر في نهاية أبريل وانتهى في مطلع مايو 1912. دافع بضع مئات الجنود في الحامية العثمانية في رودس عن الجزيرة، كان قوام القوة الغازية 10,000 جندي، فسقطت الجزيرة حين استسلم آخر الجنود العثمانيين في 17 مايو 1912.

في تقريره بتاريخ 2 فبراير 1912، يشير المفوض العثماني السامي في مصر رؤوف باشا، إلى الإشاعات عن بنغازي بوجوب تركها لبريطانيا، كان هذا التقرير أحد العوامل التي دفعت العثمانيين إلى إعادة النظر في شروط السلام. وكان الباب العالي في الواقع وقبل بدء الحرب قد وافق دون اعتراض على ضم مصر للسلوم، والتي كانت قاعدة استراتيجية مهمة.

يحذر رؤوف باشا على وجه الخصوص من إمكانية حدوث ردود فعل متسلسلة عن تسليم بنغازي إلى مصر: "هذا قد يعزز جهود بريطانيا لإنشاء خلافة عربية في الدول العربية، العراق وسوريا والحجاز واليمن"، كان نظام الخديوي المصري يحبذ تلك الاتجاهات، وكان ممثلوه (من أبرزهم مرديني عارف بك Mardini Arif Bey)

المبعوثين إلى منطقة بنغازي لدعم المجهود الحربي العثماني نشروا بدلا عن ذلك دعاية معادية للاتحاديين، فسرعان ما فرضت هذه السياسات المنحرفة التي أظهرها ممثلو الخديوي تأثيرها على أحد الضباط العثمانيين في ليبيا، عزيز المصري، وقد أظهر ميله نحو الاتجاه الوطني المصري، نقدم في الفصل التالي "التعاون خلال الحرب العالمية الأولى" معلومات عن نشاطه.

لم تكتف إيطاليا بغزو الجزر الاثنتي عشر، بل استمرت في مهاجمة الموانئ العثمانية، في الجانب الآخر اقترب التوتر حول البلقان واليمن من ذروته، وكما بينا في الفصل الخاص بالمناقشات التي جرت في البرلمان العثماني، كان الإقليمان في حالة حرب داخلية فعلية، لم تعد ليبيا هي الشاغل الرئيس للباب العالي، كانت إيطاليا في خلفية الأحداث في اليمن والبلقان معا، كان إدريس إمام اليمن، يحاول غزو الحجاز بأسلحة وفرها له الإيطاليون.

وفقا لمحاضر مجلس الوزراء العثماني، كانت التقارير الواردة من شبه الجزيرة العربية تحذر من مضاعفات خطيرة قد تنشأ إذا لم يتم التوصل إلى سلام عاجل، وكان الوضع أكثر تعقيدا في البلقان، فقد كانت كل القوى الأوروبية متورطة في الأحداث، بجانب دول البلقان، كانت ثورة ألبان ماليسوري المسيحيين بدعم من الألبان المسلمين مصدر قلق للنمسا، التي حذر سفيرها بالافيسيني (14 مايو 1912) رئيس الوزراء التركي من الخطر الذي قد يحدث إذا لم يتم عقد السلام، شاركه السفير الفرنسي في رأيه أيضا.

رد طلعت بك ووزير الداخلية وزعيم الاتحاديين: "إذا تنازلنا في مسألة طرابلس الغرب، فإن هذا سوف يلقي تأثيرا سيئا جدا على العرب، إضافة إلى كل المجتمعات الإسلامية، وسوف تثير كذلك طموح الدول الأخرى بضم أقاليم أخرى في إمبراطوريتنا، نتيجة لذلك لا نستطيع أن نغير سياستنا".

وافق كل الوزراء على رأيه، لكنهم لم يجدوا مخرجا آخر، فوق ذلك ظلت التحذيرات الصادرة من وزير المالية دون رد: "نملك في خزينتنا أموالا تكفي لخمسة أو عشرة أيام". تصرفت الحكومة والبرلمان بحذر بالغ بالفعل في الأمور الاقتصادية

والمالية، وتقدمت الحكومة إلى البرلمان لإجازة تدابير ضد المصالح الإيطالية، لكن اعتماد بعض القطاعات على السلع والخدمات الإيطالية حدت مجال التدابير المطلوب اتخاذها، جابهت زيادة الضرائب الجمركية على المنتوجات بنسبة 100% معارضة، لأن الكبريت الإيطالي كان لا غنى عنه لحماية أشجار العنب في إقليم بحر إيجه، بينما كانت سوف تتعرض صناعة النسيج للخراب دون خيوط إيطالية في حلب، وتم طرد الإيطاليين العاملين في تشييد السكة الحديدية في البداية، لكن تعين استدعاؤهم من جديد فيما بعد، لم يكن قفل مكاتب البريد الإيطالية مقبولا، لأنها يمكن أن تعيق نظام الاتصالات بأكمله، أقام 50,000 إيطالي في الأراضي العثمانية، حين نشبت الحرب ولم يمكن سوى ترحيل 2000 منهم، كان التدبير الفعال الوحيد ضد الجانب الإيطالي هو وقفهم من الاستفادة من منافع الامتيازات.

في تباين حاد مع الحكومة والبرلمان، تمسك حزب الاتحاد والترقي بخطة الوطن والعدوان الثابت، أراد الحزب جذب وتحريك الجماهير، ونشأت بعد إعلان الحرب مباشرة جمعية الدفاع الوطني في سالونيكا في 5 أكتوبر 1911. استهدفت الجمعية تجنيد متطوعين في جزء من نشاطها، كما حاولت الحصول على دعم من الجاليات غير المسلمة عبر ممثليها الدينيين، أيضا، تم تكليف منظمات الحزب المحلية بجمع التبرعات، وتم تنظيم حملة دعائية خاصة لدعوة الشعب إلى المشاركة في "الحرب الاقتصادية"؛ بل أنه تم اقتراح شعار "اتحاد من أجل العداوة" كوسيلة لإنهاء كافة الاتصالات مع الإيطاليين، وبحلول النصف الثاني من عام 1912، فقدت حملة الحزب الحماسية ديناميتها، في الدرجة الأولى بسبب الصعوبات المالية الحادة والبعد الدولي الجديد للحرب.

في محاولة للعثور على حل للورطة، بدأ الجمهور في أوروبا في صياغة معادلات تقسيم متعددة، تقسيم ليبيا بين الإيطاليين (طرابلس) والعثمانيين (بنغازي) أو تخصيص بنغازي لبريطانيا كانت من بينها، لكن جاء التطور الأكثر تهديدا من جزيرة رودس، فقد كان اليونان العثمانيون يوفرون المساعدة للغزو الإيطالي للجزر، وقد تنتشر مظاهراتهم عند جزيرة رودس تأييدا للإيطاليين في جزر بحر إيجه الأخرى،

بخاصة مثلين Mitilini. لم تكن في الواقع هذه مجرد مظاهرات مؤيدة للإيطاليين بل مظاهرات من أجل الاستقلال، كانت اليونان تتابع الأحداث عن قرب شديد، تخلت دول البلقان الأخرى، المنزعجة من إشاعة إنزال بحري إيطالي في موقع في ثيراس لإجبار الباب العالي على قبول الشروط الإيطالية، عن عداواتها القديمة عبر القرون وشرعت في البحث عن طرق محتملة للتعاون.

كانت فكرة ميغالي (إحياء الإمبراطورية البيزنطية) تتصاعد إلى ذروتها، بعد إعلان الدستور العثماني الثاني في 1908، حاولت اليونان فورا ودون أن تأخذ العبرة بهزيمتها في 1897 عند دوميكي (Domeke)، أن تضم جزيرة كريت إليها، لكنها تراجعت بفعل تدخل القوى الأوروبية، وركزت منذ ذلك الحين على تقوية جيشها وشكلت أسطولا معادلا في حجمه تقريبا للبحرية العثمانية، وشرعت كذلك بلغاريا التي لم تخف رغبتها في الوصول إلى بحر إيجه، في تقوية قوتها العسكرية، كما أن ضغط الفرص المستثمرة التي بدت مواتية حفزت اليونان والبلغار، فكانت تطلعاتهم نحو الولايات الألبانية والمقدونية عالية نتيجة منافسة الصرب والجبل الأسود، أما روسيا تحت ضغط انشغالها الرئيسي بإنهاء سيادة النمسا في المنطقة، لعبت دورا قياديا في جلب هؤلاء الأعداء القدامى معا ضد الباب العالي، وحمل الاتفاق الموقع بين الصرب وبلغاريا في 13 مارس 1912 مادة سرية عن إمكانية تعاونهم في حالة تقسيم الولايات العثمانية، وتمت تكملتها باتفاقيتين عسكريتين إضافيتين تم التوقيع عليهما في 12 مايو و1 يوليو بين بلغاريا واليونان (29 مايو)، وكذلك بين الجبل الأسود وبلغاريا (أغسطس 1912) أكملت شبكة التعاون.

لا زال الباب العالي ملتزما بسياسة السلام وعدم الاستفزاز على الرغم من علمه بهذه المناشط السرية، فقد ذكر بيان صادر من وزير الخارجية أنه "لا يوجد تهديد بالحرب في البلقان"؛ بالطبع كان من الواضح أكثر واكثر كل يوم أنه ما دامت محادثات السلام مع إيطاليا متروكة دون توجيه، سوف تنشأ تعقيدات إضافية في الدول الأوروبية. إضافة إلى ذلك تفاقمت الأحوال في وزارة المالية، ونتيجة لذلك في ليبيا مع اقتراب النصف الثاني من 1912، كانت المقاومة أفضل تنظيما في منطقة بنغازي،

مما في إقليم طرابلس الغرب بسبب سهولة توفير الإمدادات، بينما صرح أنور بك قائد جبهة بنغازي بأن قواته مستعدة للقتال لسنتين، كانت طرابلس ترسل علامات الضيق إلى أسطمبول، وأبلغت رسالة مرسلة في 17 يوليو من نشأت بك، قائد جبهة طرابلس، الحكومة بالطلبات الملحة من الشيوخ المحليين للذخيرة والأسلحة والمؤن، فقد كانوا يخططون في حالة التأخير للدخول في تفاوض مباشر مع إيطاليا، ذكر القائد كذلك أن عدد العوائل قد بلغ 100,000 مع أسر وأقرباء المجاهدين، لم تعرف الحكومة كيف ترد على هذه الطلبات. كشف وزير المالية عند اجتماع لمجلس الوزراء وجود حاجة إلى 3.5 مليون ليرة لدفع مرتبات موظفي الدولة، إضافة إلى إمكانية تمويل الحرب إذا أمكن تخصيص 135,000 ليرة كل شهر.

صار حتى أكثر الاتحاديين التزاما مقتنع بأن السلام قد صار أمرا لازما، نتيجة لذلك بدأت في 17 يوليو 1912 محادثات ثنائية سرية في سويسرا، لا زال الجانب العثماني يأمل في متابعة النقاش على أساس المساواة، ودخلت المحادثات إلى طريق مسدود حين أصر سعيد سليم باشا الممثل العثماني، على السيادة العثمانية وإلغاء إعلان الضم، حاول الإيطاليون إقناعه بأن يغير موقفه، لكن دون نجاح، فاستبدلته الحكومة العثمانية الجديدة بمندوبين اثنين جديدين وانطلقت المحادثات من جديد في 13 أغسطس. وجه رئيس الوزراء غازي أحمد مختار باشا الموفدين باتباع خط أكثر مرونة، في الوقت الذي أكد فيه للجمهور موقفه المعروف المعادي للتنازل.

مع استمرار مفاوضات السلام، قررت حكومات البلقان أن تضع مخطط عملها السري موضع التنفيذ، ففي 30 سبتمبر أعلنوا جميعهم التعبئة العامة. وجد الباب العالي بعد يومين الأمر نفسه، كانت ولاية الجبل الأسود هي الأولى التي تعلن الحرب (8 أكتوبر 1912)، وحذت حذوها دول البلقان الأخرى، فصار السلام مع إيطاليا لا غنى عنه، لم تفوت إيطاليا هذه الفرصة وأصدرت إنذارا إلى الباب العالي بأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول 15 أكتوبر فإنها سوف تنسحب من محادثات السلام، فلم يكن ثمة بديل آخر سوى قبول الشروط الإيطالية، غطت الاتفاقية التمهيدية السرية الموقعة مع إيطاليا في 15 أكتوبر العناصر الرئيسية في السلام

المقترح، وتكونت من تسعة بنود.

بعد ثلاثة أيام سوف تعلن الإمبراطورية العثمانية الفرمان السلطاني إلى الشعب الليبي، بعد ذلك وخلال 3 أيام على الأكثر، سوف يصدر إعلان إيطالي يتبعه معاهدة سلام، تبعا لذلك تم نقل الفرمان السلطاني إلى الشعب الليبي[226]:

"إلى سكان طرابلس الغرب وبرقة: إن حكومتنا وقد وجدت من جانب أنه من المستحيل أن توفر لكم المساعدة الفعالة التي تحتاجونها للدفاع عن بلدكم، واهتماما في الجانب الآخر بسعادتكم في الحاضر والمستقبل، ترغب في تجنب استمرار حرب مهلكة لكم ولأسركم وخطرة لإمبراطوريتنا، ومن أجل بعث السلام والرخاء وبموجب حقوق السيادة التي أملكها أمنحكم الاستقلال التام والكامل، سوف يتم حكم بلدكم بقوانين جديدة ولوائح خاصة، سوف تشاركون في وضعها حتى تتفق مع حاجاتكم وعاداتكم.

أسمي لكم ممثلي وخادمي المخلص شمس الدين بك، مع لقب نائب السلطان عهدت إليه بحماية المصالح العثمانية في بلدكم، ويمتد التفويض الذي أمنحه له لمدة خمس سنوات، أحتفظ عند نهاية هذه الفترة بالحق في تجديد التفويض أو تعيين خلف له.

إن مقصدنا هو أن تبقى أحكام الشريعة الغراء قائمة ومستمرة، ونحتفظ لأنفسنا في سبيل هذه الغاية بالحق في تعيين قاض يقوم بدوره بتسمية النواب من بين العلماء المحليين في توافق مع ما يقتضيه الشرع، سوف ندفع مكافأة هذا القاضي، وسوف يتم تمويل مكافأة نائب السلطان والموظفين الآخرين من الإيرادات المحلية".

جاء المرسوم الملكي الإيطالي تاليا للمرسوم السلطاني:

"بموجب القانون رقم 83 الصادر في 25 فبراير 1912 الذي بمقتضاه تم وضع طرابلس وبرقة تحت السيادة التامة والكاملة للمملكة الإيطالية:

لغرض التماس التهدئة في الإقليمين المذكورين، وبعد الاستماع إلى مشورة مجلس الوزراء، لقد قررنا ونقرر:

مادة 1: منح عفو تام وكامل لسكان طرابلس الغرب وبرقة، الذين

شاركوا في الأعمال العدائية وتورطوا بسبب هذه الأعمال، ما عدا الجرائم العادية، تبعا لذلك لا يمكن أن يتعرض أي فرد، مهما كانت طبقته أو جاليته، إلى محاكمة أو مضايقته في شخصه أو مقتنياته أو في ممارسة حقوقه، بسبب أعمال سياسية أو عسكرية ارتكبها أو لآراء عبر عنها أثناء الخصومة، سوف يتم فورا إطلاق سراح الأفراد المحتجزين أو المرحلين لذلك الدافع.

مادة 2: سوف يستمر سكان طرابلس الغرب وبرقة في التمتع كما في الماضي بالحرية الكاملة القصوى في ممارسة الديانة الإسلامية، سوف يستمر إعلان اسم السلطان العظيم خليفة للمسلمين في صلاة الجمعة، ويكون تمثيله معترفا به في الشخص المسمى من قبله، وسوف يتم صرف مكافأته من الإيرادات المحلية.

مادة 3: يعترف بالممثل المذكور آنفا بأنه حامي مصالح الدولة العثمانية ورعاياها، الذين يبقون في الإقليمين بعد قانون رقم 83 الصادر في 25 فبراير 1912.

مادة 4: سوف يعين في مرسوم آخر لجنة يتكون جزء منها من الأعيان الوطنيين، لاقتراح القوانين الإدارية والمدنية للإقليمين على أساس معايير الحرية واحترام العادات والأعراف المحلية".

تتألف معاهدة سلام أوشي الموقعة في 18 أكتوبر 1912 من عشرة مواد، تخص أربعة منها فقط ليبيا مباشرة:

مادة 1: تتعهد الحكومتان، بعد توقيع هذه المعاهدة مباشرة، بأن تتخذ التدابير الضرورية للوقف الفوري والمتزامن للأعمال العدائية، سوف يتم إرسال مفوضين خاصين إلى المسرح لضمان تنفيذ التدابير أعلاه.

مادة 2: تتعهد الحكومتان، بعد توقيع هذه المعاهدة مباشرة، بأن تصدرا أمرا باستدعاء ضباطهم وقواتهم وموظفيهم المدنيين، الحكومة العثمانية من طرابلس الغرب وبرقة والحكومة الإيطالية من الجزر التي

احتلتها في بحر إيجه، على التوالي، سوف يجري الإخلاء الفوري للجزر أعلاه من جانب الضباط والجنود والموظفين المدنيين الإيطاليين فور إجلاء الضباط والجنود والموظفين العثمانيين لطرابلس الغرب وبرقة.

مادة 3: سوف يتم تبادل أسرى ورهائن الحرب في أقصر وقت ممكن.

مادة 4: تتعهد الحكومتان بأن تمنحا عفوا تاما وكاملا، الحكومة الملكية لسكان طرابلس الغرب وبرقة، والحكومة الإمبراطورية لسكان جزر بحر إيجه الخاضعين للسيادة العثمانية، الذين اشتركوا في أعمال عدائية أو الذين ورطوا أنفسهم في تلك الأعمال، فيما عدا جرائم القانون العادي، تبعا لذلك لا يجوز محاكمة أي فرد من أي طبقة أو وضع أو مضايقته في شخصه أو مقتنياته أو في ممارسة حقوقه بسبب أعماله العسكرية أو السياسية أو حتى الآراء التي قد يكون قد عبر عنها خلال الأعمال العدائية، سوف يتم إطلاق سراح الأشخاص المحجوزين أو المنقولين لهذا السبب فورا".

تقتصر المادة 5 إلى 10 على التدابير التي يجب اتخاذها لاستعادة الوضع القائم قبل الأعمال العدائية، تكون الإجزاء ذات الصلة في المادة 5 كما يلي:

"كل المعاهدات والمواثيق والتعهدات من كل صنف ونوع، المبرمة أو الجارية بين الطرفين المتعاقدين الرفيعين قبل إعلان الحرب، سوف تدخل من جديد في حيز التنفيذ وسوف تقف الحكومتان الواحدة تجاه الأخرى، بجانب رعاياهما، في الوضع المماثل الذي كانتا عليه قبل الأعمال العدائية".

تتحدث إحدى المواد الاقتصادية عن المدفوعات من جانب الحكومة العثمانية إلى إدارة الديون العمومية العثمانية مقابل اعتمادات الاستثمار التي تمت في ليبيا:

"مادة 10- تتعهد الحكومة الإيطالية بأن تدفع سنويا في خزانة الديون العمومية العثمانية لحساب الحكومة الإمبراطورية مبلغا يعادل متوسط المبالغ التي في كل سنة من السنوات الثلاث قبل سنة إعلان الحرب، كانت مجنبة لخدمة الدين العام من

إيرادات الولايتين (طرابلس الغرب وبرقة)، سوف يتم تحديد مبلغ التعويض السنوي بالاتفاق المشترك بين المفوضين، الذي تسمى أحدهما الحكومة الملكية، والآخر الحكومة الإمبراطورية، في حالة الاختلاف تتم إحالة القرار إلى محكمة تحكيم تتكون من المفوضين أعلاه ومحكم ثالث يتم اختياره بالاتفاق بين الطرفين.

في حالة عدم التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع، يعين كل طرف قوة مختلفة وسوف يتم اختيار المحكم الثالث بالاتفاق المشترك بين القوتين المعينتين على ذلك النحو، كما أن الحكومة الملكية إضافة إلى إدارة الديون العمومية العثمانية، عبر تدخل الحكومة الإمبراطورية سوف تملك القدرة على أن تطالب بدفع مبلغ مرسمل مقابل ما قد يشبه وديعة في المائة، فيما يخص النص أعلاه، تعلن الحكومة الملكية أنها تعترف منذ هذه اللحظة بأن لا يقل التعويض السنوي عن مليوني ليرة إيطالية، وأنها ملزمة بأن تدفع إلى إدارة الديون العمومية المبلغ المرسل المعادل بمجرد تقديم الطلب".

إن قبول معاهدة أوشي للخليفة العثماني قائد ديني لليبيين، لا يخفي حقيقة أن ليبيا قد تم وضعها بالكامل تحت الحكم الإيطالي، أرضت معاهدة أوشي السياسيين الإيطاليين لأنها رفعتهم إلى مستوى مساو للدول الأوروبية الأخرى، جرى توقيع اتفاقيتين بين إيطاليا وفرنسا بشأن حقوق السيادة الخاصة بكل منهما، ليبيا مقابل مراكش (30 أكتوبر 1912)، وليبيا مقابل تونس (29 مايو 1914). إضافة إلى ذلك تم توقيع اتفاقية مماثلة مع أسبانيا، فيما يخص ليبيا ومراكش (4 مايو 1913)[227].

أنور وأحمد الشريف: دينامية الجامعة الإسلامية

حين غزت إيطاليا ليبيا، كانت كل الدول المسلمة تقريبا موضوعة من قبل تحت هيمنة الإمبريالية، وكانت القليلة المتبقية واقعة تحت تهديدها المباشر، أحدثت المقاومة غير المتوقعة التي قامت ضد القوات الغازية اهتياجا عميقا في المجتمعات الإسلامية حول العالم؛ وكما شرحنا بالتفصيل أعلاه، كان نجاح المقاومة يعود إلى التعاون الوثيق والفعال الذي جرى بين تركيا الفتاة والمجاهدين الليبيين، ويمكن

ربطها على أساس شخصي بقائديها الرائد أنور بك (باشا وزير الحربية فيما بعد) وأحمد الشريف السنوسي (شيخ الطريقة السنوسية).

لم يكن الجيش والضباط العثمانيون في ليبيا يحملون أي أوامر عمليات من وزارة الحربية حين تم إعلان الحرب من جانب إيطاليا، وهذا لأن الباب العالي كان يأمل في إمكانية بلوغ حل سلمي حتى اللحظة الأخيرة.

ونتيجة لذلك امتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يعتبره الجانب الإيطالي عدائيا، هكذا كان للضباط العثمانيين آراء مختلفة حول الخيارات المتاحة لهم، أخيرا تلقوا أوامر بإبعاد قواتهم عن مدى المدافع الإيطالية المتفوقة وانتظار أوامر جديدة على مسافة آمنة.

كان كل ضباط تركيا الفتاة أعضاء في حزب الاتحاد والترقي، ومن خلفيتهم في حرب العصابات من جبال البلقان، تشربوا بطبيعة ثورية دينامية، بعد إعطائهم الإذن بالتصرف وفق إرادتهم في وزارة الحربية، نجحوا في عكس ديناميتهم إلى السكان المحليين الذين سرعان ما كسبوا تقديرهم، نسمي هنا فقط بالإضافة إلى أنور بعض الذين، عند مرحلة متأخرة، سوف يلعبون كذلك أدوارا مهمة جدا في تاريخ الشرق الأوسط وتركيا: مصطفى كمال (أتاتورك) فتحي (أوكيار)، نوري (كيلجيل) سليمان (العسكري)، أشرف (كوشجوباشي) يعقوب جميل، عزيز علي المصري[(228)].

أثرت رابطة الرائد أنور الأسرية مع الأسرة الحاكمة العثمانية إلى درجة عميقة في الأهالي، ولم يكن البطل السابق للنظام الدستوري يحمل رتبة عالية، لكن بوصفه صهر السلطان/ الخليفة، سرعان ما كسب ثقة واحترام المجاهدين، استخدم أنور في إعلانه الأول إلى الشعب في ليبيا في أوائل نوفمبر 1911، مدركا لموقعه المتميز، لقب "رائد صهر رفعة السلطان وقائد جيش بنغازي"؛ اقتبسنا في فصول سابقة الأجزاء الخاصة في إعلان أنور التي نفت المزاعم بشأن "بيع ليبيا إلى الطليان"، بعد الإنكار القاطع للمزاعم، ينهي أنور كلماته بدعوة الشعب إلى الاتحاد والقتال ضد العدو باسم السلطان/ الخليفة:

"أرسلني الخليفة المعظم هنا، لإنقاذكم من قبضة العدو، تعالوا، تعالوا

وانضموا إلى إخوتكم المخلصين، انضموا إلى إخوتكم الذين أرسلهم السلطان لمساعدتكم، سوف أوزع السلام والذخيرة. إلى أولئك الذين يرغبون في مزاولة التجارة سوف يجدون فرصا أكثر هنا للتجارة، إنني أتوقع وصولكم في 15 يوما، لندع المدينة تخرب في يد العدو، بعد الفترة المحددة سوف أعتبر أولئك الذين بقوا هناك، قد قبلوا قوانين وأحكام الطليان وسوف أعمل ضدهم تبعا لذلك، إنني أعانقكم جميعا".

تمثلت سياسة الدولة العثمانية في الامتناع عن الإعلان الرسمي للحرب وأملت في حل سلمي مع إيطاليا، في واقع الحال كان إعلان أنور هو الذي بدأ الحرب بطريقة غير رسمية، باسم السلطان/ الخليفة، يكشف أنور في مذكراته الاهتمام الذي أبداه الشعب له بسبب ارتباطه بالسلطان/ الخليفة:

"إنني مندهش للسلطة التي أتمتع بها، ومع ذلك أنا صهر السلطان وسفير الخلافة ساعدتني علاقتي مع الأسرة الإمبراطورية؛ العرب لا يعترفون بحامل علم الحرية، والرائد أنور بك لا يعني شيئا لهم، ما يحترمونه في شخصي، هو فوق كل شيء، صفتي صهر السلطان وممثله هنا".

يثني على عزيمة المجاهدين المحليين في أن يصبحوا أشداء ويحاربوا العدو دون تردد وخشية الموت، والحقيقة أن عزيمة الأهالي كانت ضرورة واجبة لنجاح مبادرة ضباط تركيا الفتاة، بالفعل لعبت علاقة أنور، إضافة إلى صفاته الشخصية، دورا هاما في مشاركة الطائفة السنوسية في الحرب، حيث أعطتها روح معنوية ودينامية إضافية، كان الشيخ أحمد السنوسي ممانعا في البداية في التعبير عن مساندته، شجع تردده الأولي الإيطاليين، حاولوا تقديمه في الجرائد المصرية المدعومة ماليا، بوصفه مؤيدا للسياسة الإيطالية، بل أنهم كلفوا وسطاء عرب لإقناعه بالانضمام إلى صفوفهم، لكن دون نجاح، بعد تقييم متأن للوضع وتحت إلهام شخصية ضباط تركيا الفتاة المتحمسين والمخلصين، قرر الشيخ الانضمام إلى أنور، وفي رسالته إلى أنور المرسلة من واحة الكفرة، عبر عن اهتمامه بالكفاح الإسلامي المشترك ورغبته في الانضمام إليه.

بحلول منتصف يناير 1912 أصدر أحمد الشريف إعلان الجهاد الذي دعا كل المسلمين إلى المشاركة في الحرب المقدسة ضد الطليان، يركز الإعلان على نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية، ويدعو كل المسلمين إلى "حماية سلطة الخلافة" التي تشع بالمجد، ضد "خناجر الصليب السامة"، وهو يدين كافة أولئك الذين يحجموا عن المشاركة في الجهاد ويصفهم بالمرتدين، حذا حذوه فيما بعد بعض الزعماء المسلمين الآخرين وأصدروا إعلانات مماثلة أيضا، كانت المشاركة السنوسية مهمة للغاية للقضية؛ إذ أنها تملك زوايا في كافة الدول العربية، بما في ذلك اليمن، وحتى الإدريسي الذي يحارب ضد قوات الخليفة في اليمن، شعر بالحاجة إلى الدفاع عن موقفه، كان يستقبل الأسلحة والإمدادات من الإيطاليين ولتجنب الإدانة بوصفه مرتدا، فإنه نشر شائعات أن الأسلحة لم تكن قادمة من الإيطاليين بل من السنوسية، حين وصلت هذه الأنباء بنغازي، أصدر أحمد الشريف بيانا جديدا إلى الشعب اليمني، نفى فيه مزاعم الإدريسي، ودعاهم إلى الالتحاق بالجهاد ودعا من جديد "إلى الصيغة الوحيدة وهي وحدة كل المسلمين تحت سقف الإمبراطورية العثمانية، الدولة الإسلامية القوية".

بلغ التضامن الإسلامي حول أسطورة أنور حدا كبيرا، حيث أن الصحافي الفرنسي جورج ريمون لاحظ أن: "أنور لم يعد بك، بل يسمونه باشا، بل أنه بالنسبة للبدو ملك ويعتبرونه في مقام السنوسي، بل راحت أسطورة تقول أن سيدي المهدي –مؤسس السنوسية- الذي كان في السماء قد تجسد في شخص أنور، لقيادتهم إلى المجد"(229).

لم ينجح أنور في خلق التضامن بين المجتمعات الإسلامية فقط، بل وضع كذلك حجر الأساس لتنظيم سري يهدف إلى حشد موارد العالم الإسلامي، وكانت هذه هي "التشكيلات المخصوصة".

انحصرت مناشطها الأولى بالدرجة الاولى في توفير وتهريب الأسلحة للمقاتلين إلى ليبيا، وكان يستقبل التحركات السرية للضباط والمرسلين إلى ومن ليبيا منشط هام آخر، وسوف تلعب التشكيلات الخاصة عند مرحلة متأخرة خلال الحرب العالمية

دورا ثوريا بين المجتمعات الإسلامية المستعمرة.

بالإضافة إلى ضباط تركيا الفتاة المقاتلين في ليبيا، قدم المسلمون الذين يعيشون في دول كثيرة مساهمات ملحوظة في المجهود الحربي القائمة، التي أعدتها وزارة الحرب العثمانية للاشخاص المزمع منحهم مداليات لخدماتهم الجليلة في الحرب[230] تعطي فكرة حول أبعاد النشاط، من الواضح أنهم لم يكونوا جميعهم عملاء بل متعاطفين نشطاء:

ليبيون: عبد الله بن يوسف من مصراتة، بوصفه منظما ودليلا هاما، يجلب الإمدادات من الساحل إلى المجاهدين، والأخوان سالم بن يوسف ومصطفى بن يوسف من مصراته أيضا، وربما أقرباء لعبد الله، ومن بنغازي نجد اسم جمعة أفندي وهو شرطي والحاج أبو بكر يونس.

مصريون: المؤيد الأكثر نشاطا هو عبد العزيز جاويش، الذي ساهم بكتابة المقالات لغرض تحريك الجماهير، وجمع التبرعات لجمعية مساعدة المجاهدين، وإشراك الحزب السياسي الذي يشغل فيه موقع نائب الرئيس في المجهود الحربي، وكان قد كافح ضد الاحتلال البريطاني لبلده ومدافع عن الجامعة الإسلامية، وطلب اللجوء السياسي في الإمبراطورية العثمانية، ساعده محمد باشا (يغين) Yeghen، وهو أحد أفراد الأسرة الخديوية في الاتصالات الرفيعة المستوى، ثمة أيضا رمضان أفندي الغول (؟) عبد اللطيف بن يوسف، ومحمد بك.

من تونس: ضمت القائمة مسؤولين فرنسيين من تونس: مدير شرطة تونس، مرشي مرزاق (؟) مفوض الشرطة، بوهره (؟)، قائد الحدود، دو جوزيه DeJoze، ملازم، شايلتوت Chailletot. من التونسيين كذلك: عمر يسرور، موظف في البنك التجاري، حاج رحومه، علي بن جباره، سعيد محمد المقدم، طبيب ريس، على الصادق من قابس، إسماعيل بك بن جباري، الشيخ محمد شاميه.

من بيروت: عبد القادر قلاي، أهم وسيط نقل وفر سفن مجانية،

كذلك من بيروت سعد الدين قلاي، الحاج خليل عبد الميال، عبيد ميرانكيراني (؟)، أحمد أفندي عبدولالي، محمود شرقاوي، وأفندي زيدان الذين عملوا في نقل الإمدادات، واشترك حتى الإغريق؛ أحدهم المواطن العثماني، القبطان بانديلي، قبطان أول في إحدى سفن القلاي، الثاني هو القبطان مهايل نيكولاو، وهو مواطن أغريقي قاوم تعذيب المسؤولين الإيطاليين ولم يعترف بدوره.

هناك أتراك كذلك: سليمان بك، السكرتير الثاني في المفوضية العثمانية فوق العادية في مصر، خليل بك، مدير الاتصالات البرقية العثمانية في مصر، إسماعيل حقي بك القنصل العام في مرسيليا.

تضم القائمة ثلاثة أشخاص آخرين ليس معروفا أصلهم: مصطفى أفندي خلواتي، حاج رشيد أفندي رمضان، علي أفندي محجوب.

كان التضامن الذي أظهره الليبيون كاف لحصر الإيطاليين في الساحل لكن ليس قويا بما يكفي لطردهم، في الناحية الأخرى، كان كافيا لخلق إثارة عظيمة داخل العالم الإسلامي، لم يشهده منذ عهد بعيد، كان حوالي 270 مليون مسلم (90% من مجموعهم) قد فقدوا استقلالهم وصاروا رعايا مستعمرين لأوروبا. نسبة 10% فقط، معظمها في الأراضي العثمانية، لا زالت تعيش في دولة إسلامية مستقلة، كان في الواقع استقلالا محدودا، لكن حتى ذلك كان مثار إعجاب وحسد من جانب المسلمين الآخرين[231]، شهد عام 1911، إضافة إلى الهجوم الإيطالي على ليبيا، ثلاث هجمات امبريالية إضافية على آخر الدول الإسلامية ذات الحكم الذاتي أنهت أو هددت استقلالها الجزئي، تم وضع مراكش تحت الحكم الفرنسي الاستعماري، تم تذكير إيران، تحت تهديد القوة العسكرية، بأن اتفاقية التقسيم الأنجلوروسية لا زالت نافذة المفعول، خشيت أفغانستان من المصير نفسه وكانت محترسة ضد التدخلات البريطانية على حريتها.

أصيبت المجتمعات الإسلامية حول كل العالم بالصدمة لسماع خبر الغزو الإيطالي في ليبيا، لكن ما أن بدأت أخبار انتصارات المسلمين تصلهم حتى تجمعوا

بحماس خلف المقاومة، كان ذلك وقت شعر فيه العالم الإسلامي بالقهر وعدم الأمان، جاءت النجاحات من ليبيا ضد أوروبا التي لا يمكن قهرها حسب الاعتقاد الشائع في شكل نجدة غير متوقعة، تركزت عبارات حبور المسلمين في انتصار الإسلام على أوروبا والنصرانية، ساعد عرض المشاعر في أصناف الدعاية الرامية إلى تدمير وحدة الدولة، وصارت تكتيكات فرق تسد، التي تستهدف الأتراك والعرب على وجه الخصوص، أقل فعالية الآن.

كان حماس الجماهير واسعا جدا، حيث بدأت الشخصيات الإسلامية العامة تدعو إلى انتفاضة عامة، أعلن النائب العثماني حسن الشايبي الذي عاد لتوه من الحجاز، عند البرلمان العثماني أن المسلمين كانوا في حالة انفعال عالية وأضاف "حان وقت إعلان الجهاد، الجماهير في انتظار الأمر والإشارة من الخليفة"، عبرت كل البيانات الصادرة من المجتمعات حول العالم عن دعمها المعنوي، أحيت المظاهرات التي انتظمت في البلاد من تونس إلى الهند الأمل في إمكانية تحويل هذا التأييد إلى مشاركة فعلية في الحرب، بدأ في الظهور في عدد من المقالات الصحفية دعم المسلمين للجهاد الليبي بل واستعداد الجماهير للعمل:

"أعلن مالك إبل سوري يسمى فايد، عاش في مصر عن استعداده لتوفير (30,000) من الجمال (500) من البغال (300) من الخيول إلى الجبهة دون مقابل[232].

أبلغ أحد الأعيان المصريين، أحمد بك، الباب العالي بأنه يستطيع جمع 30,000 رجل للدفاع عن طرابلس[233].

ورد في الأخبار أن 50,000 متطوع من آسيا الوسطى و15,000 من مصر في طريقهم للالتحاق بالمجاهدين في ليبيا[234].

صرح الإمام يحيى المتمرد في اليمن في رسالة إلى القائد العثماني بأنه مع 50,000 متطوع مستعدين للمشاركة في الجهاد في سبيل الله[235].

عبرت حتى قبائل شبه الجزيرة العربية كذلك عن استعدادها لإرسال 100,000 مقاتل إلى الجبهة لكن تقدم جميعهم بشروط، وهو وجوب مقابلة نفقاتهم، شبه

الإفلاس في الإمبراطورية العثمانية لم يكن بالسر المخفي كما أن التبرعات وقفت عند مستوى محدود جدا، كان السؤال القائم هو ما إذا كان الوقت ملائما لثورة إسلامية عامة ضد قوى الاحتلال الأوروبية، بدا وكأن الشعب تطلع إلى قائد أو قوة تتحمل كل المسؤوليات العسكرية والمالية وتعلن الثورة الإسلامية الجامعة، في الجانب الآخر كان فهم السياسيين العثمانيين هو العكس تماما، كانوا على وعي تام باستحالة مثل ذلك التحرك، أعلن النائب الليبي فرحات الزاوي بصراحة إلى صحفي فرنسي: "الجهاد! أرجو أن لا تكتب حول ذلك، قد تجعلنا مشتبه بهم في فرنسا، إننا لسنا متعصبين دينيين، لكن وطنيون عراة وحفاة مثل جنود ثورتكم"[236].

كان وزير الخارجية العثماني عاصم بك يحمل الرأي نفسه: "سوف أذكر ببساطة تامة أن فكرة الجامعة الإسلامية هي مجرد وهم لا يمكن تحقيقه (...) إنه سوف يكون أعظم الخطر ليس لأوروبا وحدها بل لكل العالم بما في ذلك تركيا"[237].

شاركت في هذا الرأي مجلة "المنار" العربية المشهورة[238]، وجريدة الصباح التركية[239]، وجريدة البنجابي الهندية في لاهور[240].

لكن إذا كان هذا هو الحال، إذن ماذا كانت تعني كل تلك الرسائل التضامنية المرسلة إلى البرلمان العثماني والتي غطتها الصحافة على نحو واسع؟ جاءت هذه الرسائل من دول مثل كولمبو، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، هنغاريا، بلغاريا، ألمانيا، روسيا، وبالطبع من كل مدينة في الإمبراطورية العثمانية، أيضا تماثلت المجتمعات الإسلامية تحت التهديد أو القهر مع مسرح العمل الذي يجري بكل قوة وعنفوان، وكان هذا موقفا محفزا شاع في المجتمعات المقهورة في بحثها عن منشط يطلق كل رد الفعل الدينامي ضد القهر.

بمعنى آخر، ساعدت القضية الليبية في تحول الشعور بالنقص إلى موقف إيجابي متطور، كانت نجاحات إخوتهم في ليبيا مصدر اعتزاز للمجتمعات الإسلامية التي وقعت تحت ضغط التقدم العلمي والحضاري والسياسي والعسكري الغربي، وحتى الصحافة الغربية اعترفت أحيانا بمكاسب المقاومة، تحولت المقاومة الليبية

لبرهة قصيرة إلى رمز لانتصار الإسلام على الظلم الأوروبي، كان تأثير النجاح الليبي على المجتمعات الإسلامية عميقا وواسعا. وقد تعين على القوى الاستعمارية أن توجه طاقة الجماهير إلى مجالات غير عسكرية مثل التبرعات للإغاثة (الجرحى والأيتام والهلال الأحمر ...الخ). لكن سرعان ما تراجع حماس جماهير المسلمين، بدأ الدعم لحركة المقاومة يفقد زخمه وانتهى في نهاية المطاف.

كان الرأي السائد لدى معظم القوى الاستعمارية، أن كل حركات التضامن الإسلامي تمثل تهديدا لأمنها، نشأت مع ذلك اختلافات في موضوع الميول القومية في سياساتها ما يخص الوضع القائم في البلاد المعنية، أي أنه إذا كان البلد المعني مستعمرا، فإنهم سوف يقمعونه، وسوف يساندون الاتجاهات القومية في حالة الدولة المستقلة، هكذا سوف تحاول بعض الدول مثل فرنسا وروسيا وإمبراطورية النمسا- المجر، التي كانت مساندة لهذه النزعات في الدولة العثمانية، بأن تقمع أي مقاومة وطنية محلية تلهمها المقاومة الليبية، ركزوا تبعا لذلك على تشجيع سياسة التمثيل (الاستيعاب assimilation)، كانت بريطانيا الحاكمة لأكبر مجتمع مسلم في العالم، وتسيطر على أكبر عدد من المجموعات العرقية، تحبذ الاتجاهات القومية في مستعمراتها، وكان هذا يلائم على نحو أفضل سياستها "فرق تسد".

كانت ألمانيا القادم الأخير إلى النادي الإمبريالي مهتمة في تدمير القوى الاستعمارية الأخرى للاستيلاء على تركتها، تمشيا مع هذا التفكير اعتبرت ألمانيا أنه يمكن استغلال حركة التضامن الإسلامي أداة لفتح الطريق إلى فرص جديدة، والسياسات الألمانية بشأن العالم الإسلامي، التي وضعت تحت الاختبار خلال الحرب العالمية الأولى، قد تمت صياغتها على أساس التجربة الليبية: تفعيل التضامن التركي- العربي، مساندة الخلافة التركية ضد الخلافة العربية المدعومة من بريطانيا، ردود فعل المسلمين حول العالم خلال الحرب الليبية.

برهنت هذه الخطوات من جانب صناع السياسة الألمان على كونها أدوات فعالة شكلت تهديدا لاستراتيجية الإمبراطوريات الاستعمارية[241].

تمثلت إحدى نتائج الحرب الليبية في ارتفاع درجة التضامن الإسلامي مع

الإمبراطورية العثمانية بوصفها القائد الديني، نظر المشاركون والمراقبون إلى هذا التضامن من عدة طرق مختلفة، أظهر رد فعل المجتمعات الإسلامية في التجربة الليبية اختلافا يتماشى مع بنياتها الاجتماعية- الاقتصادية؛ ففي سوريا ولبنان، وفي جو من الرعب الذي أثاره القصف البحري الإيطالي، اندفع القوميون العرب المسيحيون والمسلمون على حد سواء إلى التعاون، وبينما تركت الخصومات والعداوات المستمرة لقرون بين الجماعات والقبائل الجماهير مقسمة، فإن الانساق العليا في المجتمع تمكنت من العمل معا نحو الوحدة.

شهدنا تعاونا مماثلا بين المسلمين والمسيحيين في ألبانيا، الفرق هو أن المسلمين والمسيحيين من الطبقات العليا والسفلى استغلت الحرب الليبية لإعادة تأكيد مطالبهم الاستقلالية بمساندة ثورة الماليسوري المسيحية، إضافة إلى ذلك، تمتع الألبان المسلمون بمكانة خاصة في خدمة الإمبراطورية العثمانية، كانوا المجموعة البيروقراطية الأولى غير التركية في كافة المجتمعات الإسلامية في الإمبراطورية، مع ذلك لم يمنعهم هذا الامتياز من متابعة الأهداف القومية.

في مصر حيث كانت الجماهير شديدة النشاط، وجه الاستعماريون والنظام الخديوي بمهارة المشاعر العامة إلى مشاكل أكثر وطنية وقومية، وحتى الإسلاميون لم يتمكنوا من إبعاد أنفسهم عن تأثيرات هذا التوجيه.

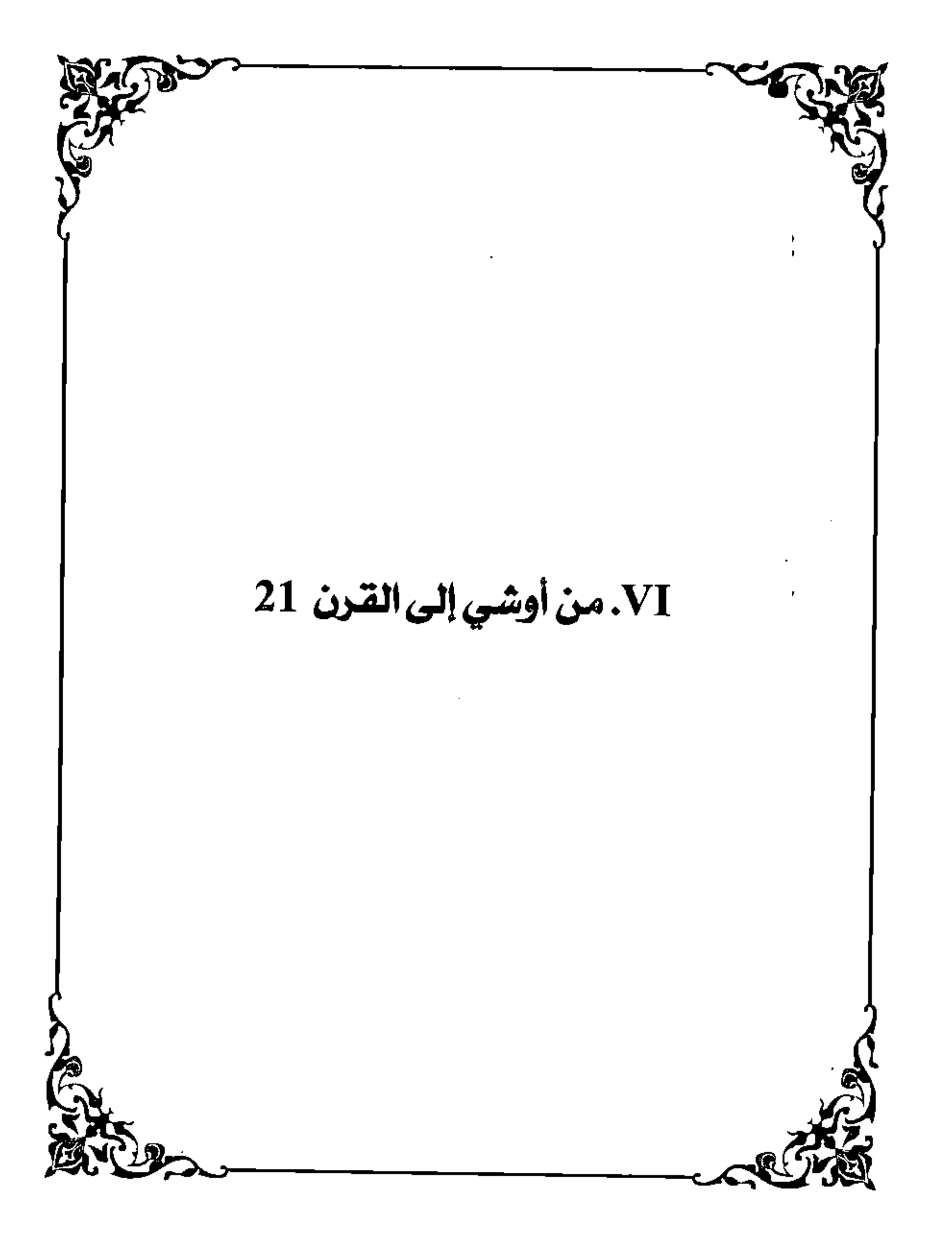
في تونس أثار التضامن مع الليبيين المسلمين ودعمهم أولى المشاعر الوطنية، تمكن التونسيون بسبب الهجوم الإيطالي من التعبير عن ضيقهم من المستعمرين، وفي هذه الحالة بدت ردود الفعل الوطنية التي أظهرها الشعب أقوى من الرد الذي أبدته النخبة، . وانطبق الأمر نفسه على الجزائر أيضا، في نطاق أصغر.

أعلنت مجموعة صغيرة في إيران الجهاد لكن عموما، استغل طرف من الطبقة العليا المثال الليبي لتحريك الشعب وفق مصالحهم الخاصة، نجحت النخبة في أفغانستان في خلق دينامية، لكنها من جديد قبعت في مستوى الاستغلال المحلي أيضا، بلغ التعاون بين النخبة والجماهير في الهند مستوا عاليا، مع ذلك، تركز الاهتمام أكثر بمستقبل الدولة والخلافة العثمانية، وبقدر أقل على الحرب، ساعدت

القضية الليبية في فتح باب إحياء الحوار الداخلي (مع الهندوس)، إضافة إلى أن موضوع الولاء للحكم الاستعماري كان موضوع نقاش.. من المهم كذلك أن ننوه إلى أنه حتى في ليبيا، ولدت فكرة الجمهورية المستقلة في البداية خلال 1912 في ذهن فرحات الزاوي[242].

أثارت الحرب الليبية بالفعل رد فعل إسلامي مشهود حول العالم، ظهر في شكل تضامن إسلامي، حيث كان الدور الذي لعبته الجماهير أكبر، مع ذلك لم يمهد هذا التضامن الطريق إلى حركة إسلامية جامعة، اتخذت بالتدريج خلال سنة شكل محفز للتيارات المحلية، والوطنية في بعض الأحيان، نتيجة لهذا الانحراف انسحبت جماهير المسلمين إلى موقفها التوسطي المبدئي، لم تستطع حرب البلقان ولا دعوة الجهاد التي انطلقت خلال الحرب العالمية الأولى أن تعيد قضية التضامن الإسلامي إلى الواجهة الأمامية من جديد، حلت محلها تيارات وطنية (كما في مصر وتركيا والهند وسوريا) وسادت.

بينما استمرت الحرب متباطئة لشهور دون أي تقدم وانحسر حماس الجماهير المسلمة بالتدريج، واجه العالم الإسلامي وضعا أكثر تعقيدا، وهو نشوب حرب البلقان عاد منذ هذه اللحظة كل مجتمع إسلامي إلى التعامل مع مشاكله الداخلية الخاصة، بقيت المسألة الليبية مشكلة محلية، تهم الليبيين وتركيا الفتاة فقط.



VI. من أوشي إلى القرن 21

التعاون خلال الحرب العالمية الأولى

كانت حرب البلقان مستعرة لأسبوعين، حين كانت القوات البلغارية التي كسبت معركة لوليبرغاز Luleburgaz (28 أكتوبر – 2 نوفمبر 1912) على مسافة 50 كلم تقريبا من أسطمبول، وكان من الممكن سماع دوي المدافع في العاصمة، تدفق على أسطمبول مئات الآلاف من اللاجئين المسلمين من البلقان، حيث انتظروا ترحيلهم إلى الأناضول، شنت القوات البلغارية بين 15 نوفمبر و30 منه هجوما قويا جدا لكنه غير ناجح على خط الدفاع التركي عند كاتلاكا، فقدت الدولة العثمانية كل أراضيها في البلقان، باستثناء أسطمبول وبعض المدن المحاصرة (مثل أدرنة)، هذه الأراضي كانت تعني 167,000 كيلومتر مربع و 6.5 مليون ساكن.

تعين تحمل هذه الخسائر الكبرى في وقت قصير جدا، بحيث أن نجاح حصر الإيطاليين مقيدين في خط الساحل الليبي قد تم نسيانه تماما، في مذكراته عن إحياء الذكرى السنوية الأولى للحرب الليبية، أوضح أنور بك أنه اعتقد "عدم وجود طريقة ممكنة أخرى بخلاف الهزيمة المشرفة"؛ حين قدم إلى ليبيا في البداية، لكن الإنجازات غير المتوقعة للمجاهدين الليبيين أثبتت خطأ تفكيره، وهذه منحته قوة إضافية لمواصلة الكفاح، يحكي القصص التالية في مذكراته كمثال لوعي الليبيين المجاهدين من أجل قضيتهم:

"ثمة أسرة هنا لم يبق حي سوى الأب، مات أولاده الأحد عشر وصهره في الحرب، وحين قدمت له التعازي قال: "إنني سعيد وفخور بأنهم ماتوا يدافعون عن بلدهم".







ذكرى

هذا هو الشعر الذى شهد الحروب الهائلات
وعليه امطرت القنا بل كالصواعق نازلات
خاض المعامع لايها ب على الجياد الصافنات
حبا بتطهير الوطن من بنى الايطاليات
آلى ان يبقى الى ان يهجر الجند القنات
لترى القراء على صفا ف النيل تفتك بالبغات
وترى طرابلس العزيزة فى ليال ناضرات
تختال فى برد الهنا بالانتصار على الطغات
ولسود اعلام الخلا فة فى البلاد الضائعات
وترى الهلال متوجا جزو المحيط الخالدات
اذ ذاك يحلق بين افـ ـواج الاعاظم والغزات
مابين تهليل وتكبـ ـير وتقديم الصلات
فيكون عنوان الفتـ ـوح بهدى المصور الذرات
او هكذا يبقى اذا لم تنتصر حتى الممات
يامن وعدت المسلميـ ـن النصر اهلا بالحياة

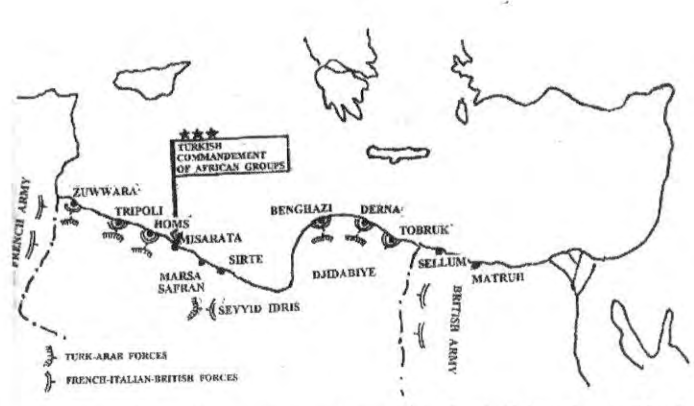


سليمان البارونى [حرره بمركز السلوم من الحدود المصرية ١ ربيع الاول ١٣٣٣

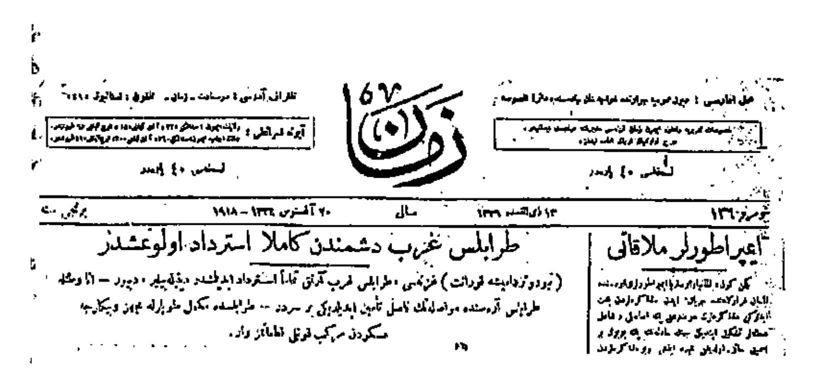
51 – سليمان الباروني، ممثل الجبل الغربي الذي عينه الباب العالي واليا وقائدا عسكريا بطرابلس الغرب والإقليم التابع في مطلع الحرب العالمية الأولى . وفي ورقة دعائية باللغة التركية والعربية وزعت في جميع أنحاء المنطقة، شرح بقصيدة، سبب طول شعره : لقد وعد بعدم الحلاقة حتى النصر الكامل وتحرير طرابلس، بالعمل المشترك للقوات العثمانية والإسلامية، بتاريخ 17 يناير 1915 .



52 – الأمير عثمان فؤاد، القائد العام للقوات العثمانية في طرابلس وبنغازي في سنة 1918.



53 – موقع القوات المتقاتلة في ليبيا أثناء توقيع هدنة Moudros في الثلاثين من أكتوبر 1918، التي أنهت الحرب العالمية الأولى (وفقا لتاريخ الإدارة العسكرية التركية



زمان

ايمپراطورلر ملاقاتی

طرابلس غرب دشمندن كاملا استرداد اولونمشدر

54 – صحيفة الزمان في اسطنبول، تنبئ قراءها في 20 أغسطس بأن " طرابلس الغرب قد أنقذت تماما من العدو".

متشجعا بالنجاحات الحربية، أرسل برقية بتاريخ 23 مايو 1912 جاء فيها: "إن كل الأتراك في ليبيا مصممون على المقاومة حتى النهاية"، وهي ملاحظة استقبلها البرلمان العثماني بتصفيق كبير؛ لم يحدث تغيير في عزيمة الجنود الأتراك والمجاهدين الليبيين، لكن الحكومة العثمانية كانت تحت ضغط قوي من الوضع في البلقان، بحيث لم تستطع أن تركز بجدية على المشكلة، تم ترك الضباط الأتراك في ليبيا في موقف صعب جدا، كان الشاغل الرئيسى للباب العالي هو كيفية رد المجاهدين الليبيين على معاهدة السلام.

في برقيته بتاريخ 27 أكتوبر 1912 إلى وزير الحربية، ذكر أنور المضاعفات التي قد تنشأ من سحب كل القوات والأسلحة، حيث من المؤكد أن العرب سوف يستاؤون:

"تبعا لذلك ليس من الممكن إعادة الوحدات والضباط بطريقة نظامية وجماعية، سوف يتم إرسال الضباط غير النافعين والذين لا يرغبون في البقاء وفق قدرة وسائل النقل المختلفة، وإذا تعارض هذا مع بعض أحكام المعاهدة، والتي قد تضر بمصالح الدولة، ربما يكون من الضروري أن أعلن صراحة تمردي على الحكومة وامتناعي عن الإذعان إلى أوامرها، وفي حالة أن لا يكون هذا مقبولا، نستطيع أن نلبس بعض المجاهدين العرب زيا عسكريا ونرسلهم إلى جبهة حرب الروميلي في الوقت الراهن،

سوف لن أقوم بإرسال أي مؤن حربية، يستطيع الحراس أن يحلوا محل القوة النظامية، ويستطيع الجنود الذين يستطيعون استخدام المدافع والبنادق الرشاشة أن يستمروا في التدريب يمكن تجهيز الأربعين شابا، المبعوثين للمدرسة العسكرية خلال ثلاث سنوات ليحلوا محل الضباط، إنني أحتفظ بموظفي البرقيات وأقوم بتركيب هواتف في كل المراكز، هذه سوف توفر اتصالا مباشرا دون الحاجة إلى موظفين، لقد أرسلت كذلك ستين شخصا لدراسة الطب البشري والبيطري والصيدلة، وإنتاج البارود وإصلاح الأسلحة والخ تقوم كذلك حاجة شهرية إلى عشرة ألف ليرة لتعويض أسر الجرحى لقد قررت أن أبقى هنا، لأن أحمد الشريف السنوسي بجانب شيوخ الزوايا، يلحون على ذلك وحتى لا أعرض عملياتنا المحتملة في بحر إيجه إلى الخطر، أوقفت العمليات مؤقتا، أرجو نتيجة لذلك أن تعطلوا الإجراءات فيما يخصنا هنا".

كان أنور باختصار يشرح إلى أسطمبول سياسته طويلة الأجل بأن لا يترك الكفاح، وأن يستمر في القتال من أجل ليبيا، عبر أحمد الشريف في 30 أكتوبر 1912 في رسالة إلى أنور إخلاصه للخليفة، أكد السكرتير الخاص لأحمد الشريف في الوفد السنوسي، أن السنوسية سوف تتصرف وفق السياسة التي وضعها أنور، أضاف كذلك: "أحمد الشريف مصمم تحت كل الظروف بمواصلة القتال"، وفي برقيته بتاريخ 3 نوفمبر، قدم أنور معلومات عن رفض أحمد الشريف للهدايا المرسلة من قبل ملك إيطاليا، أكد كذلك أن الأوضاع حتمت المحافظة على الوعد المقدم إلى أحمد الشريف عن دوره في الحرب، عكست الرسالة كذلك عزم أنور بأن لا يعيد الأسلحة والمدافع، يذكر أن عددا قليلا جدا من الضباط والجنود اختاروا العودة، لقد أوقف العمليات العسكرية، وكان من الواضح أن المواقع المحتلة قبل توقيع المعاهدة قد تمت المحافظة عليها وأن السلام كان غير ناجح في التطبيق، وكان نشأت بك، قائد جبهة طرابلس، المعروف بإذعانه الكامل لتعليمات الباب العالي، قد سلم في هذه الحالة كل ورشات الأسلحة والمؤن إلى المجاهدين، عبر شيوخ السنوسية في برقية إلى وزارة الشئون الخارجية التركية عن عزمهم على مواصلة القتال

كررت الرسالة التي وقعها 42 شيخا عزمهم على "التضحية بحياتهم لإنقاذ البلد ومن أجل شرف الخلافة والسلطنة"، نبه الشيوخ الوزارة إلى أنهم احتاجوا إلى الضباط لمواصلة الجهاد وأنه سوف يتم تركهم دون قادة وأحكام إذا لم يتم إلغاء أمر عودة الضباط.

في منتصف نوفمبر 1912 وصلت أنباء الوضع العسكري الحرج جدا في ضواحي أسطمبول إلى أنور، أدرك أنه تعين عليه أن يرحل، ففي مواجهة تهديد سقوط عاصمتها، كان وجود الدولة نفسها في خطر، وتزول الإمبراطورية تماما من المسرح العالمي، أعطى أنور أوامره بتسليم الأسلحة إلى المجاهدين، وغادر بنغازي، وصل أسطمبول بنهاية ديسمبر، واصلت إيطاليا عند هذه النقطة شكاويها من عدم الإذعان إلى شروط المعاهدة، بينما تدعم دون انقطاع الإدريسي في اليمن.

أثار قرار أنور بمواصلة الحرب، في خرق لشروط المعاهدة مشاكلا للباب العالي والمجاهدين معا، أولا وفي تدبير انتقامي، رفضت إيطاليا أن تسحب قواتها من جزر بحر إيجه الاثنتي عشر، أرسل ناظم باشا، وزير الحربية في 5 يناير 1913، إنذارا إلى الضباط والجنود في ليبيا، محذرا من أنهم لو لم يتوقفوا عن الأعمال العدوانية فسوف تتم معاملتهم معاملة المتمردين، لكن برهنت عزيمة الرجال على ثباتها، وظل المنشور غير نافذ، كان الاستثناء الوحيد هو الضابط الآمر عزيز المصري، كان اختيار هذا الضابط الشركسي الأصل ضد أوامر أنور.

اضطر المصري إلى مغادرة ليبيا بسبب تنافسه من أجل القيادة مع أحمد الشريف، عبر الحدود إلى مصر مع بعض قواته وسلم الأسلحة والذخيرة إلى البريطانيين، والتي بخلاف ذلك كان ينبغي تسليمها إلى السنوسية؛ جاء رد الفعل الأول من أحمد الشريف الذي اتهم عزيز المصري بالخيانة في الصحافة المصرية، هاجمه بكلمات قوية في أسطمبول عبد العزيز شاويش الوطني المصري الذي تعاون مع تركيا الفتاة، وتم فتح قضية عزيز علي عند عودته إلى أسطمبول، وجرى التحقيق معه؛ اتضح أنه كان المؤسس لجمعية سرية في الجيش العثماني، كانت تحبذ ضباطا ذوي أصل عربي؛ جرت محاكمته عسكريا والحكم عليه بالإعدام خلال الأيام الأولى

في عام 1914، طلب زوج أخته، المصري ذو الفقار باشا، قائد القاهرة من بريطانيا أن تتدخل لإنقاذ حياته، أخيرا ألغى السلطان الحكم وتم إبعاده إلى مصر؛ عموما جرى شرح الدافع وراء تصرفات عزيز علي بأنها "التحامل الذي يبديه سكان الحضر العرب ضد البدو الذين لا يمكن الاعتماد عليهم"، علق المؤرخ الليبي عمران محمد بو رويس بقوله أن عزيز علي المصري أظهر رد فعل عاطفي زائد، حين احتفل الأهالي بنصر لقوات الترك/ المجاهدين التي قادها بوصفها نصرا لأحمد الشريف[243].

خدم ضباط ليبيو الأصل في إخلاص تام في الحرب العالمية الأولى في الجيش العثماني، بخاصة في حملة الدردنيل، لم يتجهوا إلى تكوين تنظيمات منفصلة أو ينضموا إليها، لعبوا كذلك في ما بعد دورا في الجيوش الوطنية التركية عند حرب الاستقلال.

قاد القوميون العرب في مصر حملة قوية لمساندة عزيز علي واتهام تركيا الفتاة، كانت الحملة مؤثرة حيث أن أحمد الشريف، بسبب عدائه مع عزيز علي، كان "شخصا غير مرغوب فيه" لدى العامة، يكمن التناقض الفاضح في الأمر في إعلان عزيز علي إلى الصحفيين المصريين: " إذا احتاجت الإمبراطورية العثمانية في يوم ما إلى سيفي، فإنه سوف يكون دائما تحت تصرفها"[244]؛ قد تكشف كلماته حقيقتين، أولا: كان قد دخل في صراع شخصي من أجل القوة مع أحمد الشريف، ثانيا: كان معارضا لسياسة تركيا الفتاة، التي سعت إلى استمرار المقاومة في ليبيا، لكن أثبتت سياسته كونها ضارة بالمجاهدين الليبيين، بالدرجة الأولى، بسبب الدور الذي لعبته هذه السياسات في إبعاد القوميين العرب من القضية الليبية.

كانت اللحظة لحظة حياة أو موت بالنسبة إلى الإمبراطورية، ولم يستطع رجال الإدارة العثمانيون أن يركزوا على ليبيا، بالقوة المطلوبة.

لم يعد من الممكن تنفيذ إخلاء القوات الإيطالية للإثنتي عشر جزيرة بسبب تهديد الغزو اليوناني، نتيجة لذلك رغبت أسطمبول في إنهاء النزاع مع إيطاليا، عند أقرب وقت ممكن، كانت روما متلهفة كذلك إلى تطبيع علاقاتها، وألمانيا التي

خشيت من أن حليفتها في الحلف المركزي قد تغير الجانب وتنظم إلى المجموعة الفرانكوبريطانية، كانت تحبذ الاتفاق السريع أيضا.

كانت الحكومة الإيطالية قد اقترحت على الباب العالي في هذا الإطار أن ينظم إلى الحلف المركزي، لجأت لهذا الغرض مثلما حدث من قبل، إلى وساطة عمانيول كاراسو، لكن قرر محمود شوكت باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن يرفض العرض، يذكر الباشا في مذكراته أنه لم يقبل العرض لأنه يرى أن هدف المبادرة كان إنهاء المقاومة السنوسية في ليبيا.

لم تغير حتى الهزائم في ليبيا والبلقان من عزم تركيا الفتاة على محاربة الإيطاليين، ففي خطوة تكتيكية حاولوا تبرئة أنفسهم من مسؤولية المقاومة التي أظهرها المجاهدون؛ وفي 21 فبراير 1913، جريدة طانين، لسان حال الاتحاد والترقي، تم عرض الشعب العربي باعتباره مصدر المقاومة، حدث هذا حين كان الاتحاد والترقي في السلطة، للمرة الثانية، وفقا لتقرير (الجريدة) كان إحياء الحرب قرارا ذاتيا اتخذه الشعب العربي، وكان اختيارهم المحض، وأن أحداث حملة 1911-1912 قد وحدت العرب؛ كان الجانب العثماني في واقع الأمر متورطا في عمليات سرية لمساندة المجاهدين، تمثلت إحدى الطرق المتبعة لإرسال المعونة إلى ليبيا في العلاوة الشهرية من نائب السلطان – الخليفة، المقدرة عند ستين ألف ليرة عثمانية، كان جانب من هذا التمويل يسلم إلى المجاهدين لصرفها إلى أسر الشهداء والسجناء، كما أوضحت المحفوظات العثمانية، أكد كذلك محمود شوكت باشا، رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية الجديدة، في يومياته بتاريخ 28 أبريل 1913، أنه تم باسم السلطان/ الخليفة إرسال آلاف القطع النقدية الذهبية إلى أحمد الشريف، لأنه واصل القتال.

وجد أنور باشا بعد تعيينه وزيرا للحربية عند نهاية 1913، الفرصة للعمل من جديد من أجل القضية الليبية.

كان الاهتمام الذي أولاه إلى ليبيا، وارتباطاته مع ألمانيا عاملين متفاعلين، فلقد جرى خلال الحرب الليبية نشر ضباط ألمان عند مقر قيادة أنور تحت أسماء

إسلامية، مهمتهم كانت إجراء تقييم عن إمكانية فكرة "التضامن الإسلامي"، أي حالة الأمور بين الأتراك والعرب، كان القيصر وليام قد أصدر إعلان صداقة مع المسلمين، وادعى لنفسه دور حامي الإسلام عند قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق في 1898.

متابعة لهذه الرسالة، شرعت ألمانيا في سياسة تعاون وثيق مع كافة المجتمعات المسلمة في العالم، وتعين لهذا الغرض على ألمانيا أن تقف في وجه الحملة الانجلو فرنسية للتفريق وبذر العداء بينهم، نشط العملاء الألمان كذلك في الدول الإسلامية التي تستعمرها قوى الوفاق؛ تم في 1908 إرسال أنور إلى برلين بصفة ملحقا عسكريا؛ التقى هناك بالمستشرقين الألمان وربط علاقات وثيقة معهم، كانت علاقته مع أرنست جايخ E. Jaeckh وثيقة جدا بحيث أن أنور في رسائله من ليبيا، كشف مشروعاته عن مستقبل العالم الإسلامي، بل أكد أنه مع مجاهدي ليبيا، يمكن إنشاء إمبراطورية إسلامية، من الجدير بالذكر أنه في عام 1911، وتحت توجيه عميل مستشرق ألماني آخر هو محمد برغش بك Muhammad Brugsch Bey، صدر بيان تأييد للمجاهدين ودعوة إلى الجهاد باسم "المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا"(245).

كانت الإمبراطورية العثمانية عند هذه النقطة لا تزال تتابع سياسة الحذر وتجنب إعلان الجهاد.

كانت ألمانيا من أجل تنفيذ مخططاتها التوسعية في حاجة إلى تأييد كامل من الإمبراطورية العثمانية، لكسب الصراع مع قوى الوفاق الاستعمارية (بريطانيا – فرنسا- روسيا) والموجه إلى استجابة إسلامية جامعة باعتبارها الطريقة الأكثر فعالية وملائمة، نظر الجانب الألماني إلى المصالحة بين تركيا وإيطاليا على أنها قضية ذات أولوية عليا في تنفيذ مخططاتها؛ ضمنت ألمانيا تعاون الباب العالي عبر جهود أنور وعن طريق توفير قروض كبيرة إلى الحكومة العثمانية المفلسة تماما، من ناحية ثانية أظهرت إيطاليا الآن علامات على انسحابها من الحلف المركزي التي كانت أحد مؤسسيه، حين بدأت الحرب العالمية الأولى في 3 أغسطس 1914، أعلنت إيطاليا فورا عن حيادها، في غضون ذلك تم توريط الإمبراطورية العثمانية في الحرب بمؤامرة من السفن الحربية الألمانية التي قصفت الموانئ الروسية في البحر الأسود في 29

أكتوبر، تحت أعلام عثمانية؛ جرى بعد ذلك مباشرة إعلان الحرب ضد روسيا وبريطانيا وفرنسا، ولأن لا زالت إيطاليا تعتبر دولة صديقة، تم الطلب من أحمد الشريف بأن يهاجم بريطانيا في مصر، وبذلك تتم محاصرة الجيوش البريطانية بين الجيش العثماني المهاجم لقناة السويس وقوات أحمد الشريف، من ناحية ثانية أشارت تقارير السفراء العثمانيين في أوروبا إلى أن إيطاليا كانت تفكر في الانضمام إلى قوى الوفاق، طلب الألمان والنمساويون من الباب العالي أن يحاول إثناء إيطاليا لكن لم تثمر الجهود وأعلنت إيطاليا الحرب على الحلف المركزي في 24 مايو 1915، كانت إحدى الذرائع هي عدم إذعان الدولة العثمانية لأحكام معاهدة أوشي؛ لم يكن الادعاء الإيطالي دون أساس، إذ لا زالت المقاومة السنوسية مستمرة تحت اتصالات سرية بين السنوسية و"التشكيلات المخصوصة" التي أنشأها أنور لتبرير عدم إخلاء الجزر الاثنتي عشر، أدرك أحمد الشريف عدم إمكانية وصول مساعدة من أقرب دولة عربية، وهي مصر، بسبب خوف بريطانيا من ردع إيطاليا، تمكن من المحافظة على اتصالاته المفتوحة مع الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من الصعوبات، توفر رسالة السلطان محمد رشاد بتاريخ 6 مايو 1915، المعنونة إلى أحمد الشريف، والتي أمسك بها الإيطاليون في يونيو 1915[246]، مثالا لهذا التعاون، لم تكن تحوي معلومات استراتيجية، بل مجرد إطراء السلطان/ الخليفة لممثله في ليبيا على مساهمته في الجهاد.

توسع نطاق العمليات التركية في ليبيا مع دخول إيطاليا الحرب في جانب أنجلترا وفرنسا، كان أحمد الشريف يقود الجهاد تحت لقب "أمير المؤمنين في أفريقيا"[247]، ظهر لقبه في الوثائق الرسمية العثمانية كما يلي: "صاحب السعادة الشيخ أحمد السنوسي، نائب الملك في طرابلس وبنغازي"[248].

جرى إرسال الليبي سليمان الباروني، الذي لا زال عضوا في مجلس الشيوخ العثماني، إلى إقليم مصراته في غواصة ألمانية، اتخذ صفة الحاكم والقائد العسكري وفق المرسوم السلطاني، كانت قيادة منطقة مصراته، التي تضم المرفأ الوحيد لجلب المعونة إلى المجاهدين عبر الغواصات أو المراكب الشراعية الصغيرة ذات أهمية عالية، تم فيما بعد كذلك إرسال نوري بك، الشقيق الأصغر لأنور باشا إلى إقليم

طـرابلس لتنسيق المجهـود الحـربي، تم في 1918 إرسـال أحـد أفـراد الأسـرة الإمبراطورية، الأمير عثمان فؤاد ليكون قائدا أعلى، وصـلت طـوال الحـرب على الرغم من الحصار البحري الإيطالي كميات كبيرة من الأسـلحة والـذخيرة والتموينـات الغذائية والأدوية والنقود.

كان من المتوقـع أن يثـور المسلمون في الهنـد والقوقـاز وتركمانـستان ومـصر وشمال أفريقيا في استجابة لإعـلان الجهـاد، اعتقـد الألمـان الـذين كـانوا نـصحاء للحكومة العثمانية أن مقاومة الوفاق، يمكن سحقها بسهولة عـن طريـق الجهـاد مـن الداخل، لكن الدينامية التي تولدت في ليبيا لم تنتشر إلى بقية العالم الإسلامي، كان العدد الكلي للمسلمين يقدرو بحوالي 300 مليون والمسلمون الـذين يعيـشون خـارج الأراضي العثمانية بعدد 270 مليون، لم يقدم سوى 5% منهم دعما فعليـا للجهـاد، بقيت مصر والهند وكافة دول شمال أفريقيا غير مبالية، الأمر الذي حدث، إما بسبب عدم الاهتمام أو وعود الاستقلال البريطانية والفرنسية بعد الحـرب، حـارب الجنـود المسلمون المجندون من هذه الدول ضد جيوش الخليفة وحلفائه.

أحمد الشريف وحده الذي تابع دعوة الجهاد، أثـارت اتـصالاته مـع الـسودان بعض مناشط المساندة هناك أيضا، انقسمت القبائل في اليمن ونجد والحجاز تمامـا، بعضهم موال للحكومة العثمانية وآخرون للبريطانيين، فالشريف حسين مثلا رفع راية العصيان ضد الدولة العثمانية في الحجاز، ولم يتخل أحمد الشريف ومجاهدوه مطلقا عن القتال إلى جانب الباب العالي على الرغم من كل الظروف المعاكسة، لكن نفـوذ بعض الجماعات التي تدعو إلى السلام مع الإيطاليين تتزايد بالتدريج في ليبيا:

"حين توصل السيد إدريس إلى اتفاق مع الإيطاليين والبريطانيين، نجح جزء من القوات المتمركزة في بنغـازي مـن الانـسحاب إلى طـرابلس، قـبض الـسيد إدريـس وسجن أولئك الذين لم يتمكنوا من الانسحاب، ولأن إدريس كان مهيمنا في بنغـازي وشكل جبهة ضد القوات العثمانية في طرابلس مع البريطانيين (علـى حـدود مـصر – بنغازي) والإيطاليين (في موانئ طبرق ودرنه وبنغازي وبعض الموانئ الثانوية) فقد بقي في أمان خلف قواته حتى نهاية الحرب[249].

في الجانب الآخر، وفيما عدا موانئ طرابلس والخمس وزوارة، كان المجاهدون الليبيون والقوات العثمانية تسيطر تماما على معظم إقليم طرابلس وفزان وغدامس، وكل الأراضي غرب بحيرة تشاد وإقليم الفاشر، ونزولا حتى الحدود السودانية؛ استمروا في الحرب ضد القوات البريطانية والفرنسية المتفرقة في مناطق متعددة حتى توقيع الهدنة في مدروس (Madros) في 30 أكتوبر 1918في غضون ذلك، ونتيجة لاختلافات الرأي التي ظهرت بين شيوخ السنوسية، فقد أحمد الشريف نفوذه إلى درجة ملحوظة، أنسحب إلى الجغبوب وترك القيادة لابن أخيه إدريس السنوسي، في هذا المفترق وصلت الزمرة المؤيدة لإنهاء الحرب مع إيطاليا إلى السلطة في ليبيا، وقف أحمد الشريف مع الاستقلال التام ورفض كافة أنواع العروض التي قدمها الإيطاليون بما في ذلك الثروة والملك.

استخدمت الحكومة العثمانية بإلحاح في كل إعلاناتها حتى نهاية الحرب العالمية الأول. عبارة، "الجبهة الأفريقية" على الرغم من الفعالية المتزايدة للقوات في التعاون مع القوى الاستعمارية، وتم الثناء في كل تقرير حربي رسمي على كل المجاهدين، ووصفهم بالجنود الشجعان، وتأكيد إنجازاتهم ضد الطليان، جرت دعوة أحمد الشريف إلى أسطمبول في يوليو 1918، قبيل نهاية الحرب العالمية، للتعبير عن ولائه للخليفة السلطان الجديد، تم تشريفه بتقليده للسلطان سيف الإمبراطورية في حفل اعتلاء العرش التقليدي عند ضريح أيوب الأنصاري[250]، فقد كان يحمل هذا الامتياز في السابق نقيب الأشراف المنحدرين من الأسرة النبوية أو شيخ الطريقة المولوية في قونيه Mawlawi Sect of Konya، في ابتعاد عن التقليد يمنح الشرف إلى أحمد الشريف، وكان الغرض الأساسي لهذا القرار السياسي هو أن يعرف العالم أنه لا يوجد خلاف بين الأتراك والعرب، وكان هذا رد على الشريف حسين الذي اتهم تركيا الفتاة بالمروق من الدين.

وليس ثمة شخصية أفضل من أحمد الشريف تظهر للجمهور عدم صحة المزاعم من أساسها، كان من الواضح بمثابة استراتيجية خروج مشرف، وملاذ لأحمد الشريف، بعد شهرين من ذلك، شنت القوات البريطانية/ العربية هجوما مشتركا،

وهزموا الجيوش العثمانية التي اضطرت إلى الانسحاب من فلسطين وسوريا؛ أخيرا وبحلول نهاية أكتوبر، تم إرغام الإمبراطورية إلى الاستسلام دون شروط إلى قوى الوفاق الأوروبي.

كانت العلاقات العثمانية – الليبية إحدى المواضيع الرئيسة التي جرت مناقشتها في مفاوضات هدنة مندروس، وفقا لمذكرات على فؤاد تركقيلدي[251]، سكرتير الوفد العثماني، كانت المطالب الرئيسية للإدميرال البريطاني بشأن ليبيا هي:

مادة 17- استسلام الضباط العثمانيين الآن في طرابلس وبنغازي إلى أقرب حامية إيطالية.

مادة 18- تسليم كل الموانئ المحتلة في طرابلس وبنغازي، بما في ذلك مصراته، إلى أقرب حامية حلفاء.

أكد تركقيلدي إضافة أن الوفد العثماني رفض المادة 17؛ اتصل نقاش المشاركين حول المادة 18، وافق الأدميرال على مراجعة المادة 17، بينما أصر على قبول المادة 18، نتيجة لذلك أصدر الوفد العثماني أوامر انسحاب القوات المتمركزة في ليبيا.

أكد رشاد حكمت بك خلال الاجتماع الثالث في 28 أكتوبر أن المادة 17 بخصوص استسلام الضباط العثمانيين إلى الحاميات الإيطالية غير مقبول، وأبلغ السفير الإيطالي في إحدى المناقشات: "على الرغم من أننا أصدرنا أوامر عبركم، إلى الضباط العثمانيين المتمركزين في طرابلس، إلا أنهم لم يطيعوا الأوامر حتى الآن، اسمحوا لنا بأن نرسل قوات إلى هناك لإعادتهم"، لكن السفير رفض هذا العرض.

ذكر رؤوف بك، المندوب العثماني الآخر: "سوف لن ينفذ الضباط في طرابلس الأمر بالتسليم إذا تم إبلاغهم به، لا يستطيع الباب العالي أن يضمن تنفيذ ذلك الأمر، والشيء الوحيد المتاح هو قطع العلاقات معهم"، نتيجة لذلك اتخذت المادة 17 الشكل التالي:

"سوف يستسلم الضباط العثمانيون في طرابلس وبنغازي إلى أقرب قوات إيطالية، وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تنهي كافة الاتصالات والمعونة إذا لم يطيعوا أمرها بالتسليم".

أثارت عودة الأمير عثمان فؤاد إلى تركيا مشاكل خطيرة إلى درجة خاصة، لم يكن رفض الاستسلام وتسليم السلاح ظاهرة مقتصرة على ليبيا، فقد رفض الضباط والجنود الأتراك في جبهة القوقاز، والأهم من ذلك في المدينة، قلب الحجاز أن يستسلموا، ففي الحالة الليبية، اعتقدوا بأن الكفاح لم يكن جزء من الحرب العالمية بالمرة، لكن ظاهرة استقلالية بدأت قبل وقت طويل ويجب أن يتم حلها بكل جزئياتها بتعاون السكان المحليين.

دفعت عدم فعالية الباب العالي في إقناع جيوشه بالاستسلام، الحكومة البريطانية إلى التهديد بقصف الدردنيل إذا لم تلق كل القوات غير المذعنة أسلحتها؛ وعند وقت كانت فيه عاصمة الإمبراطورية تحت الاحتلال، وفي محاولة للبحث عن حل، اضطر الباب العالي إلى إرسال رسل خصوصيين إلى طرابلس.

في النهاية انقضت شهور بعد الهدنة قبل أن يستسلم الجنود الأتراك في ليبيا، ووصفت الصحافة التركية بنبرة حزينة للغاية خبر استسلام القوات، فهي تعكس مقالة عاطفية هذا الجو:

"لقد تعين على الباب العالي أن يتحمل الواجب المؤلم بإرسال أمر الجلاء عن طرابلس الغرب، وفق المادة الخاصة في الهدنة أوطان المسلمين التعيسة! إذا كنت تسقطين تحت أحذية دولة أجنبية، لا صلة لها بك البتة، فذلك لأن نظريات ويلسون حول حرية الشعوب تضع الأغلال فوقك! اليوم لم يعد لدينا شيء نمنحه لك سوى حزن في القلب ودموع في العين، لكن لا تيأسي، لا تستسلمي للحزن! لتكن القيود التي تكبلك قوة لأعصابك! ولتكن القسوة التي غطت أفقك معززة لقوة إرادتك وإيمانك"[252].

بلغ الحزن العميق لسقوط طرابلس، الذي عم الجمهور العثماني مبلغ أعمق بين الضباط المتمركزين هناك، وقام الأمير عثمان فؤاد بتسليم براءته العسكرية إلى مساعده إسحاق باشا، على الأرجح لغرض التأثير على السلطان، استمر باشا مع المقاتلين الأتراك والعرب في الحرب وكأنه كان يتصرف بإرادته الذاتية، ولعب هؤلاء الضباط دورا هاما في تأسيس جمهورية طرابلس، وتؤكد المذكرة التي قدمها إلى السلطان حاجب البلاط لطفي السماوي في مارس 1919 التضامن بين المجاهدين

الأتراك والعرب[253]:

"وافق المواطنون الذين شكلوا نوعا ما من الإدارة الجمهورية في طرابلس والذين لا يزالون يقاومون بنجاح الإيطاليين، أن يسلموا الأمير عثمان فؤاد والضباط في صحبته إلى الإيطاليين بمقتضى شروط الهدنة، كانوا مستعدين لإرسالهم جميعهم إلى أسطمبول سالمين، إذا تم إرسال سفينة تركية أو حليفة لهذا الغرض، ذلك لأنهم لا ثقة لهم بالإيطاليين، هذه هي آخر كلمات ممثلي الشعب، وبهذا أرفعها إليكم".

مثلت مغادرة آخر الضباط نهاية لصراع امتد لفترة 7 سنوات طويلة ضد الغزاة، انشطرت ليبيا من تركيا، ولا تستطيعان الاتصال الآن إلا عبر الإيطاليين، حول حالة الأمور في الأناضول وليبيا، مع ذلك، لم يشعر الإيطاليون بالراحة الكافية إلى أن قرأوا المادة 121 في معاهدة سلام سيفرس بشأن تقسيم تركيا التي نصت على أن "تتخلى الدولة العثمانية تماما عن كل حقوقها وامتيازاتها في طرابلس وبنغازي".

بين الحربين العالميتين

شكلت الأهداف والحدود الوطنية الواردة في "ميثاق الملة" أساسا لسياسة الجمهورية التركية الخارجية، كان البرلمان العثماني الأخير في أسطمبول قد اتخذ من قبل قرارا بذلك في 28 يناير 1920؛ اعتمدت على القرارات التي أصدرتها المؤتمرات الوطنية التي انعقدت في البداية في أرزروم (يوليو/ أغسطس 1919) وفي سيفاس Sivas فيما بعد (سبتمبر 1919)؛ وفقا للمادة الأولى في القرار، اعترفت تركيا بحق تقرير مصير الشعوب - بخاصة العرب- الذين بقوا في أراضي خارج سيطرة الجيوش العثمانية، اعتبارا من تاريخ الهدنة (30 أكتوبر 1918)؛ على الرغم من أن الحق في تقرير المصير كان مقصورا لكافة الأمم، إلا أن القوى الاستعمارية الأوروبية، التي فرضت المعاهدة، امتنعت من الاعتراف بالحق نفسه للأتراك، تعين على تركيا بعد سنتين من الهدنة، أن تواجه عند سيفرس Sevres حقيقة التقسيم المرة، صار من الممكن الآن وضع كل المخططات التي كانت موجودة في السابق على الورق فقط، موضع التنفيذ فوق كل الأناضول من قبل الجيوش الأجنبية، واجه الكماليون (ورثة تركيا الفتاة) خيارين بديلين: التخلي عن حقهم في تقرير المصير مثل السلطان/ الباب

العالي، أو القتال من أجل استقلال الجمهورية التركية، التي أسسوها ضد إرادة "الكاسبين لأعظم نصر في التاريخ"؛ نتيجة لذلك، منحوا أهمية عظمى لعدم التدخل في شئون الشعوب الأخرى المتبقية خارج الحدود التي رسمها "ميثاق الملة"، ظهر رد الفعل الأول للشعب التركي ضد القوات الغازية في البدء في تكوين عصابات مقاتلة صغيرة تعمل في المناطق الريفية، شكلت فيما بعد نواة حرب الاستقلال، لم يظهر قائد أو هدف واضح بعد، وكان الشعب يثور ببساطة بسلاحه لمقاومة الأسر، وكان السلطان والباب العالي يمثلون تركيا في السطح، لكن في الواقع كان المفوضون السامون لحكومات الوفاق في أسطمبول (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) هم السلطة الوحيدة ذات السيادة في البلد.

كان تعارض المصالح القائم والمستجد بين المنتصرين، يرغمهم باستمرار على إجراء تعديلات مناسبة في سياساتهم السلطوية، في هذا الإطار وخوفا من رؤية إيطاليا قوية مستعدة لاحتلال كل إقليم إيجه، أبدت أنجلترا الغزو اليوناني لأزمير.

في رد على ذلك ولمعارضة السياسة البريطانية، صارت إيطاليا فجأة مساندة للأتراك، وفي وصف أحد المؤلفين:

"ساندوا القوات الوطنية المقاتلة ضد الجيش اليوناني، اكتسب الآن الغزو الإيطالي - المحصور في جزء صغير من جنوب الأناضول — مكانة كبيرة وكأنهم أصدقاء لتركيا وجاءوا لتنبيه الشعب التركي ضد الإمبريالية اليونانية — الإنجليزية.

هكذا لم تكن القوات الوطنية تحارب ضد الطليان، بل على العكس كانت مدعومة من جانبهم كما هو مع الشعب تماما ضد اليونان والبريطانيين، كانوا يعاملون الفلاحين معاملة جيدة، بل ويدفعون لهم مبالغ إضافية حين كانوا يشترون شيئا ما، كانوا يفتتحون مستوصفات عامة تعالج الناس مجانا، وكانوا يساعدون النازحين من مناطق الغزو اليوناني كذلك"(254).

انزعج الشعب التركي من الهجمات القادمة من كافة الاتجاهات، الأرمن في الشرق، القوات الفرنسية الأرمينية والبريطانية في الجنوب، الإيطاليون في خط الساحل المتوسطي، واليونان في إقليم إيجه؛ رست الأساطيل البحرية المتحالفة في البسفور في

مواجهة قصر السلطان وفي موانئ البحر الأسود، مع ذلك قررت السياسة الإيطالية، وهي تباعد نفسها من الغزاة الآخرين، أن تتخذ دورا جديدا سند الأتراك عند وقت حرج حين لم يكن الأتراك منظمين على نحو صحيح لمواصلة كفاحهم الوطني[255].

أيد الإيطاليون مبادرة سكان أزمير لإقامة جمعية باسم "رفض الضم"، بل وضعوا سفينة قتال تحت تصرف الجمعية، ولم يكن المفوض السامي الإيطالي الكونت سفورزا Sforza في اتصال مع رئيسي الوزراء دامات فريد ومصطفى كمال باشا وحسب، بل دعمت كذلك قادة تركيا الفتاة السابقين (أنور باشا وطلعت باشا) الذين كانوا قد هربوا إلى ألمانيا، ورتب الإيطاليون هروب زوجة وطفل أنور باشا من أسطمبول إلى برلين، ثم سمحوا بأن تكون روما إحدى أهم مراكز الدعاية للمقاومة الوطنية التركية.

امتلأت الصحف التركية بالحكايات حول حسن سلوك الجيش الإيطالي في تباين مع الفظائع التي ارتكبها الجيش اليوناني، راجت كذلك أخبار مبالغ فيها مفادها أن الإيطاليين الكرماء سوف يمنحون دستورا واستقلالا ذاتيا للشعب الليبي، رحب الشعب التركي بالموقف العثماني، عند هذه الساعة الحاسمة حين كانت الصحافة الأوروبية تزخر بأخبار طرد الأتراك "الذين لم يقدروا على أن يحكموا أنفسهم ناهيك عن الشعوب الأخرى" من الأناضول ومرورا حتى آسيا الوسطى، بعثت بعض مدن الاناضول من أجل تجنب الاحتلال اليوناني مندوبين إلى البعثة الإيطالية وطلبوا إدخالهم في منطقة احتلالهم؛ يكشف الكونت سفورزا في مذكراته أن بعثته لم تنحصر في تأمين الحصول على مناطق نفوذ في تركيا، بل استهدفت كذلك التوصل إلى اتفاق حول ليبيا مع أحمد الشريف الذي استقر في بورصة Bursa[256].

"اعتقدت أن الاستقلال الذاتي الواسع المدى وحده هو الذي يستطيع أن يوفر السلام والرخاء في مستعمرتينا في البحر المتوسط، لم أتردد في قبول هذه الفكرة، والتي نقلها لي أصدقاء لأحمد السنوسي نجحت في جعله يقبل مشروعا يتضمن استقلالا ذاتيا واسع المدى شريطة اعتماد السيادة الإيطالية".

نجد في كل مذكرات سفورزا فكرة حول مدى استطاعة مصطفى كمال، وهو مجاهد سابق في ليبيا، أن يبادر بثورة جديدة في ليبيا عبر أحمد الشريف، هذه كانت

سنوات سلام نسبي في ليبيا، ولم يشرع عمر المختار بعد في جهاده البارز الأخير بصفته قائدا؛ امتنع أحمد الشريف من المشاركة في حركة الثورة الإسلامية التي أراد أنور باشا أن يقودها من برلين، وامتنع الشريف كذلك من إطلاق مبادرة في ليبيا من تركيا البعيدة، في الجانب الآخر عارض كذلك موقف سلطان الوحدتين الاستسلامي، سانده في رأيه مجاهد ليبي بارز آخر هو سليمان الباروني، ولم يتردد كلاهما في إبلاغ السلطان بموقفهم المعارض، ثم عاد الباروني إلى ليبيا في أعقاب إبرام المعاهدات الخاصة ببلده، بينما التحق أحمد الشريف - الذي كان يشك في أن السلطان قد يسلمه إلى الإيطاليين - بمصطفى كمال في انقره؛ كان الكونت سفورزا يملك سببا كافيا لأن يشك في طبيعة هذه العلاقة، سأل الكماليين عن طبيعة السياسات التي ينوون وضعها نحو العرب، كانت الإجابة التي تلقاها تتمشى مع مبدأي "ميثاق الملة" التي ذكرناهما سابقا، كانت الحكومة الاتحادية في أنقرة تساند حق تقرير المصير لكل أمة.



56 - أحمد الشريف السنوسي ومصطفى كمال (مع زوجته) في ترسوس **Tarsus**، في مطلع عام **1923** .

إضافة إلى ذلك، كان أي بحث في السيادة التركية فوق الأراضي العربية مستبعد تماما، وفوق كل شيء كانت تركيا تعاني من مشاكلها القائمة الخاصة وتعين عليها أن تحارب من أجلها.

من الواضح أنه في الكفاح من أجل التحرر الوطني اختلف خط كمال عن خط أحمد الشريف في المقاربة الدينية، لكنه كان شجاعا بما يكفي لأن يعلن "الجهاد الحقيقي يخوضه العناصر في أنقرة"، إضافة إلى ذلك كانت سمعته الشخصية في خطر حين قرر التصدي لحملات بريطانيا والخليفة السلطان لشق صف الشعب في الأناضول لتقويض الكفاح الوطني؛ فتنقل من مدينة في الأناضول إلى أخرى داعيا الشعب إلى الالتحاق بصفوف مصطفى كمال، بل أنه تم اعتقاله لوقت قصير في قونيه، من جانب مجموعة معادية للقوميين تزعم بأنها تعمل بالنيابة عن الخليفة السلطان.

من الواضح أن مساهمات المجاهدين العظماء في ليبيا ذات فائدة كبيرة لحرب الاستقلال التركية، واليوم يعرض سيفه الذي أهداه إلى مصطفى كمال في متحف حرب الاستقلال الوطنية عند ضريح أتاتورك.

أظهرت السياسة الإيطالية في 1921 بعد تعاون الإيطاليين مع الفرنسيين ضد جبهة المصالح اليونانية – البريطانية المشتركة ميلا أكثر نحو تركيا، نتيجة لذلك وفي يونيو 1921، قام الإيطاليون بتسليم أراضي الاناضول تحت احتلالهم إلى أنقرة، كان من المستحيل أن لا يقدر الأتراك ذلك العمل عند وقت حربهم ضد الجيوش اليونانية المتقدمة نحو أنقرة، واصل الإيطاليون موقفهم المؤيد للأتراك بعد هزيمة الجيوش التركية للقوات اليونانية ووصلت الدردنيل، ورفضت إيطاليا مع فرنسا دعوة بريطانيا إلى شن حرب جديدة على تركيا (سبتمبر – أكتوبر 1922).

شاركت إيطاليا في مفاوضات سلام لوزان، لكن موقفها كان أكثر تصالحية، لكن مثل كل الدول الأوروبية، لم تكن تنوي أن تتنازل عن الامتيازات الاقتصادية من الاستسلام، بجانب التنازلات الأخرى المكتسبة، فضلت في الأعم الأغلب أن لا تلعب دورا بارزا عند مفاوضات لوزان المنعقدة بين 21 نوفمبر 1922 و24 يوليو

1923؛ نأت بنفسها عن المجهود الدبلوماسي البريطاني والفرنسي، وركزت على حراسة مصالحها الخاصة، كان الإيطاليون متلهفين إلى العثور على حل مستديم للنزاع الليبي والسيادة على الاثنتي عشر جزيرة، لتلبية طلباتهم في هذا الجانب تم وضع المواد التالية في معاهدة لوزان[257]:

مادة 15- تتخلى تركيا عن كافة الحقوق والامتيازات على رودس والجزر الاثنتي عشر لصالح إيطاليا.

مادة 16- تعلن تركيا بأنها قد تخلت عن كل حقوقها وامتيازاتها على الأراضي أو المتعلقة بهذه الأراضي المتبقية خارج الحدود المرسومة في هذه الاتفاقية، لقد تقرر أو سوف يتقرر مصير هذه الأراضي والجزر في المستقبل من جانب الأطراف المعنية.

مادة 22- شريطة أن لا تخالف المبادئ العامة للمادة 27، تعلن تركيا بأنها تعترف بالإنهاء القاطع لكافة الحقوق والامتيازات التي تمتعت بها في ليبيا، بصرف النظر عن طبيعتها، وفق اتفاقية لوزان في 18 أكتوبر 1912، والوثائق الملحقة.

مادة 27- لا يجوز للحكومة التركية أو المسؤولين الأتراك، لأي سبب أن يمارسوا أي صلاحية أو سلطة سياسية او تشريعية أو إدارية مطلقا على رعايا الدول التي بقيت خارج تركيا، والذين هم تحت سيادة أو حماية دول أخرى وقعت على هذه الاتفاقية، إضافة إلى كونهم رعايا دول انفصلت من تركيا؛ تقرر بهذا عدم المساس بالسلطات الروحية للمسؤولين الدينيين الإسلاميين.

مادة 29- سوف تنطبق الأحكام نفسها المطبقة على الإيطاليين على المواطنين الليبيين في تركيا، ولا يجوز أن تؤثر الأحكام الواردة في هذه المادة بأي حال في مواطنية المواطنين من أصل تونسي أو ليبي أو مراكشي استقروا في تركيا، مقابل ذلك سوف يتمتع المواطنون الأتراك بالحقوق نفسها التي يتمتعون بها في فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول،

الذين يستفيد مواطنوها من الأحكام الواردة في المادتين الأولى والثانية.

تحاول إيطاليا غير الراضية بالعزلة القائمة، في هذه المواد أن تقطع كل الروابط التركية مع ليبيا، استمرت في الواقع حرب ليبيا التي بدأت في 1911 وأعطت انطباعا بالانتهاء مع معاهدة أوشي في 1912، لمدة 12 سنة حتى إبرام معاهدة سلام لوزان في 1923.

سادت في الجمهورية التركية فترة سلام وهدوء نسبي بين معاهدة سلام لوزان (1923) وبداية الحرب العالمية الثانية (1939)، وتم بسهولة قمع بعض الثورات التي أثارها المستعمرون، وعند فترة تصاعد التوتر في السياسة العالمية، تعين على تركيا أن تكون في حذر مستمر في شؤونها الخارجية، كانت تملك حدودا مشتركة مع خمس قوى متنافسة في تلك الفترة: روسيا، بريطانيا (عبر العراق)، فرنسا (عبر سوريا) إيطاليا (عبر جزر بحر إيجه) وألمانيا (عبر حليفتها بلغاريا)، ما كانت كلمات أتاتورك: "سلام في البلد، سلام في العالم" بكل صدقها ضمان كاف ضد طموحات هذه القوى الاستعمارية؛ التوتر مع بريطانيا حول الحدود العراقية، مع فرنسا حول سنجق (هاتاي Hatay)، محاولات إنهاء إزالة المظاهر العسكرية من المضائق وتكوين تجمعات سلام في الغرب (ميثاق البلقان) وفي الشرق (ميثاق سعد أباد)، أخذت الجانب الأكبر من اهتمام الحكومة؛ ونشهد تخلي إيطاليا من مقاربتها الودية مع التي أظهرتها بين سنوات 1919 – 1922، بمجيء النظام الفاشي، فأطلق موسوليني سياسة استعمارية عدوانية في 1923، مستغلة نزاع تركيا مع بريطانيا حول الموصل، أعادت إيطاليا تأكيد طمعها في الأناضول، وانتشرت إشاعات بأن إيطاليا كانت مستعدة لإرسال قوات إلى الأناضول، إذا غامرت تركيا بضم الموصل بالقوة، وتحدث في الواقع موسوليني خلال زيارته إلى طرابلس في 1926 كاشفا بوضوح ميوله التوسعية[258]، كان احتلاله لكورفو Corfu في 1923 وفيومي في 1925، وضمهم الجغبوب من مصر، وإرسال قواته إلى شنغهاي واضحا على البعد الإمبريالي في سياسة موسوليني الخارجية، وبدأ يذكر علنا في 1927 "حرب أوروبا الكبرى التي سوف تمكن إيطاليا من كسب حقوقها خلال عشر سنوات".

أحدثت الإشارة إلى أقاليم تركيا الساحلية المتوسطية تحت ذلك الإطار قلقا عظيما في تركيا، تلخص بدقة الحجة التالية التي كثيرا ما عبرت عنها الصحافة الإيطالية مبررة التوسع:

"تملك إيطاليا عددا فائضا في السكان، ولا تكفي أراضيها بصورة متزايدة إطعام شعبها، والمواد الخام الصناعية (الفحم الحجري، الحديد، القطن، الخ)؛ إما تكون ناقصة أو منعدمة تماما، وفي تباين مع ذلك، تملك تركيا المواد الخام، والأراضي الشاسعة مع قلة السكان، لهذا يتوجب بل من حق إيطاليا أن تحول تركيا إلى مستعمرة من نوع ما (محمية، أو حليف على الأقل) وتوزع مناطق استيطان في الأراضي التركية لسكان إيطاليا الزائدين"[259].

قابل الجانب التركي هذه الدعاءات بحملة صحفية مضادة واسعة النطاق، وتم الرد بالأسلوب نفسه على طريقة موسوليني في تمهيد الأرض بحملة من الكلمات، وكان تحذير الرئيس التركي (كمال أتاتورك): "إذا حضرت فإن مشكلتك الرئيسية سوف تكون العثور على مكان لدفنك" قد كسب شهرة كافية لوضعه على غلاف مجلة تايم[260].

ربما كان قرار موسوليني تحويل طموحاته نحو أثيوبيا بدلا عن الأناضول قد صدر نتيجة التصميم الذي أبدته تركيا لمقاومة أي هجوم، وعلى الرغم من أن تركيا ما كانت في موقف يسمح لها باتخاذ أي إجراء في ليبيا، إلا أن الإيطاليين عثروا على أسباب للشعور بالقلق، وتم في إحدى المرات الاستيلاء على رسالة كتبها المجاهد عمر المختار إلى مصطفى كمال عن حرية ليبيا في عقد 1920، يطلب فيها المساعدة، إذ ليس ثمة مجتمع عربي مهتم بمصير الليبيين الذين كانوا محشورين في معسكرات الاعتقال، وفي الحالة الثانية كان كشف وجود ضابط تركي قديم بين المجاهدين حارب في السابق مع أنور، كاف لترويع الإيطاليين[261].

ليبيا المستقلة وتركيا.

لعبت المبادرات الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية دورا أقل في تكوين إطار العلاقات الليبية – التركية، كانت البيئة السياسية الدولية التي سادت العالم بأجمعه كالشبكة، هي القوة الدافعة خلف كل القرارات.

تابعت تركيا سياساتها الداخلية والخارجية في خط ثابت تقريبا، ففي السياسة الداخلية تغير نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب، يقوم على الانتخابات الحرة؛ وعلى الرغم من كل صعوبات التجربة، إلا أن النظام استمر ودفع تركيا إلى أوروبا أكثر، ثم حدث تحول في الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة لوحدها إلى التحررية.

وهذا ساعد كذلك في هدف التكامل مع الاتحاد الأوروبي، ولعبت في هذه العملية أجيال من العمال المهاجرين الأتراك في أوروبا دور المحفز، أرغمت تهديدات السوفيت في المضايق وشرق الأناضول تركيا إلى البحث عن أمنها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في إيجاز اتجهت تركيا نحو الغرب في كافة مجالات التنمية.

يمكن دراسة ليبيا ما بعد الحرب في مرحلتين، الملكية والثورية (قبل وبعد 1969)، المتباعدتين في البنية، ففي الحرب العالمية الثانية حاربت وحدة عسكرية ليبية، نظمها ومولها البريطانيون في مصر ضد القوات الإيطالية – الألمانية، باسم إدريس السنوسي، الذي عاش في مصر منذ عقد 1920؛ منحت هذه المشاركة بريطانيا وحلفاءها الحق في إيجاد حلول للمستعمرات الإيطالية السابقة، كان الاتجاه الرئيسي هو تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم، تسيطر كل قوة غربية على إقليم: طرابلس لإيطاليا وبرقة لبريطانيا وفزان لفرنسا، واجه الشعب الليبي صعوبة في الانتظام لمقابلة هذه التطورات، بعد إضعافه نتيجة ثلاثين سنة من الحكم الاستعماري والفاشي، إضافة إلى نقص الموارد المالية.

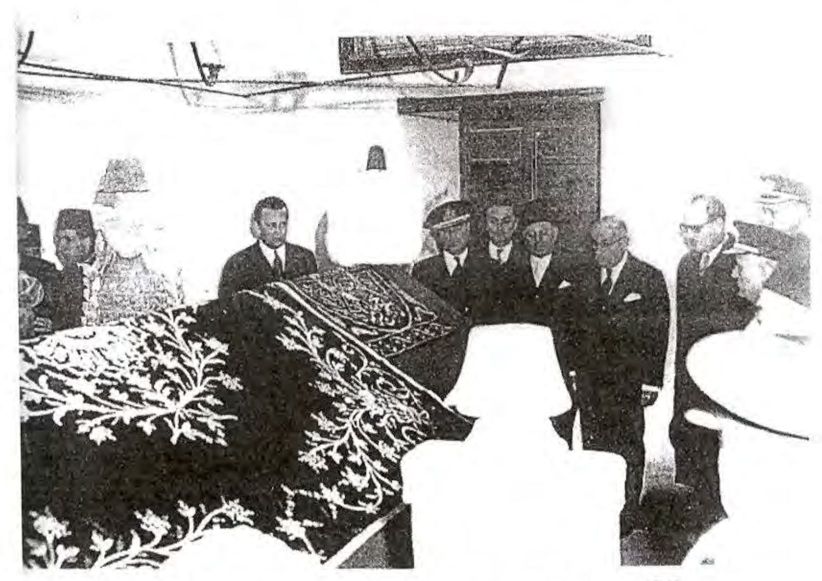
حدث أول لقاء رسمي بين تركيا وليبيا عند الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1949؛ تحدث عدنان كورال، الممثل التركي، في اللجنة الأولى التي اجتمعت في 3 أكتوبر 1949 لتقرير مستقبل المستعمرات الإيطالية، أشار إلى وجود نفاق في الادعاء بجلب الحرية للشعب بينما الاحتلال العسكري مستمر في هذه البلد تحت اسم

الحماية، ونبه إلى أن تركيا مهتمة بمستقبل ليبيا باعتبارها بلد متوسطي واختلف مع موقف بريطانيا التي اعتبرت ليبيا في وضع ضعيف لا يسمح لها بالحكم الذاتي، وقال أن الشعب الليبي قد أدى في السابق واجبات فعلية في الإدارة المحلية وتولى وظائف عليا في العهد العثماني، أعطى مثالا لحكومة برقة المكونة حديثا، التي برهنت على قدراتها الإدارية بدعم من بعض الخبراء الأتراك من أصل ليبي: سعد الله كلوغلو، حاكم في تركيا صار رئيس وزراء في ليبيا، عمران الجادرة يتيسال Yetisal وهو جنرال في الجيش التركي، قام بتنظيم القوات العسكرية الليبية، وعبد السلام البوصيري Busayri من وزارة الخارجية التركية، الذي عمل وزيرا للخارجية، كانوا من بين هؤلاء الخبراء البارزين، وحذر كورال الجمعية العمومية من أن اتخاذ قرار حول مستقبل ليبيا دون إجراء استفتاء ليس من صلاحيات الجمعية، وأكد أن تركيا تحبذ وحدة واستقلال ليبيا[262].

لم تكن الحركة الوطنية العربية منظمة جيدا عند هذه المرحلة، وكانت ليبيا ضعيفة أكثر مما ينبغي لسماع صوتها، انشرح الرأي العام الليبي للتدخل التركي عند الأمم المتحدة، وارتفعت المشاعر نحو تركيا وأنشأ بعضهم حزبا أسماه "الحزب الاتحادي لطرابلس التركية"، ولو أنه كان طوباوي؛ فقد هدف إلى وقف إنشاء إدارة مستعمراتية جديدة بالتعاون مع تركيا[263]؛ شرح إدريس السنوسي إلى صحفي تركي في مصر أن هدف الحزب هو تكوين وحدة اتحادية (فدرالية) مع تركيا، وسوف تتم متابعة سياسة خارجية مشتركة وسوف يحدث تعاون في الأمور المالية والعسكرية، ولكن سوف تكون كلتا الدولتين مستقلتين ذاتيا في الإدارة الداخلية، ومن الواضح أن تصريحه كان تكتيكا سياسيا لوقف فرض استعمار جديد، أو حتى فكرة وحدة عربية، ورغب الليبيون في الواقع في استقلال كامل ولم تشأ تركيا أن تنحرف عن سياسة عدم التوسع، تم استقبال التصريح الذي لا يتماشى مع ميثاق الملة بصورة حسنة في تركيا لكن بصفته ردا على مزاعم الاتجاه العثماني الإمبريالي في العالم العربي فقط.



57 – تسليم المدافع التركية للحكومة الليبية في طرابلس، في ديسمبر 1954، بحضور رئيس الوزراء الليبي بن حليم والسفير التركي كراسبان Karasapan .



58 – زيارة الرئيس التركي جلال بيار لقبر درغوت 1958 .





59 – " الكتاب الأخضر " لمعمر القذافي وصورته على طابع بريدي .



60 – غلاف الكتاب الذي نشر في عام 1981 في الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك، واستشهاد عمر المختار الخمسين .

تقرر في الأمم المتحدة في نهاية 1949 منح ليبيا وضع دولة مستقلة، تتمتع بالسيادة الوطنية، وتتكون من طرابلس وبنغازي وفزان، على أن يتم تنفيذ القرار في 1 يناير 1952؛ أخيرا تحولت الرؤية الليبية التركية المشتركة إلى حقيقة.

كان إعلان الاستقلال الليبي مصدر حبور للشعب التركي، وقد عبروا عن تضامنهم ومشاعرهم في مظاهرات عامة وفي الصحف، وبعث رئيس الجمهورية بايار Bayar ورئيس الوزراء مندريس بتهانيهما، وسادت روح الحماس والمشاعر الودية خلال النقاش الذي جرى في البرلمان التركي[264]، وهذه إحدى المقالات التي عكست جو الابتهاج في الصحافة بقلم قادركان كافلي:

"إنه لمن دواعي سرورنا وابتهاجنا أن نرى أخوتنا الشجعان والمخلصين في الدين، الذين عشنا معهم لأربعة قرون وسكبنا دماءنا جنبا إلى جنب، أحرارا ومستقلين، نأمل من كل قلوبنا في أن تعيش الدولة المسلمة الجديدة في نجاح أبدي"[265].

بعثت منظمة الشباب التركي بالرسالة التالية إلى نظيرتها الليبية:

"في الوقت الذي نتقدم إليكم بأسمى آيات الود والتحية من شباب جامعة أسطمبول إلى شباب ليبيا الشقيقة الذين كسبوا استقلالها، نتمنى لكم أياما سعيدة من السلم والصفاء"[266].

تناولت القضية الليبية في موضوعها الرئيسي معظم المقالات المنشورة في

الصحف التركية بين سنوات 1948 و1952؛ وأكدت على الاستقلال الليبي غير المشروط والروابط التاريخية بين الأمتين؛ لكن المشكلة الأكثر أهمية التي واجهت الدولة المستقلة حديثا هي المال، والتي دفعتها إلى قبول الشروط التي وضعتها قوى العالم الجديد؛ حذرت افتتاحية في جريدة "الجمهورية":

تعد ليبيا أول دولة تخلقها الأمم المتحدة وميلادها الممنوح من جانب الأمم المتحدة ليس مصدر اهتمامي الصادق الوحيد، إنني آمل كذلك في أن تتم تعهدها بالرعاية إلى طور النضوج (من جانب المنظمة نفسها)، فإذا تم وضع هذه البلد في أنجلترا وتركت لتبقى تحت إمرة ونفوذ السفير البريطاني في الأيام الأولى لمولدها، فسوف لن يكون قد تحقق الكثير، ترك هذان الأسبوعان الأخيران انطباعات سيئة في ذهني، بشأن المستقبل (مستقبل ليبيا)"[267].

عبر في الوقت نفسه عن رضائه بوضع بشير السعداوي، زعيم حزب "المؤتمر الوطني" المعارض والمكافح من أجل الحرية يقول أنه رفيق سلاح لأنور باشا والهلالي باشا بقوله: "تعيش اليوم الحكومة على الأموال التي تستقبلها من البريطانيين، إننا نريد استقلالا حقيقيا.

كانت ليبيا في أيامها الأولى إحدى الدول الأقل نموا في العالم، إضافة إلى بريطانيا كان الاقتصاد مدعوما ماليا أيضا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا؛ وكما ظهر في تقارير أول سفير تركي إلى ليبيا، كراسبان Karasapan، في عام 1955، كانت الميزانية الليبية ممولة بنسبة 50% من جانب بريطانيا، 30% من الولايات المتحدة، و4% من فرنسا، ولم تتمكن تركيا الواقعة هي نفسها تحت ضغط المصاعب المالية من إرسال سوى معونة عسكرية وصادرات، ثم بين 1954 و1958 تم توفير منحات دراسية للطلبة الليبيين اشتملت على 21 منحة للدراسة الثانوية العليا، 8 للتعليم العالي، 26 العلوم التقنية، و8 العلوم العسكرية (4 بحرية، و4 جوية)، واحتل المتخرجون فيما بعد مناصب حكومية مهمة مثل الوزارة وحتى رئاسة الوزراء في الحكومة الليبية.

كان عجز الميزانية أحد الأسباب الرئيسة وراء رد الفعل الباهت الذي أبداه

الليبيون للاتفاقية الأنجلوليبية (1953)، واتفاقية قاعدة هويليس مع الولايات المتحدة الأمريكية (1954)، تم التوقيع على هاتين الاتفاقيتين بعد وقت وجيز من انضمام ليبيا إلى الجامعة العربية لتكون عضوا ثامنا في مطلع 1953[(268)].

القليلون فقط هم الذين عرفوا أن حقول نفط واسعة ترقد تحت التربة الليبية، مجهولة حتى للإيطاليين، بمقتضى توقيع الاتفاقيتين أعلاه، تم إعلان اكتشاف الموارد النفطية وبدأ استغلاله التجاري في 1960، وحول تدفق البترودولارات البلد سريعا من إحدى الدول الأقل نموا في العالم إلى واحدة من أغناها[(269)]، وفي تزامن مع ذلك هيمنت المشكلة الفلسطينية على شئون العالم العربي، إضافة إلى أن الخلافات العقائدية قد حولت العالم العربي إلى فسيفساء سياسية، لخص الوضع بإيجاز الصحفي المصري محمد حسنين هيكل في كتابه "الطريق إلى رمضان": "يتفق العرب على أن يختلفوا"، وكما ذكر البروفيسور فاخر أرماغلو Fahir Armaoglu، سوف يصعب على تركيا أن تتابع سياسة عالمية ومستقرة تستطيع أن ترضي كل العرب في الشرق الأوسط:

"ساد تياران بين العرب: المحافظة والاشتراكية لم يكن الصدع بسيطا إلى هذه الدرجة، بل يمثل بنية غير متجانسة، كما أن التصنيف تحت عناوين محافظة واشتراكية ليس بكاف؛ إن كل مجموعة تحمل تناقضاتها الخاصة وصداماتها وسياساتها المختلفة إحداهما نحو الأخرى ونحو العالم الخارجي معا، لا تملك البنيات مع تلك الدرجة من التعقيد استقرارا أو استمرارية مما يجعل من المستحيل على تركيا أن تحدد سياسة ثابتة، في الناحية الأخرى، يمكن أن تتغير تلك البنيات بسهولة كذلك وفق التحولات الإقليمية والعالمية، وفي مثل تلك الوضعية وغير المستقرة، كان من الصعب على تركيا أن تتابع سياسة عالمية ثابتة ترضي كل العرب، قد يكون الخط المشترك الوحيد هو إظهار حسن النية والتعاطف، وهذا هو السبب الذي جعل السياسة التركية تقوم على مبدأين:

1. تجنب التورط في صراعات العرب الداخلية.

2. إقامة علاقات ثنائية وفق حاجات كل بلد وسياسته نحو تركيا"[(270)].

اتخذت العلاقات السياسية بين البلدين التي قامت على أساس الإطار أعلاه

شكلا جديدا مع بداية التحول الجذري في ليبيا، فجاءت ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 بمجموعة ضباط شباب إلى السلطة، كان قائدهم هو معمر القذافي وكانوا جميعهم معجبين بدعوة عبد الناصر للوحدة العربية ومعاداة الإمبريالية، وبموجب برنامجهم الوطني، أمموا الشركات والمصارف الأجنبية وحققوا إجلاء القواعد البريطانية والأمريكية، وفي إطار نظرية سلطة الشعب التي نادى بها العقيد القذافي، في عصر الجماهير، تم إنشاء الشعب المسلح وإلغاء الملكية الفردية(271).

لم يقف عند اقتراح معادلة إلى العالم العربي، لهدف إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية العالمية فعرض "نظرية عالمية ثالثة" بديلا عن الرأسمالية والاشتراكية، بل سعى القذافي إلى الوحدة العربية مع كل من مصر وسوريا وتونس والجزائر، لكنها أخفقت جميعها، كان مصدر قلق حاد للعالم الغربي والمنظمات الدولية والدول العربية حين منح دعمه لمنظمات تحريرية، ودخلت ليبيا كذلك في نزاع مع الولايات المتحدة حول الأسطول السادس، وهددت إسرائيل بحرب نووية(272).

تشربت السياسة الليبية بالراديكالية القائمة على خليط من الأفكار الإسلامية والاشتراكية، كان هذا التشبع عميقا، حيث تعين على الأمم المتحدة أن تفرض حصارا دبلوماسيا وعسكريا وجويا عليها لامتناعها عن تسليم شخصين متهمين بالضلوع في حادث تفجير طائرة بان ام Pan Am؛ استمر الحصار حتى عام 1999، وأخيرا تمت تسوية المشكلة في عام 2003 حين وافقت طرابلس على دفع تعويض لأسر الضحايا.

حدث أول تقارب هام بين ليبيا وتركيا في 1974 مع التدخل التركي في قبرص، جاء التدخل من جانب تركيا، وهي الدولة المؤسسة والضامنة المشتركة لجمهورية قبرص، في رد فعل على انقلاب نيكوس سامبيسون المدعوم من قبل الطغمة العسكرية الحاكمة في اليونان، انتشر خوف جاد من مذبحة قد تلحق بالقبارصة الأتراك، تلقت عملية السلام التركية تأييدا من ليبيا.

وقد انخفض خطر الولايات المتحدة الأمريكية على المواد العسكرية، إلى حد كبير بفضل المساعدة الليبية، التي اشترتها ووردتها، وتم إرسال هذه المواد، ومعظمها قطع غيار طائرات، من ليبيا إلى تركيا في عمليات سرية، في علامة

للمساندة الوثيقة من الحكومة الليبية، راجت إشاعات واسعة زعمت بأن القذافي نفسه هو الذي شحن بشخصه قطع الغيار في الطائرات، كسبت العلاقات الثنائية زخما جديدا في مطلع 1975 حين قام رئيس الوزراء عبد السلام جلود بزيارة إلى تركيا، وكانت أول زيارة رفيعة المستوى بعد الثورة، جرى التأكيد على التعاون الاقتصادي وتوقيع اتفاقيات حول مشروعات مشتركة[273].

- شركة النقل البحري التي تأسست في 1979 ومقرها أسطمبول.
- مشروع للزراعة وتغذية الحيوانات، برأسمال 20 مليون دولار أمريكي، رئاسته في تركيا.
- مشروع بناء وإصلاح السفن، برأسمال 40 مليون دولار، رئاسته في ليبيا.
- مصرف عربي – تركي، تأسس في 1978 في أسطمبول، وفر اعتمادات للمصرف المركزي التركي والخطوط الجوية التركية والمصرف الزراعي ... الخ.. إضافة إلى ذلك جرت دعوة شركات البناء التركية للمشاركة في إعادة بناء ليبيا، عملت حتى عام 1978 شركتان فقط: تركيس أكايا Akkaya، المسؤولة عن ميناء طرابلس، وشركة إنكا Enka المشتركة في إنشاء مصنع إسمنت في ترهونه، وسرعان ما ارتفع العدد إلى 60 شركة في 1981، وهي السنة التي احتلت فيها تركيا، بعد ألمانيا مرتبة ثاني أكبر مورد للسلع التجارية إلى ليبيا.. تقدم الإحصائية التالية دليلا لهذا الاتجاه الجديد:

السنة	صادرات تركية (مليون دولار أمريكي)	واردات تركية (مليون دولار أمريكي)
1977	13.5	276.3
1978	48.5	212.6
1979	43.2	208.4
1980	60.3	778.3
1981	441.5	789.4
1982	234.5	889.6

كان أعلى مبلغا للعقود الكلية الموقعة من جانب مقاولين أتراك في ليبيا 11.6

مليار دولار أمريكي؛ وجاءت العقود المكتسبة في العربية السعودية في المرتبة الثانية مع نصف هذا المبلغ، احتلت ليبيا المركز الثالث بعد ألمانيا وتركيا في عدد العمال الأتراك الضيوف، عمل في ليبيا 49.376 عامل تركي؛ وكان هذا يساوي 5.3% من العمال الأتراك في العالم، وكانت نسبتهم 70% في ألمانيا و6.1 في فرنسا، وجاءت العربية السعودية في المرتبة الرابعة مع نسبة 3%، أعلن وزير الزراعة الليبي في 1984 عن وجود 120,000 عامل ضيف في 150 شركة تركية في ليبيا.

صعدت ليبيا مع هذا العدد إلى المرتبة الثانية بين الدول التي تستخدم العمال الأتراك، وتم افتتاح رحلات يومية مباشرة لتسهيل التواصل، وصارت تركيا إحدى الأماكن المفضلة للسياح الليبيين.

نتيجة للتحول في الجو السياسي الدولي ضد ليبيا، وقع الاقتصاد الليبي تحت ضغط خطير، فضربت الأزمة الناتجة المقاولين الأتراك بقوة، وعانت ليبيا فجأة من نقص في الدولارات بسبب الحصار وأسباب أخرى مرتبطة به، في الجانب الآخر، كانت الشركات التركية في بعض الحالات مقصرة، بسبب اللوائح الجديدة التي تم إدخالها في النظام المالي في البلد أو لأنها قصرت في تأدية التزاماتها، بصرف النظر عن التذبذبات، بلغت القيمة الكلية للعقود التركية في ليبيا في الشهور الأولى في عام 1993 رقم قياسي هو 14.5 مليار دولار أمريكي، أعلى رقم حققوه في بلد أجنبي، مقارنة مع ذلك، بلغت قيمة المشروعات التركية في العربية السعودية 3.7 مليار دولار، وفي العراق 3.5 مليار دولار(274).

بلغت حصة ليبيا 53% في كل العقود الخارجية، ثم بين 1985 و1990 حل مصاعب الدفع بالتراضي بين الجانبين، وبصفة رئيسية حين لعب توسيع الحكومة التركية لضماناتها المقابلة لتشمل الضمانات المصرفية دورا هاما في هذا الوقت(275).

انخفض عدد العمال بالتدريج إلى 25,000 وأخيرا إلى 10,000- 12,000، يتفاوت هذا العدد حاليا، اعتمادا على عدد العقود، بين 2000 و10,000، لفت الارتفاع المفاجئ في الروابط الاقتصادية بين ليبيا وتركيا اهتمام كل الدول ذات المصالح الأساسية في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط.

مع النزاع العربي الإسرائيلي والاحتياطات النفطية الأوفر في العالم، عد الشرق الأوسط المكان الأكثر احتمالا لنشوب حرب عالمية ثالثة، حيث كانت الأساطيل الأمريكية والسوفيتية في حالة تأهب دائم؛ تحالفات القذافي الجذرية وضعته في مركز اهتمام الدوائر السياسية، وتعرضت خطبه للتحليل كلمة بكلمة ونقلها في أحيان كثيرة تماما إلى وسائل الإعلام العالمية مع تعليقات غير مواتيه، كانت تفاجئ الرأي العام التركي بالتصريحات المعروفة بصراحتها أحيانا، ومع الأخذ في الاعتبار هجماته على "أشقائه العرب" يمكن أن ننظر إلى انتقاداته نحو تركيا بأنها أقل حدة، فهو على سبيل المثال صرح بأن المتعصبين قد دفعوا أتاتورك نحو العلمانية، وحذر رجال الدين الليبيين من التعصب ونصحهم بأن لا يدفعونه في ذلك الاتجاه (1978).

في 1981، حين هددت الولايات المتحدة الأمريكية بشن ضربة جوية ضد ليبيا، كان رده هو الرد بالمثل ضد القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط، وحذر الشعب في الدول المستضيفة (إيطاليا – اليونان – وتركيا) بأن يتحملوا العواقب.

أبرزت وسائل الإعلام العالمية الإعلان باعتباره تهديدا مباشرا بقصف شعوب هذه الدول، شعر القذافي بالحاجة إلى تصحيح هذا التحريف واستدعى السفير التركي وشرح له أن كلماته تعرضت للتشويه.

صدرت عن القائد الليبي كذلك بعض الملاحظات الانتقادية حول علمانية أتاتورك (1970)[276]، فوق ذلك قال أن الاتحاديين سلموا ليبيا إلى الطليان في 1912، وصف فعلتهم، بأنها "غلطة لا تغتفر"[277]، (عرضت معلومات خلفية عن هذا الموضوع في الفصل الذي يحمل عنوان "تكتيك إيطالي: الضم بالدفع")، لكن في الوقت نفسه، لم يعف العرب من انتقاده، أشار في عام 1984 إلى "أن خيانة العرب هي التي خلقت أتاتورك"، في الجانب الآخر، ما كان لأي من هذه الانتقادات أن تغير النظرة العالمية التي نظر بها السياسيون والدبلوماسيون الليبيون، بجانب الرأي العام، على الأخوة التركية العربية، نجد هذا الشعور ملخصا على أفضل وجه في الكلمات التالية لأحد الوزراء الليبيين:

"ليس ثمة قوة في العالم تستطيع أن تفك الروابط القوية بين الشعبين التركي

والليبي، لقد حارب الأتراك جنبا إلى جنب الليبيين ضد الإمبريالية والاستعمار، وخلال حرب التحرير التركية، حارب الليبيون مع إخوتهم الأتراك ضد الغزاة"[278].

اجتازت العلاقات الودية القائمة على جذور التضامن التاريخية بعض الاختبارات الصعبة، وأثبتت أنها قوية مستمرة، وانحصرت بعض الحالات المتطرفة في: استضافة أعضاء ASALA، إعلان التأييد لقائد منظمة حزب الشعب الكردستاني PKK الإرهابية (وعرض رئيس الوزراء ديميريل الحقائق حول الموضوع إلى جلود في يناير 1992)، انتقاد القذافي لسياسة تركيا في أزمة الخليج في 1990 – 1991، وجدت الأزمات الناشئة من هذه الأعمال والملاحظات حلول لها عبر الوسائل الدبلوماسية التوفيقية، وفي هذا الإطار، وفي مقابلة في 17 أغسطس 1991، شرح "البشاري" وزير خارجية ليبيا ما حاول القذافي أن يعنيه حين انتقد السياسة التركية الخارجية حول حرب الخليج:

"إننا ننتقد تركيا لأننا نكن محبة شديدة للأتراك، لدينا حب واحترام خاص للشعب التركي الذي دافع عن الإسلام لستة قرون، حين ترتكب بعض الدول الخطأ، فإننا لا نتدخل، بل ننتقد إخوتنا الأتراك، بحق التاريخ المشترك الطويل، ليس بسبب كراهية للأتراك، بل بسبب حبنا من الطبيعي أن تختلف الآراء، لكن ذلك لا يعني أن علاقاتنا سيئة"[279].

خفضت ليبيا بالتدريج من موقفها المتطرف وأظهرت علامات على أنها تريد إبعاد نفسها من الدول ذات الارتباطات الإرهابية، نجد علامة التغيير في بيان ليبي صادر حول قرار الأمم المتحدة رقم 731 بتاريخ 22 يناير 1992 بشأن تدمير طائرتي ركاب أمريكية وفرنسية، قبلت أخيرا بأن تدفع تعويض في سبتمبر 2003 وأضافت:

"تؤكد ليبيا رأيها المستمر والثابت بأن كافة أنواع الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، يجب أن ندينها وندين الأعمال الإرهابية التي حصدت أرواح بشرية في طائرات ليبية وكورية وإيرانية وهندية وأمريكية وفرنسية ...". من الجدير بالذكر كذلك أن الحكومة الليبية قد تقدمت بطلب إلى حكومة أنقرة بأن تؤيد اقتراحها بإجراء تحقيق

حول ذلك في الأمم المتحدة.

قد تساعد أرقام التجارة في 20 سنة الأخيرة (1983 – 2002) في إلقاء بعض الضوء على حالة الأمور الثنائية، ويمكن من دراسة الأرقام التجارية التالية أن نلاحظ وجود مسار ثابت نسبيا في العلاقات الاقتصادية، على الرغم من بعض التذبذبات السنوية، كانت عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيا في 1992 والمعلقة في 1999 من بين الأسباب الرئيسية خلف هذه التذبذبات[280].

بلغ حجم التجارة الكلية في النصف الأول (1983 – 1992) 6 مليار دولار أمريكي وفي الثاني (1993 – 2002) 6.063 مليار دولار أمريكي، وارتفع الفائض التجاري لصالح ليبيا، بسبب بيع المنتوجات النفطية إلى 3.356.5 مليون دولار أمريكي في العشرية الثانية من 2.380.4 مليون دولار:

(1992 – 1983)				
السنة	صادرات تركية	واردات تركية	الرصيد	الحجم
1983	184.2	793.3	609.0-	977.6
1984	142.0	660.8	518.8-	802.9
1985	58.8	620.8	561.9-	679.6
1986	135.7	292.2	156.4-	428.0
1987	140.6	305.7	165.0-	446.3
1988	218.1	78.8	139.2+	297.0
1989	226.8	286.2	59.3-	513.1
1990	220.5	787.0	266.5-	707.6
1991	237.4	281.4	43.9-	518.9
1992	246.5	445.4	198.8-	692.0
الإجمالي	1,810.6	4,251.6	2,357.4-	6,145.6

(2002 – 1993)				
السنة	صادرات تركية	واردات تركية	الرصيد	الحجم
1993	240.3	131.0	109.2	371.3
1994	179.4	319.5	140.1-	499.0
1995	238.3	385.2	146.9-	623.5
1996	243.8	476.3	232.6-	720.2
1997	186.7	533.1	346.3-	719.8
1998	95.5	342.8	247.6-	438.0
1999	139.6	502.0	362.4-	641.6
2000	95.5	786.1	690.6-	881.7
2001	67.4	847.8	780.3-	915.3
2002	165.1	667.0	588.9-	919.1
الإجمالي	1,886.7	5,077.8	3,644.7-	6,729.5

(2004 – 2003)				
السنة	صادرات تركية	واردات تركية	الرصيد	الحجم
2003	254.7	1,072.5	817.8-	1,327.2
2004	337.2	1,514.1	1,176.9-	1,851.3

اشتملت الصادرات الأساسية الليبية إلى تركيا على النفط الخام والغاز السائل، مثلت 95 – 98% من إجمالي الصادرات، وتكونت نسبة 2 – 5% المتبقية من زيوت معدنية وكحول الميثيل والآزوت والمخصبات ومبيدات الحشرات والصوف والمواد الصوفية وجلود غنم وبقر وماعز، وأحشاء حيوانية وفول سوداني.

تشتمل الصادرات التركية إلى ليبيا على طيف أوسع: كافة أنواع السلع والفواكه واللحوم والألبان والزبد والجبن وزيت الزيتون. إضافة إلى الأثاث المكتبي والأجهزة المنزلية الكهربائية والآليات الزراعية والثلاجات والغسالات ومكيفات الهواء ومواد البناء والأدوات اليدوية ومواد الحديد والصلب، والزجاج المنزلي والصناعي، والإطارات ومنتوجات المطاط، والملابس والألبسة الجاهزة والأنسجة الليفية.

الخلاصة هو أن ليبيا، بعد زوال الكتلة الاشتراكية أجرت تعديلات في سياستها للحصول على نصيب شرعي في النظام العالمي الجديد، وفي الناحية الأخرى حافظت السياسة الخارجية التركية على وقفتها السابقة، وكما أكدت الحوادث في الماضي، مثلت الروابط التاريخية والعاطفية حافزا في العلاقات الودية وعامل استقرار في أوقات الأزمات.

كان مستقبل العالم العربي دائما الشاغل الرئيس للقذافي، عموما ربما نفهم معنى انتقاداته نحو تركيا حين نقيمها من هذا المنظور، وكما ذكرنا سابقا في هذا الفصل، كان من قبيل التحدي التام ليس لتركيا فقط بل بالنسبة إلى ليبيا أيضا العثور على سياسات تستوعب مصالح كل الدول العربية، ربما يكون تحول مسار القذافي من سياسة الوحدة العربية والوحدة الإسلامية إلى الوحدة الأفريقية في سنوات القرن العشرين الأخيرة، محاولة للابتعاد عن النزاعات الدولية المتركزة في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط.

الخاتمة

في البحث عن السلام والاستقرار في إقليم البحر المتوسط، تملك العلاقات التركية الليبية الممتدة إلى 500 سنة في الماضي دورا أساسيا تلعبه؛ دخل الأتراك العثمانيون في المسرح بعد قرون من ظاهرة التوسع الإسلامي السريع ورد الفعل عليه في صورة حملات صليبية، كان هذا وقت عانى فيه العالم الإسلامي من تدهور متدرج، ولم ينقذ العثمانيون الشرق الأدنى من هيمنة القوى المسيحية وحسب، بل ساعدوا كذلك في تمهيد الطريق للتوسع الإسلامي في أوروبا، وكان الشرط الضروري لحماية المدن الإسلامية المقدسة هو فرض السيطرة على البحر المتوسط، فبدأ الأتراك في مطلع القرن السادس عشر في الاستقرار في شمال أفريقيا، وتعايشوا في سلام نسبي مع السكان المحليين؛ وكما أشار المؤرخون المغاربة لم يكن "الوجود التركي" في المغرب هو النتيجة النهائية لطريقة التفكير الاستعمارية، ففي الواقع انجذب أهل طرابلس الغرب إلى السلوك غير الاستعماري للعثمانيين حين استغاثوا بالسلطان لحمايتهم، وقد صدرت مناشداتهم الأولى في العقد الثاني في القرن السادس عشر المسيحي وتم منحهم الحماية الكاملة في 1551؛ وتأسس الأوجاق الغربي الثاني في طرابلس لخدمة هذا الغرض، ثم تم فيما بعد وضع كافة مجتمعات شمال أفريقيا تحت حماية السلطان بإنشاء أوجاق ثالث في تونس؛ أدت الأوجاق تحت إدارة أركانها الخاصة واجباتها وفق الاستراتيجيات والمبادئ العامة للإمبراطورية، دون تدخل في العادات والأعراف المحلية، فكانت تتمتع بدرجة من الاستقلال الذاتي في نظام لا مركزي يدار من أسطمبول؛ ونشأت صعوبات اتصال ونقل بسبب عامل المسافة، فجرى حل هذه المشاكل بنظام اللامركزية؛ وحكم الأوجاق في البداية بكلر بكوات معينين من أسطمبول، وفي ما بعد الدايات المختارين من جانب الأوجاق وداخلها، وكما أن الأحوال الزراعية الضعيفة في ليبيا جعلتها معتمدة على نقل السلع من وسط أفريقيا إلى أوروبا والأراضي العثمانية.

هكذا سرعان ما صارت القوة البحرية التي نشأت لمحاربة القراصنة الطليان والأسبان والفرنسيين عنصرا هاما في اقتصاد المنطقة.

دفعت قوى الثورة الصناعية وحرية التجارة عند منقلب القرن التاسع عشر القوى الأوروبية إلى التسابق من أجل استعمار أفريقيا وآسيا، في هذا الإطار، التفتت عيونهم إلى البلاد العثمانية، بما في ذلك ليبيا؛ كان الباب العالي يواجه الآن بعد أن فقد الجزائر بعد صراع طويل مع فرنسا، حركات انفصالية في تونس ومصر، واختار أن يضع نهاية للإدارة المستقلة ذاتيا في ليبيا، وحكمها مباشرة من أسطمبول بتعيينه للحكام، بجانب البدء في إدخال إصلاحات مقررة، كما تم إلى ليبيا نقل كل الممارسات والمؤسسات الحديثة التي اندرجت في إطار "التنظيمات" الإصلاحية: شارك الشعب الليبي في العملية الإدارية عبر الانتخابات البلدية والبرلمانية، وتمت إقامة مصانع حديثة مع أحدث تقنيات وطرق الإنتاج، كما تم توفير مرافق حديثة في مجال التعليم، كانت المطبعة قائمة هناك، وبدأت الصحف في التداول.

وجدت إيطاليا في 1911، بعد مرحلة تخطيط وتحضير طويلة، أن الوقت مناسب لشن هجوم على ليبيا، الأرض العثمانية الأخيرة في أفريقيا.

فشلت محاولات روما لضم ليبيا مقابل المال، ولاقت رفضا قاطعا في كل مرة، احتوى ضباط تركيا الفتاة بجانب القوات التركية في ليبيا والمجاهدون الوطنيون الهجوم الإيطالي على الشواطئ، تطلب الأمر أكثر من الأزمة المالية الحادة ومساندة العالم الإسلامي الثابتة كي تغير الإمبراطورية العثمانية عزمها على الاستمرار في الحرب، وكانت حرب البلقان غير المتوقعة هي التي غيرت كل الوضع؛ فعلى حين غرة، وضع العدو أسطمبول تحت تهديد الغزو المباشر، لم يكن لدى الباب العالي من خيار آخر سوى قبول كل الشروط التي قدمتها إيطاليا لعقد السلام؛ مع ذلك لم يوقف السلام الجانب العثماني من تقديم دعمه إلى حرب العصابات الجهادية عبر عمليات سرية، اتخذت هذه الاشتباكات خلال الحرب العالمية الأولى شكل حرب كاملة النطاق بين إيطاليا والإمبراطورية العثمانية في ليبيا.

اعترفت الدولة العثمانية من جديد في 1918 بهزيمتها في الحرب العالمية، لكن لم تتوقف المخاوف الإيطالية من التهديد العثماني في ليبيا، ووضعت فقرة خاصة ملحقة إلى معاهدة سلام لوزان في 1923 للحد من هذه المخاوف.

تم بعد الحرب العالمية الثانية وضع استقلال ليبيا في أجندة الأمم المتحدة، وشاركت تركيا بنشاط في هذه المناقشات، حيث قدمت مساندتها الكاملة إلى ليبيا، وتم إرسال خبراء إداريين وتوريد أسلحة من تركيا لإعادة بناء الدولة الليبية الحديثة، و منح بعثات دراسية للشباب.

وسرعان ما صارت ليبيا إحدى الدول المنتجة للنفط في العالم، استمرت العلاقات التركية الليبية الودية قائمة كالسابق ونمت أكثر تحت قيادة معمر القذافي، كان التهديد السوفيتي على وجه الخصوص هو الذي دفع تركيا لطلب عضوية حلف الناتو؛ واصلت تركيا المهتمة بعملية الإصلاح منذ وقت التنظيمات اتجاهها نحو الغرب وصارت عضوا في المجلس الأوروبي؛ ففي الفترة نفسها، انضمت ليبيا إلى الوحدة العربية، وتعاطفت مع الكتلة الاشتراكية؛ فكان من قبيل المفاجأة للدوائر الخارجية أن تلاحظ عدم حدوث تغيير في الروابط الودية والعلاقات الاقتصادية بين الدولتين يقعان على طرفي نقيض.

اليوم والدولتان تشتركان في ثقافة التعاون والصداقة بين الشعوب بدلا عن الصراعات السياسية، تكونان في موقع رئيس للمساهمة في السلام الدائم في المنطقة، كما أن موروثهما في انتظار أن يتقاسمه أولئك المستعدون للكفاح لبلوغ هذه الغاية.

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

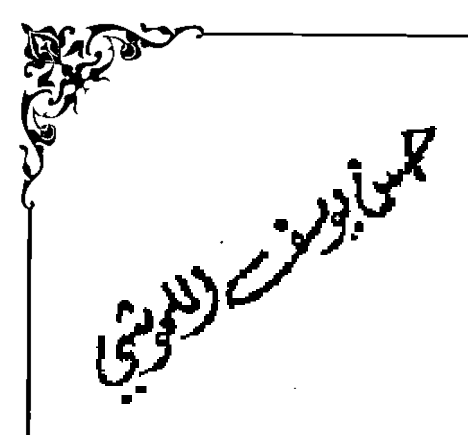
مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

سمير يوسف العويني



المصادر والمراجع

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

ملاحظات

1) Encyclopaedia Britannica, مقالة عن "Libya"; Ali Abdullatif Ahmida, The Making of Modern Libya, State University of New York Press, 1994, p.7
2) Nadji al Harbi, "Neshat medinet Barqa", Majalla al Buhuth al Tarikhiyya, January 1993, pp.247-255; استعمل الاسم طرابلس الغرب من قبـل الأتـراك لتمييز الإقليم عن طرابلس لبنان
M.M.Bazama, Tarikh Barqa, EUAR 1994, vol.l, pp.29-30
3) Karasapan, Celal Tevfik, Libya- Trablusgarp, Bingazi ve Fizan, Ankara 1960, pp. 29 and 48
4) Braudel, Fernand, The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip 11, Fontana/Collins, Glasgow, 1972, vol.l.p.117
5) المرجع السابق ص 136
6) Piri Reis, Kitab! Bahriye, (ed.Yavuz Senemoglu) , istanbul, 1001 Temel Eser nO.19, vol.ll, p.195
7) Braudel, op.cit., vol.l, p.755
8) Rossi,Ettore - Orhunlu, Cengiz, , article "Trablus", islam Ansiklopedisi, istanbul, 1939
9) Karasapan, op.ciL, p.93
10) On the North African coast, at the end of the 16th century Constantina, Bona, Bijaye became independent states, while Tripole, Gabes and Jarid became republics ... " by Yver, G., article on "Hafsiler", islam Ansiklopedisi
11) Englewood Cliffs, The Muslim World on the eve of Europe's Expànsion, (John F.Saunders, ed.)N.J., Prentice Hall inc., 1966, pp. 83, 85
12) Karasapan 99 المرجع السابق، ص
13) Shaw, Stanford and Ezel Kural, History of the Ottoman Empire and

Modern Turkey, Cambridge University Press, 1976, vol.l, p.96
14) Ibid,p.99
15) Sa un d e r s, op. c it., p. 115
16) Braudel, op.cit., vol.ll, p.860
17) Ibid., vol.lI, p.862

18) inalclk, Halil, The Ottoman Empire the Classical Age 1300-1600, London, Weidenfeld and Nicolson, 1973, p.33; For the first Turkish 'presence' in Libya: Sesen, Ramazan, "Salahaddin Eyyubi devrinde Libya'da Turkler ve karakus Meselesi", Tarih Dergisi, istanbul Oniversitesi Edebiyat Fakultesi, no: XXXIII, Mars 1980/81, pp.169-198

19) Taghri-Birdi, History of Egypt 1382-1469, (William Popper ترجمة) University of California Press, 1960, pp.38-39
20) Stripling, G.W.F., "The Ottoman Turks and the Arabs", The Muslim World on the Eve of Europe's Expansion, Illinois Studies in the Social Science, p.50
21) Sauvaget, Introduction a l'Histoire du monde Musulman, Paris, 1942, p.165
22) Zeine N.Zeine, The Emergence of Arab Nationalism, Beirut, Khayats, 1966,
23) Lewis; Bernard, The Middle East and the West, London, Weidenfeld and Nicolson, 1968, p.27
24) Hicham Djait, L'Europe et l'lslam, Paris, col.EspritlSeuil, 1974, p.24
25) The main source for this section is Yilmaz Oztuna, Buyuk Turkiye Tarihi, vol.lII, pp. 154-311 and 451-501

26) inan, Afet, Life and Work of Piri Reis, Ankara, Turk Tarih Kurumu, 1975, p.17; Piri Reis, Kitabl Bahriye (ed. E.Z.Okte), istanbul, Turk Tarih Kurumu, 1988
27) أنظر Barbarosa التاريخ مفصل Aziz Samih, Simali Afrika 'da Turkler, istanbul,1936
28) Braudel, op.cit., vol.l. p.103
29) Piri ReiS, Kitabi Bahriye (ed. Senemoglu), op.cit., vol.ll, p.193

30) المرجع السابق ص 195

31) Braudel, Op.CIt., vol.lI., p.27

32) Monlau, Jean, Paris, Presses Universitaires de France, 1964, pp.1 07-1 08

33) Annales (Algeria), vol.lV, 2001, pp.3-16

34) Herder editrice, Roma 2004, pp.139-140

35) Aziz Samih مرجع سابق، ص 219

36) Yucel, Yasar, "Osmanll Imparatorlurgu'nda Desantralizasyona dair genel gozlemler", Belleten,

37) المصادر الرئيسية لهذا القسم XXVIII/152, October 1972, pp.657-707; Turan, Serafettin, "XVI. Yuzyilda Osmanli imparatorlugunun idari Teskilatl", Ankara Universitesi YilIigi, 1961, pp.201-232; inalcik, Halil, "Adaletnamelere", Turk Tarih Belgeleri Dergisi, 11/3-4, 1965, pp.49-145; Uzuncarsili, i.H., Osmanli Tarihi,1949, vol.ll, pp.571-574; articles on "Cezayir" and "Trablus" from the islam Ansiklopedisi; Pakalin, M.Z., "Garp Ocaklari", Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu, istanbul, 1971

38) Braudel, op.cit., vol.l. p.362

39) Aziz Samih, op.cit., p.235

40) Kologlu, Orhan, "Garp Ocaklarlnda Anadolu Delikanlllarl", Tarih ve Toplum, n.32-36, August-December 1986

41) Pignon., Jean, Cahiers de Tunisie, no.:.15, 1956, p.319

42) Monlau, op. cit. , p. 100

43) ترجم بعض المستشرقين الكلمة Kul بمعنى رقيق وهي خطأ على نحو جازم. فهم أشخاص أحرار تماما

44) Report of Nazif Pasha dated 13 . J une. 1881, from Aziz Samih, op . cit.

45) Report of Huseyin Husnu, from Aziz Samih, op.cit.

46) Braudel, op . cit., v O I. 11, pp. 866 - 867

47) نشير هنا إلى كتابين للأستاذ: Salvatore bono: Schiavi Musulmani nell' Italia Moderna, ed.Scientifica Italiane 1999; and "11 Mediterraneo da Lepanto a Barcelone, 1998

48) Tunis et Alger au: XVllle Siecle, Paris, Sindbad, 1983

49) في هذا الجزء سنشير في الأساس إلى كتاب Aziz Samih

50) Zeltner, Jean-Claude, Tripoli Carrebour derrEuropeet des Pays du Tchad 1500-1795 Paris, L'Harmattan, 1992, p.125
51) Zakari Dramani-Issifou, L 'Afrique Noide dansles Relations Internationales au XVe Siecle, Paris, Karthala, 1982, p.217-218
52) Zeltner op.cit., pp.143-144
53) Forthe period until 1830 we had recourse principally to the book of AZIZ Samih and ibn Ghalbun's Tithkar from Ettore Rossi's La Cronaca Araba Tripolino di Ibn Galbun, Bologna, 1936.
54) Macey, Paul, Al wathna al dawli Trablous al Gharb" (trad, Muhammad Muftah al Alagi,
Tripoli, Markazi Jihad, 1991
55) Zeltner, op. Cit, pp.178-179
56) الفصل السابق، ص 171
57) المصدر نفسه ص 177
58) للعهد القرمانلي Aziz Samih, op.cit.; Rud Lifomikaki, Trablous al Gharb taht hukm al karamanli, (trad., Taha Fawzi), Tripoli, Dar alfarjani, n.d.
59) Zeitner, op.cit., p.231
60) EzgO, M.Fuad, article "Karamanll", islam Ansiklopedisi
61) For the Youssouf Qaramanli period: Aziz Samih, op.cit.; Kola Folayan, Athnai Houkm Youssef Basha Oaramanli, (trad. A.M. Mukhaychi), Trablous 1988; Micacchi, Rodolfo, La Tripolitania sotto el Dominio dei Oaramanli, Roma, A.Airoldi ed. 1936; Omar Ali ben Ismail, Inhiyar Hukm al ousrat al Oaramanliya fi Libya, Tripoli, Maktaba al Farjani; D. Muhammad al Hadi bu Ajilat. "AI tanafir allnghilizi al Fransi hawl ahd Youssouf Basha Qaramanli", Majalla al buhuth al Tarikhiyya, January 1993, p.161-190; Salahaddin Hassan al Souri, "AI Muwadjaha al Libiya al Amerikiyya 1801-1806", Majalla Kulliya al Tarikh, 1983/84, pp.11-26
62) Fremaux, Jacques, La France et l'lslam depuis 1789, Parus, PUF, 1991, r.49
63) Bergna, Constanzio, Tripoli dal 1510 al 1850, Tripoli, 1925, pp 280-283, cited by M.M.Charkassi, "AI azma al maliyya ind nihaye al ahd al Qaramanli" communication presented to the Muthamar al thani lif-alakat al Arabiyya al Turkiyya, Tripoli Markazi Jihad, 1981.
64) Valensi, Lucette, Le Maghreb avant la Prise d'Alger, Paris,

Flammarion, 1969, pp. 70-83

65) Fremaux, op.cit., p.57; J.Hajjar, L'Europe et les destines du Proche-Orient, Belgium, Bloud a.Gay, 1970, pp.90-97

66) Kologlu, Orhan, "Tendance de Regionalisme en Egypte: Waqai Mlsriyya vis-a.-vis de I'occupation de \'Algerie par la France (1830), Revue d'Histoire Maghrebine 63/64, July 1991, pp.65-77

67) Ahmida, op.cit. p.27

68) Taqwim Waqai (Ottoman Official newspaper) nO.1 07

69) المرجع السابق ص 112

70) Shaw, op.cit., vol.ll, pp. 14-15; Karal, E.Z., Osmanll Tarihi, Ankara, Turk Tarih Kurumu, 1983, vol.V, p.155

71) Rossi, E., op.cit. p.301, letter dated 10.0ctober.1836

72) Baysun, Cavid, "Mustafa Resid Pasa'nln Siyasi Yazllarl", Tarih Dergisi, nO.15, 1960, pp. 133-142; Baysun, Cavid, "Mustafa Resid Pasa'nln Paris ve Londra Elcilikleri esnaslnda Siyasi Yazilari", Tarih Vesikalari, v.3 (1944), p.13; Kuran, Ercumend, Cezayir'in Fransizlar taraflndan isgali Karsisinda Osmanli siyaseti 1827-1947, istanbul 1957

73) Rossi, Ettore, op.cit., p.300

74) Quoted in Valensi, op.cit., p.85; Nasruddin Saidouni mention the same tendency for Algeria in his book Al Jazair fi Tarikh al ahd al Othmani

75) Taqwim Waqai, nO.168; on the contemporary Libyan view see: Muhammad Amhamad al-Tawir, "Intifadhat ahali al Djabal Gharbi al hukm al Othmani 18431848", Al Othmaniyun wal alam al mutawasslti, (Tansik Abdalrahman al Mudden-Abdalrahim Benhadde, University of Rabat nO.109, 2003, pp. 285-300

76) Kola Folayan, op.cit. pp.197-198

77) Rossi, Ettore, op.cit. p.309

78) De Bourboulon to the Ministry of Foreign Affairs, letter of 5.January.1841, Archives of French Ministry Of Foreign Affairs, Correspondance Commerciale de Tripoli de Barbarie, tome 39

79) Ibid., letter of 19.6.1841

80) Ibid., letter dated 20.9.1841; on the same subject: N.Serres, La Politique en Afrique du Nord sous la Monarchie de Juillet, 1925, p.266; Cor. Commerciale de Tripoli, tome 39, letter of 2.12.1841;

ibid., letter of 24.4.1842; Bono, Salvatore, Documentazione sulla Libia nell'Archivio del Ministero degli Esteri a Bruxelles (1850 Africa,- 1950), Anno 38/3, sept 1983, p.419

81) Articles are from the Cdr. Commerciale Tripoli, tome 39, in folios 53-74

82) المرجع السابق 15.3.1843,no. 195

83) المرجع نفسه .

84) المرجع نفسه 5.12.1841,no.163

85) المرجع نفسه 30.7.1842,no.179

86) المرجع نفسه 16.7.1843, no. 6

87) F 0/524 - 4, letter Of 8.2. 1 843; aIso FO/524 - 7 and 1 95/37 6

88) Martel, A., Les Confins Saharo-Tripolitaine de la Tunisie 1811-1911, Paris, PUF 1965, vol.l, p.101.

89) Muhammad Ahmad al Tuwayr, "Thawra al Sheikh Ghuma fi Ayalat Trablous al Gharb 1835-1858", Majister 1981, Djamia al Fateh, later published in book form as Mukawama al Sheikh Ghuma, Markaz al Jihad, Tripoli 1988, vol II., p.396.

90) المرجع السابق

91) AI Madani, "Abdal al Muqawama al Jazairiya: Hamdan Othman Khodja, Ahmar Bey Kosantine, AI Amir Abdal Qadir wa Dawlat al Othmaniya", Majalla Tarikh al Jazair, 1977, pp.31-134

92) : مصادر هذا الفصل Mohamad-Hadi Hashmi, Les Effets des Reformes Ottomaneset le Role des Elites en Libye, doctorat thesis presented to University Sorbonne Paris IV, 1987; Tuati el-Kilani, "II. Abdulhamid Doneminde Trablusgarb Vilayeti ve Mehmed Kamil Pasa Layihasl", XI. Turk Tarih Kongresi Bildirileri, vol.IV. 1994, pp.1569-1577; Cicero, Paolo, L 'Amministrazione del Municipale de Tripoli, Tripoli 1916; Muhammad Amhamed al Tawir, "Wathika Tarikhiyya an istiratajiyya al taalim bi edjzai al Dawla al Othmaniyya 1872", Majalla al Wathaik wal Mahtutat, 1990, pp.305-308; Anderson, Lisa, "Ara'i Gharbiyya fi islah Othman: Libya fi awakhir al tasi ashar", Majalla al Buhuth al Tarikhiyya, June 1985,

pp. 111-123; Abd al Karim abou Shwareb, "Mushahadati hawl al tlb al shaabi fi Fezzan, Terjumat wa takdim al mushahadat tabib Turki", Majalla al Buhuth al Tarikhiyya, July 1979, pp.37-50; Abdulhakim Hikmet, AI Tib al Shaabi n Libya, (trans. Abd al Karim abou Shwareb), Trablous, Markaz Jihad, 1989; Toledano, Ehud R., Osmanli Kole Ticareti 1840-1890, (Trans. By Hakan Erdem), Tarih Vakfl Yurt yay., istanbul, 1994)

93) Al Afkar,year4,no.27,January1960.

94) هذا الفصل هو ملخص Orhan Kologlu's Osmanll Meclislerinde. Libya ve Libyalllar (Libya and Libyans. in the Ottoman Parliaments), Istanbul, Boyut yay., 2003.

95) فيما يتعلق بموضوع الظهير أنظر: Documents Diplomatiques Afrique - Arrangements, Actes et Conventions Concernant le Nord, I'Ouest et le " Centre de l'Afrique 1891-1898, Paris, 1898, p.93

96) Zakari Dramani-Issifou, L'Afrique Noire dans les Relation internationals au XVe Silecle, Paris, E. Khartala, 1982, pp.116-118.

97) لأجل معلومات أكثر عن أصل السنوسية أنظر: Islam Ansiklopedisi (articles on 'Senusi' and 'Tarikat') ; Sehbenderzade Ahmed Hilmi,Asri Hamidide Alemi islam ve Senusiler, Istanbul 1325;.,Andre Sallfo.u, Kaoussan ou la Revolte Senoussiste, Etudes Nigeriennes , nO.33 (1973); Enrico de

98) Vikor, Knut S., "The Maliki School: Muhammad b. Ali al-Sanussi's views on the Madhab", Journal of Libyan Studies, vol.l, nO.1, Summer 2000, pp.5-17

99) Moreau, Odile, "Quelques apercus sur I'evolution des relations entre la Sanussiyya et l'Empire Ottoman", L'Europe et la Mediterranee, Actes du coffoque Septembre 1997, Paris, ed. L'Harmattan, pp.291-302

100) Caycl, Abdurrahman, Buyuk Sahra'da Turk-Fransiz Rekabeti 1885-1911, Erzurum, Ataturk Universitesi yay., 1970, pp.15-16

101) No. 144 of 24.4.1890 and 149 of 1.5.1890

102) The approach of Sultan Abdulhamid II to the Panislam is elaborated in

detail in Orhan Kologlu, Abdulhamid Gercegi ;;egi, istanbul, Gur yay., 1987; Orhan Kologlu, "Dunya Siyaseti ve islam Birligi", Tarih ve Toplum, no. 83, November 1990, pp.12-17

103) Cayci, Abdurrahman, op.cit. 194-195

104) تعبر العديد من المقالات في الصحافة الإيطالية وتقارير الديبلوماسيين في وزارة الخارجية الإيطالية عـن هـذا الـرأي وعـن الـدفاع العثمـاني أنظـر

On Ottoman defence E. Akarli 's COmmunication on " Ottoman efforts to make Libya self-sufficient against an Italian attack 1882-1908" to the Conference on Libyan Resistan e and Turkish Officers, at the Jihad Center, Tripoli, on 21-23 November 1981

105) Kologlu, Orhan, Abdulhamit gercegi, op.cit, and Avrupa'nin Klskamcimda Abdulhamit, istanbul, itelesim yay., 1998

106) Deringil, Selim, "The Ottoman Response to the Egyptian Crisis of 188-1882" presented to the conference; E.Akarll, article cited; BBA, YldizEvraki kS.1 no. NO.156/35, zarf nO.156, cited by Mehmet Hocaoglu, Abdulhamit Hanin Muhtiralari, istanbul 1989, pp.210-218

107) Sadlk al Moayyad, Afrika SahraYI Kebirinde Seyahat, istanbul 1314; Al Moayyad's reports to the sultan : YE E, K I S I m 1 4 I E v r-a k no. 451 I z a r f 1 26/·9 ; serialized in Serveti Funun, from no.354 (23.12.1897) to nO.384

108) Bell, K.D., Handbook on Cyrenaica, (no date), pp.5-6

109) Hocaoglu, Mehmet, op.cit, pp.210-218

110) Karasapan, op.cit, p. 176

111) Bruce-Lockhart, Jamie, "impressions of Fezzan in 1822: The Borno Mission Diaries of Lieutenant Hugh Clapperton", Journal of Libyan Studies, nO.1, summer 2000, pp.61-78

112) Martel, Andre, op.ciL, p.51

113) Cayci, Abdurrahman, op.cit, pp.57-58

114) Kavas, Ahmet, "Buyuk Sahra'da Gat Kazaslnln Kurulmasl ve Osmanll Tevarlk Munasebetleri", islam Arastirmalari Dergisi, no.3,

1999, pp.171-196

115) Mohamed el-Wafi, Charles Feraud et la Libye, Tripoli, dar al-Farjani, 1977, thi research transmit the efforts of this consul between 1876-1884·

116) Field Jr., James A., America and the Mediterranean World 1772-1782, Princeton University Press, 1969, pp.338-341

117) Published by: "Iibraire-editeur Charles Douniol"

118) Shaw, Stanford-Ezel Kural, op.ciL. vol 11, p.115; Karpat, Kemal, Ottoman Population 1830-1914: Demographic and Social Characteristics, University of Wisconsin Press, 1985, p.62

119) Quai d'Orsay, Archives du Ministere des Affaires Etrangeres, Turquie, tome 118, nO.12, fol. 160-161

120) Channebot, A., Politique Mediterraneenne, Paris, 1880, 2nd ed. , p.VI

121) Gregory, J.W., Report on the Work of the Commission sent out by the Jewish Territorial Organization, London, 1909

122) DDI = I Documenti diplomatici Italiani, Ministero degli Affari Esteri; 2. Serie, vol7, doc.1 09, dated 18.May.1876

123) DDI, 2. serie, vol.8, doc.84, 95,186 (all of 1877)

124) DDI, 2. Serie, vol.1 0, doc. 371 and 483 (both of 1878)

125) وصـل إلى هـذا الحكـم بعـد The Austrian Staat and hot ولم ينشر آنذاك

بحثنا في

126) Cayci, Abdurrahman, La Question Tunisienne et la Politique Ottomane 1881-1913, Erzurum, Ataturk Oniversitesi yay., 1963, the book deals in detail with the Italian policy on Tunisia

127) Collegio di Scienza Politiche e Coloniali, La Libia negli Atti del Parlamento e ne iProvvedimento del Governo, Parte Prima 1881-1891, Milano 1912. Most of the statements in the parliament transmitted in this text are taken from this source.(AP)

128) Harp Tarihi yay., Turk Silahll Kuvvetleri Tarihi Osmanll Devri, Osmanllitalyan Harbi1911-1912, Ankara, 1981; Akarll, Engin, paper presented note 104

129) Basbakanlik Arsivi, Yildiz Evraki, Y.A.-Res., 2719, 27/25, 27/29, 28/2, 28/5, 29/34; Mazzucco, Ridolfo, Storia della

Conquista dell'Africa, MilanoVarese, Istitutoper gli Studi Pol. Inter., 1938; In the Ylldlz documents there are many memoranda concerning Italian colonialist policy, e.g. Y,ldlz evr. KS.1 no.156/35, zarf no.156, KS.8 nO.2625 zarf nO.77, etc.

130) DDI, 2.serie vo1.21, doc: 13, 63,64,71 (Year 1887)

131) Cayci, Buyuk Saharada ... , pp. 84-87 and 194-195; Rossi, Ettore, "Per la Storia della Penetrazione Turca nell'lnterno della Libia" Oriente Moderno, anno 9, no.4 (Aprile 1929), pp.153-167; 001, serie pol.P. Libia, pac.2 pos1, report by L.di Collabiano to the ministry, from Istanbul the 11.4.1894

132) DDI, serie PoI.P.Libia, pac.1. pos.1

133) Deringil, Selim, "The concept of Lega'lity in the foreign.policy of AbduIhamid II", Conference at IRCICA , Istanbu I 1992

134) أنظـر، من معلومات عن الحلفاء في أوربا Hureawitz, J.C., Diplomacy in the Middle East, Princeton University Press, 1956, 2 vols.; Aibertjni, Luigi,_ The Origin Of the War.Of 1914, (trnsI.) 3 vOIs. Oxford University Press 1952-1957; Bosworth, "Italy the least of the great powers" in Italian, Foreign Policy Before the First World War, Cambridge University- Press, 1979.

135) DDI, 3 serie, vol.6, doc.226, letter to the ministry from the ambassador to Lodon, 11.Aprll: 1899.

136) للتفاصيل ونـص الاتفاقيـة. J. C..Hurewitz's The Middle .East and North Africa in World PoiItics (European Expansion), London, Yale University Press, 1975, vol.1, pp . 477-482 .

137) يحتوي على الكثير من DDI, 3 Serie, vol VI.

138) DD1, 3. Serie, vol. 6 for Germany: doc.18; for Britain: doc.I33, ,223 , 234 ·

139) DD1, 3. Serle, vol.6, doc. 113, dated 1.February.1902;

140) بتاريخ 22 و24 عـام 1902 أعلـم الـسفير التركـي في بـرلين أسطنبول بأن "الاتفاقية ليس لها اثر فوري وهـي تهـدف إلى المستقبل

141) DDI, 3. Serie, vol. 6, letters of 26 and 29 January 1902

142) DDI, ibid., doc. 105 of 30.January 1902

143) DDI, ibid. doc. 243

144) See footnote 129

145) Basbakanllk Arsivi, BEO nO.152.306 and 155.742 (years 1900 and 1903, BEO no. 242.268 (1908)

146) Bevione, G., Come Siamo Andati a Tripoli, Torino 1912, p. 122

147) Grange, Daniel J., "Diplomatie, Finance et Nationalisme: Les Entreprises Minieres du Banco di Roma en Tripolitaine 1908-1911", Extrait des Melanges de l'Ecole Francaise de Rome, tome 90-1978/1, p.241. imperiali's letter to the ministry is dated 21.11.1905. Not only the sultan but all the Ottoman high officials had the same thought when the port of Tripoli was considered. Ottoman bureaucrats proposed that the construction must be awarded to others than Italians, French and British. (Basbakanllk Arsivi, BEO - A.MTZ. TG.S. - October 1906); French foreign ministry archive, N. Serie 96, letters of French ambassador at Rome dated 27, 28, 30 April 1905

148) Daniel, op. Cit., 246

149) DOl, pol p. Turchia 124, report of talks with Melhame between 20 October
and 12.November 1907

150) Mert, Ozcan", "0smanl, Belgelerine gore Banco di Roma'nln Trablusgarp'daki Faaliyetleri", bellerem, vol.ll, nO.200, August 1987, pp.829847

151) Chilos, Timothy W., Italo-Turkish Diplomacy War over Libya 1911-1912, Leiden, E.J.Brill, 1990, pp.8-9

152) Mohamed-Hadi Hashmi, op. Cit.

153) Kandemir, Feridun, Jonturklerin Zindan Ha tlralar, Istanbul, Muhil yay. 1975, 2nd ed.; Bilgi, Nejdet, "Dr.Mehmed Resid Bey'in Tasklsla Hatlrafarl Hakk I n da", Tarih ve Toplurn, ,Apri/ 1992, pp. 52-56

154) Ibrahim Temo, Ittihad ve Terakki, Romanya-Mecidiye, 1939, p. 234-5

155) Volpe, Gioacchino, l'impresa di Tripoli 1911 1-1912, Roma, ed. Leonardo, 1946, p.1B, Pestalozza's letter to the foreign minister dated 3 March 1901

156) On that subject Revue du Monde Musulrnan contains some articles of M.N.Slousch: 1/2 (1906),6/9 (190B. It was discussed also in other issues: 6/10 ~190B, 7/3-4 (1909), B/5(1909)

157) Kologlu, Orhan, "Mustafa Kemal 'in 1908 Ekim-Kasim',nda

Trablusgarp ve .Bi Bingazi Gezisi", Turk Kulturu no. 343, November 1 99 1, pp. 674 _ 6 8 6

158)Ai; Mustafa el Misarati, Sahafete Libya fi nisif karn, Beirut, 1966, p.20

.159)Archives du Ministere des Affaires Etrangeres (de France), N.S.9B,

Tripoli-Cyrenaique, تحتوي على تقارير مفصلة في طـرابلس عـن مسألة

Leone, Riformatori Musulmani del XIX Secolo nefl'Africa e neff'Asia Mediterranea, Milano, 1973; O.Depont - X.Coppolani, Les Confreries Refigieuses Musulmanes , Alger 1897; Carlo Arrivabene, Rapporto ... , Italian Foreign Ministry Archives,Serie Pol. P. Libia; Robert Mantran, La Libye des Origines

a 1912 .. Evans Pritchard, The Sanusi of Cirenaica , Oxford, Clarendon Press, 1964 ; Salahaddin al Suri, « Al Aouda al Qabiliyya fi Sharki Libia fi ahd al Othmani al thani », Majalla al Buhuth al Tarikhiyya, January 1984, pp.19-28 ; Kadir OZkose, Muhammed Senusi, istanbul, insan yay., 2000

160) Musaferi, "La Tripolitaine iI Ya Cent Ans et Aujourd'hui", Revue du Monde Musulman, 7/3 (1909), p.314

161)Revue du Monde Musulman, 8/5 (1909), p.314

162)15.7.1902

163)1.10.1902

164)1.5.1904

165)Grange, Daniel J., op. Cit. Pp.245 and 248

166)Volpe, G., op. CiL, p.89

167)Kologlu, Orhan, "1911 Libya Savasini Baslatan Basin Savasi", paper presented to the Seminar on "The War of 1911 in the Press" organized by the Libyan Markazi Jihad in 1979

168)Volpe, op.cit., pp.15-19

169)Revue du Monde Musulman, 7/4 (1909), p.445

170)Re vue du Monde Musulma n, 6/9 (1908) p. 186

171) Kologlu, Orhan, Trablusgarp Savasi -1911-1912 - ve Turk Subaylari, Ankara, Basin Yayin GI,Mudurlugu, 1979, p.60

172) Kologlu, Orhan, communication "1911 Libya Savasini Baslatan Basin Savasi"

173) Editorial of 30 December 1909

174)14. January 1910

175) AP, p.4933, 14 February 1910; Childs, op.cit., p.25

176) DOl, Serie PoI.P. Turchia 128, letter of ambassador Mayor dated 4.June.1910

177)Ibid., letter of Mayor dated 29.June 1910

178)Ibid., letter of Mayor dated 3 December 1910

179)Page, T.N., Italy and the World War, London 1921, pp.117-119; .. Bayur, Y.H., Turk inkilap Tarihi, vol. II/1, Ankara 1943, p.79, both cited in Ozcen Mert's cited article p.845

180)Childs, op. Ciit., p.25

181) Lepsius-Bartholdy- Thimme, Die Grosse Politik der Europaeischen Kabinetfe 1871-1914 (30. Band) oer Italianische-TurkischeKrieg 1911-1912, Berlin 1926, doe. 10806; Bayur, op.c., pp.71-72

182)Ibid.

183)Ibid., doc. 10810, report of Jagow, German ambassador, 3.February 1911

184): أنظـر لمناقـشة في البرلمـان العثمـاني Orhan Kologlu, Osmanli Meclislerinde Libya ve Libyalllar, istanbul, Boyut yay, 2003.

185) AP 't 324

186) Kologlu, Orhan, Trablusgarp Savasi .. , op.cit., p.2

187) المرجع السابق

188) Giolltti, Memorie della mia Vita, Milano 1922, vol.2, p. 328.

189) Galli, Carlo, diarii e Lettere, Flrenze, Sansonl,

190) HOseyin Cahid's article entitled "Trablusgarp ve italya = Trablousgharb and Italy", Tanin, 5 September 1911

191) Kologlu, Orhan, "1911 Libya Savaslnl Hazlrlayan ... " op.cit., statement by the Under Secretary of the Grand Vizier to the Tripoli deputies on the 9th of September; statement of the new Tripoli governor Bekir Sami to Stamboul newspaper, 11 September;

statement of Salih from the foreign ministry to Ikdam newspaper on the 15th September; statement of the Grand Vizier Hakkl Pasha to Ikdam on 27 September

192)Childs, op.cit., pp.64-65 ;..-/

193) Le psi use t C .. , O p . C it., , G-G-C-1 0833 تقرير السفير الألماني مارشال إلى وزارته بتاريخ 26 سبتمبر

194) Berliner Tageblatt, 3. October 1911

195) FO. 371-1254/40792, Lowther to Grey, Istanbul, 16.10.1911

196)FO. 371-1254 Telgramm 103 of 12.10.1911 and of 15.10.1911

197)FO. 371-1254/40517, nO.109, Rodd to Grey

198)Theodoli, Alberto, A Cavalli di Due Secoli, Roma. Navicella, 1950

199)75 المراجع السابقة، ص

200)In French in the text, which means "Every good agent demand a mediation and Turkey already pays too much."

201) In French in the text: "Aux Turcs". It proves that previously they made the same offer which was rejected by the l. Hakki Pasha government

202) عن Freemason أنظر: لقد أبعدنا الأجزاء التي تتعامل مباشرة مع المشكلة موضوع علاقة فري ميسون

203) Masonlar, istambul, Gur Yayinlari, 1991. Italian ambassador Mayor reported the 19.6.1910 that none of the Ottoman Jewish leaders were Zionist: DDI, Serie PoI.P. Turchia 128

204) Journal d'Orient,5 April and 6 May 1919

205) Basbakanllk Arsivi, Meclisi Vukela Muzakeratlna ait Zabitname, 6.February 1337. (1921) reported from Tunaya, Tank Zafer, Turkiye'de Siyasal Partiler vol. III Istanbul, Hurriyet Vakfl yay., 1989 pp.623-625

206) لا بد أن يكون هناك خطأ في هذا الحكم، حيث أن نظام أتاتورك لم يكن له اهتمام به. ولكن ادعى بأنه كون ثروة طائلة غير قانونية أثناء الحرب

207) Yalcin, Huseyin Cahit, Siyasal Anilar, (ed. Rauf Mutluay), Istanbul, is Bankasl yay., 1976, p.170

208) Fo. 3 7 1 / 1 2 5 4 - 4 0 5 3 2, Let t e r O f the consult at SaIonica tO Low the r d ate d6.10.1911, annexed to the letter of Lowther to Grey dated 11,1 0.1911

209) Berliner Tageblatt, 6.10.1911

210) Newspaper Hak, 28.AprII.1912, page 4

211) About SaIem Affair: KoIoglu, orhan. Osma n1i- itaIyan Libya Savas1nda ittihatcilar Masonlar ve Sosyalist Enternasyona/, Ankara, Omit yay., 1999, s.131-132

212) Fa. 371/41379, Rodd to Grey, 17.10.1911

213) Archives Historiques de /'Etat Major de /'Armee, Paris 7N 1636

214)For more 'on Carasso's activities: Childs, op.ciL, pp.175, 193; Layiktez, Celal, Turkiye'de Masonluk Tarihi, istanbul, 1999, vol.l, pp.120-121

215) Ziya Sakir, "ittihat ve Terakki", Son Posta, 18.5.1934

216): هذا الفصل هو ملخص Kologlu,Orhan,Osmanli Meclislerinde Libya ve Libyalilar

217)Notes are from Aziz Samih, op.cit., pp. 252-256

218) 218) Salih Bozok'un Hatiralari , Milliyet 13.11.1979

219) : المصادر الرئيسية لهذا الفصل Kurtcephe, Israfil, Turk-ita/yan ili§kileri 1911-1916, Ankara, Turk Tarih Kurumu, 1995; T.C. Genelkurmay Ba~kanlq;ll Harp Tarihi Encumeni, Harp Mintikalan Sehir ve Kasabalarn isgal ve Bombardlman Tarihleri, Ankara 1937; Genelkurmay Askeri Tarih ve Stratejik EtUt Baskanligi, 1911-1912 Osmanli-italya Harbi ve Kolagasi Mustafa Kemal, Ankara, Kultur Bakanligi yay., Ankara 1985; Kologlu, Orhan, Trablusgarp Savasi 1911-1912 Turk Subaylari, Ankara, 1979; Sivgion, Hale, Trablusgarp Savasi ve 1911-1912 Turk-italyan iliskileri, Ankara, Ataturk Arastirma Merkezi, 1989

220) Tanin, 14.1.1912

221) الأسماء وفقا للتهجئة التركية

222): بخصوص الحرب الجوية راجع Kologlu, rhan, "Dunyada Ilk' Hava Savasi", Tarih ve Toplum, nO.50, February 1988, pp.13-25; for the red Crescent's contribution: Akgun, S. And Ulugtekin M., "Hilali

Ahmer ve Trablusgarp Savasi", OTAM (Ankara Universitesi Osmanll Tarihi Arastirma ve Uygulama Merkezi Dergisi,no.3,January1991, pp.17-84.

223) Akgun S. And Ulugtekin M., article cit. '.

224) المصدر الرئيسي لمحادثات السلام Kurtcephe Israfil, Turk-italyan i/iskieeri ... , op.cit., particularly concerning the meetings of Ottoman government.

225) The French subsidized newspaper Le Reveil of Beirut started an anki- ' Italian campaign which influenced very much Arab communities

226) نصوص المراسيم الإنجليزية والاتفاقية من كتاب: Timothy Child

227) Miege, J.L., L'imperialisme Colonial Italien de 1870 a nos Jours, Paris,SED E S, 1 968

228) لمعرفة دور أنور في ليبيا. Enver Paschaum Tripolis, MOnchen, Hugo Bruckmann Verlag, 1918; Kologlu, Orhan, "Enver Pasa Estanesine Alman Katkisi", Tarih ve Toplum, June 1990 (pp.14-22) and July 1990 (pp. 49-56); Kendi Mektuplartnda Enver Pasa, ed. Sukru Hanioglu, istanbul, Der yay.,1989; Kologlu, Orhan, Trablusgarp Savasi ve Turk Subaylari, op.cit.

229) Mattei, Jean-Louis, "Enver ve Mustafa Kemal Libya'da", Toplumsal Tarih, no. 43 JuIy 1997, pp. 27- 3 1

230) Mert, Ozcan, "1911-1912 Turk-italyan Savasi'nda Bablali'nin Trablusgarb'a yaptigi yardimIara dair bir belge ", Su kru Elcin Armagani, Ankara, Hacettepe. Universitesi yay., 1983, pp. 319 - 329.

231) جاء التقويم العام من: Kologlu, Orhan, The Islamic Public Opinion During the Libyan War, Tripoli, Libyan Studies Center, 1988.

232) Egyptian Gazette, 4.0ctober.1911

233) Sirati Mustakim, VII/161, pp. 79-80

234) Le Reveil . 31 October, 2 November 1911

235) Sirati Mustakim, VII/166, pp.148-9, from Hakikat newspaper of Eski!sehir

236) Remond, G., Aux Camps des Turco-Arabes, Paris. Hachette, 1913, pp.6667

237) Outlook, 6.April 1912, p.509
238) V O I. 1 5/ 1, pp. 3 4/3 6
239) 5. August.1911
240) 1.0ctober.1912
241) من أجل بحث مركز عن تقارير القنصل الألماني وعلى الصحافة ، أنظر:
Gunther Bartl, "AI Gazw al-Itali li_Libya"·(trad.·lmad.al •din Ganem).
Majalla al Buhuth al Tarikhiyya, July 1984, pp.341-366.
242) A.Said Bagni, "AI Djumhuriyya al Trablusiyya", AI Shaheed, pp. 36-42; also the article of I. bin Mousa "Jihad al Libiyin al Siyasi fi Bilad ai-Sham", AI Shaheed, NO.2, 1982, pp.70-81 describe the activities of Libyans for their own country.
243) For Aziz Ali Misri problem: Kologlu, Orhan, "Trablusgarp'ta bir Arap Milliyetcisi", Populer Tarih, May 2002, pp.36-41; Omran Muhammed Burwais, Waqa-i esr wa muhakama wa shank Omar el Mukhtar, Binghazi, 2003
244) The Italian newspaper of Alexandria Messaggero Egiziano between 20 February and 30 April 1914, contains informations about Aziz Ali's first days In Egypt
245) From our archive
246) Luciani, D., "Un document Turc sur la guerre", Revue Africaine, 1925, pp.75-84
247) Zaime el Baruni, Safahat Halida Minel Jihad lil Mujahid el Libi Suleiman el Baruni, 1966, p.116
248) Taqwimi Waqai,in the issues of 31.August, 3.September 1334 etc .. ; In some of his letters bearing later dates his stamp contains "Ahmad Sharif leader of the believers of Africa - 1335 Emirul muminin for Africa"
249) Genel Kurmay Harp Tarihi Dairesi, Turk istiklal Harbi, Ankara, 1962, vol.
250) Kologlu, Orhan, Kurtulus Savasi'nda Mustafa Kemal'in yaninda iki Libya 'li
lider: Ahmed Serif ve Suleyman Baruni, Ankara, Libya Kultur merkezi, 1981
251) Turkgeldi, Ali F., Mondros ve Mudanya Mutarekeleri Tarihi, Ankara, Turk

Devrim Tarihi Enstitusu, 1948, pp.69-73
252) Sebilu Rasad, 7.11.1334 (1918)
253) Simavi, Lutfi, Osmanli Sarayinin Son Gunleri, istanbul, Hurriyet yayinlari, 1973, p.487
254) Mumcu, Ahmet, Tarih Acisindan Turk Devriminin Temelleri ve Gelisimi, istanbul, inkllap ve Aka, 5th ed., 1979, p.78
255) Kologlu, Orhan, Kurtulus Savasinda .. , op.cit., contains detailed information on this subject. Also see: yelebi, Mevlut, Milfi Mucadele Doneminde Turk-italyan iliskileri, Ankara, SAM (Disisleri Bakanllgl Stratejik Arastirmalar Merkezi), 1999
256) Sforza, Les batisseurs de l'Europe Moderne, Paris, Gallimard 12e ed., 1931, p.362
257) Meray, Seha L., Lozan Baris Konferans/ tutanaklar, belge/er, Ankara, Ankara Universitesi Siyasal Bilgiler Fakultesi, 1973, taklm ll, vol.2 .
258) Gonlubol, Mehmet - Sar, Cem, "1919-1983 Ylllarl araslnda Turk dis politikasi", Olaylarla Turk Dis Politikasi, Ankara, Siyasal Bilgiler Fakultesi Dis Munasebetler Enstitusu, 1968, p.77
259) Bayur, V.H., Turkiye Devletinin Dis Siyasasf, istanbul, istanbul Universitesi yay., 1942, pp.172-173
260) Time, 21.2.1927
261) Graziani, Rodolfo, Pace Romana in Libia, Roma, Mondadori 1937 reflects the Italian views on Omar Mukhtar; for his exploits see Akil M.Barbir, Omar al Mukhtar Nashahatu wa jihadahu min 1862 ila 1931, Tripoli, Markaz al Jihad, 1983; Omran Muhammad Burwais ,op.cit.
262) Karasapan, op.ciL, pp.292-293
263) Cumhuriyet, 12.4.1947
264) Vatan, 15.12.1951

265) Yeni Sabah, 19.12.1951
266) Cumhuriyet, 12.1.1952
267) Cumhuriyet, 15.1.1952

268) Hohn, Lorna, Historical Dictionary of Libya, Lohdon, The Scarecrow Press, 1981
269) Hurriyet, 4.1.1952

270) Tercuman, 24 and 25.9.1981

271) Green Book; Official publication of Jamahiriya ; Al Zahf al Akhdar newspaper; Bezzina, Charles, The Green Book: Practice and Commentary, Malta, Edam publ. 1979

272) Cooley, John K., "The Libyan Menace", Foreign Policy, no.42, Spring 1981, PP.74-93

273) أوراق قدمت في الحلقة الدراسية "العلاقات التركية الليبية" بمركز الجهاد، طرابلس، في عام 1981:

D. Faradj Shalluf, "Tatawar al alakat al iktisadiyya beyn Turkiya wal Jamahiriyya"; Ali al Tahir, "Al alakat al Arabiyya al Turkiyya munzu 1969"; Muhammad Shakir Mesh'al, "Asar mushkulat mabaad al harb al alamiya al saniya ala alakat al Arabiya al Turkiya 1945-1965"; Daily News (Ankara): 24/25.5.1980; 12 27 28 29, 30, 31. May 1981; 1, 2 September 1981.

274) تقرير من المستشار Turgut Yucel من مكتب رئيس الوزارة، يتعلق بنشاطات المقاولات التركية:

275) Kapital, "Libya'daki muteahhitlerin banka Sikintisi", June 1988, pp.44- 46; Hurriyet, 6-9 March 1991

276) Al Siyasa, 28.11.1970

277) رسالة السفير التركي بتاريخ 1978/7/4

278) Daily News, 17.9.1981

279) Milliyet, 18.8.1991, Nur Batur مقابلة أجراها

280) الإحصائيات من وزارة الخزانة مكتب لرئاسة مجلس الوزراء التركي وكيل وزارة التجارة الخارجية

(Basbakanllk Hazine Dairesi Dis Ticaret Mustesarligi)

(١)

الملحق الإعلامي



جمعية الصداقة الليبية التركية

Libya - Türkiye Dostluk Derneği



تقديم

يطيب لي أن أقدم هذا الملحق الإعلامي لمناشط الجمعية وقد رأينا أن يلحق بهذا الكتاب القيم الذي أصر الأعضاء الناشطون بالجمعية على ترجمته ونشره ويعد هذا الكتاب باكورة مساهمتنا في هذا المجال واعدين بالمزيد من العطاء حتى ننصف تاريخنا ونجلى ما ترسب عليه من تراكمات ضاعت بين ترسباتها الحقيقة وتفشى بسببها التجنى وسوء الفهم.

وبهذه المناسبة يسعدني أن أقدم شكري إلي الأعضاء الناشطين الذين ساهموا في إظهار هذا الكتاب وملحقه وفي مقدمتهم الأستاذ محمد طرنيش ذلك الرجل الذي نجد بصماته على جميع مناشط الجمعية والدكتور عبد الكريم أبو شويرب عضو اللجنة الشعبية للجمعية ولدوره في ترجمة العديد من المصادر التاريخية من اللغة التركية إلي العربية ، مما ساهم في إثراء المكتبة التاريخية الليبية بأهم المصادر المتعلقة بالعلاقات الليبية التركية كما لا تفوتني الإشادة بدور شيخنا الحاج سالم قدح والأستاذ سعد الدين أبو شويرب في تشجيع ودعم مناشط الجمعية وبهذه المناسبة يطيب لي أن أتقدم إلي الأستاذ عمار جحيدر بعبارات الشكر والتقدير لما يقوم به من جهد في توثيق وتعميق العلاقة بين الشعبين الليبي والتركي.

كما أقدم فائق تقديري وعرفاني وشكري إلي زملائي وزميلاتي من الأعضاء الناشطين في الجمعية الذين يساهمون أسرياً في جميع مناشط الجمعية وتتدرج مستوى المساهمة لترقى إلي مستوى المشاركة الجدية في الإعداد والتجهيز للمنشط أو تمويله أو لتكون المساهمة بمجرد الحضور ومعايشة الحدث أسرياً شيباً وشباباً رجالاً ونساءً فلولا ذلك الحضور لما نجح الحدث والمنشط مهما بذل في إعداده وتجهيزه من جهد ومال وفي نجاح الحدث والمنشط يكون ذلك النجاح في حد ذاته هو المقابل لنا والجزاء على ما بذلناه من جهد ومشقة في سبيل إقامة ذلك الحدث والمنشط.

عادل الهادي المشيرقي

مساعد أمين مؤتمر الجمعية، والقائم بأعمال المدير التنفيذي

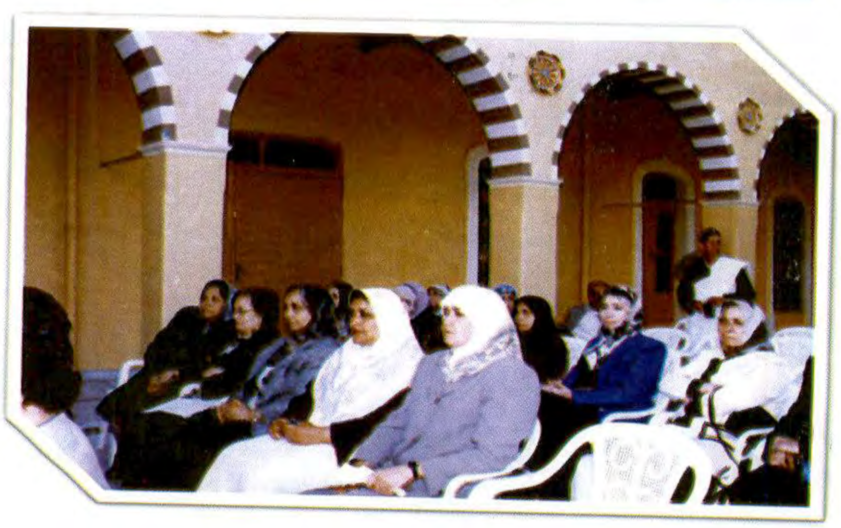
طرابلس الغرب في 23. 5. 2009م

(3)

الإجتماع التأسيسي للجمعية 2004.4.27 م









جمعية الصداقة الليبية التركيـة

سـعادة سـفراء ليبيا بتركيا



1
سفير
على اسعد الجربي
19561 —1954



2
سفير
الطاهر حسونةالقرهمانلي
1964 — 1962



3
سفير
د.عبد السلام البوصيري
1969 — 1967



4
سفير
د. أحمد البشتي
1970 — 1969



5
سفير
ابوبكر الزقلعي
1974 — 1970



6
سفير
سعدالدين ابوشويرب
1980 — 1974



7
سفير
عمران عيسى
1984 — 1980



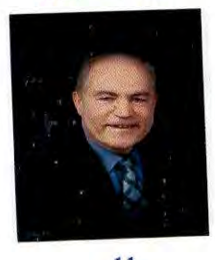
8
سفير
محمد عبد المالك
1988 — 1984



9
سفير
أحمد الأطرش
1997 — 1988



10
سفير
منصور بدر
2002 —1998



11
سفير
م. محمد المنقوش
2007 — 2002



12
سفير
م. زياد أدهم المنتصر
— 2009

عادل المشيرقي
المدير التنفيذي

هديةمن جمعية الصداقة الليبية التركية

2009.6.1 م

(5)



Türkiye Cumhuriyeti'nin Sayın Libya Büyükelçileri



-1-Maslahatgüzar Necip Sait TAMBOY
1952-1953



-2-Celal Tevfik KARASAPAN
04.09.1953-15.03.1957



-3-Mustafa Faiz YÖRÜKOĞLU
25.03.1957-15.06.1963



-4Burhan IŞIN
25.07.1963-20.12.1966



-5-Mustafa BOROVALI
30.12.1966-13.03.1970



-6-Özdemir YİĞİT
31.03.1970-20.09.1974



-7-Hikmet ÖZKAN
17.03.1975-10.07.1978



-8-Mustafa AŞULA
25.07.1978-02.12.1985



-9- Bilgin UNAN
20.03.1985-18.06.1989



10-Erdim TÜZEL
27.06.1989-16.03.1993



-11-Uluç ÖZÜLKER
01.04.1993-16.01.1995



-12- Ateş BALKAN
22.01.1995-19.06.1997



-13- Müfit ÖZDEŞ
01.02.1998-24.02.2002



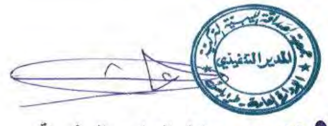
-14-Rıza ERKMENOĞLU
24.06.2002- 23.03.2008



-15-Ömür ŞÖLENDİL
31.3.2008– 16.9.2009



16- S.Levent Şahinkaya
18.11.2009-



Libya- Türkiye Dostluk Derneğinden Hediyedir.

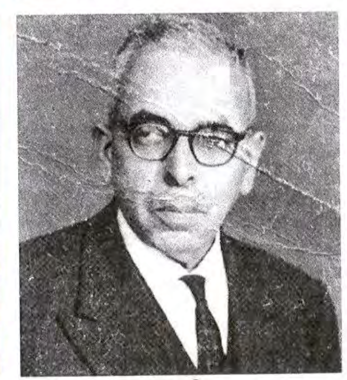
عادل الهادي المشيرقي

30.12.2009

رؤساء جمعية الصداقة الليبية التركية ومدراء فروعها



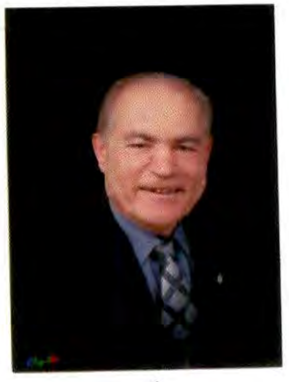
1 *
على القرهمانلي
1956 — 1954



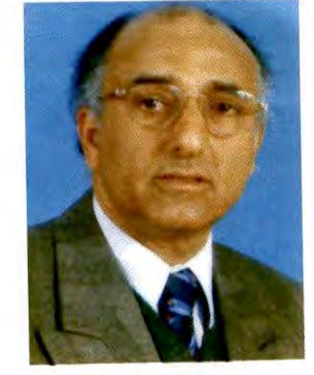
2
أحمد الفقيه حسن
1957 — 1956



3
محمد بهجت القرهمانلي
1978 - 1976



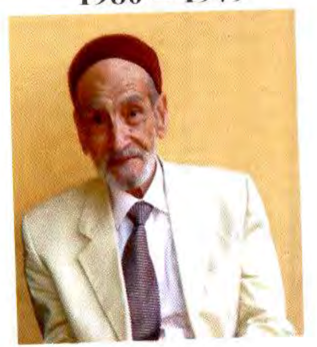
4
م. محمد المنقوش
1980 – 1979



5
د. محمد الجراري
1981 —1980



6
إبراهيم الفقيه حسن
2006 — 2005



7
فؤاد الكعبازي
2006 —



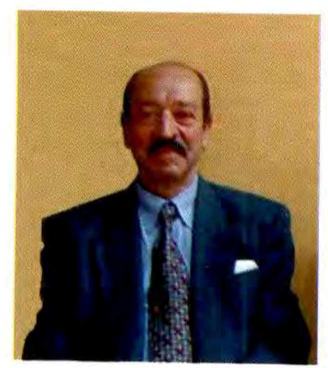
مدير فرع بنغازي
أحمد الأطرش
2005 —



مدير فرع مرزق
على شمسي
2005 —

* وفي أخر سنة 1959 اعيد انتخاب الأستاذ على القرهمانلي وبقى رئيسا حتى وفاته في 1969.5 م.

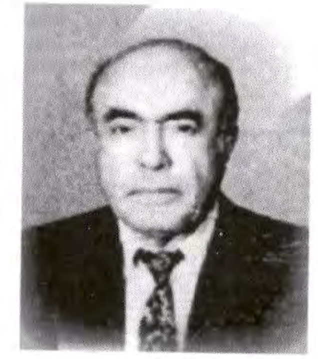
المكرمون من الرواد { الأحياء }


1
من رواد الفنانين
الفنان القدير كاظم نديم


2
من رواد الدارسين بتركيا
منصور بدر


3
من رواد الدارسين بتركيا
الهادي الحسومي


4
من رواد الدارسين بتركيا
د. محمود الترهوني


5
من رواد الدارسين بتركيا
م مصطفى بومدين


6
من رواد التعليم
ابراهيم الفلاح


7
من رواد التعليم
حلومة حورية


8
من رواد التعليم
قدرية الخوجة


9
من رواد التعليم
مريومة بن لطيف

سعادة السفراء في اول لقاء تعارف ببعض من اعضاء الجمعية



سعادة السفير السابق رضا اركمانو غلو مع بعض الأعضاء



سعادة السفير الحالي أومور شولنديل مع بعض الأعضاء

مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية
الإمتداد الحيوي للجمعية وفيها تقام مناشطها









الليبيون الأعضاء في مجلس المبعوثان والأعيان العثماني


عمر منصور باشا الكيخيا


سليمان باشا البارونی


مصطفى بك بن قداره


يوسف بك شتوان

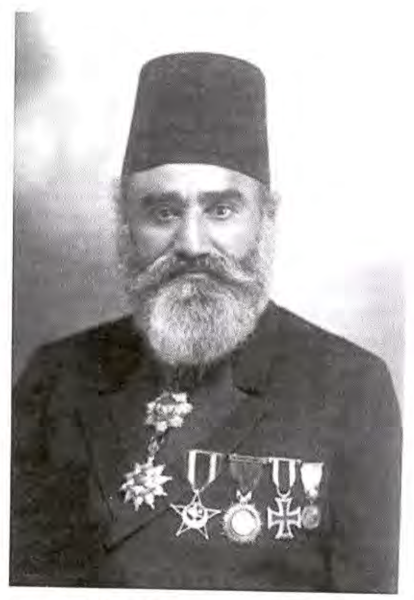

صادق بك بالحاج


مختار بك كعبار


محمود ناجی بك


فرحات بك


جامى بك



المجاهد سليمان باشا الباروني

من مواليد (جادو) الجبل الغربي سنة 1873م درس بجامع الزيتونة والأزهر الشريف ومدرسة(قطب الأمة) بالجزائر ،أديب صحفي وشاعر، وفي سنة 1908 عين نائبا في مجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان)وفي سنة 1911 م شارك في معارك الجهاد مع الجيش العثماني بسواني بن ادم وموقعة الهاني وكان على رأس مجاهدي منطقة الجبل ثم سافر الى استانبول ورجع منها الى طرابلس سنة 1916م كوالي وقمندان بفرمان سلطاني لولاية طرابلس الغرب كما كان أول رئيس لأول جمهورية اسلامية(الجمهورية الطرابلسية) بطرابلس.

توسم بالأوسمة :- (نيشان البحرية الذهبي العثماني) ، (نيشان الرصيعة العثمانية) (نيشان الجندي العثماني) (نيشان الصليب النمساوي الأعلى) (نيشان الصليب الألماني الأعلى) (النيشان الهاشمي) (النيشان السعيدي) (النيشان العماني).



البكباشي محمد فائق بك ابو شويرب

من مواليد هنشير طرابلس من ابوين ليبيين درس في كتاب جامع بيت المال ثم سافر الى استانبول والتحق بالمدرسة الرشدية ثم المدرسة السلطانية ثم المدرسة الحربية ولما تخرج منها اشترك في عدة حروب تحت الراية العثمانية وفي **1911** م شارك بالجهاد في ليبيا وكان قائدا لمعركة الهاني الشهيرة .

الوثيقة التاريخية التى تحتوي على خطة الهجوم على منطقتي ابي مليانة وسيدي المصري وهي بتوقيع نشأت بك وموجهة الى قائد هذه الحملة البكباشي محمد فائق بك ابي شويرب



البكباشي عرابي بن عمران

من مواليد بنغازي سنة **1859** واسرته تنحدر من مصراته وانتقلت الى طرابلس ومنها سافر الى تركيا وبها درس حتى التحق بالمدرسة الحربية بأزمير وتخرج منها سنة **1887** م والتحق بفرقة حرس السلطان عبد الحميد ومنها ارسل الى برقة و تولى رئاسة شعبة (الحميدية) ببنغازي كما تولىقيادة حامية قصر (القيقم) الجبل الاخضر ثم عين مدرسا بالمدرسة العسكرية بطرابلس بباب البحر وفي سنة **1911** شارك في معارك الجهاد بليبيا.



ضابط فوج الفرسان اليوزباشي قاسم علي تنتوش

تخرج اليوزباشي قاسم على تنتوش من المدرسة الحربية باسطنبول سنة 1905 وهو من مواليد ورشفانة طرابلس عمل في فرقة حرس السلطان عبد الحميد واشترك في عدة حروب تحت الراية العثمانية وفي سنة 1911 شارك بمعارك الجهاد بليبيا وكان ضمن جبهة الجبل الأخضر التى كانت بقيادة كمال اتاتورك، وترفع حتى رتبة بكباشي وتحصل على الوسام العثماني الفضي.

أول بعثة دراسية الى تركيا بموجب اتفاقية عن طريق وزارة التعليم ووزارة الدفاع 1954م



ثاني بعثة دراسية الى تركيا معاهد مهنية متوسطة 9 من طرابلس و 5 من برقة و 3 من فزان 1960م



بارجة التدريب التركية(سافارونا) في أحدى زياراتها لطرابلس وآمرها في زيارة للجمعيةسنة 1958م



الجمعية في زيارة لتركيا سنة 1977 م تعاطفا مع ضحايا زلزال قرية ليجا التى ساهمت ليبيا في إعادة اعمارها.











جمعية الصداقة التركية الليبية في زيارة لنظيرتها في ليبيا 2005 م







زيارة وزير الإسكان التركي زكي ارقزان سنة 2005 م للجمعية



السيد اكمال الدين إحسان أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي في زيارته للجمعية في **2005.6.5** م



أعضاء من الجمعية في زيارة الى مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول سنة 2006 م



معرض صور ضوئية للفنان اركوت اونارت

2005 م



امسية تأبينية للمرحوم أبراهيم الفقيه حسن أمين

مؤتمر الجمعية الأسبق 2006 م









حضور وفد الجمعية لملتقى عن العلاقات التركية العربية بأسطنبول جامعة مرمرة 2009.5 م



رحلة الجمعية الى عاصمة فزان التارخية

مرزق والى بحيرات قبرعون 2005م







(21)

رحلة الى تركيا لأسر أعضاء الجمعية
2006 م







الحفل السنوي للجمعية لسنة 2006 م
وفيه تم تكريم الفنان القدير كاظم نديم







(23)

رحلة الجمعية الى بنغازي و الجبل الأخضر وراس هلال ودرنة وطبرق 2006م







امسية وسهرة عشاء لأسر الأعضاء على شاطئ البحر
بتاجوراء 2007م







تقيم الجمعية احتفالات سنوية وفيها يتم تكريم عدد

من الرواد الذين هم على قيد الحياة







استضافت الجمعية الدكتور عبد الجليل التميمي لإلقاء محاضرة بمركز الجهاد بعنوان (من أجل قراءة جديدة للعهد العثماني في الإيالات العربية ـ القرن 16 نموذجا) سنة 2009 م







زيارة معالي وزير التجارة التركي الاستاذ كورشاد توزمان للجمعية في 2009م



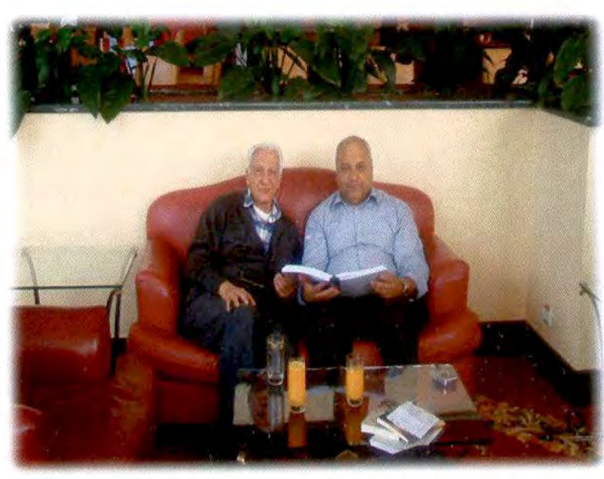




زيارة للمؤلف اورهان كولوغلو بأسطنبول 2009.6م
والمراجعةالنهائية معه للنسخة العربية للكتاب







(29)

حسن أبو يوسف اللويشي



جمعية الصداقة الليبية التركية





في إطار النشاط الثقافي لجمعية الصداقة الليبية التركية ستعقد ندوة يشارك فيها :-

1- الدكتور اورخان كولوغلو بمحاضرة بعنوان
الليبيون في معركة شناقلعة

2- الدكتور عبدالكريم ابوشويرب بمحاضرة بعنوان
بعثات الطلبة الليبيين الى تركيا

3- الأستاذ محمد طرنيش بمحاضرة بعنوان
العلاقات الثقافية بين البلدين (مجلة أفكار نموذجا)

وذلك على تمام الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء الموافق **2009.12.29 م**

بالمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية
(للإستفسار هاتف 0912137291)

والدعوة عامة





احياء الحفل السنوي الخامس 2009.12.30 م







بالحفل السنوي الخامس 2009 تم تكريم السادة على صطفى المصراتي
و د.ارهان كولوغلو ود. محمد الجراري ود. عبدالكريم ابوشويرب
والفنان محمد مرشان















السيرة الذاتية للأستاذ د. أورخان كولوغلو

- ولد في كادنهان. كونيا عام 1929.
- أكمل دراسته للمرحلة الثانوية في ثانوية قالاتا ساراي.
- درس في معهد الصحافة بجامعة اسطنبول وتحصل على الدكتوراة في جامعة سترازبوك.
- بدأ العمل في الصحافة عام 1947 وعمل مراسلا ومديراً للتحرير وكاتبا في عدد من الصحف منها (سون ساعات) و (يني صباح) و(أكشام) و(ويني اسطنبول) و (مليت) و (بارش) و (ايدنليك).
- عمل كملحق صحفي في العديد من البلدان من منذ عام 1964 ويعود إليه الفضل في تدشين النسخة الألمانية لصحيفة (مليت) عام 1972 .
- خلال الأعوام من 1974 - 1979 عمل مديراً عاما للصحافة والإعلام في عهد حكومة حزب الشعب الجمهوري.
- تولى شؤون العلاقات الدولية لحزب الشعب الجمهوري خلال الأعوام 1975- 1978.
- قام بإلقاء العديد من المحاضرات داخل تركيا وخارجها في مجال التاريخ والصحافة.
- قام بتأليف ما يزيد عن 47 كتابا ولديه عشرات المخطوطات للطباعة تتناول الجوانب التاريخية والصحفية.
- ترجمت عدد من أعماله إلى لغات أخرى ومنها العربية.
- تم تكريمه من قبل عدة مؤسسات علمية منها جمعية الصحفيين .
- منح جائزة النبي يونس وجائزة سادات سيماوي للأبحاث الاجتماعية.
- عمل كأستاذ محاضر لعدة سنوات في جامعة الفاتح في طرابلس.
- اشتغل كباحث تاريخي بالمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية عدة سنوات.
- في 2009 قامت جمعية الصداقة الليبية التركية بدعوته والقى محاضرة بعنوان (الليبييون في معركة شنا قلعة).
- بتاريخ 30 \12\ 2009 قامت جمعية الصداقة الليبية التركية بتكريمه بمناسبة الحفل السنوي للجمعية.

ISBN 978-9959-9583-0-3

مطابع المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية
سورية . حلب . المنطقة الصناعية